الجمهورية العربية السورية

وزارة التعليم العالي

جامعة الفرات

العلاقات الدولية في التاريخ الحديث والمعاصر

تأليف

الدكتور

عبد الله مندوب السلمو

أستاذ مساعد في القانون الدولي العام

في كلية الحقوق بالحسكة

الدكتور

عبد العزيز خضر جردان

مدرس في كلية الآداب بدير الزور/ قسم التاريخ

مقدمة

هذا الكتاب محاضرات ألقيت على طلبة كلية الحقوق في الحسكة، تتضح في طياتها الأمانة في تعريف طلبة الحقوق بمجريات التاريخ الحديث والمعاصر فيما يخص العلاقات الدولية القائمة على السلم والحرب على حد سواء، وقد قامت هذه الأملية المتواضعة على الجمع بين آراء كثير من المشتغلين في هذا المجال، لتخضع بعد ذلك للنقاش والمقارنة والتدقيق على مستوى المعلومة والمصدر، والخروج من كل ذلك بأكثر الآراء دقة وقربًا من الحقيقة، مع الحرص على أنه كتاب جامعي، ليس فيه من الاستطراد ما يمل منه الطالب، كما أنه لا يحتوي من الإيجاز ما يخل بالمعنى ويعميه، ثم حرص المؤلف في تقديم المعلومة على معيار مهم، وهو المتعة في ذلك، حيث تُقدَّم بشكل يجذب القارئ، ويدفعه للمزيد من القراءة.

وقد بُني الكتاب على ثلاثة أبواب، أولها تعريف بماهية العلاقات الدولية ونظرياتها السياسية، يندرج تحته مبحثان الأول في تعريفها ودراسة ماهياتها، والثاني في النظريات التي تخص هذه العلاقات.

وثاني هذه الأبواب في العلاقات الدولية في التاريخ الحديث، يتضمن أربعة مباحث، الأول في نشأة العلاقات الدولية، والثاني في العلاقات والمنافسات الأوروبية حتى قبيل الثورة الفرنسية، والثالث في تطور العلاقات الدولية منذ الثورة الفرنسية إلى ما بعد مؤتمر فيينا، والرابع في سياسة توازن القوى حتى الحرب العالمية الأولى.

وثالث هذه الأبواب في العلاقات الدولية في التاريخ المعاصر، وفيه سبعة مباحث، خُصِّصَ الأول للحرب العالمية الأولى، والثاني للعلاقات الدولية لما بعد الحرب العالمية الأولى، والثالث للحرب العالمية الثانية وما بعدها، والرابع للحرب الباردة، والخامس عن العلاقات الدولية في العالم الثالث، والسادس للنظام العالمي الجديد وانعكاساته على العلاقات الدولية، والسابع عن اختلال توازن القوى وهيمنة القطب الأمريكي في العلاقات الدولية.

وينتهي الكتاب بقائمة بأهم المصادر والمراجع التي عُوِّلَ عليها في تأليفه، لمن أراد الاستزادة والاطلاع أكثر، والتبحر في مضامين الكتاب.

وبعدُ؛ نرجو أن يحقق هذا الكتاب الغايات المرجوة منه، والله الموفق.

فهرس المحتويات

العنوان	الصفحة
المقدمة	٢
الباب الأول: التعريف بماهية العلاقات الدولية ونظرياتها السياسية	٧
المبحث الأول: تعريف العلاقات الدولية ومناهجها النظرية	٩
المبحث الثاني: دراسة في النظريات السياسية للعلاقات الدولية	١٠
المطلب الأول: نظرية القوة وتوازن القوى	١١
المطلب الثاني: نظرية الأمن الجماعي	١٤
المطلب الثالث: نظريات إدارة الصراع الدولي وحله	١٦
المطلب الرابع: نظريات ظاهرة الاستعمار الدولي	٢١
الباب الثاني: العلاقات الدولية في التاريخ الحديث	٢٦
المبحث الأول: نشأة العلاقات الدولية في العصور الحديثة والمعاصرة	٢٧
المبحث الثاني: العلاقات والمنافسات الأوربية حتى قبيل الثورة الفرنسية	٢٩
المطلب الأول: حرب الثلاثين عاما	٣٠
المطلب الثاني: معاهدة ويستفاليا ١٦٤٨	٣٢
المطلب الثالث: صلح أوترخت ١٧١٣	٣٤
المبحث الثالث: تطور العلاقات الدولية منذ الثورة الفرنسية ١٧٨٩ إلى ما بعد مؤتمر فينا	٣٧
المطلب الأول: الثورة الفرنسية ونتائجها	٣٨
المطلب الثاني: الحروب النابليونية	٤١
المطلب الثالث: مؤتمر فيننا ١٨١٥	٤٥
المطلب الرابع: المؤتمرات الدولية بعد مؤتمر فيينا	٤٧
المطلب الخامس: الموقف الدولي والمسألة الشرقية	٥٠
المطلب السادس: التحالفات الدولية ومعاهدات الضمان	٥٤

المبحث الرابع: سياسة توازن القوى حتى الحرب العالمية الأولى ١٩١٤	٦٠
المطلب الأول: الدول الكبرى ذات الشأن على الساحة الدولية قبل الحرب العالمية الأولى	٦١
المطلب الثاني: حرب القرم	٦٤
المطلب الثالث: العلاقات البريطانية – الروسية حول الشرق الاسلامي (١٨٥٣-١٩١٤)	٦٧
المطلب الرابع: سياسة توازن القوى العالمية	٧٣
المطلب الخامس: ظهور أمريكا والسيطرة على المحيط الهادئ	٧٨
الباب الثالث: العلاقات الدولية في التاريخ المعاصر	٨٤
المبحث الأول: الحرب العالمية الأولى ما بين عامي ١٩١٤-١٩١٨	٨٦
المطلب الأول: أسباب الحرب ومجرياتها	٨٦
المطلب الثاني: نهاية الحرب ونتائجها	٩١
المبحث الثاني: تطور العلاقات الدولية لما بعد الحرب العالمية الأولى	٩٢
المطلب الأول: مؤتمر الصلح في باريس ١٩١٩ وأهم القضايا التي عالجها ونتائجه	٩٣
المطلب الثاني: الوضع الدولي من مؤتمر الصلح وحتى عام ١٩٣٠	٩٧
أولاً: المسألة الألمانية	٩٨
ثانياً: بروتوكول جينيف ١٩٢٤	١٠٢
ثالثاً: اتفاقية لوكارنو ١٩٢٥	١٠٣
رابعاً: مشروع يونغ للتعويضات ١٩٢٩	١٠٤
خامساً: نظام الأمن الجماعي للسلام العالمي	١٠٦
سادسا: مصالح الدول الكبرى في الشرق الأوسط	١١٠
المطلب الثالث: الأزمة الاقتصادية العالمية ١٩٢٩- آثارها ونتائجها	١١٩
المبحث الثالث: الحرب العالمية الثانية ١٩٣٩-١٩٤٥ وما بعدها	١٢١
المطلب الأول: تطور الأوضاع الدولية قبيل الحرب العالمية الثانية	١٢٢
المطلب الثاني: أسباب الحرب وتطوراتها ونتائجها	١٣٧

المطلب الثالث: المؤتمرات الدولية خلال الحرب العالمية الثانية	١٤٥
المطلب الرابع: مؤتمر سان فرانسيسكو للأمم المتحدة	١٤٨
المطلب الخامس: نشأة الأمم المتحدة (مرحلة التكوين والولادة) أهدافها ومبادئها	١٤٩
المبحث الرابع: الحرب الباردة ١٩٤٦-١٩٩١	١٥٣
المطلب الأول: مفهوم الحرب الباردة، بدايتها وتطورها حتى العام ١٩٥٠	١٥٤
المطلب الثاني: السياسات الأمريكية –السوفيتية ومشكلة حل النزاع ١٩٤٦-١٩٥٢	١٥٥
المطلب الثالث: صور هيمنة السياسة الأمريكية	١٥٦
أولاً: مبدأ ترومان	١٥٧
ثانياً: مشروع مارشال	١٥٧
ثالثا: تشكيل منظمة حلف شمال الأطلسي (الناتو)	١٥٨
المطلب الرابع: انعكاسات الحرب الباردة على الوطن العربي	١٥٩
المطلب الخامس: تطورات الحرب الباردة حتى عام ١٩٦٢	١٦١
المطلب السادس: الوفاق الدولي والجوانب العلمية السياسية له	١٦٥
المطلب السابع: العلاقات الأمريكية –السوفيتية في عهد غورباتشوف	١٦٦
المطلب الثامن: خطوات أوروبا نحو الوحدة	١٦٧
المطلب التاسع: نهاية الحرب الباردة ١٩٩١ وانهيار الاتحاد السوفيتي والمنظومة الاشتراكية	١٦٩
المبحث الخامس: تطور العلاقات الدولية في العالم الثالث	١٧٤
المطلب الأول: تطور العلاقات الدولية في إفريقيا	١٧٥
المطلب الثاني: تطور العلاقات الدولية في آسيا	١٧٨
المطلب الثالث: تطور العلاقات الدولية في الوطن العربي	١٨٢
المطلب الرابع: تطور حركة عدم الانحياز	١٨٨
المبحث السادس: النظام العالمي الجديد وانعكاساته على العلاقات الدولية	١٩١
المبحث السابع: اختلال توازن القوى وهيمنة القطب الأمريكي في العلاقات الدولية	١٩٣

المطلب الأول: السياسات الأمريكية تجاه الحرب العراقية الإيرانية وحرب الخليج	١٩٤
المطلب الثاني: الولايات المتحدة الأمريكية والعالم بعد حرب الخليج	١٩٦
المطلب الثالث: سياسة الهيمنة الأمريكية والدول النامية	١٩٧
قائمة المصادر والمراجع	٢٠٤

الباب الأول

التعريف بماهية العلاقات الدولية ونظرياتها السياسية

تمهيد

إن التوسع المستمر للمجتمعات الدولية والتزايد في أعداد السكان واكتشاف الثروات الباطنية شكل حاجة لبناء مجموعة من العلاقات بين تلك المجتمعات تحاول الوصول إلى حياة متكاملة، ولتنسيق هذه العلاقات اتبعت الحكومات المشكَّلة سياسات تتسم أحيانًا بالتفاوض والتنسيق السلمي للوصول إلى الأهداف المشتركة لهما، وتارة أخرى تستخدم القوة لفرض مطالبها على مجتمعات أخرى أضعف منها؛ لذلك سعى المفكرون والسياسيون لوضع نظريات تنظم تلك العلاقات وتحاول ضبطها بضابط دولي يحد من قوة البعض ويشد من أزر الضعيف.

وسعت معظم النظريات إلى تحقيق مبدأ توازن القوى معترفين بأن القوة هي حجر الأساس التي غالبًا ما تبنى عليه سياسات الدول العظمى، فهو يضع حدًّا للاعتداءات والاستعمار، ومن الطرق لتحقيق هذا المبدأ ما أقيمَ من تحالفات دولية ضد أي قوة عظمى، أو اعتماد سياسة (فرق تسد)، ويكون ذلك للقضاء على الأحلاف التي دعتها قدرتها إلى التعدي على غيرها، كما أن لإظهار القدرة على التسلح القوي والفعال أثرًا في خلق نوع من توازن القوى.

ولما رأى المجتمع الدولي أن تحقيق مبدأ توازن القوى أمر لا يمكن الاعتماد عليه وحده فقد سعى المجتمع الدولي لوضع مواثيق ترسي دعائم نظام يحقق الأمن لكافة المجتمعات التي تسعى لحل جميع النزاعات والصراعات الدولية بإطار سلمي، وبعيدًا عن أي استخدام للسلاح، وذلك من خلال إيجاد منظمات دولية الهدف منها ردع العدوان أيًّا كانت مصادره، ومعاقبة المعتدي تمثلت في عصبه الأمم وهيئة الأمم المتحدة، ولكن الصراعات المستمرة والتشابك بالمصالح دفع الدول إلى مزيد من العنف مما أحدثَ بعضَ النظريات الاستراتيجية التي درست كيفية إدارة الصراعات الدولية والتعامل معها، ووضع أسس وثوابت ترتكز إليها تلك النظريات، وكلُّ هذه الجهود تُبْذَل لكي لا تستخدم بعض الدول العظمى قدرتها وتضع بعض الدول الضعيفة تحت نفوذها وتستبيح ثرواتها وأراضيها وشعوبها قاضية بذلك على حقوق تلك الشعوب في العيش بسلام وأمان؛ لذلك سنستعرض في هذا الباب:

١- التعريف بالعلاقات الدولية ومناهجها.

٢- النظريات التي وضعت لتحقيق مبدأ توازن القوى وتعريف القوة.

٣- الأمن الجماعي تعريفه ونظرياته التي وضعت له.

٤- التعريف بالصراع الدولي والنظريات التي وضعت لإدارته وحله.

٥- التعريف بالاستعمار الدولي.

المبحث الأول

تعريف العلاقات الدولية ومناهجها النظرية

المجتمع الدولي مجتمع تترامى أطرافه وتتسع أراضيه، وتنقسم شعوبه إلى دول لا يمكن لأحدها أن يعيش بعيداً عن المجتمع المحيط به، وأن يتأثر بعضها ببعض، وترتسم بينهم علاقات اجتماعية وسياسية واقتصادية، تتسم هذه العلاقات تارة بالهدوء والسلام الذي يكون نتيجة توافق بين الطرفين وتفاهم على الأمور المشتركة والوصول إلى حلول للأمور غير المشتركة تكون مرضية لجميع الأطراف، وتارة تتحول إلى توتر ونزاع ناتج عن اختلاف وصعوبة في الوصول إلى حل يرضي الطرفين أو عن طمع وتسلط وظلم لأحد الأطراف تجاه الآخر، قد يصل مثل هذا النزاع في نهاية المطاف إلى حرب طاحنة يمكن للمجتمع الدولي إثر مثل هذه الأحداث أن يتدخل لإيصال الطرفين إلى علاقات توقف الصراع الدائر بينهما.

كما أن العلاقات قد تكون على أسس تجارية أو ثقافية أو حتى دينية، تجمع عدة دول إقليمية أو حتى دولية، كحال جميع العلوم التي أجرى فيها الباحثون دراسات وتجارب واختبارات وبحوث لتمكنهم من وضع قواعد وثوابت وقوانين تمكنهم من التحكم بحركة كل علم على حدة، كذلك العلاقات الدولية التي أصبحت ميداناً للباحثين والمفكرين الاجتماعيين والسياسيين والعسكريين الذين أجروا البحوث ووضعوا النتائج بعد كل نزاع أو صراع أو حتى حرب، يتمكنون من وضع قوانين للمجتمع الدولي وإيجاد نظام له يوصله إلى مجتمع آمن مستقر تسود العلاقاتِ فيه الثقةُ والمصالحُ المشتركة والأهداف التي تخدم الجميع.

لذا ومن كل ما سبق يمكننا أن نضع تعريفاً للعلاقات الدولية بأنها علم يصب اهتمامه على ملاحظه المجريات الدولية وأحداثها، ويقوم بتحليل تلك المجريات وأسبابها ودراستها ليتمكن من تفسيرها وبيان ماهيتها ووضع التوقعات لنتائجها القريبة والبعيدة، ووضع قوانين وثوابت تستخلصها من هذه الأحداث تكون قاعده لمسير العلاقات الدولية فيما بعد وكيفية

التعامل مع مثل هذه المجريات الدولية، ومثل هذه القواعد يطلق عليها المفكرون النظريات في العلاقات الدولية، ومثل هذه النظريات لا تعني دولة بحد ذاتها ولكنها تتعدى بآثارها حدود الدولة لتشمل المجتمع الدولي بأكمله، وترسم طريقاً له مبنياً على قوانين وقواعد تضبط علاقات تلك الدول بعضها ببعض على أسس الأمن والسلام العالميين.

المبحث الثاني

دراسة في النظريات السياسية للعلاقات الدولية

تتشابك العلاقات الدولية فيما بينها بشكل معقد ومتداخل، تتمثل بمصالح مشتركة أحياناً ومتضاربة أحياناً أخرى، لجأت كل دولة منها لنيل نصيبها بما يرضي طموحها وطموح شعوبها، وقد سخَّرت حكومات تلك الدول كل مقدرات هذا البلد لترسيخ كيانها وترسيخ ثقلها الدولي والقومي في المجتمع الدولي لتنبثق عن هذه العلاقات مجموع نظريات عرفها مجرى الأحداث الدولية:

أولاً– نظرية القوة وتوازن القوى، وبرز في هذا الباب الاستخدام الجائر للقوة في قلب موازين المجتمع الدولي، وعَجْزُ المجتمع الدولي عن وضع قواعد للتوازن الدولي.

ثانياً– نظرية الأمن الجماعي، تُعْنى بدراسة وضع أسس وثوابت لضمان امن المجتمع الدولي، ونبذ فكرة الحرب والسلاح واستخدام القوة في حل النزاعات الدولية.

ثالثاً– نظريات إدارة الصراع الدولي وحله، تتضمن دراسة لأشكال الصراع الدولي وأدواته وأساليبه.

رابعاً– نظريات ظاهرة الاستعمار الدولي، تقوم بدراسة أشكال الاستعمار وأسبابه وأسباب اندحاره ومراحله ونتائجه.

خامساً– النظريات الاستراتيجية المعاصرة في الصراع الدولي والعلاقات الدولية، يدرس في هذا القسم النظريات التي وضعها الباحثون لماهية العلاقات الدولية والإجراءات المتخذة من قبل الدول خلال أي حدث عالمي وطرق استيعابه أو الرد عليه والتعامل معه.

المطلب الأول: نظرية القوة وتوازن القوى

- نظرية القوة

"إن نجاح السياسية يقاس بمدى استخدامها للقوة"، "الغاية في السياسة تبرر الوسيلة"، "السياسة معركة مستمرة تتمثل في الصراع على القوة على أن السياسة ما هي إلا سياسات قوة"، هذه الآراء الثلاثة وغيرها الكثير من الآراء التي تلخص أبحاث المحلل السياسي نيقولا ميكافيللي محاولاً من خلالها تقديم ملخص للسياسة ولفت انتباه السياسيين إلى أن السياسة بلا قوة تحميها لا تستطيع الثبات في معترك السياسة، ولأهمية موضوع القوة في السياسة اتسعت دائرة الدراسة لهذا الموضوع، وظهر المذهب الواقعي الذي يقول "إن القوة هي القاعدة المحورية في العلاقات الدولية"، وانضم لهذا الاتجاه العديد من المحللين، ولعل أهمهم هانس مورجانثو مؤلف كتاب (السياسية بين الأمم)، الذي كتب فيه عن السياسية الدولية: **"السياسة الدولية هي صراع على القوة".**

قد تتعدد الغايات التي تسعي الدول إليها، كما قد تتعدد الذرائع التي تستخدمها في سياساتهم لكن الوسيلة واحدة (القوة)، أما شوارزنجر فيقول إن "القوة هي المحرك الحقيقي للعلاقات الدولية، وإن كافة الدول تحاول بناء إمكانياتها المادية والعسكرية بمعزل عن الأخلاق والقانون، مستخدمة القوة، وخاصة في ظل غياب مجتمع دولي حقيقي، كما أكد شوارزنجر أن محاولة امتلاك القوة منقبل المجتمع الدولي ليس بالضرورة عن طريق الصراعات، وإنما يمكن أن يكون بالتعاون لإيجاد توازن للقوى.

أما بعد الحرب العالمية الأولى التي تجلى فيها مصطلح القوة بشكل واضح من خلال قيام القوى الكبرى مستخدمة ثقلها وتأثيرها في إيجاد واقع دولي يحقق مصالحها ويبرز تفوقها على خصومها، رغم أن هذا العمل قد أثر في النظام الدولي، وهذا ما فعلته الولايات المتحدة الأمريكية وتظهر جليًا آثاره على المجتمع الدولي.

يُعَدُّ مورجانثو محللًا سياسيًا وكاتبًا، وهو من أشد المؤيدين لمبدأ انتزاع السيطرة على المجتمع الدولي بالقوة بمنأى عن الأخلاق والقانون، وقد أوضح أستاذ القانون الدولي تونكين سمات هذا المبدأ، وسمات مستخدميه من الدول العظمى، الذي أكد أن من أهم سمات مستخدميه اعتمادهم على القوات المسلحة وعلى القوة، وفي مقدمة وسائلها سباق التسلح، وأعرب عن استعدادها لاستخدام القوة المسلحة لاستمرار سيطرتها.

من المسلم به أن أي استخدام للقوة ليس بدافع العبث، إنما هي أهداف قد وُضِعت من قبل السياسيين يسعون لتحقيقها مستخدمين كافة الوسائل، ومن مقدمتها القوة، كبسط نفوذها على أراضٍ جديدة واستخدامها لزيادة قوة الدولة ونفوذها، أو لاسترداد أراضٍ قد سُلِبت سابقاً منها، أو حتى لفرض ثقافة أو أسلوب وضِعَ من قبلهم على مجتمع آخر أو التخلص من التبعية لأي دولة أو مجتمع آخر، أو إبقاء الوضع على ما هو عليه على أقل تقدير دون التراجع للخلف.

ومقدار تحقيق الهدف المنشود هو مقدار حجم قوة الدولة، وبحسب إمكانياتها تتحدد إن كانت ستؤثر في غيرها، أو ستتأثر بهم، لذا لا يوجد أي اتفاق بين المجتمع الدولي، وإنما هي سياسات تلعب فيها القوة الدور الأكبر والأقوى سواء كانت هذه القوة عسكرية أو اقتصادية أو دينية.

كما أسلفنا فإن تحقيق الاهداف يكون بمقدار حجم قوة الدولة، وبحسب إمكانياتها، فالكثير من الدول تعيش على هامش المجتمع الدولي، ضعيفة باقتصادها ومعيشة مواطنيها، يحتكر العيش الرغيد فيها قلة قليلة، وهنا تكمن القوة بانتظار من يحركها ليظهرها ويرتفع شأن الدولة، فتتحرك عجلة الحياة وفى هذه الرحلة يُلاحَظ ازدياد الدخل القومي، وارتفاع نسبة العمال، وازدهار الصناعة لتنتقل القوة من كونها كامنة إلى عصر تزدهر فيه وتبلغ ذروتها، ليكون للدولية بذلك دور في المجتمع الدولي، ولتعود لقوتها لتكون محورًا من محاور توازن القوى في المجتمع الدولي وهي تفرض نفسها إما:

١- كقوة عسكرية لا تلجأ إليها الدولة إلا عندما تنتهي الخيارات.

٢- كقوة اقتصادية، وهي المرتكز الأساسي للدولة، كسياسة داخلية لرفع مستوى الاستعداد العسكري من خلال رفد التسليح لتأمين دفاع الدولة، أو خارجية من خلال ربط العديد من اقتصادات الدول باقتصادها وجعلها تابعة لها.

- نظرية توازن القوى

هو قانون يرمي إلى إيجاد توازن بين الدول، وإلزام المجتمع الدولي بمواثيق تبقيه في حالة من التوازن الذي يضمن للجميع الأمن والسلام وعدم التعرض للاضطهاد والاستبداد العسكري أو الاقتصادي أو الديني أو غيره.

وفي ظل السباق المستمر للسيطرة الاقتصادية أو قوة التسليح أو القوة العسكرية أصبحَ تحقيق هذا التوازن أمراً يستوجب العمل الحثيث من المجتمع الدولي لردع بعض الدول التي حصلت على القوة الاقتصادية والعسكرية من خلال

التوحد والتكتل ضدها، ولعل الفترة التي كانت بين عامي ١٦٤٨ تاريخ معاهدة ويستفاليا و ١٧٨٩ تاريخ قيام الثورة الفرنسية، وبين عامي ١٨١٥ و ١٩١٤ من السنوات التي طُبِّقَ فيها مبدأ توازن القوى بشكل كبير.

وليتم تطبيق مبدأ التوازن الدولي لا بد من إجماع المجتمع الدولي على ضرورة تطبيق هذا التوازن والسعي لفرضه من خلال التكتلات و الضغط على الدول التي تحاول استخدام قوتها للاستبداد بدول أخرى أقل منها قوة، وضبط هذا الأمر من خلال المعاهدات الدولية مثل معاهدة ويستفاليا عام ١٦٤٨، ومعاهدة أوترخت عام ١٧١٣، التي كانت الضابط الأقوى للدول وإلزامها بمبدأ توازن القوى، وذلك حتى اندلاع الحرب العالمية الأولى التي غيرت مسار الحياة السياسية الدولية، وانتهى العمل بمعاهدات توازن القوى حتى قيام الحرب العالمية الثانية، التي برز بعدها قوتان شكلتا قطبين للقوى، جذبت كلٌّ منها قسمًا من العالم، وهما الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفيتي، ليظهر من جديد منطق القوى ومحاولة السيطرة على أكبر قدر ممكن من الدول واقتصاداتها ومقدراتها، ومحاولة هذين القطبين جعل أراضي تلك البلدان ساحات لمعاركهم، وموردا اقتصادياً هاماً لرفع اقتصادهم، ولكون كلا القطبين متمتعًا بالقوة، فقد استمر سباق التسلح حتى برز سلاح استراتيجي قلب موازين القوى، من نظام القطبين إلى نظام تعددت فيه الأقطاب، هذا السلاح هو السلاح النووي، حيث ظهرت على الساحة الدولية دول أخرى تمتلك هذا السلاح كبريطانيا والهند والصين وفرنسا.

أما دول العالم الثالث فهي المستفيد الخفي من تعدد الأقطاب وتعدد القوى العسكرية والاقتصادية في المجتمع الدولي، فكلما تعددت القوى تعددت خيارات الموالاة، وتعددت الامتيازات، ولأن كلًّا يسعى لفرض سيطرته على أرض الواقع ومحاولة إزاحة خصومه عن الساحة الدولية مستخدماً بذلك الطرق كافة، مهما كانت نتائجها، وفي مقدمة هذه الطرق القوة، التي تعتمد بشكل كبير على التسلح، فهو العنصر الأهم في فرض بعض القوى نفسها على قوى أخرى، فكان لزاماً أن توضع القيود على مسألة التسلح و سباقه، ووضع حد أو إيجاد رقيب للدول التي تسعى للتسلح بشكل يخل بتوازن القوى لردعها وايقافها عند حدها.

كما أنه يجب الوقوف بوجه التكتلات المبنية على أساس إيجاد حلف يغير ميزان القوى، والعمل على إفشالها، من خلال تفريقها وحلها، غير أن لهذا التكتل وجهاً إيجابياً، وهو التعادل بين القوى في المجتمع الدولي، وقد تكون ضريبة مثل هذه التحالفات باهظة جداً، كأن يتنازل أحد الأطراف عن إقليم أو منطقة تحت سيطرته لقوى أخرى لا يجاد حالة من التوازن الدولي، وقد تُتْرَكُ العديد من المناطق دون سيطرة من أحد كمنطقة عازلة بين قوتين لمنع احتكاكها؛ وللمناطق

الواقعة تحت سيطرة هذه الدول أهمية كبيرة في الحفاظ على التوازن الدولي، حتى إن الدول العظمى قد تتدخل في شؤون بعض الدول لإيجاد نظام حكم موال لها، أو الحفاظ على نظام الحكم الحالي، كتدخل الحلفاء العسكري في روسيا والقضاء على الثورة البلشفية عام ١٩١٨،وقلب نظام الحكم في إسبانيا من قبل إيطاليا وألمانيا عام ١٩٣٦ – ١٩٣٩.

المطلب الثاني: نظرية الأمن الجماعي

إن محاولة إرضاخ كافة دول المجتمع لفكرة توازن القوى هو أمر غاية في الصعوبة إن لم يكن مستحيلاً، خاصة بعد تمكن العديد من الدول من حيازة سلاح خطير بل هو غاية في الخطورة قد يؤدي إلى فناء دول كاملة وهو السلاح النووي، لذا لجأ العديد من السياسيين الدوليين إلى محاولة وضع نظام جديد يحقق الأمن لجميع الدول، ألا وهو الأمن الجماعي.

ويقوم الأمن الجماعي على أن يكون لكل دولة في هذا العالم مقعد في هذا النظام ليحتموا به جميعاً تحت مسمى عصبة الأمم، ومن ثم أصبحت هيئة الأمم المتحدة، وذلك بعد الحرب العالمية الثانية، ومن شأن هذه الهيئة وضع حد لأي عدوان تقوم به إحدى الدول، أياً كانت، ورفع الظلم عن المعتدى عليها بغض النظر عن تلك الدولة، فهذه الهيئة لم توجد لحماية نظام دون الآخر، أو معاداة نظام دون الآخر، ومن أعمال هذه الهيئة محاولة إحلال السلام والأمن العالميين وحل المشكلات دون جوع إلى الحرب كحل لتلك المشكلات.

وقد تعددت الآراء حول كيفية عمل هذه الهيئة وقدرتها على حل تلك النزاعات الدولية، ومحاولة الحد من الحروب بعدما خلفته من كوارث وويلات، فقامت كل دولة بتقديم مقترح صاغت فيه كيفية العمل للهيئة، ومن هذه المقترحات المقترح البريطاني الذي اعتمده الرئيس الأمريكي ويلسن، وهو إيجاد مجلس دائم يجتمع بشكل دوري يدرس داخل هذا المجلس النزاعات الحاصلة، وتحديد أطراف النزاع والمعتدي منها و الضغط عليه من خلال جيوش تلك الدول حتى ينهي الاعتداء قبل اتساعه واتساع تأثيره في المجتمع الدولي، بغض النظر عن المعتدي سواء كان من الدول العظمي أو الدول ذات الاقتصاد القوي، وقد تظافرت الجهود للمجتمع الدولي لتظهر أول هيئة مثلت المجتمع الدولي، وهي عصبة الأمم المتحدة التي حاولت ترجمة ما يطمح إليه المجتمع الدولي من محاولة لنشر الأمن والسلام العالميين.

وتضمنت مواد هذا الميثاق الذي تم إنشاؤه عام ١٩٢٠ مسؤولية المجتمع الدولي عن إنهاء أي محاولة لنشر الفوضى والحرب في المجتمع الدولي، وكانت الإجراءات المتخذة في هذا المجال تأتي بعد دعوة أعضاء العصبة للاجتماع

ووضع خطوات للحل، من شأنها ردع المعتدي من خلال فرض عقوبات اقتصادية أو مالية أو تجارية، وقد تم التوقيع في ظل هذه العصبة على العديد من المعاهدات من شأنها جميعاً إنهاء أي اعتداء من إحدى الدول ومن هذه المعاهدات:

معاهدة المساعدة المتبادلة عام ١٩٢٣.

بروتوكول جنيف عام ١٩٢٤.

ميثاق لوكارنو عام ١٩٢٥.

ميثاق بريان كيلوج عام ١٩٢٨.

وانبثقت عن العصبة العديد من المؤسسات في سعي منها لتوسيع نطاق المحاسبة للدول المعتدية، كمحكمة العدل الدولية وغيرها من المؤسسات، وقد نجحت العصبة فيحل العديد من النزاعات السياسية وحل مشاكلها، كالنزاع بين كولومبيا والبيرو عام ١٩٣٥، والنزاع السويدي الفنلندي ١٩٢١، والنزاع البلغاري اليوناني عام ١٩٢٥ وكان لها الدور في المجالات الإنسانية والاجتماعية أيضاً.

إلا أن انسحاب العديد من الدول الباحثة عن القوة والتمدد ونقاط الضعف الموجودة في ميثاق العصبة أدى إلى انهيارها وعدم قدرتها على الاستمرار بمهامها، وفشلها في حل العديد من النزاعات الدولية، كالنزاع الذي دار بين ألمانيا وتشيكسلوفاكيا عام ١٩٣٥، حيث تمكنت المانيا من الاعتداء على تشيكسلوفاكيا ليقف المجتمع الدولي عاجزاً عند تقديم المساعدة لتشيكسلوفاكيا أمام قوة ألمانيا.

وبرغم فشل عصبة الأمم في تنفيذ مهامها الموكلة إليها إلا أن آثارها الايجابية شجعت المجتمع الدولي على إعادة المحاولة، وبناء هيئة أكثر صلابة وحزما وتزويدها بإمكانيات تجعلها قادرة على الثبات، لتكون الأمم المتحدة، وذلك بعد مؤتمر سان فرانسيسكو عام ١٩٤٥.

قدم المجتمع الدولي للأمم المتحدة الدعم بكافة أشكاله، المادي والاقتصادي وحتى العسكري، لتستطيع من خلاله الأمم المتحدة تحريك قوات مسلحة في سبيل إحلال الأمن الجماعي، وظهر ذلك جلياً في المواد التي أقرها ميثاق الأمم المتحدة، أهمها المواد (٣٩- ٤٠ – ٤١- ٤٢)، التي نسقت عمل الأمم المتحدة إزاء أي نزاع دولي، في محاولة إيقافه ووضع الأطراف المتنازعة بصورة الوضع الدولي حيال ما يقومون به، واتخاذ تدابير تمنع تفاقم الوضع، وفي حال عدم

التزام الأطراف المتنازعة بالتدابير الوقائية ترتفع وتيرة الإجراءات لتصل حد قطع العلاقات كافة، السياسية أو الاقتصادية أو حتى المواصلات البحرية أو الجوية، أما في حال عدم التجاوب فلمجلس الأمن أن يحرك قوات مسلحة مؤلفة من جيوش الدول الأعضاء، جوية وبحرية أو برية ليتم ضبط النزاع بالقوة، وإعادة الأمن والسلام للعالم.

أما المواد: (٤٣- ٤٤- ٤٥- ٤٦- ٤٧- ٤٨- ٤٩- ٥٠- ٥١) فكانت قد نظمت عمل مجلس الأمن مع الدول الأعضاء في حال كان هناك تحرك عسكري ضد أي دولة، وراعت بذلك عدة أمور، كالتعامل مع دولة ليس لها عضوية في هيئة الأمم المتحدة، كما حددت عدد القوات التي تعمل تحت إمرة أركان الحرب، وأماكن وجودها، كما تطرح سبل التعاون مع الدول التي تمر هذه القوات بأراضيها، كما نظمت المساعدة الممكنة لأي دولة قد يلحقها ضرر في حال خضع أي طرف من أطراف النزاع لعقوبات من أي نوع، وقد كان للأمم المتحدة الأثر الكبير في حل العديد من نزاعات المجتمع الدولي وإنهاء الأزمات، كأزمة الكونغو عام ١٩٦٠،وأزمة السويس ١٩٥٦.

المطلب الثالث: نظريات إدارة الصراع الدولي وحله

المال والسلطة والنفوذ الاقتصادي القوي كل هذه المغريات وغيرها تسعى دائماً دول العالم للحصول عليها، مما يخلف صراعات بين الدول تتعدد أسبابها ومصادرها، تحاول كل دولة بسط نفوذها، والتمدد مستخدمة في ذلك كافة الأساليب، وقد تدخل في صراعات مع قوى أخرى قد تكون صراعات سياسية أو اقتصادية أو حتى دينية، يستخدم فيها كلا الطرفين كافة أدوات الضغط والتهديد، ومحاولة العزل عن المجتمع الدولي، وقد تمتد تلك المناورات أعواماً عدة، يلجأ فيها الطرفان إلى التصعيد في حدة الصراع أو حتى قد يلجأ طرف واحد إلى التصعيد في محاولة منه لبث الرعب في الطرف الآخر، ولكسب المزيد من المصالح، بينما قد يلجأ الطرف الآخر إلى التصعيد بمقابل هذا التصعيد خوفاً من خسارة الصراع، وبهذا يزداد الصراع حدة كما أنه لا توجد مواثيق حقيقية للمجتمع الدولي تساعد على حل مثل هذه الصراعات، لذا لا يمكن لأي صراع أن يسعى باتجاه معاكس، أي باتجاه الهدوء والسلام، حتى يصل أحد الطرفين إلى مكسبه، أو يتخوف من تطور الصراع إلى نهاية لا تحمد عقباها، وهناك عوامل أخرى قد تؤدي إلى التهدئة، منها الضغط الشعبي أو محاولة الوصول لحل من خلال إظهار بوادر حسن النية، وتستمر الهدنة حتى يصل أحد الطرفين الى مطلبه أو ينهار الطرف الآخر، أو التوصل إلى حل يناسب الطرفين، مما يؤدي إلى انتهاء الصراع والتصعيد فيه ومن الأسباب القوية لإيقاف

التصعيد أيضاً هو الخوف مما سينتهي إليه الصراع، فكلا الطرفين يعلم أن لكل فعل يقوم به ردَّ فعل قد يساويه في القوة أو حتى يزداد عنه.

وتقوم بعض الدول بإظهار قوتها لخصمها من خلال عروض عسكرية ربما، أو حتى دعاية، أو تسريب معلومات للعدو حول مقدرتها في محاولة منها لبث الرعب فيهم وردعهم، كما تبدي لهم استعدادها لخوض أي حرب ومن أي نوع كانت، مراعيةً بذلك سرية المعلومات التي قد تؤثر في أمنها القومي، ويجب أن يظهر للعدو جلياً أن استخدام القوة العسكرية امر لا بد منه، وأنه أمر وارد الحدوث جداً، فيجب أن يرى العدو إصراراً وجديةً ترقى إلى مستوى يجعله يحسب حساب كل خطوة يقوم بها، وهنا تكمن قوة الدولة في ردع عدوها.

عام ١٩٤٥ كانت ولادة شكل جديد وغير مسبوق من أشكال الردع سنته وأظهرته الولايات المتحدة الأمريكية للعلن، إنه الردع النووي الذي غير كافة القوانين، وأعطاها تفوقاً عظيماً عن باقي دول العالم في القدرة على الردع، منبعثاً من خوف هائل من سلاح يدمر تدميراً شاملاً، استمرت أمريكا في هذا التفوق حتى ظهر لها من يجاريها بهذا السلاح كروسيا وبريطانيا وفرنسا، ومن ثم مؤخراً الصين والهند، ليتشكل ميزان جديد للقوى أنهى استفراد الولايات المتحدة الأمريكية بالتحكم بالعالم وشكل قوة موازية لها تردعها عما هي فيه من التجبر.

الحرب النووية هي حرب دمار شامل وكوارث طبيعية وبشرية جعلت جميع الأطراف الدولية تقف مذهولة ومرعوبة أمام مجرد التفكير بهذه الحرب ونتائجها، ولكن بعض الصراعات لا يمكن حلها إلا من خلال حروب وقتال، لذا كان لابد للأطراف الدولية أن تتفق على وضع أسس للحرب الدائرة، بحيث يتم البعد كل البعد عن استخدام السلاح النووي في أي معركة، مع وجودها كعنصر رادع وحاضر في الحرب وإن غاب عنها، فانتقل مصطلح الحرب من حرب شاملة مدمرة إلى حرب محدودة بالكم والنوع والوجود، فالحرب بين الدول العظمى أصبحت حرب وكالة لتنتقل الحرب بذلك من أراضي هذه الدول إلى دول وأقاليم أخرى يتقاتل فيها الطرفان بالوكالة عن الدول العظمى، تقوم كل دولة بدعم طرف من طرفي النزاع، إما بتأمين غطاء دولي لهذا القتال، أو بالمعلومات الاستخباراتية أو الخبراء العسكريين، أو حتى بالدعم العسكري بالسلاح، وبذلك تعيش الدول العظمى الصراع دون أن تتعرض أي أراضي من أراضي الدول العظمى لأي اعتداء من قبل الطرف الآخر، وبذلك نصل إلى نتيجة أن هذا النوع من الحروب هو صراع مستمر وتصعيد بين الدول العظمى مغطى بغطاء حرب إقليمية لا تمتد إلى أراضي أحد الطرفين المتنازعين.

ولأن الصراع والتصعيد المستمر قد يصل إلى نهاية تضر بالطرفين فلا بد من حلول أكثر إيجابية وسلبية حتى الوصول إلى نتائج مرضية للطرفين محققة لمطالبهم، وحقنا للدماء يستطيع الطرفان الوصول إليها من خلال الحوار والمفاوضات، فالجلوس إلى طاولة المفاوضات وطرح مطالب الطرفين ومرادهم وأهدافهم مهما كانت قد يتيح للطرفين الوصول إلى نقطة تفاهم وإرضاء لجميع الأطراف في حال كانت هناك بعض المكاسب، ويقابلها بعض التنازلات لتكون مفاوضات إيجابية، وغالباً ما تكون المفاوضات الإيجابية بين القوى المتوازنة والمتعادلة، بينما قد تكون في وقت آخر مجحفة بحق أحد الطرفين في حال كانت هناك تفاوت بالقوة بينهما ليرضى بها الطرف القوي، كونها تناسب مطالبه وتحقق اهدافه ويرضى بها الطرف الضعيف فالرضا هنا ابتعاد عن تطورات بالصراع لا يستطيعون دفع ضريبتها وتكون نتائج هذه المفاوضات هي المنظم والضابط لسلوك الطرفين بالمستقبل وخلق قاعده انطلاق لمستقبل يخلو من صراعات وحروب وعاده ما يقوم كلا الطرفين بتحضير قائمه مطالب، ودراسة لهذه المطالب ليدخلوا في حوار مباشر ومن خلال وسيط بينهم، وقد يطول أمد هذا الحوار أو يقصر، لتبدأ بعدها المفاوضات، وقد يقوم كلا الطرفين بدراسة دقيقة للطرف الآخر، وأسباب دخوله للمفاوضات داخلية أو خارجية، ليستطيعوا على أساسها وضع مطالبهم وبيان مدى شدة هذه المطالب، أو مرونتها كما يتم وضع الشروط والقيود على الطرف الاخر ومدى إلزامهم بها.

ولأن الحوار والمفاوضات كان لها أثر بارز وواضح في حل النزاعات والصراعات الدولية ظهرت منظمات دولية أخذت دوراً رديفاً لدور بعض الدول التي كانت تحاول حل الصراعات الدولية، ومعالجة أسبابها من خلال وضع نظريات لإدارة الصراع الدولي وحله، من شأنها وضع حلول حقيقية ومجدية في أي صراع دولي أو إقليمي.

كانت أولى هذه المنظمات عصبة الأمم التي أنشِئَت بعد معاهدة فرساي عام ١٩١٩ هي الأولى من نوعها، وهي أول منظمة سياسية حاولت حل الخلافات والصراعات الدولية بطرق سلميه وقانونية، وقد نص ميثاق عصبة الأمم على إنشاء ثلاثة أجهزة تابعة للمنظمة بشكل كامل، وهي الجمعية والمجلس والسكرتاريا، وجهازان شبه مستقلين، هما محكمة العدل الدولية الدائمة، ومنظمة العمل الدولية، وكان لمجلس العصبة الدور الأكبر في حل النزاعات الدولية وتسويتها من خلال مجلس العصبة عبر دراسة أسبابها والحلول، ووضع تدابير تجبر الأطراف على حسن التنفيذ، كما أنها تلعب دور الوسيط في حل هذه النزاعات، انضم لهذه العصبة دول كبرى وأخرى لم تنضم، وكان هذا من أسباب تقليص إمكانياتها في حل المشاكل فضلاً عن سيطرة بعض الدول العظمى المنضمة على العصبة بشكل شبه كامل، مما أعطاها طابعاً متميزاً،

كان هذا سبباً آخر من أسباب فشلها، ولاعتمادها مبدأ الإجماع في اجتماعاتها وجلسات اتخاذ القرار، هذه الأسباب وغيرها أدت في نهاية المطاف إلى اندلاع الحرب العالمية الثانية.

أما المنظمة الثانية فهي الأمم المتحدة التي كانت بعد الحرب العالمية الثانية، والتي جاءت كبديل أوفر حظاً من عصبة الأمم، وذلك لانضمام عدد كبير من الدول لها، وخاصة القوى العظمى، كما أن مسعى الأمم المتحدة لحل جميع الخلافات بطرق سلمية دون التدخل بشؤون البلدان الداخلية أو المساس بكيانها جعلها تلقى القبول والمساعدة من جميع البلدان، ورغم استخدام الدول العظمى لحق الفيتو لصالح مصالحها الشخصية إلا أنه كان للأمم المتحدة الأثر الكبير في حل النزاعات الدولية.

وقد أقرت الأمم المتحدة مجموعة مواد وضحت طريقة عملها من خلال تلك المواد التي أكدت عدم المساس بالسيادة لأي بلد من البلدان أو التدخل في شؤونه الداخلية، وتحقيق مبدأ السلم والمساواة في حل النزاع، كما انبثق عنها مجالس اقتصادية واجتماعية ساعدت في توطيد أركان الأمان والسلم العالميين، وعلى الرغم من نجاح الأمم المتحدة في حل العديد من النزاعات الدولية إلا أن بعض الدول ذات الطابع الإقليمي التي يجمعها طابع اقتصادي وسياسي واجتماعي وديني واحد اختارت أن تحل مشاكلها بترتيبات وأسس تضعها على أساس إقليمي يوفر الأمن والسلام.

ورغم رفض دعاة المنظمات العالمية لمبدأ الإقليمية، إلا أن التنظيم الإقليمي كان أجدى نفعاً لقلة الدول المشاركة ولوحدة الحال كما ذكرنا سابقاً، ولأن الدول التي اختارت الاعتماد في حل النزاعات فيما بينها إقليمياً ما عادت تثق بحل الأمم لمشاكلها، لأن الدول العظمى بدأت بحل النزاعات بما يتناسب مع مصالحها وأهدافها، ورغم السعي من العديد من دول العالم لبناء عالم متكامل على أسس ترضي جميع الأطراف، ولكن الفكرة لم تلقَ قبولاً من الكثير أيضاً لأنها لا تخدم مصالح جميع الدول، كما أنها تحد من صلاحيات الدول المشاركة وتصادر حرية القرار لها، كما أن نجاح مثل هذه الفكرة يتطلب جدية وصدقاً فيتفاوت نجاحها بتفاوت جدية الدول وولائها، وهذا أمر يصعب التكهن به، ولتنجح هذه التجربة يجب أن تشمل جميع جوانب الحياة الاجتماعية والسياسية والاقتصادية والأمنية يتوحد العمل وتنتقل السلطة من سلطة الدول إلى سلطة عليا تتفق عليها الحكومات المشاركة، وينتقل الولاء من ولاء للدولة إلى ولاء للسلطة العليا ولمجموعه الدول المشاركة، كما يجب أن يرى جميع الأطراف المشاركة ثمرة عملهم وتطوراً ملحوظاً في جوانب حياتهم جميعاً.

ولما كان من الصعب إيجاد تكامل دولي ووضع قانون تعاون مشترك للعديد من الدول فقد سعى المجتمع الدولي إلى إيجاد مؤسسة دولية أو عالمية وإعطائها صلاحيات للحد من القدرة العسكرية للدول، ووضعها تحت رقابة شديدة واتخاذ كافة الإجراءات اللازمة لمنع الحرب، كما أن هذا القانون يعطي هذه المؤسسة صلاحيات أبعد من ذلك في مجال منع الحرب كالتدخل في سياده الدول، ولها أن تسن التشريعات اللازمة لذلك، وهي نظرية لما دخلت حيز التنفيذ العملي وجدت من الصعوبات ما جعلها تقف عند حد كونها نظرية فقط، فالصراع الدولي مستمر والنزاعات لا تنتهي وسباق التسلح على أوجه، والتزام الدول في ظل كل هذه الظروف يعتبره المجتمع ضرباً من الجنون، كما أن فكرة الحد من سيادة الدولة بحد ذاتها غير مقبولة لدى المجتمع الدولي، والبعض الآخر يتخوف من هذه النظرية كي لا تكون حجة لبعض الدول للتدخل في شؤونها.

إن البحث المستمر للمجتمع الدولي عن أي اتفاق من شأنه أن يحقق الأمن والسلام العالميين، وسعي الباحثين الدوليين للوصول إلى صياغة ميثاق دولي لحل النزاعات والصراعات الدولية إن دل على شيء فهو يدل على خوف وتوتر دولي من سباق التسلح العالمي والمجنون وخوف أكبر من حرب قد تصل إلى ذروتها، وهي الحرب النووية، ونتج عن هذا الخوف مظاهرة عمت جميع أراضي أوروبا بعام ١٩٨٣ شاركت فيها جميع شعوب أوروبا، تطالب بنزع السلاح وخاصه النووي، كما طالبت الأمم المتحدة ونادت بنزع السلاح بقرارها رقم ١٣١٨ عام ١٩٥٩ وتعرضت الحكومات العالمية لضغط الشعبي وأممي وحتى من المفكرين بهذا الشأن، ورغم هذا الضغط الهائل إلا أن سباق التسلح ما زال مستمراً وتصرف له المقدرات الضخمة، وعدم التوقف هذا يعود لعدة أسباب، أهمها قلة ثقة المجتمع الدولي بعضه ببعض، وعدم وجود قاعده واضحة لمعدل التسلح لكل دولة، كما أن البعض يعده تدخلاً بالشؤون والسيادة الوطنية.

ولكن المفكرين والسياسيين لم ييأسوا من متابعه البحث عن طريقة يقتنع بها المجتمع الدولي لنزع السلاح بشكل جزئي أو كلي، فقد طرح البعض نظرية أن يفتح الغرب المجال لنزع السلاح كمبادرة حسن نية، وأملاً بنزع الشرق سلاحه لاحقاً، وبذلك يصلون للمطلوب لوقف سباق التسلح المجنون، بينما سعى آخرون لمحاولة إيقاف التسليح عند الحد الذي تتوازن فيه القوى، ووضع رقابة فعالة وحقيقية لضمان التزام جميع الأطراف بالحدود المسموحة له بالتسليح بالحد الذي يضمن التوازن، وبذلك واعتماداً على التوازن في السلاح تتبدد المخاوف من أي اعتداء ينطلق من فكره التفوق العسكري.

ولعلم المجتمع الدولي أن منع الحرب في مجتمع تكثر فيه المطامع وحب بسط النفوذ أمر مستحيل فقد لجأ إلى وضع حدود للحرب، ومحاولة حظر سلاح الدمار الشامل والنووي، والسعي إلى ضبط النفس في جميع الحروب، ومحاولة التحرك خلال الحرب بحذر إزاء هذا السلاح الفتاك، وتم ذلك خلال معاهدة حظر انتشار الأسلحة النووية عام ١٩٦٨ في محاولة من المجتمع الدولي الخفض التدريجي للسلاح المدمر، مروراً بالسلاح التقليدي وتعداد الجيوش والقواعد العسكرية، للوصول إلى مجتمع دولي آمن يعمه السلم، ويجب أن تظهر كل دولة صدقاً وجديةً في هذا المجال، فكل دولة تحاول التخلف عن هذا الاتفاق فهي حتماً تضع العثرات أمام هذا النهج الدولي.

المطلب الرابع: نظريات ظاهرة الاستعمار الدولي

الاستعمار وباء تمكن من العديد من الدول، تركها بعده هزيلة عسكرياً واقتصادياً وثقافياً وفكرياً ودينياً، وإن كل المحاولات التي قامت بها معظم دول العالم لتوطيد الأمن والسلام العالميين، وضمان حقوق الشعوب في الحرية وتحديد المصير والتصرف بقدرات بلدانهم وقفت عاجزه أمام أطماع الدول الاستعمارية في الحصول على موارد جديدة تنمي بلدانهم وتقوي اقتصادها وترفع مستوى الرفاهية فيها، متجاهلين بذلك كل التأثيرات السلبية على البلدان المستعمَرة، من تخلفها اقتصادياً وفكرياً وثقافياً، وتركها في حاله عدم استقرار.

وقد بدا ذلك واضحاً فيما خلفته الإمبراطوريتان الاستعماريتان بريطانيا وفرنسا، والآثار الكارثية على دول آسيا وأفريقيا، فإذا أردنا صياغة تعريف للاستعمار فإنه تسلط عسكري اقتصادي فكري ثقافي لدولة لها ثقل عسكري واقتصادي على دول أخرى أقل منها قوةً، واستغلال مقدرات تلك الدولة من ثروات باطنية وقوى بشرية وإمكانيات طبيعية لخدمة مصالحها.

إن المساعد للدولة على تماديها وطغيانها هو القوة، فالقوة والاستعمار وجهان لعملة واحدة، والمطلب الأساسي للدول المستعمِرة هو زيادة قوتها، فإن زادت قوتها زادت مقدرتها على الطغيان والاستبداد أكثر، وللدول الاستعمارية غايات بعيدة وخطط مستقبلية تكمن خلف استعمارها لأي بلد، فمقدرات البلدان المستعمَرة ليست المطلب الوحيد للدول الاستعمارية، ولكن هناك أمور أخرى قد تكون أكثر خطورة من الأولى، منها أن يكون البلد المحتل أو المستعمَر سوقاً تجارياً لتصريف ما يتكدس في أسواق أو معامل البلد المستعمِر، فتغرقه بمنتجاتها أو قد يكون متنفساً للتضخم السكاني للبلدان العظمى، فيهاجر أبناؤه لبلد يستوطنون فيها، ويكون لهم امتيازات لا يحصل عليها أبناء البلد الحقيقيين، كما أن هذه المستعمرات كانت تؤمن الاحتياجات الاستراتيجية للمجهود العسكري كالبترول، واستخدمت بعض الدول الاستعمارية مستعمراتها للسيطرة

على الطرق الاستراتيجية العالمية، كما تَعُدُّ الدول توسُّعها واتساع الاراضي الواقعة تحت سيطرتها إثباتاً لوجودها الدولي ودعماً لنفوذها القومي.

وتُعَدُّ القوة العسكرية والغزو المباشر الوسيلة الأشهر للاستعمار، فتقوم بغزو مباشر للسيطرة على البلد المستعمَر وحكمه بقبضة عسكرية، وقد يلجأ بعضهم إلى أسلوب يتمكن فيه من الحصول على مبتغاه دون الحاجة إلى استخدام القوة العسكرية، كالاستعمار الاقتصادي، ويكون ذلك بفرض نمط تجاري واقتصادي تخضع له الدول الضعيفة، وتنقاد خلفه دون القدرة على تغيير الواقع، ونلمس ذلك في تحكم الولايات المتحدة الأمريكية بمقدرات البلدان من خلال التحكم بالدولار أو التحكم بالنفط العالمي.

أما الأخطر فهو الاستعمار الثقافي والفكري، ففي هذه الطريقة يصبح البلد المستعمَر أسيراً لأفكار جاهزة وضِعت حسب حاجته، ويتصرف على نحو ما رُسِم له، وأشهر من استخدم هذا الأسلوب فرنسا التي عملت على هذه الفكرة مطلقة عليها (رسالة التمدين) وقد جعل تخلف البلدان المستعمَرة وضعف اقتصادها وتفككها الفكري منها فريسة سهلة لمثل هذا الشكل من أشكال الاستعمار، كما إن بحث الدول المستعمَرة عن حريتها، وحركات التحرر العالمية، والضغط الموجه على الدول المستعمِرة من قبل الأمم المتحدة خاصة بعد الحرب العالمية الثانية جعل ارتكاز الدول العظمى على الاستعمار الفكري والثقافي.

إن الاستعمار الذي تقدم عليه الدول العظمى يخدم مصالحها بشكل كبير، ولكن المحرك الحقيقي لتلك الدول لتستمر في بسط نفوذها على أراض جديده هو الإمبريالية العالمية في الإمبريالية العالمية المتمثلة برأسماليين وصناعيين لهم المصلحة العظمى في استمرار الاستعمار، وذلك لتكون البلدان الجديدة أسواق تصريف لمنتجاتهم وصناعاتهم ومشاريعهم الجديدة، وموارِدَ للمواد الخام لصناعاتهم.

وقد كان في تفسير ظاهرة الاستعمار عديد من النظريات، فقد نفى الاقتصادي الإنجليزي هوبسون أن يكون للرأسماليين أي علاقة باندلاع الحروب الاستعمارية وقد فصل هوبسون بين الإمبريالية والرأسمالية، وأكد أن الإمبريالية النتيجة المتوقعة من الخطأ في نظام التوزيع، وأنها متمثلة بالسعي المتواصل لإيجاد أسواق لتصريف منتجات المشاريع التي تحركها رؤوس أموال في البلد المستعمِر، كما أنها البحث عن أرض لمشاريع جديدة، وهذا السعي يحد من التكدس والتضخم في البلدان المستعمرة.

مراجع الباب الأول

- توفيق، سعد حقي: مبادئ العلاقات الدولية، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، ٢٠٠٠.
- حافظ، حمدي: المشكلات العالمية المعاصرة ، الدار القومية للطباعة والنشر، القاهرة، ١٩٦٦.
- العقابي، علي عودة: العلاقات الدولية دراسة تحليلية في الأصول والنشأة والتاريخ والنظريات.
- فوده، عز الدين: النظم الدبلوماسية، ط ٢، مكتبة الآداب، القاهرة، ١٩٨٩.
- نعمة، كاظم هاشم: العلاقات الدولية، كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد، ١٩٨٧.
- الابراهيم، عباس؛ شكري، عزيز: جولة في السياسة الدولية، الكويت، ١٩٧٨.
- البديع، احمد عباس: العلاقات الدولية أصولها وقضاياها المعاصرة، القاهرة، ١٩٨٨.
- البطريق، عبد الحميد: التيارات السياسية المعاصرة ١٨١٥ /١٩٦٠، بيروت، ١٩٧٤.
- الدوري، عدنان طه مهدي: العلاقات الدولية المعاصرة لبنان . بيروت ١٩٩٢.
- الرويفي، محمد: محاضرات في تاريخ العلاقات الدولية مكتبة المعارف، الرباط ١٩٩٠.
- النبراوي، فتحية؛ مهنا،محمد نصر: أصول العلاقات السياسية الدولية، منشأة المعارف بالاسكندرية، ١٩٨٥.
- بدوي، محمد طه: مدخل الى علم العلاقات الدولية، دار النهضة، بيروت، ١٩٧١
- بوقنطار، الحسان: د. عبد الوهاب المعلمي العلاقات الدولية، الدار البيضاء، ١٩٨٥.
- حتي، ناصيف يوسف: النظرية في العلاقات الدولية، بيروت، ١٩٨٥.
- خلف، محمود: مدخل الى علم العلاقات الدولية، القاهرة ١٩٨٧.
- دورتي، جيمس؛ روبرت، بالستغراف: النظريات المتضاربة في العلاقات الدولية، ترجمة: وليد عبد الحي كاظمة للنشر، الكويت، ١٩٨٥.
- السيد، محمد السيد: تحليل السياسة الخارجية، القاهرة، ١٩٨٩.
- شمبش، علي محمد العلوم السياسية: الدار الجماهيرية، ليبيا ١٩٨٩.
- عامر، صلاح الدين: قانون التنظيم الدولي: دار النهضة العربية القاهرة ، ١٩٨٤.
- سيد، عبد الرحمن مصطفى: قانون التنظيم الدولي، النهضة العربية القاهرة ١٩٩٠.
- مقلد، اسماعيل صبري: العلاقات السياسية الدولية، الكويت ١٩٨٧.

- يونس، منصور ميلاد: مقدمة لدراسة العلاقات الدولية، جامعة ناصر، ليبيا، ١٩٩١.
- مجلة السياسة الدولية، القاهرة، ١٩٩٢، العدد ١٠٨ .
- قاموس موجز للاصطلاحات السياسية دار نشر وكالة نوفستي موسكو ١٩٨٣.
- مكريديس، وري: " مناهج السياسة الخارجية في دول العالم " ترجمة، حسن صعب، دار الكتاب العربي، بيروت، ١٩٦٦.
- فيفوتسكي: تاريخ الدبلوماسية المجلد الثالث ، (موسكو : الأدبيات السياسية) ١٩٦٥
- شكري، محمد عزيز: التنظيم الدولي بين النظرية والواقع، (دمشق ، مطبعة دار الفكر) ١٩٧٣
- السعدون، حميد حمد: فوضوية النظام العالمي الجديد وأثاره على النظام الاقليمي العربي دار الطليعة، الاردن، عمان، ٢٠٠١.
- ميثاق الامم المتحدة والنظام الاساسي لمحكمة العدل الدولية، أبريل ١٩٩٤.
- بسيوني، درية شفيق: عدم الانحياز بين تجريد المبادئ وديناميكية الحركة " السياسة الدولية، العدد (٩٦)، ابريل ١٩٨٩.
- شهاب، مفيد: المنظمات الدولية (القاهرة: دار النهضة العربية (١٩٧٦).
- Kleinscmidt, Harald: Geschichte der internationalen Beziehungen: Ein systemgeschichtlicher Abriss (Reclams Universal-Bibliothek), Reclam ١٩٩٨
- Kersting, Wolfgang: Politische Philosophie der internationalen Beziehungen: . (suhrkamp taschenbuch wissenschaft) Suhrkamp ١٩٩٨
- Zimmermann, Hubert: Grundlagen der Internationalen Beziehungen: Eine Einführung

st Edition١st Edition, Kohlhammer ٢٠١٩

- Schieder, Siegfried Schieder: Theorien der Internationalen Beziehungen (Uni-Taschenbücher S), German Edition ٢٠٠٣

- Berg, Eugene Non- alignement et nouvel Order Mondial 'P.U.F, Paris, ١٩٨٠.

- Colard, Daniel ' Le Mouvment des pays non- alignes La Documentation Francaise, Paris, ١٩٨١.

- EVEANS (Editor): " International law " Oxford University Press, ١٩٧٠.

- HANS (Kelsen): " Principles of international law " Second ed, Holt Rinehard and Winston,

New York, ١٩٦٦

الباب الثاني

العلاقات الدولية في التاريخ الحديث

تمهيد

مرت عدة عقود من الزمن على أوروبا، عرفت فيها نزاعات وصراعات قهرت دولاً عظمى وجعلتها تنحط، وأخرى أصبح لها شأن بعد أن كانت مهمشه معزولة، كما عرفت تحالفات واتفاقات تقبع خلفها أطماع استعمارية وغدر سياسي.

من هذه الصراعات حرب الثلاثين عاماً التي مزَّقت أشلاء أوروبا، وقد أخذت الحرب طابعاً دينياً لتنهى بمعاهدة ويستفاليا عام ١٦٤٨ وصلح أوترخت عام ١٧١٣، وتندلع ثورة في فرنسا عام ١٧٨٩ أطاحت بالحكم الملكي فيها، وحولت فرنسا إلى أقوى دولة، استطاع إمبراطور الحرب فيها نابليون أن يحكم نصف العالم، لتنتهي أسطورته بعد تحالف دولي ضده بمؤتمر فيينا، ليقام سلم أوروبي توجهت بعده الأطماع الأوروبية تجاه الشرق، حيث الدولة العثمانية المنهارة، وتقام تحالفات ومعاهدات تقاسمت فيها الدول العظمى أراضي آسيا والشرق وأفريقيا، ووجد بعضهم ضالته في مستعمراته، بينما بحث الآخر عن أساليب ومعاهدات سرية توصله إلى مبتغاه، ولو على حساب مستعمِر آخر، ليعرف الجميع أن هذه الأطماع والأحلام ستقود المجتمع الدولي إلى حرب عالمية، وعلى كل واحد منهم أن يجد حلفاً يقاتل فيه ولأجله محاولاً كسب وجود له على أنقاض دول تتحطم كلياً.

المبحث الأول

نشأة العلاقات الدولية في العصور الحديثة والمعاصرة

التاريخ البشري لم يكن يوماً أكثرَ من مجرد سلسلة من الحروب التي تعددت أسبابها ودوافعها ونتائجها، ففي كل مرحلة يظهر فيها الطغاة الذين يعيثون في الأرض الفساد، وينشرون الخراب، تعقبها صحوة تنتفض فيها الشعوب لصالح حقوقها، ويُبنى على أساس هذه الانتفاضة مجتمع جديد تربطه علاقات من نوع آخر، وخير دليل على ذلك نهاية العصور الوسطى التي عصفت بأقطاب أوروبا، وتحررت منه لتبني دولها القومية الحديثة التي تتخذ قراراتها المستقلة ساعية للنهوض برعاية هذه البلدان نحو مستقبل آمن.

ومن هذه الدول البرتغال والسويد وغيرها، ولكن التخبط الذي أعقب ولادة هذه الدول ومحاولة المتضررين من قيام هذه الدول إفشال هذه التشكيلات السياسية الجديدة أدى إلى تداعي ركائز السلام العالمي وانهياره، وكانت أولى مظاهر هذا الانهيار الحرب التي دارت بين الكاثوليك بقياده إسبانيا والبروتستانت بقياده فرنسا، والتي استمرت ٣٠ عاماً من ١٦١٨ حتى ١٦٤٨، وذهب ضحية هذه الحرب الدينية كثير من البشر، وباءت محاوله التقريب بين الطرفين بالفشل رغم تكرارها ومحاولاتها الحثيثة، حتى بدأت محادثات ويستفاليا عام ١٦٤٨ التي انبثقت عنها معاهده ويستفاليا التي كانت المؤسس

الأول للنظام الدولي الحديث، والتي نظَّمت أسس قيام العلاقات الدولية، ووجهت بالقضاء على الاستبداد بالرأي والسلطة والتبعية الدينية وأحدثت نظام المؤتمرات، ووضعت القوانين لتوازن القوى.

كما سنت القوانين الرادعة للدول ذات الأطماع التوسعية وساوت بخطابها وقواعدها بين جميع الدول دون النظر إلى خلفياتها الدينية أو حكوماتها، وإن الدول ذات الطابع القومي هي الوحيدة التي من حقها إنشاء علاقات دولية، وكل هذه الثوابت في بنود المعاهدة كان لها الدور في إرساء دعائم الأمن والسلام العالميين، وكان من أبرز نتائجها في أوروبا إعطاء حريه الأديان التي تضمن لكل مواطن أو بلد أو دوله أو إقليم حريته الدينية، وقد استمر الوضع على هذا النحو حتى نقضت فرنسا تلك المعاهدة محاولة التعدي على غيرها، وتوسيع أراضيها ضاربة بعرض الحائط جميع مواثيق تلك المعاهدة، ولكن الدول التي وقعت المعاهدة تحالفت تنفيذاً لمواثيقها، ووقفت في وجه أطماع فرنسا وخاضت معها حرباً أوقفتها عند حدها، وأجبرتها على توقيع معاهدة أوترخت عام ١٧١٣، توقفت بعدها الحروب، ولكن الدول ما زالت تعمل على تطوير نفسها بكافة المجالات، وظهرت قوة جديدة هي روسيا، كما أعلِنَ استقلال الولايات المتحدة الأمريكية عام ١٧٧٦، وقامت الثورة الفرنسية عام ١٧٨٩، التي جاءت لتحطيم نظام نشر الجوع بين أفراد المجتمع وتقسيمه إلى طبقات حاكمة غنية وشعوب محكومة فقيرة، وقد نجحت هذه الثورة بقلب موازين الحكم في فرنسا، بل وانتقلت أفكارها إلى الدول المجاورة، وهو ما أغضب الحكومات في الدول المجاورة، وحركها لإيقاف هذا المد الفكري التحرري الألماني وكان مؤتمر فيينا ١٨١٤/١٨١٥ الذي أرسى مبادئ التوازن الدولي وانبثق عن هذا المؤتمر نتائج عديدة أهمها:

١- إقرار مبدأ الحياد الدائم.

٢- إعادة الملوك إلى عروشهم.

٣- التأكيد على مبدأ توازن القوى والتطبيق العملي لهذا التوازن.

٤- تنظيم العلاقات الدبلوماسية الدولية وغيرها من القوانين الناظمة للشؤون الدولية.

وكان لهذا المؤتمر تأثير واضح في تطوير العلاقات الدولية ورسم خطوات الحل لأي مشكلة أو نزاع قد ينشب بين الأطراف الدولية.

ولأن نتائج هذه المعاهدة والمؤتمر كانت مرضية للمجتمع الدولي فقد كان لابد أن يكون للحفاظ على هذه النتائج أهمية وترتيبات دولية تمثلت بالحلف المقدس الذي دخلت فيه روسيا وبروسيا وبريطانيا والنمسا الذي أخذ على عاتقه إحلال الأمن والسلام العالميين ولو اقتضى هذا الأمر العمل العسكري.

قامت عدة تكتلات وأحلاف حذت حذو الحلف المقدس في الحفاظ على الأمن والسلام العالميين، وتكريس الخدمات والدعم الاقتصادي والثقافي والعسكري لإنجاح مثل هذه المؤتمرات، كما أنه كان للثورات القومية التي قامت ضد الأنظمة الرجعية صدى واسع ونجاح دام طويلاً، وهو ما أنهى وجود الأنظمة الرجعية في بلدانها، واستطاعت أن تنقل بلدانها من الدولة في العصور الوسطى إلى الدولة الحديثة من خلال تحقيق المبادئ الثلاثة العدالة والأخوة والمساواة.

وكما أوضحنا في بداية هذا الباب أن التاريخ البشري لا يخلو من الحروب، فقد بدا واضحاً أن الدول التي تسعى إلى زياده مقدراتها الاستراتيجية وتوسيع رقعه سيطرتها بكل أشكالها سواء كانت اقتصادية أو فكرية أو ثقافية كانت في سباق تسلح لا يتوقف ولا يفتر، فجيشت الجيوش للتحرك في أي لحظة، ولأن التحضير مستمر والمصالح لا بد أن تتشابك في مفصل من مفاصل الحياة فقد كانت الحرب العالمية نتيجة حتمية ومفروغ منها، ولكنها مجهولة الزمان.

وتمرداً على هذا الوضع وعلى هذا التوتر والاستعداد الدائم للمجتمع الدولي للحرب قامت ثورة اشتراكية في العالم الروسي جعلت هدفها الرئيسي إنهاء حالة الحرب والقضاء على الإمبريالية، والسعي لإقامة سلام عام، فأعلنت مرسوم السلام بتاريخ ١٩١٧ الذي تضمن دعوة للوقوف بوجه الحرب العالمية الأولى، والوقوف بوجه الإمبريالية العالمية والسعي لسلام عادل وديمقراطي، وقد نهجت نهجاً صريحاً لفضح جوهر الخطط الإمبريالية أمام أعين الشعوب.

المبحث الثاني

العلاقات والمنافسات الأوروبية حتى قبيل الثورة الفرنسية

عاشت أوروبا في القرن السادس عشر حربًا دينية شرسة ساد فيها تسلط الطبقة الدينية من الطائفتين الارثوذكسية والكاثوليكية وقد تسلط فيها رجال الدين على الشعوب الأوروبية، وهو ما حوَّلهم إلى إقطاعيين وتجار، وقد تميزت الكنيسة بامتلاكها القوة العسكرية الاقتصادية والسياسية بمعزل عن قوة الدولة واقتصادها وسياستها، وتتميز بأنه لا سلطة للدولة عليها مما جعل الشعوب تنفر من هذه التصرفات والسياسات لينشأ مذهب البروتستانتية الذي أشعل الحرب ضد رجال الدين الكاثوليك لتبدأ حرب دامية في أوروبا استمرت ٣٠ عامًا أغرقت أوروبا بالدم والخوف والرعب وانتهت بعقد صلح انقلبت بعدها الحرب من دينية إلى حرب سياسية اشتعلت بعد الحد من دور الدين ليبدأ السياسيون انتهاج مناهج تحول دون إقامه نظام آمن وعادل، بل تسعى لبناء مجد بلدانهم على حساب دول أخرى وشعوب أخرى، وأدى ذلك لظهور عدة نتائج، أهمها انحسار السيطرة الدينية لرومانيا ومحاولة إيجاد قانون دولي ينظم العلاقات في المجتمع الدولي بعد انتهاء الحرب وانتهاء تسلط الدين على تلك المجتمعات، ومحاولة خلق نوع من التوازن الاجتماعي وتوازن القوى، وظهرت لأول مره خلال هذه

الفترة ظاهرة التمثيل الدبلوماسي لتلك الدول المشاركة في تلك المعاهدات والاجتماعات، وسندرس في هذا الباب تفصيلًا لكل مما يأتي:

١- حرب الثلاثين عامًا.

٢- معاهده ويستيفاليا ١٦٤٨.

٣- صلح أوترخت عام ١٧١٣.

المطلب الأول: حرب الثلاثين عاماً

الولاء المطلق للديانة المسيحية قاعدة التزم بها الغرب ودول أوروبا إلى أبعد حد يمكن أن يُتَخَيَّل، ليستغل رجال الدين المسيحيون الكاثوليكيون هذا الولاء ويسخرونه لمصالح شخصية ونزوات حب التملك والسلطة، فعاث مثل أولئك الرجال الفساد في الأرض وسيطروا على المساحات الواسعة من الأراضي والممتلكات، وأصبحوا من رؤوس الإقطاع، كما تاجروا بآمال الناس من خلال بيعهم صكوك الغفران، كما أنها عادت وأنهت أي حركة من شأنها ان تثير الناس على ما يحصل من خلل وعبث بأمور الدين، وكانت تحاسب من يحاول التمرد عن طريق محاكم التفتيش، ولكثرة مواردها وأراضيها وتشعب رجالاتها مدت أذرعها في كل أرجاء أوروبا، وأصبحت قوه لا يستهان بها، إذ تعد المؤسسة الدينية نفسها أعلى شأناً ومنزلةً وأرفع قدراً وأقوى سلطةً من حكومات الدول الأوروبية.

كل هذا الغنى الفاحش وهذه السلطة الواسعة التي لازمت الفساد الديني والتسلط ومصادرة الرأي العام كان ينعكس سلباً على الرأي العالمي تجاه تلك المؤسسة، فتنهار هيبتها في قلوب الناس شيئاً فشيئاً، كما أن بعضهم استطاع فضح ممارسات الكنيسة وأذرعها في الفساد، فقام آنذاك العديد من ملوك وأمراء أوروبا بحركة إصلاح وقضاء على الإقطاع وأذرعه، وقد طالت تلك الحركة رجالات المؤسسة الدينية وممتلكاتهم والحد من سلطه الكنيسة.

وللضعف الذي أصاب تلك المؤسسة ظهرت حركه إصلاح ديني بين الكاثوليكية والبروتستانتية، فحاول كل طرف أن ينشر معتقداته وتعاليمه على أكبر قدر من المجتمعات الأوروبية ولكثرة تصادمهما والنزاع الحاصل بينهما حاول المجتمع الدولي الوصول إلى حل هذا النزاع، وإبعاد الدين عن السياسة ولكثرة ما انتشر من تعاليم هذه الديانات أصبحت

كل دولة تسعى للكسب من وراء هذا الدين، وسرعان ما انتقل هذا الصراع من صراع ديني إلى صراع سياسي لخدمة المصالح القومية.

كان الجميع يعلم أن حل الصراع الديني له الدور الأكبر في إنهاء حالة الصراع المستمرة بين دول أوروبا، لذا حاولوا حل الصراع بين الكاثوليك والبروتستانت من خلال عقد صلح أوكسبرج عام ١٥٥٥، لكن بعض بنود الصلح اتسمت بالانحياز لصالح الكاثوليكية، وظهر ذلك جليا في بند المحافظة على أملاك الكنيسة الكاثوليكية في ألمانيا ومنع الاستيلاء عليها في حال تغيرت الحكومات، وهذا البند لم تتقبله البروتستانتية وأصبحت أملاك الكنيسة الكاثوليكية محط أطماع البروتستانتية.

كما ظهر تيار جديد لم يحظَ بفرصة نيل مكاسب في المعاهدة، مما أثار حفيظته، وهم الكلفانيون في ألمانيا وعدد من الدول، الذين بنوا تيارهم على أساس التسامح الديني، فلم يحظوا بدعم دولي بادئ الأمر، ثم انتشرت في عدد من دول العالم.

وبهذا تكون ألمانيا قد انقسمت قسمين، الأول بقيادة البروتستانتية، والثاني بقيادة الكاثوليكية، وقد استعان كل منهما بالدول التي دانت بنفس الدين لتبدأ حرب طاحنة دينية شارك فيها كل من هولندا وإسبانيا بعد نقض معاهدة الصلح بينها عام ١٦٠٩، وقد اتخذ الإسبان مدينه ميلانو الإيطالية مركزاً لانطلاق بعض عملياتها العسكرية، الأمر الذي أدخل فرنسا الحرب بشكل غير مباشر، لكون توسع عمليات الإسبان قد يطال حدودها، بينما قامت النمسا التي تقودها عائلة هابسبورغ بالاستعداد لإعادة السيطرة على الأقاليم الخاضعة لها وطرد البروتستانتية من تلك الأقاليم لتستعيد قوتها، ووجدت معارضة من فرنسا التي كانت تخشى من تزايد قوه النمسا.

بسبب هذا التوتر المستمر المتزايد اندلعت حرب الثلاثين عاماً، واشترك فيها العديد من الدول والتيارات، وقد أشعل فتيل الحرب ثورة البروتستانت عام ١٦١٨ بعد محاولة الإمبراطور أدولف الثاني القضاء على التوتر الديني والانقسام انطلاقاً من بوهيميا التي امتدت نيرانها إلى ألمانيا الجنوبية وألمانيا الشمالية وقد اشترك فيها العديد من الدول الأوروبية.

وقد كان لكل دولة أو إمبراطور شارك في هذه الحرب هدف من وراء مشاركته فيها يسعى لتحقيقه أو مكسب خاض الحرب لأجله، وقد استمرت هذه الحرب عدة سنوات على الأراضي الألمانية، فقد كانت حرباً تضم دول أوروبا، ولكنها على أرض المانيا، ثم امتدت الحرب إلى خارج أراضي ألمانيا أحرز البوهيميون انتصارات عدة، توقفت عندما قام

الإمبراطور فرديناند الثاني بالسيطرة على بوهيميا عام ١٩٣٠ بعد انتصاره على البروتستانت في معركة التل الأبيض والتنكيل بأهلها.

ورغم أن إنجلترا كانت تملك قوة لا يستهان بها، وكانت تتبع التيار البروتستانتي إلا أنها لم تقدم العون لملك بوهيميا؛ لأنها فضلت الوصول إلى حل سلمي لهذه الحرب، عبر التفاهم مع إسبانيا الكاثوليكية، ولكن إسبانيا رفضت التدخل، واستمرت الحرب، واستمر الزحف الكاثوليكي على حساب المد البروتستانتي الذي أخذ يتراجع رغم انضمام العديد من الحكومات إليها، مثل الدنمارك التي قام ملكها كريستيان الرابع بالانضمام إلى البروتستانت لإيقاف الزحف الكاثوليكي، وانتصر الكاثوليكيون في عده معارك منها لوتر آب عام ١٦٢٦ وتوزل، ولما كان النصر حليف الكاثوليكيين فقد تراجع كريستيان الرابع عن موقفه الداعم للبروتستانت، وعقد صلحاً مع الكاثوليكيين هو صلح لوبيك عام ١٦٢٩ أقر فيه الملك كريستيان بعدم التدخل بالشؤون الألمانية واستعاد على إثرها أراضيه المحتلة.

أما السويد فقد تبنت التيار البروتستانتي وساندت البروتستانتية الألمانية تحمساً من ملكها جوستاف أدولف وطمعاً بتوسع السويد والسيطرة على بحر البلطيق، والسعي لجعل دولة السويد دولة قوية لها ثقلها العسكري والاقتصادي في المنطقة، وأعد جوستاف لهذه الحرب جيشاً قوياً منظماً غزا به ألمانيا، وحقق انتصارات عدة في ألمانيا وأوروبا، وتوسع في أراضي أوروبا حتى سيطر على نهري الدانوب والراين، ولم تتمكن القوات الألمانية من النصر حتى قتل الملك جوستاف أدولف، فكانت هذه الضربة التي قسمت ظهر الجيش السويدي وبدأت تتوالى خسائره، أولاها معركة نورديلجن عام ١٦٣٤، وتوالت بعدها الانتصارات الكاثوليكية، مما أثار الحفيظة الفرنسية التي أسرعت بإعلان الحرب على إسبانيا عام ١٦٣٥، مستعينة بحليفتها السويد.

وفي سياق آخر كان الإمبراطور يتفاوض مع القوات البروتستانتية للوصول إلى حل سلمي ومعاهدة صلح توقف هذا التدفق المستمر للدماء وهذه الحرب التي مزقت أوروبا شر ممزق، وتمكن الإمبراطور من إيجاد صيغة للمعاهدة، وهو صلح ويستفاليا عام ١٦٤٨ ليكون هذا الصلح نقطه تحول للعلاقات في أوروبا.

المطلب الثاني: معاهده ويستفاليا عام ١٦٤٨

المكان هو مدينتا مونستر وأوسنابروك الألمانيتين، والزمان عام ١٦٤٨ والحدث التقاء معظم دول أوروبا في سعي لوقف نزيف الدم الذي مزق أوروبا عموماً وألمانيا خصوصاً، وهذا المطلب مطلب جميع الولايات الألمانية من جهة وإسبانيا وفرنسا والسويد وهولندا وغيرها من الدول من جهة أخرى، كما طالبت بحركة إصلاح للإمبراطورية الرومانية، وكان إعلان

بدء المحادثات، فتدفق المئات من المفاوضين والدبلوماسيين لبدء المحادثات ورسم طريق السلام، فحضره ممثلون عن الدول العظمى وأطراف النزاع وممثل عن البابا، خرجت تلك المباحثات والمفاوضات بنتائج عُرِضت على البابا الذي رفض نتائج المؤتمر، كما أن طول المفاوضات واستمرار الحروب في ظل هذه المفاوضات كان يغير وضعها حسب تقدم نتائج المعارك.

وقد تفلتت كل من فرنسا وإسبانيا من التوقيع على المعاهدة فيما يخص الحرب الواقعة بينهما، ولكنها أقرت التسوية بالنسبة للإمبراطورية الرومانية المقدسة ليصدر عن المؤتمر ما عرف بمعاهده ويستفاليا وأهم بنودها:

١- حل النزاع المستمر بين الكاثوليكيين والبروتستانتيين من حيث الأملاك، فقد تركت أملاك الشمال للبروتستانتيين وأملاك الجنوب للكاثوليكيين.

٢- منح الأمير حق اختيار التيار الديني الذي يتبعه دون الأفراد، تأكيداً لما جاء في صلح بيساو عام ١٥٥٢ وصلح أوغسبورغ سنه ١٥٥٥.

٣- الاعتراف بمذهب كالفين ومبادئه القائم على التسامح الديني.

٤- التمثيل المتساوي بين البروتستانتيين والكاثوليكيين في المجلس الإمبراطوري، والمساواة بين الطرفين في كل شؤون الإمبراطورية، كما أقرت المعاهدة الوضع على الأرض بتسوية سياسية بأن أطلقت سيادة السويد على بحر البلطيق من خلال السيطرة على الجزء الأكبر من بوميرانيا والأسقفيات البروتستانتية في بريمن وفردان ومصب أنهار الأودر والألب وغيرها، بينما استولت فرنسا على الألزاس النمساوية ما عدا ستراسبورغ وأسقفيات ميتز وتول وفردان وغيرها، واستولت على قلعة بنيرلو، ورغم الصلات الشكلية بين الإمارات البروتستانتية وبين الأمبراطورية إلا أنها استقلت استقلالاً تاماً، كما قويت شوكة الأمراء الألمان، وخصوصاً أمير براندنبرج الذي استولى على مجربرج ومندن وهلبرشتات، التي وحدها تحت اسم مملكة بروسيا أقوى مملكات ألمانيا، وأصبح أمير براندنبرج شخصية مهمة والساعي لتوحيد ألمانيا.

كما نتج عن المعاهدة استقلال هولندا عن إسبانيا وانفصال سويسرا؛ دول استقلت وإمارات وأمراء برزوا بعيداً عن الإمبراطورية، وخروج عن سلطة الامبراطورية وظهور الكلفانية، وانتشار مبادئها وانقسام العالم الأوروبي الى معسكرين كاثوليكي وبروتستانتي، كل هذا قضى على حلم كثير من الأمراء بتوحيد الإمبراطورية، وأصبح العالم الأوروبي ينقسم إلى دول ديمقراطية قائمة على مبدأ احترام الفرد، ودول الملكية المطلقة الاستبدادية التي قامت بدعمها الكاثوليكية، بينما اللوثرية وقفت موقف الحياد.

ربما أصبحت القوة هي المؤثر الأكبر في الساحة الدولية، فإنه أصبح من أهم ما يسعى الجميع للحصول عليه هو مقومات هذه القوة، ومن أهمها المقوم التجاري فضلاً عن القومية التي أصبحت الرصيد الحقيقي لإقامة دول العالم الحديث، فتبدلت العلاقات الدولية في بنائها، من اتخاذ العامل الديني للعلاقة إلى العامل السياسي أو الاقتصادي أو التجاري، وللتواصل بين هذه الدول ظهر مبدأ التمثيل الدبلوماسي الذي شاع نتيجة المساواة بين الدول، والاعتراف باستقلال العديد منها، وأصبح لكل دولة منها شؤون سياسية واقتصادية وتجارية، وتتم الاتفاقات بين تلك الدول عبر الدبلوماسيين، واتخاذهم وسيلة للتعامل فيما بينهم للوصول إلى تحالفات ومعاهدات.

ونتيجة التواصل بين هذه الدول وبعد الدمار والخراب الذي لحق بأوروبا نتيجة حرب الثلاثين عاماً وإراقة الدماء والقتل والسلب، توصل العالم إلى ضرورة وضع قانون دولي يحول الحرب من حروب تشمل المنطقة كلها إلى حروب محدودة بين الطرفين المتحاربين، ومحاولة إحلال السلم العالمي والتأكيد على مبدأ التسامح الديني؛ وللوصول لمثل هذا التسامح المثالي فلا بد من ضبط أي محاولة لدولة أو مجموعة دول تحاول تشكيل حلف ليهدد أمن دول أخرى أو يهدد أراضيها، والوقوف في وجه معتدٍ في محاولة لوضع نوع من التوازن الدولي للقوى، ومن شأن هذا الحد من الحروب، وقد طُبِّق هذا المبدأ على نطاق ضيق في إيطاليا، للحد من سيطرتها على أوروبا، وقد تلجأ بعض الدول أحياناً أو نتيجة الضغط من قبل هذه الدول إلى التخلي عن أحلامها بالتوسع والعودة لضابط توازن القوى.

ومما أسهم في تحقيق مبدأ توازن القوى وحفظ الأمن والسلام العالميين الانقسام الذي حصل داخل الإمبراطورية، وتفتت ألمانيا إلى حوالي ٣٠٠ ولاية، واستفادة كل من فرنسا والسويد والدنمارك من هذا التفتت، كما ربطت معاهدة ويستفاليا اتخاذ قرار لأي شيء كان من قبل الإمبراطور بموافقة مجلس الإمبراطورية المؤلف من ٣٠٠ أمير، كما منحت كل أمير الحق في الدخول في معاهدات لولايته، وإقامة علاقات خارجية دون الرجوع إلى أحد، والقائم على تنفيذ بنود المعاهدة هما كل من فرنسا والسويد.

وبهذا انتقل الحكم من يد الإمبراطورية إلى دول قومية مستقلة بقراراتها السياسية والعسكرية والاقتصادية دون الرجوع إلى أي مرجعية دينية أو سياسية.

المطلب الثالث: صلح أوترخت ١٧١٣

وقف الملك الفرنسي لويس الرابع عشر الملك في وجه ملوك وأمراء أوروبا، وهم عاجزون أمامه، وتمكن بقوته وحزمه أن يكون نداً لمن حاول إزاحته أو النيل منه، وخرج من معظم هذه المحاولات منتصراً، فاستطاع هزم آل هابسبورغ

في النمسا بعد صراع دام عقوداً من الزمن، وخضعوا بعد صلح ويستفاليا، واستمر نزاع الملك الفرنسي مع ملوك إسبانيا آل هابسبورغ حتى توقيع معاهدة البيرينز عام ١٦٥٩.

خرجت إسبانيا من كل هذه الأحداث هدفاً سهل المنال بالنسبة لفرنسا وملكها لويس الرابع عشر، وفعلاً عام ١٦٦٧ بدأ هجومه طامعاً بالوصول إلى الراين وجبال الألب، ولكون انتصار فرنسا سيزيد قوتها ويهدد باقي دول أوروبا فقد سارعت الدول الأوروبية إلى تشكيل حلف لإيقاف فرنسا عند حدها، وقد دخل الحرب كل من هولندا والسويد وانجلترا.

نتج عن هذه الحرب انسحاب فرنسا من الأراضي الإسبانية، وعقد صلح مع هولندا، وعام ١٦٧٢ عاد من جديد لمهاجمة هولندا بعد أن ضمن عدم مساعدة إنجلترا لهولندا لعقده الصلح مع تشارل الثاني ملك إنجلترا، ولكن توسعه المستمر وأطماعه التي لا تنتهي أغضبت ملك أورانج وليم الثالث الذي وحد دول أوروبا ضد فرنسا، وأجبرها على الرضوخ لمعاهدة نمفكين سنة ١٦٧٢، وضعت هذه المعاهدة حداً مؤقتاً لأطماع فرنسا، وتمكن الفرنسيون من الاحتفاظ بقاعدة فرانشي كونتي، كما وصل نفوذ فرنسا إلى حدود سويسرا، وكعادته بحث لويس الرابع عشر عن هدف جديد سهل ليتوسع على حسابه، وعام ١٦٧٩ وبعد الوهن الذي أصاب الإمبراطورية الرومانية تمكن من السيطرة على منطقتي الألزاس واللورين اللتين أصبحتا تحت سلطه فرنسا بموجب معاهده ويستفاليا، ولكي تحكم فرنسا قبضتها على هذه المنطقة استطاعت بحيلة ذكية إنشاء محاكم ائتلافية، وكانت معظم الأحكام الصادرة عن هذه المحاكم لصالح الحكومة الفرنسية حتى دخلت القوات الفرنسية هاتين المنطقتين وسيطرت عليهما.

وبحث لويس الرابع عشر عن بقع جديدة ليسيطر عليها ويرضي مواطنيه الذين سادهم شعور وطني عميق وإيمان بقدرة لويس الرابع عشر على تحقيق أمانيهم فاستغل ضعف الإمبراطورية الرومانية، وتفتت ألمانيا إلى جمهوريات تسعى كل منها لإقامة علاقات واتخاذ قرارات بعيدا عن قريناتها، وعام ١٦٨١ احتل مدينه ستراسبورغ إحدى جمهوريات ألمانيا، وقوبل الاحتلال برفض من قبل الجمهوريات الألمانية، واجتمعت إثر هذا الاحتلال قوى الكاثوليك بقيادة الإمبراطور ليوبولد كما شارك في مجابهه العدو الفرنسي البروتستانت، ليتشكل حلف عرف بعصبه أوكسبورغ، فانضم إليها كل من الإمبراطور الروماني المقدس وحكام بافاريا والبلاتين وسكسونيا وملك إسبانيا وملك السويد، كما انضمت إليهم فيما بعد إنجلترا بعد تولي زمام أمورها الملك ويليام، وعام ١٦٨٨ اندلعت الحرب وانتهت بفوز القوات الفرنسية على الأرض، وهزيمة أساطيلهم في الماء، ورغم انتصاره إلا أن القوات ما زالت قريبة منه، ثم اضطر لويس الرابع عشر لعقد صلح ريزويك عام ١٦٩٧ لتنتهي الحرب وتعود إلى نقطة الصفر.

ولما كانت الأحداث تجري على نحو ما يريد بعضهم كانت تجري على عكس ما يريد البعض الآخر، وكان الأمل قد رُسِمَ بتقسيم الأراضي الإسبانية في محاولة منهم للحفاظ على توازن القوى فيما بينهم، وعدم ترك كامل أراضي إسبانيا لطرف واحد، ولكن الحدث الذي قلب الموازين وغير مخطط سير العالم وفاة ملك إسبانيا شارل الثاني عام ١٧٠٠، الذي أشعل فتيل الحرب بتركه وصية ترك فيها جميع الممتلكات الإسبانية من نصيب الأمير فيليب حفيد الملك لويس الرابع عشر ملك فرنسا، الذي قبل دون تردد تلك الوصية قبل أن تنتقل في حال رفضه لآل هابسبورغ في فيينا.

وكان لهذه الوصية صدى في المجتمع الدولي والأوروبي، خاصةً بعد أن أصبح نفوذ فرنسا يمتد امتداداً مخيفاً من ميلانو الى المكسيك ومن بلجيكا الى مضيق جبل طارق، فاستنفر الغرب قواته وعلى رأسهم ملك بريطانيا وليم الثالث وشكلوا حلفاً كبيراً للتصدي للويس الرابع عشر، فجيش الجيوش وهيأ السلاح، ولكنه توفي قبل شن الحرب، وقد دخل في حلفه كل من هولندا وإنجلترا وإمبراطور روما المقدس والبرتغال ودوقية سافوي الإيطالية، واستمر الحلفاء بحربهم حتى بعد وفاة وليم الثالث، ودارت الحرب في إيطاليا وهولندا وجنوب ألمانيا، انتصر فيها الحلفاء انتصاراً تلو الآخر حتى كادوا يدخلون باريس، وعام ١٧١٠ تم تغيير الوزارة في إنجلترا، وأحدث ذلك انشقاقات داخل الحكومة في إنجلترا، وحاول بعضهم إنهاء الحرب والجنوح للسلم وعزل عدد من القادة البارزين على أرض المعركة، أمثال مالبورو، ليتوقف على إثرها الزحف وتنجو فرنسا من السقوط كلياً.

ولكون هذا القدر يكفي الحلفاء ولا سيما أن الامبراطور شارل المأمون الجانب من قبل الحلفاء قد ارتقى العرش الإسباني، ولكي لا يقع الحلفاء في فخ توحيد الناجين من فرنسا إسبانيا والنمسا، وحتى تبقى قاعدة التوازن الدولي ثابتة، تم عقد صلح أوترخت عام ١٧١٣ على الأراضي الهولندية وأهم مقرراته:

١- الاعتراف بفيليب الخامس ملكاً على إسبانيا على ألا يتحد التاج الإسباني بالتاج الفرنسي.

٢- انجلترا القائد للحلفاء كان لها النصيب الأكبر فقد وضعت يدها على كل من نوفا سكوشيا وخليج هوست في فرنسا ونيو فولاند وجبل طارق وجزيرة مينوركا، واحتكرت تجارة العبيد، وكان لها الأولوية في إرسال البضائع إلى ميناء قادش الإسباني، وحصلت على تعهد فرنسي بعدم دعم عائلة ستيوارت لاستعادة العرش الإنجليزي.

٣- نابولي وميلانو وبلجيكا وسردينيا كانت من نصيب النمسا وعائلة هابسبورغ.

٤- هولندا استعادت حصونها على الحدود الفرنسية البلجيكية واحتكرت التجارة في نهر الشيلد.

٥- عودة الأمل بتوحيد ألمانيا عام ١٧٢٠ بعد أن أصبح براندنيرك ملكاً على بروسيا واعتراف الإمبراطور بذلك.

٦- الاعتراف بدوقية سافوي كمملكة وضم جزيرة صقلية لها وسميت لاحقاً مملكة سردينيا.

ومن النتائج التي ذكرت آنفاً نرى أن المستفيد الأكبر مما جرى هم إنجلترا عسكرياً واقتصادياً وتجارياً وفرنسا بسيطرتها على إسبانيا، فأصبحت القوتين البارزتين على الأرض وذلك بعد أن تم صلح أوترخت.

المبحث الثالث

تطور العلاقات الدولية منذ الثورة الفرنسية ١٧٨٩ إلى ما بعد مؤتمر فيينا

يُعَدُّ القرن الثامن عشر القرن الأسوأ بالنسبة لفرنسا وشعبها، عاش فيه الشعب الفرنسي كل أساليب الظلم والاستبداد وعصف به الجوع والفقر والمرض وانقسمت فرنسا إلى طبقتين اجتماعيتين، الأولى طبقة النبلاء وهم أصحاب الامتيازات ورؤوس الأموال ورجال الدين والقضاء والجيش وهم أصحاب امتيازات من الدولة أبسطها الإعفاء من الضرائب، والثانية طبقة الفقراء وهم الطبقة المسحوقة التي تقع على عاتقها معظم ضرائب البلاد وقد حرموا من مناصب الجيش والقضاء فكان الشعب ينتظر من يعلن ساعة الثورة لما يحمله من نقمة وغل على أصحاب الطبقة المخملية ليكون عام ١٧٨٩ هو موعد انطلاق تلك الثورة التي تمكنت من الإطاحة بالنظام الملكي، وتوالت بعدها عدة حروب آخرها بقيادة نابليون بونابرت ضابط الجيش الفرنسي الذي تولى الحكم بعدها، ليبدأ توسعًا عسكريًّا كبيرًا في أوروبا وبعض دول أفريقيا وآسيا، ولكن سرعان ما وجد مَن يقف ضده وينهي غطرسته وتوسعه خوفًا من تمدده باتجاه دول أوروبا كاملة، وفُرضت عليه معاهدتان باريس الأولى التي عامل فيها الحلفاء فرنسا ببعض الاعتدال والثانية التي كانت قاسية جدًا على فرنسا لكونها نظَّمت جيشًا جديدًا حاول العودة إلى غزو أوروبا ومن ثم تم عقد مؤتمر فيينا الذي ضم الدول الكبرى، وكان من أهم أهدافه القضاء نهائيًّا على فكر الثورة والتحرر والجمهورية التي شهد العالم حركاتها بعد الثورة الفرنسية.

عُقدت بعد هذا المؤتمر عدة مؤتمرات دولية هدفت جميعها للقضاء على فكر الثورة الذي كان يسيطر على أوروبا وما إن انتهت أوروبا من هذا الفكر الجديد عليها، حتى عادت للتفكير في التوسع وإيجاد مستعمرات لها، وكانت الدولة العثمانية على وشك الانهيار لذلك بدأ الرسم لخريطة مستعمرات للدول الكبرى في آسيا وأفريقيا والشرق الأوسط وقاد أوروبا هذا إلى إقامة العديد من التحالفات ومعاهدات الضمان بينها لضمان عدم وقوع اي حروب أو تضارب بالمصالح، وفي نفس الوقت وجود دول حليفة يمكن الاعتماد عليها في حال وجود أي اعتداء من دول أخرى، لذلك سندرس مفصلًا في هذا الفصل كلًّا من:

١- الثورة الفرنسية ونتائجها.

٢- الحروب النابليونية.

٣- مؤتمر فيينا ١٨١٥.

٤- المؤتمرات الدولية بعد مؤتمر فيينا.

٥- الموقف الدولي والمسألة الشرقية.

٦- التحالفات الدولية ومعاهدات الضمان.

المطلب الأول: الثورة الفرنسية ونتائجها

خرجت فرنسا من حروبها وقد أنهِكَت اقتصادياً وعسكرياً، واكتظت مدنها بالسكان، مما استوجب زيادة في الإنفاق وعجزاً في الدخل، ودخلت فرنسا في حرب الاستقلال الأمريكية ١٧٧٥/١٧٨٣ مما زاد العجز في اقتصاد فرنسا، وأوصل الشعب للفقر المدقع، وأوشكت على الإفلاس، أما اجتماعياً فقد كانت الحالة أسوأ من الحالة الاقتصادية، إذ انقسم المجتمع الفرنسي إلى ثلاث طبقات اجتماعية، طبقة النبلاء التي تضم طبقة البلاط الملكي ووزراءها ومستشاريها وعلية القوم، وطبقة رجال الدين، وهم رجال الكنيسة ومن يندرج تحت لوائهم، وطبقة عامة، وهم الشعب والعمال، وقد عاشت طبقة النبلاء ورجال الدين تنعم بالرفاهية والامتيازات التي لا تعد ولا تحصى، كالإعفاء من الضرائب وشغل مناصب في الجيش والحكومة والاستئثار بالقرارات التي تخص مصير الشعب، بينما عاشت طبقة الفقراء تحت وطأة الضرائب والظلم والاحتقار من الطبقات العليا، فضلاً عن المجاعة التي طالما هددت فرنسا.

فلما أن استحكمت حلقات الغضب وبلغ الصبر منتهاه، وبتاريخ ١٤ تموز عام ١٧٨٩ خرج الشعب عن صمته وقال كلمته بوجه ما يتعرض له من ظلم واستبداد، وانطلق باحثاً عن حريته وحقوقه المنهوبة وتمكن من إنهاء حالة الظلم والاستبداد والسيطرة على زمام الحكم في فرنسا، غير أن حالة الفوضى التي عاشتها فرنسا وتحول الحكم فيها أثار مخاوف الدول الأوروبية، كما أثار غضبها لارتباط العائلات المالكة في دول أوروبا برابط الدم أو تهديد المصالح المشتركة، فوضع

ملوك أوروبا إعادة الأمر إلى ما كان علية نصب أعينهم، فاجتمعوا وأصدِرَ بيان بلنتز المتضمن السعي لإعادة الملكية في فرنسا إلى عائلة البوربون وإخماد الثورة ولو بالقوة.

وأما مَن حركه رابط الدم فهم آل بوربون حكام إسبانيا، وأما مَن حركته الأطماع والمصالح فهو إمبراطور النمسا الملك ليوبولد الثاني، وأما مَن حركته العلاقات الأسرية والنسب فهي ملكة إنجلترا، وقد زاد عداء الدول الأوروبية للثورة الفرنسية بعد تأثر بعض شعوب أوروبا بهذا المنهج الذي اتبعته الثورة الفرنسية، ولا سيما الراديكاليون في بريطانيا، ومثلها الكثير في دول أوروبا وخاصة بعد نجاح الثورة في إزالة النظام الملكي وأَسْر الملك الفرنسي لويس السادس وزوجته أثناء محاولته الهرب عام ١٨٩١.

نتج عن هذا العداء توحيد الصف ضد الثورة الفرنسية بين كل دول أوروبا، وعلى رأسها إمبراطور النمسا وملك بروسيا اللذان أصدرا تصريح بلنتز، ورداً على هذا العداء قرر الثوار الفرنسيون وفي مقدمتهم القادة من الجيروندبين مقابلة العداء بالعداء وتوسيع الثورة الفرنسية لتتعدى حدود فرنسا حتى تساند الثورات في الدول الأوروبية التي ناصبتها العداء.

ومع ازدياد التوتر بين الثورة الفرنسية وملوك أوروبا قرر إمبراطور النمسا ليوبولد الثاني إنشاء حلف مع النمسا لإنهاء هذه الثورة، ولما رأى الشعب الفرنسي صدق هذه الثورة في الدفاع عنهم، وأن الدول الأوروبية تكالبت عليها اشتعلت في صدورهم نار الثورة والشعور القومي والهمة العالية لمساعدة الثوار، وقام خلالها قواد الثورة بإعلان الجمهورية ووضع أول دستور للبلاد، وتمكنوا من مساعدة الشعب، لتتمكن الثورة الفرنسية من ضم كل من سافوي ونيس وولايات الراين وبلجيكا، وهددت هولندا، وهزمت الجيش النمساوي في معركة جيماب ومعركة فالمي وعبور جيوشها نهر الراين عند ماينز، ولكن إعدام الملك كان عملاً مؤثراً بالنسبة لأوروبا، إذ بدأ بعدها وضع فرنسا العسكري بالتدهور، وقامت بريطانيا بطرد السفير الفرنسي كرد دبلوماسي على إعدام الملك أولاً، وعلى إثارة الحكومة الفرنسية شعوب أوروبا على الثورة ضد ملوكها، فجاء الرد الفرنسي بإعلان الحرب ضد بريطانيا.

وجدت فرنسا نفسها في حرب ضد حلف يجمع كل من هولندا والسردينيا وإسبانيا والنمسا وبريطانيا وبروسيا، وتراوحت سنوات الحرب بين نصر وهزيمة، كما أن الداخل الفرنسي توتر، وظهر تيار معارض لحكومة الثورة، حاول إفشالها، وتطور هذا التوتر إلى حرب أهلية، وقاد هذا التيار المعارض للثورة الإقطاعيون، وبسبب هذا التوتر الداخلي، وإصرار الحلفاء استطاعت دول الحلفاء السيطرة على مدينه ماينز، وحصن كوندي الشمالي وميناء طولون الفرنسي، مما اضطر الحكومة الفرنسية لتشكيل لجنة الأمن العام التي كان لها دور كبير في تحقيق النصر كما ظهر انشقاق في صفوف

التحالف الذي ظهرت أطماعه للسيطرة على أراضي جديدة، ولا سيما بولندا التي حاولت كل من النمسا وبروسيا السيطره عليها، ولكن روسيا جاءت بمقترح سيطرة بروسيا على الأراضي البولندية، على أن تُطْلَق يد النمسا في الألزاس واللورين بعد استعادتها من فرنسا، ولكن صعوبة السيطرة عليهما حولت النمسا من حليف إلى عدو للحلفاء، وكل هذا التوتر والعداء كان من مصلحة فرنسا التي تقدمت على الأرض لتتخلص من الحصار على دانكيرك بعد معركة هوتدشوت عام ١٧٩٣، وتوالت الانتصارات وبدأت الانسحاب وانهار التحالف أمام إصرار الثوار الفرنسيين.

قُسِّمَت بولندا للمرة الثالثة، ولكن هذه المرة بين روسيا والنمسا بعيداً عن بروسيا التي منحت نصيباً من الغنيمة لم ترضَ به، كونه لم يرق إلى مستوى أطماعها، ولإنهاء حالة الحرب ومحاولة حل النزاع توصل كل من فرنسا وبروسيا إلى صلح بازل عام ١٧٩٥، وتلخصت شروطه بما يأتي:

١- احتلال فرنسا للضفة اليسرى للراين.

٢- تنصيب بروسيا كوسيط لكل راغب بالصلح.

٣- إجلاء بروسيا عن الضفة اليسرى للراين لصالح فرنسا وتعويضها بأراضي في ألمانيا.

٤- رسم الحدود لشمال ألمانيا بين فرنسا وبروسيا.

وبهذا الصلح انتهت حرب دامت سنوات بين شعب ثار من الجوع والقهر ضد أعتى قوى الأرض، وانتصر عليها انتصارات واسعة، تمكن خلالها من السيطرة على أراض واسعة، وأجبر معظم الدول الأوروبية على البحث عن صلح معها، كهولندا عام ١٧٩٥، وتنازلت إسبانيا عن جزيرة سان دومينجو لصالح فرنسا، وانسحبت من الحرب لتبقى النمسا وبريطانيا في أرض المعركة، كما زادت هذه الانتصارات من إمكانيات الحكومة الفرنسية وبحثها عن التوسع ونشر الفكر الجمهوري ونسف فكرة الحكم الملكي، كما ضمت فرنسا بلجيكا والولايات الألمانية على الضفة اليسرى للراين.

ولكن هذا التمدد والتوسع الفرنسي قوبل بالرفض من قبل الدول الأوروبية، وخاصة بريطانيا والنمسا العدوان الثابتان على أرض المعركة، لأن هذا التوسع يهدد أمن المنطقة والمجتمع الدولي، إلا أن فرنسا لم توقف أعمالها، بل نظمت جيشها لمهاجمة النمسا وبريطانيا، وأوكلت المهمة إلى الضابط الفرنسي نابليون بونابرت الذي قاد فرنسا إلى انتصارات رسمت نهاية لتاريخ قديم وبداية لتاريخ حديث لفرنسا والدول الأوروبية جميعاً.

المطلب الثاني: الحروب النابليونية

هي سلسلة الحروب التي قادها القائد الفرنسي نابليون بونابرت ضد دول أوروبا وما حققته من انتصارات وتوسع، فقد استمرت الحرب الفرنسية الأوروبية بعد عام ١٧٩٥، وتولت حكومة الإدارة زمام الأمور في فرنسا، وبدأت بإرسال الجيوش للتوسع بعد انهيار التحالف الدولي ضدها واستغلالها هذا الانهيار لتصل إلى ألمانيا الجنوبية عبر نهر الراين، وإلى الممتلكات النمساوية، كما أرسلت حملة فرنسية بقيادة القائد نابليون بونابرت باتجاه جبال الألب وإيطاليا الشمالية وفيينا، واستطاع هذا القائد أن يهزم النمسا ويحتل قلاع إيطاليا كما سيطر على نيس وسافوي، وعام ١٧٩٧ طلبت النمسا الصلح بمعاهدة كامبو فورميو حرصاً منها على عدم دخول الفرنسيين لفيينا، وضعت فرنسا يدها بموجب هذه المعاهدة على الأراضي المنخفضة النمساوية والجزر الأيونية وأعطيَت البندقية للنمسا كتعويض لها.

ونتيجة للغزو الفرنسي وانتشار انتصارات القائد نابليون بونابرت أحاطت فرنسا نفسها بالجمهوريات الموالية لها، وحولت جنوى ودولة البابا ومملكة الصقليين ودوقية ميلانو إلى جمهوريات، وجعلت التجنيد إجبارياً، وكرد فعل من دول أوروبا أقاموا تحالفاً للوقوف في وجه فرنسا، ضم هذا التحالف بريطانيا والنمسا وبروسيا واستطاعت بريطانيا تحويل هذا التحالف في سبيل وقف التقدم الفرنسي، وبالفعل تمكن هذا التحالف من دحر الجيوش الفرنسية عام ١٧٩٩ واستعادة السيطرة على إيطاليا.

بدت للقائد الفرنسي قوه التحالف الذي يواجهه، فاتبع خطة (فرق تسد) وذلك بإغراء القيصر الروسي بتشكيل كتلة حياد مسلحة ضد بريطانيا تضم روسيا وبروسيا والسويد والدنمارك، استغل نابليون هذه الفترة وأعد حملة قضى فيها على النمسا قضاء مبرماً في معركة مارنكو عام ١٨٠٠، بينما توجهت قوه فرنسية أخرى إلى جنوب ألمانيا انتصر فيها الفرنسيون بمعركة هوهنلندن، رضخت على إثر هذه الانتصارات النمسا وعادت للتصالح، وتم ذلك بموجب اتفاق لونيفيل عام ١٨٠١ وأهم ما جاء فيه:

١- انسحاب النمسا من إيطاليا نهائياً.

٢- اعتراف النمسا بناتافيا وهلفانيا والألب الشمالية وليجوريا كجمهوريات.

٣- الموافقة على خارطة لأوروبا رسمها الفرنسيون وصلت فيها حدود فرنسا إلى نهر الراين.

٤- إطلاق يد فرنسا في سويسرا وهولندا وإيطاليا.

توجه نابليون بعد هذا النصر المؤزر على قوى التحالف إلى البلاد العربية، فسيطر على مصر ثم توجه إلى سورية، ليتفاجأ بالعدو المتربص به دائماً، وهي بريطانيا لتباغته في خليج أبي قير المصري، وتمنيه بهزيمة نكراء أجبرته على العودة إلى فرنسا، ليحاول رسم طريق للسلام يتمكن فيه من إعادة ترتيب أوراقه في الداخل والمستعمرات الفرنسية، أما بريطانيا التي اهتز داخلها نتيجة كثرة الضرائب التي يعود ريعها لتمويل الحرب فقد ارتأت الجنوح للسلم، فوصل الطرفان إلى طاوله الحوار والتوقيع على صلح إميان عام ١٨٠٢ ومن بنوده:

١- الاعتراف بخارطة أوروبا التي رسمتها فرنسا.

٢- قبول بقاء النفوذ الفرنسي في إيطاليا.

٣- اعتراف بريطانيا بزوال النظام الملكي من فرنسا.

بدأت بعد هذا الصلح فرنسا بالتبجح والتغطرس بانتصاراتها وتوسعها مما أغاض أعداءها وعلى رأسهم النمسا التي نالت النصيب الأعظم من الخسائر والانهزامات في المعارك مع فرنس، حاولت فرنسا فرض نفسها على أوروبا فاستغلت بريطانيا هذا الحقد وجيشت دول أوروبا ضد فرنسا عام ١٨٠٥، وما أن علم نابليون بهذا التحالف الذي أقيم ضده حتى استغل توسعه في كافة الاتجاهات، وأقام جمهوريات تؤازره، فضلاً عن إيطاليا التي أصبحت مساندة له، إذ ألغى نابليون صلح إميان، واحتل نابولي وهانوفر في هولندا، ثم حاول بعدها استمالة روسيا وبروسيا لجانبه، لكنهما رفضتا التحالف معه وتابعت أوروبا إنشاء التحالفات ضد فرنسا، وعلى رأسهم بريطانيا يقودها الأمير وليم الذي عرف بدهائه الدبلوماسي، كما سعت فرنسا للتحالف مع من يساندها في هذه الحروب، فتحالفت مع إسبانيا من خلال معاهدة مدريد عام ١٨٠١، وكعادة الأسطول البريطاني الذي يعتبر الأسطول الأقوى تمكن من هزم الأسطول الفرنسي في معركة الطرف الأغر، وهذه الهزيمة البحرية والتحالف ضد فرنسا أثار غضب نابليون فوجه الجيوش وهزم النمساويين في معركة مدينة أولم على نهر الدانوب في ٢٠ تشرين الأول عام ١٨٠٥، ثم توجه بجيشه إلى هضبة أوسترليتز النمساوية مجتازاً الأراضي الروسية التي تعتبر على الحياد، وبتاريخ ٢ كانون الأول عام ١٨٠٥ اشتبك مع جيوش النمسا وروسيا ملحقاً بهم هزيمة نكراء، أذلت النمساويين وأجبرتهم على توقيع صلح مع فرنسا، هو صلح بريسبورغ في ١٦ كانون الأول عام ١٨٠٥ حصلت بموجبه فرنسا على إيطاليا وجنوب ألمانيا، كما أعلنت روسيا انسحابها من المعركة نهائياً، وفقدت بروسيا العديد من أراضيها، فأصبحت إمارات تتبع لفرنسا، وحصلت بروسيا على هانوفر إلا أن أوروبا كانت مصرة على هزيمة نابليون الذي ما زال يثبت قدرته على

الوقوف في وجه أي تحالف، فقد هزم التحالف الرابع واحتل مدينة برلين، وتراجع التحالف إلى بروسيا طلبا للخبرة من القيصر ولكن نابليون هزمهم في معركة فريدلاند سنة ١٨٠٧ وأجبرهم على طلب الصلح.

وحرصا من نابليون على عدم زيادة التوتر بين فرنسا وروسيا عقد صلحاً مع القيصر الروسي حفظ بموجبه عدم خسارة روسيا لأي جزء من أراضيها وإطلاق يدها في فنلندا مقابل إطلاق يد فرنسا في ألمانيا، وخضعت بروسيا لعقوبات شديدة بموجب معاهدة تيليست في ٨ تموز عام ١٨٠٧ جاء فيها:

١- إنشاء دوقية وارسو وإخضاعها لحكم ملك سكسونيا.

٢- إنشاء مملكة ويستفاليا وسلخ عده ولايات من بروسيا وضمها إليها.

٣- فرض الضرائب على بروسيا كتعويض للحرب.

٤- رضوخ بروسيا لأمر وجود جيش ثقيل الوطأة على أراضيها وتحمل نفقاته.

٥- تحديد عدد الجيش البيلاروسي.

واستمر العداء مع بريطانيا التي رفضت التصالح مع فرنسا، ففرضت عليها حصاراً عام ١٨٠٦ دعت فرنسا إلى هذا الحصار جميع دول أوروبا التي ساعدت بالحصار طوعاً أو حتى كرهاً، فأطاع الأمر من أطاع ورفض من رفض، ومن بين الرافضين البرتغال، وعام ١٨٠٧ احتلها كما احتل إسبانيا ولكن المقاومة الإسبانية رفضت الاحتلال والقهر الفرنسي لهم، فثاروا على النظام الفرنسي وكبدته خسارة فادحة في معركة بايلين عام ١٨٠٨، حاولت عدة دول بعدها الثورة على الفرنسيين ورفض سياستهم ومنهم النمسا التي طالما منيت بالهزائم من الجيش الفرنسي، فحاولت هذه المرة الخروج منتصرة، ولكن تبقى فرنسا المنتصرة، بل كان انتصاراً عظيماً في معركه واجرام، وعادت على إثرها النمسا لتهادن وتصالح فأخضعها نابليون لصلح مهين، هذا ما تضمنته بنود معاهده فيينا:

١- لا تزيد أعداد جيوش النمسا عن ١٥٠ ألف عسكري.

٢- تجريدها من أراض وضمها لفرنسا.

٣- دفع النمسا ضريبة الحرب ما يقارب ٨٥ مليون فرنك ذهبي.

ورغم أن الحصار على بريطانيا قد خنقها اقتصادياً في بادئ الأمر لكنها استطاعت الإفلات الجزئي من هذا الحصار من خلال أسطولها البحري القوي وسيطرتها على عدد من الجزر على طريق تجارتها والتسهيلات السرية من

الدول المعادية لفرنسا ومن الدولة العثمانية، مما قوى اقتصادها نسبياً كما أنها لم تتوقف عن التحرك ضد فرنسا من خلال معارك صغيرة بمساعدة ثوار برتغال وإسبانيين.

تنعمت فرنسا بانتصارات وامتيازات وتوسيع نفوذ، بينما بقيت روسيا تشاهد ما يحدث وقد تضررت مصالحها وتجارتها من الحصار على إنجلترا كون تجارتها معها من الموارد المهمة لروسيا، كما أن مكاسب روسيا الدبلوماسية من التعاهد مع فرنسا تكاد تكون معدومة، ناهيك عن أزمه الثقة بين القيصر الروسي ونابليون.

لكل هذه الأسباب وغيرها جعلت نابليون يعد حملة شن بها حرباً على روسيا ودخل موسكو إلا أن روسيا أعدت له مخططاً حربياً انسحب فيه جميع مَن في موسكو من الشعب والجيش منها تاركاً الجيش الفرنسي يرزح تحت وطأة البرد الروسي القاسي، مما دعا فرنسا للانسحاب من موسكو كما خشي نابليون من قيام ثورة ضده في فرنسا فاستغل الروس الانسحاب الفرنسي فباغه الجيش الفرنسي بهجوم كبير كبده خسائر فادحه كلفته الانسحاب المتتالي ومطارده الجيش الروسي له منذ عام ١٨١٣ كسرت روسيا بهذا الانتصار أسطوره الجيش النابليوني الذي لا يقهر.

أصبحت الدول الحاقدة على فرنسا تتهافت على روسيا للتحالف معها ضد فرنسا ليشكل التحالف السادس عام ١٨١٣ ورغم انتصار نابليون في معارك كثيرة، إلا أن الخسائر التي مني بها كانت قاضية بالنسبة له، كما انتشر مرض الطاعون بين جنوده وأودى بحياة ١٠٠,٠٠٠ مقاتل أو يزيد، ثم كانت المعركة الفاصلة التي حولت فرنسا من دولة مهاجمة إلى دولة تدافع عن أراضيها وحدودها الطبيعية، وهي معركة لايبزيج التي أعادت فرنسا خلف نهر الراين، ودخلت جيوش الحلفاء باريس عام ١٨١٤، واعتزل نابليون وتولى السلطة لويس الثامن عشر، وتم توقيع معاهده باريس الأولى ٣٠ أيار عام ١٨١٤ وأهم بنودها:

١- إعادة فرنسا إلى حدودها الطبيعية السابقة للثورة.

٢- الاحتفاظ ببعض مستعمراتها في الألزاس وضفتي نهر الراين.

٣- إعفاء فرنسا من أي ضرائب أو غرامة حربية.

٤- نفي نابليون إلى جزيرة إلبا واحتفاظه بلقب الإمبراطور.

ورغم الإنصاف من قبل الحلفاء في بنود المعاهدة إلا أن نابليون رفض أن تكون هذه نهاية الثورة الفرنسية وانتصاراتها، فهرب من منفاه وأعاد تشكيل جيشه لاستعاده هيبة فرنسا وهيبته الضائعة، لكن التحالف الدولي سحقه في معركه واترلو في ١٨ حزيران عام ١٨١٥ ودخل الحلفاء باريس ومعهم الملك لويس الثامن عشر، وفرضت على فرنسا

معاهدة باريس الثانية التي كانت قاسية البنود على فرنسا عام ١٨١٥، إذ فرضت بموجبها غرامة حربية باهظة على الجيش الفرنسي تقدر بحوالي مليون فرنك ذهبي، وتعويضات بحوالي ٣٠٠ مليون فرنك فرنسي، كما وضعت حاميات عسكرية لجيوش التحالف في مقاطعات فرنسا على نفقة فرنسا بالكامل، وسلبت جميع مستعمراتها ما عدا نيس وقسم من أراضي السافوي.

المطلب الثالث: مؤتمر فيينا ١٨١٥

بعد كل ما مر به العالم الأوروبي من حروب ومعاهدات وأحلاف وعداء كان لا بد من إعاده ترتيب الأوراق، وتنسيق العلاقات بشكل يهيئ المناخ العالمي لحياة آمنة مستقرة، وقد أُقِرَّ عقد المؤتمر في مدينه فيينا، في شهر أيلول عام ١٨١٤ توافد إليه المشاركون من جميع دول أوروبا، يحمل كل منهم مشكلة أو مظلمة يريد استرداد حقه عبر هذا المؤتمر، ولكثرة مَن حضر المؤتمر كان من الصعب أن تتم مناقشة جميع القضايا ضمنه، لذلك تشكلت لجنة تقوم بدراسة جميع القضايا ووضع الحلول لها، ولكونها مؤلفة من الدول العظمى روسيا والنمسا وبريطانيا وفرنسا وبروسيا كان لزاماً أن يتم الحل دائماً بما يرضي طموحات وأطماع هذه الدول، كما شكل ثقلهم وقوتهم ورقة ضغط على الدول الأخرى حتى ترضى بالحلول دون مناقشة، ولكي يأخذ المؤتمر طابعاً دورياً فقد وضع ثلاث نقاط أساسية له، وهي:

١- إضفاء طابع الشرعية على الفترة المقبلة بإعادة الحقوق والمناصب للأمراء الذين عزلهم نابليون.

٢- محاربة أي حركة ثورية أو جمهورية تحاول النيل من الأمن والسلام الدوليين.

٣- إبقاء فرنسا في حالة خمول وركود في محاوله لإطفاء مصدر النار الثورية في العالم الأوروبي.

كما كان للمؤتمر أهداف رسمتها الدول العظمى بعيداً عن العلن، رسموا من خلالها خارطة أوروبا الجديدة بما يرضي أطماعهم ومصالحهم، فالنمسا كانت تخشى المستقبل بعد غياب فرنسا، فهي دوله ضعيفة جغرافياً واجتماعياً، وهي تبحث عن شرعية دولية وتوازن قوي يضمن عدم جعلها هدفاً للاحتلال من أي غازٍ أو طامعٍ، بينما أرادت بريطانيا جعل أوروبا في حالة من التوازن الذي لا يمكِّن أحداً من توحيدها أو تشكيل قوة تستطيع جمع أوروبا، فاجتماع أوروبا أو توحيدها يشكل خطراً على مصالح بريطانيا فسعت لتوازن القوى في أوروبا، وعملت على حل كافة المشاكل والنزاعات حفاظاً على استقرارها، أما بروسيا فقد أرادت ضم بولندا.

أما فرنسا فقد سعت لجعل الشرعية التي أعادت أسرة بوربون لسدة الحكم في فرنسا قاعدةً لأي تسوية، ورأى تاليران وزير خارجية فرنسا وكاستلري وزير خارجية بريطانيا أن القرارات يجب أن تُتَّخَذَ بعيداً عن الشعب، وأقصاه عن

مواقع اتخاذ القرار، كما أكد أن توازن القوى في الوقت الحاضر هو الحل لجميع المشاكل حفاظاً على حرية الدول في أوروبا وعدم تعرضها للابتزاز والتنمر الدولي.

وبتاريخ ٩ حزيران ١٨١٥ تم توقيع المعاهدة بعد أن عرضت كل دولة نسبياً ما حصلت عليه من الأراضي مناطق النفوذ، واستثناء صاحب الفضل بالقضاء على القوات النابليونية وهي روسيا، فهي تتحدث من مصدر قوة أعطاها الحق بأكثر مما أرادت، فحصلت على أراض واسعة من بولندا، كما أنها تركت مخاوف في قلوب نظيراتها من الدول العظمى بتجاوزها الحد الطبيعي للتعداد العسكري إلى حد يثير المخاوف، في حين حصلت بروسيا على مقاطعة الراين وجزء من سكسونيا، واحتفظت لنفسها بزعامتها على ألمانيا وسعت لبناء علاقات قوية مع المجتمع الدولي، وأعادت بناء بافاريا وساعدتها لتكون لها عوناً بالمستقبل، كما حصلت على جزء من الأراضي الألمانية والإيطالية واستردت لمبارديا وأخذت البندقية، بينما رسمت حدوداً لها في دويلات ألمانيا وإيطاليا، وتركت لتعيش استقلالها الظاهري وتابعيتها الفعلية.

وظهرت على الساحة الدولية ممالك وولايات تم إرضاء بعض أصحاب النفوذ بها مثل الولايات البابوية ومملكة نابولي دون وضع دستور للبلاد خوفاً من أفكار ثورية تنبثق عن الدستور، أما سويسرا فنالت استقلالها بحدودها الطبيعية، وحصلت السويد على النرويج وتم توحيد كل من هولندا وبلجيكا تحقيقاً لمبدأ توازن القوة ودفع الشر بالتحالف ضده، وصدرت عدد من القوانين والثوابت التي نظمت شؤون الحياة الدولية والسلوك الدبلوماسي.

وعلى هذه الأسس تم عقد الحوارات واللقاءات الدبلوماسية للوصول إلى نقاط من شأنها إنهاء حالة الضياع للمجتمع الدولي ونتج عن هذا المؤتمر ما يلي:

١- رغم الإجحاف الذي ظهر في القرارات التي صدرت ضد فرنسا إلا أن بعضهم رآها قرارات عادلة ضد البلد الأكثر شراً في العالم بعد ٢٥ عاماً من الحروب، فكان عليها أن تتخلى عن كثير من المناطق التي كانت تحت سيطرتها، وتدفع ضريبة حربية ٧٥٠ مليون فرنك، وتعيد الكنوز وتبقي جيشها ضمن مناطق فرنسا مدة ثلاث إلى خمس سنوات، وكل هذا حفاظاً على ملك آل بوربون لفرنسا ومحاولة منع أي فكرة ثورية جديدة.

النمسا البلد الأهم والأوفر حظاً من الغنائم والنفوذ، فقد حكمت النمسا معظم إيطاليا، كما وضعت خطة من الدبلوماسي الذكي ووزير خارجية بريطانيا ويليام بيت عام ١٨١٣ يحدد بنودها بعد مؤتمر فيينا على الشكل الآتي:

١- التحرير الكامل لجميع الأراضي التي احتلتها فرنسا وتراجعها إلى حدودها الطبيعية.

٢- إعادة الأمان والسلام إلى العالم الأوروبي بعد سنوات الخوف والرعب.

٣- بناء هيكل تنظيمي لمجتمع دولي مبني على ضمان الحقوق.

ولتحقيق هذه البنود الثلاثة كان لا بد من وضع فرنسا ضمن دائرة وطوق أمني يمنعها من اتخاذ أي إجراء من شأنه الإخلال بالأمن والسلام العالميين، فمن الشمال هولندا ومن خلفها بروسيا ومن الجنوب سردين أو من خلفها النمسا، وفي الوسط تحالف نمساوي بروسي، ويجب أن تدون هذه البنود ضمن معاهدة توقعها الدول الكبرى، كان الطابع الغالب عليها هو تحقيق توازن القوة ومنع ظاهرة السيطرة الشاملة وأخذت كل من بريطانيا وروسيا على عاتقها تحقيق هذا التوازن والمستفيد الأكبر من هذا الأسلوب هو بريطانيا التي أخذت ترسم طريقاً لأوروبا بعيداً عن توحد بين دولها يهدد أمن بريطانيا، ويوجد قوات تضاهي قوتها فقد سعت دائماً لإحلال الهدوء على المجتمع الدولي.

أعوام طويلة من الحروب الدامية خرجت بعدها دول أوروبا وقد تأكد لها أنه من المستحيل بناء مجتمع أوروبي جديد دون أن يتم استبعاد الحروب والأطماع والنفوذ والاستبداد، إذ يجب أن يتم بناء المجتمع الجديد على أساس من التوازن الدولي الذي يسوده العدل والأمان، ووضع قوانين تحفظ حقوق البشر فلا بد من تعاون دولي من خلال بعض التنازلات للوصول إلى إرضاء للدول المجاورة.

كما سعى المجتمع الدولي لإنهاء ظاهرة الدول الصغرى لما تشكله من مطمع للدول الكبرى مما يؤثر على الأمن والسلام العالميين، فقد تم توحيد الدول وضمها لدول أخرى أكبر منها، وقد تم مراعاة عدة أمور في هذا النهج، هي السكان والموارد والمساحة، اعتماداً على ما ذكرنا تمَّ رسم خارطة لأوروبا جديدة بعيدة عن الحروب والخراب قريبة من التفاهم والسلام والأمن.

المطلب الرابع: المؤتمرات الدولية بعد مؤتمر فيينا

١- مؤتمر إكس لاشابيل أيلول عام ١٨١٨

ثلاث سنوات تواجدت فيها جيوش أوروبا في فرنسا لحفظ الأمن وضمان عدم حدوث ثورة أو حركة ثورية، ثلاث سنوات كانت كفيلة ببيان مدى تعاون فرنسا والتزامها وبحثها عن السلام، لذا عقد مؤتمر إكس لاشابيل عام ١٨١٨ لبحث إمكانية سحب الجنود من فرنسا، حضر هذا المؤتمر كل من قيصر روسيا وملك بروسيا وإمبراطور النمسا ووزير خارجيته مترنيخ، ووزير خارجية بريطانيا كاستيليري، ودوق لينجنتون ورئيس وزراء فرنسا.

وافقت الدول المجتمعة على سحب جيوشها من فرنسا بعد تعهد فرنسي بدفع جميع الغرامات والتعويضات المفروضة عليها، وقد استخدم القيصر الروسي نفوذه للموافقة على سحب الجنود محاولاً جذب الجانب الفرنسي إلى جانبه

وطمعاً في أن تكون بصفة الصداقة القديمة التي تربطه برئيس وزراء فرنسا ريشيليو إلا أن التخوف البريطاني من عواقب هذا الأمر جعل الدول الأربع روسيا والنمسا وبريطانيا وبروسيا توقع بروتوكول سري تؤكد فيه على ما جاء في مؤتمر فيينا من عدم الوثوق بفرنسا كامل الثقة، كما ناقش المؤتمر قضايا أخرى عديدة أهمها ظهور بعض الحركات التي تحمل أفكاراً ثورية، وخشية عدم قدرة الحكومة على القضاء على هذه الحركات فقد قدم اقتراح التدخل في شؤون الدول الأخرى لحل مثل هذا الخلاف في اقتراح روسي لهذا القرار قوبل بالرفض من قبل الجانب البريطاني معللاً ذلك بمخالفته لمقررات مؤتمر فيينا، وأُصْدِرَ بيان بأن يكون التدخل في حال تم طلب ذلك من الحكومة صاحبة المشكلة رسمياً، ليكون التدخل بعد ذلك أمراً يراعي الحرية للحكومات الأخرى وعدم استخدام ذريعة للتدخل؛ لسياسات ومطامع تخل بميزان القوى والسلم والأمن العالميين.

٢- مؤتمر كارلسباد ١٨١٩

منذ الثورة الفرنسية وحركات التحرر الوطنية بدأت بالبحث عن متنفس لها في كل بلد أوروبي تحقق فيه مرادها من التخلص من الأنظمة الطاغية، ولعل إحدى هذه الحركات حركة الطلاب الجامعيين في جامعة بينا عام ١٨١٧ التي عقدت أول مؤتمر لها يجمع طلاباً جامعيين تحركوا بعده لتحقيق مطالبهم، مما أثار الدول الأوروبية ضدهم، ولا سيما النمسا التي كانت تمثل الوصي على ألمانيا.

وقد أشعل مترنيخ وزير خارجيتها حادثة مقتل أحد الصحفيين ودعا إلى عقد اجتماع في كارلسباد لبحث معطيات هذه المسألة، وصدر عن هذا المؤتمر الذي حضره أعضاء مجلس الاتحاد الجرماني قرارات أهمها وضع ضوابط تحد من الحرية الشخصية وإحداث لجنة من شأنها الإشراف على أعمال الجامعات الألمانية، وعلى الصحف والمطبوعات والكتب مما يفرض على الألمان أن تكون بلداً رجعياً، ورغم تأثيره السلبي على المجتمع إلا أن الألمان التزموا به رغبة أو رهبة.

٣- مؤتمر تروباو كانون الأول عام ١٨٢٠

مملكة لومباردي والبندقية ومملكة بيدمونت هي ممالك إيطالية الأرض والشعب، ويحكمها قانون نمساوي يسحق الحقوق المدنية والعسكرية للشعب الإيطالي المقيم فيها، بينما تمنح الامتيازات بالوظائف للنمساويين أو الألمان، كما أنها عرضة للمعاملة العسكرية البغيضة من الجنود الذين يحتلون البلاد، إضافة للملوك الذين نصبتهم القوات المتحالفة وأعادتهم للسلطة رغماً عن الشعب، وما تبع ذلك من ظهور الإقطاعيين والمستبدين، كل هذه الأسباب وغيرها جعلت الشعب الإيطالي يشعر بحاجته إلى ثورة تضاهي الثورة الفرنسية وتحاول تحقيق مطالب الشعب الإيطالي، وعام ١٨٢٠ قامت الثورة

بنابولي ولمبارديا وبيد مونت واستطاعت أن تجبر ملك نابولي على الاستماع لمطالب الثوار وإعلان دستور للبلاد، وكانت الدولة العظمى تراقب ما يحدث عن كثب، وكان أول المتحركين للقضاء على هذه الثورة هو أكثرهم خوفاً من نتائج هذه الثورات وأحرصهم على بقاء النظام في دول أوروبا في حاله اهتزاز وخذلان، إنها بريطانيا ووزير خارجيتها الذي رأى التحرك الثوري يزداد ليس في إيطاليا فقط، بل في إسبانيا وألمانيا أيضاً، فقرر توجيه ضربة عسكرية تئد الحراك الثوري في مهده، فأرسل حملة عسكرية للقضاء على هذا الحراك ولكنه وجد معارضة من فرنسا التي كانت تحاول الظهور على الساحة الدولية والحد من التسلط والنفوذ النمساوي في إيطاليا، متذرعة ببنود مؤتمر إكس لاشابيل الذي منع التدخل في الشؤون الداخلية لأي بلد حتى يتم الطلب من حكومة ذلك البلد، ونتيجة للتعارض بين البلدين فقد تم الاتفاق على انعقاد مؤتمر خماسي في مدينة تروبار عام ١٨٢٠ تواجدت فيه حكومات الدول الخمس إمبراطور النمسا وملك بروسيا وقيصر روسيا وسفير بريطانيا في فيينا وسفير فرنسا في النمسا وبروسيا لحل المشكلة الإيطالية ووضع حد لأي فكر ثوري يظهر في المنطقة، كما تم تحييد بريطانيا بشكل غير مباشر وظهور مصطلح التحالف المقدس كحل لمشكلات دول أوروبا بعيداً عن بريطانيا.

٤- مؤتمر ليباخ كانون الثاني ١٨٢١

غادر ملك نابولي بلاده متوجها إلى ليباخ ليتم عقد الاجتماع في ١٢ كانون الثاني ١٨٢١، فحضره أعضاء مؤتمر تروبار مع ملك نابولي الذي بدت عليه مظاهر القوة بعد تأكده من وقوف التحالف المقدس إلى جانبه، وبدا ذلك واضحاً من قرارات المؤتمر التي كان أولها تراجع ملك نابولي عن إقرار دستور لبلاده وعن كافة وعوده لشعبه، كما تقرر إرسال حملة عسكرية نمساوية يدفع تكاليفها شعب نابولي، وقامت الحملة بمهمتها بسرعة رغم محاولة فرنسا ثني النمسا عن إرسال الحملة، كما حاولت فرنسا السعي لصلح بين ملك نابولي وشعبه عن طريق توسيط البابا دون جدوى، وكان السبب سعي النمسا لتوسيع نفوذها في إيطاليا والقضاء على حركات التحرر وجعل ملوك وأمراء إيطاليا مدينين لهم بحفاظ النمسا على عروشهم.

ولمع نجم مترنيخ في الأوساط الدولية وبدا أنه رجل السياسة الأول في أوروبا، وجعل النمسا بفضل ذكائه وحنكته السياسية صاحبة الفضل في إبقاء دول أوروبا في حالة من الامتنان للنمسا، بينما كانت بريطانيا تبحث عن مكان لها في حل المشاكل وإبراز دورها على الساحة الدولية دون جدوى، فأصبح الحديث عن إنجازات التحالف المقدس دون التطرق لوجود بريطانيا.

٥- مؤتمر فيرونا عام ١٨٢٢

نال الشعب الإسباني حرية ومشاركة في الحكم وصحوة فكرية بعد وضع دستور البلاد الإسبانية عام ١٨١٢، عندما أجبر نابليون ملك البلاد الإسبانية على وضع دستور، ولكن بعد انهيار نابليون سارع الملك الإسباني إلى إلغاء ذلك الدستور، والعودة إلى الحكم الملكي المستبد الذي أعاد الحكم للملك والكنيسة وكبار التجار والملاكين، إلا أن الشعب الذي ذاق حلاوة الحرية ثار على الحكم في مدريد وساند هذه الثورة الأحرار كما رفض العسكر أوامر الملك بالذهاب إلى الولايات المتحدة الأمريكية.

فاستنجد الملك الإسباني بالملك الفرنسي لويس الثامن عشر لما بينهما من صلة وثيقة سرعان ما لاقت استجابة في البلاط الملكي الفرنسي الذي كان ينتظر فرصة يظهر فيها على الساحة الدولية، ويكسر جدار العزلة التي طوقه بها التحالف الدولي في معاهدة باريس الثانية، كما جاءت فرصه لتعود فرنسا كسابق عهدها بين الدول التي لها دور في تحديد مصير المجتمع الدولي.

كما شاركت فرنسا القيصر الروسي في مساعدة الملك الإسباني في العودة لعرشه، فقد حاولا تثبيت أركان الحكم للملك الإسباني في داخل إسبانيا وفي مستعمراتها، نتج عن هذا تدخل عسكري فرنسي وطد أركان العرش الإسباني وأعاد للملك هيبته وقضى على الحراك الوطني الثوري في إسبانيا، وعقد على إثر ذلك مؤتمر فيرونا عام ١٨٢٢ بإيطاليا، أجاز وأيَّد التدخل الفرنسي في إسبانيا، والقضاء على التمرد الحاصل هناك.

المطلب الخامس: الموقف الدولي والمسالة الشرقية

في ظل الصراع الدولي لم يكن من الممكن أن تثبت خارطة أوربا، فهي في تغير مستمر، تحكم هذا التغير القوة والعلاقات الدولية، فبعد حرب ١٨٧٠ التي انهارت فيها فرنسا بشكل شبه نهائي، وعرف المجتمع الدولي قوة جديدة العهد، ولكنها قوية الجيش وقوية الاقتصاد وقوية الروح الوطنية، إنها ألمانيا يتصدر قيادتها بسمارك السياسي الفذ الذي قاد ألمانيا نحو عهد جديد مليء بالانتصارات السياسية والدولية، صعد بها صعوداً حذراً منتبهاً لأدق التفاصيل، فهو لم يهمل وجود فرنسا رغم انهيارها آخذاً بعين الاعتبار قدراتها الدفينة التي قد تعيدها إلى أرض الواقع والساحة الدولية في اي لحظة.

أما النمسا فقد عملت على التحالف مع أعداء ألمانيا ورسم طريق سياسي تنال فيه من ألمانيا، وتنتقم لخسارة سادوفا، كما أن قوة ألمانيا تنهي حلم العودة للسيطرة عليها، لا سيما بعد الموقف الروسي المؤيد للحراك السياسي الألماني بقياده بسمارك، بينما سعى فريق آخر في النمسا إلى محاولة التواصل مع الجانب الألماني وتوثيق العلاقات معه، يتزعم

هذا التيار الكونت أندري وزير خارجية ألمانيا، فكان موقف النمسا غير واضح بالنسبة للمجتمع الدولي، لكن بسمارك السياسي الذكي كان يعرف أن النمسا لها مستقبل قوي وعليه جعلها تأمَنُ جانبه حتى تقف إلى صفه في المستقبل.

وكما أسلفنا فإن الموقف الروسي كان مؤيداً بل مساعداً لنهوض ألمانيا والعمل على تقويتها بوجه عدوتيه النمسا وفرنسا، واستغل بسمارك هذه المساعدة وعمل على كسب صداقة روسيا لأبعد حد رغم علمه أنها لن تتركه يكبر ويقوى بالشكل الذي يهدد وجود روسيا.

وكان سعي بسمارك منصباً في كسب أصدقاء له ضد فرنسا، التي لم يعلن عداءه لها، لكنه كان حذراً منهان وتجلى هذا السعي في دعوة بسمارك إمبراطور النمسا وقيصر روسيا إلى برلين وعقد اجتماعاً ضمهما، بالإضافة إلى الإمبراطور الألماني، وكان الاتفاق يتحدث عن وقف أي حركات ثورية، كما زار الإمبراطور الألماني روسيا برفقة بسمارك، وتم عقد اتفاق عسكري سعى بسمارك لإتمامه من أجل توثيق العلاقة بين البلدين، وهو ينص على تبادل الدفاع العسكري في حال تعرض أي من البلدين لاعتداء خارجي، كما تم عقد اتفاق عام ١٨٧٣ ضم روسيا والنمسا وألمانيا ونص على تبادل الآراء حول أي اعتداء عسكري على أي بلد.

استغل بسمارك هذا التعاون بين البلدان الثلاثة وليمنع فرنسا من التفكير في أي محاولة للنيل من ألمانيا فقد كان دائماً يُظهر لفرنسا القوة والمركز الألماني الرفيع في المجتمع الدولي الذي سيقف إلى جانبها، وسيكون موقف فرنسا الدولي صعباً جداً، ورغم ذلك فإن فرنسا لم تقف موقف الخائف بل سعت لإخبار المجتمع الدولي وإنجلترا وروسيا بما يحصل من استغلال موقف المجتمع الدولي من قبل ألمانيا، فتحركت لإيقاف بسمارك عند حده، الأمر الذي جعله يعيد حساباته ويغير خطه عمله ويسعى لإيجاد سبيل يستطيع من خلالها عزل فرنسا عن إنجلترا وروسيا، فحاول صرف نظر المجتمع الدولي عن نزاعات الدول الأوروبية إلى أطماعهم في الشرق حيث الدولة العثمانية المنهارة تقريباً.

ساعدت الثورات التي قامت في أراضي الدولة العثمانية الدول الأوروبية على التدخل، متخذين من هذه الثورات سبباً وذريعةً، ففي عام ١٨٧٥ ثارت البوسنة والهرسك ضد الدولة العثمانية، فوجدت روسيا الفرصة سانحة للتدخل، خصوصاً وأن لها أطماعاً في البلقان، فأيَّدت الثورة بينما وقفت إنجلترا إلى جانب الدولة العثمانية في محاوله لإيقاف التدخل الروسي، وخوفاً من توسع روسيا على حساب الدولة العثمانية، وضغطت إنجلترا على حكام الدولة العثمانية لإصدار فرمان

في ١٢ ديسمبر عام ١٨٧٥ وعد فيه الباب العالي بتحسين الأوضاع المعيشية وحل جميع مشاكل البوسنة والهرسك اللتين استمرتا بالثورة، بل انضمت إليهما ولايات أخرى مطالبة أيضاً بتحسين الوضع المعيشي مثل الصرب.

هنا كانت الفرصة سانحة للتدخل الأوروبي في مجريات الأمور في الشرق الاوسط، وخاصة روسيا الطامعة بالملك العثماني، وتهدف للسيطرة على البلقان وبسارابيا، بينما سعت النمسا للسيطرة على البوسنة والهرسك، أما تدخل ألمانيا فلم يكن لهدف توسعي أو أطماع بالأراضي العثمانية، إنما كان لصرف نظر روسيا والنمسا عن التوتر بين ألمانيا وفرنسان بينما وقفت إنجلترا مساندة للدولة العثمانية خوفاً من توسع أطماع روسيا كما أسلفنا سابقاً.

أصدرت الدول المجتمعة روسيا وألمانيا والنمسا مذكرة برلين بعد موافقة الحكومتين الإيطالية والفرنسية، تطالب الدولة العثمانية بالتفاوض مع الثوار في البوسنة والهرسك وإيقاف تام للعمليات العسكرية، الأمر الذي استفز الباب العالي للتدخل الأوروبي في الشؤون الداخلية للدولة العثمانية والمساس بسيادتها، وتم رفض مضمون المذكرة رفضاً قاطعاً، مما أجج الوضع أكثر وخرجت ولايات جديدة وأعلَنَتِ الحرب على الدولة العثمانية، مثل الصرب والجبل الاسود.

هنا انتظرت كل من روسيا والنمسا انهيار الدولة العثمانية، وسيلي ذلك سيطرة روسيا على بسارابيا والنمسا والبوسنة والهرسك، ولكن فشل الصرب في حربهم أمام الدولة العثمانية اضطر روسيا للتدخل قبل الوصول إلى بلغراد عاصمة الصرب، وطلبوا عقد هدنة رفضتها الدولة العثمانية، وطلبت فرض شروط على الصرب ليتم قبول الهدنة، ولضعف الصرب وحرص روسيا على عدم إنهاء الصرب، طلبت هدنة تمكِّن الصرب من العودة إلى قوتها، فكانت تطلب هدنة طويلة، بينما أراد البعض الآخر هدنة قصيرة، أما بسمارك وزير الخارجية الألمانية فكان لا يريد امتداد الخلاف، وجعل الدول الأوروبية تطرح المشكلة وحلها بما يناسب الجميع، وأن يحصل كل طرف على مبتغاه وعدم اللجوء للحرب، ويرى أن يكون لإنجلترا نصيب يوازي نصيب روسيا من النقاط المهمة التي ترغب روسيا بالحصول عليها، فإن كان لروسيا أن تحصل على مضائق البوسفور والدردنيل فلإنجلترا أن تحصل على مصر وقناة السويس.

ولكن الرفض كان القرار البريطاني لكون إنجلترا تعرف أن الزحف الروسي لن يتوقف، بل سيتعدى المضائق إلى كافه أراضي الدولة العثمانية فكان الوقوف إلى جانب الدولة العثمانية هو الحل الأمثل بالنسبة لإنجلترا، ولكن هذا التيار سرعان ما ضعفه مناصروه في البلاط الملكي الإنجليزي بعد تحرك المعارضة الإنجليزية، وتحريك الشارع الإنجليزي ضد الدولة العثمانية على أنها مجرمة ومتوحشة، مما أثار الرأي العام الإنجليزي فضلاً عن ضعف الدولة العثمانية اقتصادياً،

مما أدى لعدم قدرتها على إيفاء الديون المترتبة عليها لإنجلترا، كل هذا أجبر حكومة إنجلترا على التخلي عن الدولة العثمانية.

أما النمسا التي كانت تريد البوسنة والهرسك فقد دخلت في تنافس مع روسيا للحصول على حصتها من الدولة العثمانية، فسعت روسيا إلى البحث عن نقطه ضعف تستطيع من خلالها الضغط على النمسا، ووصلت إلى ان تساعد الحركة الإسلامية التي تضر بمصالح النمسا، وتسعى لنيل حريتها ضمن الأراضي التي تسيطر عليها النمسا، وأصبح الإسلام الورقة الرابحة بيد روسيا ضد النمسا، كما وقعت روسيا مع النمسا اتفاقية بودابست السرية التي أعطت بموجبها روسيا للنمسا البوسنة والهرسك على أن تقف على الحياد في الحرب.

كما استطاعت روسيا زيادة نشاطها العسكري في البحر الأسود بعد أن ضربت الثورة البولندية ١٨٥٦ بالاتفاق مع بروسيا فأصبحت تهدد الدولة العثمانية، وأعلنت الحرب ضدها عام ١٨٧٧، حاول السلطان العثماني الاستنجاد بإنجلترا ولكن تخليها عنه بسبب المعارضة الداخلية كما أسلفنا ترك الدولة العثمانية وحيده، وهو ما أجبر السلطان العثماني على توقيع معاهدة سان ستيفانو ٣ آذار عام ١٨٧٨ وكان أهم ما جاء في بنود هذه المعاهدة:

١- ظهور دولة بلغاريا الكبرى وقد اتسعت مساحتها.

٢- استيلاء روسيا على أردهان وباكو وقارص وبعض من أرمينيا.

وكان لهذه المعاهدة تأثير على المجتمع الأوروبي وعلى وجه الخصوص بريطانيا، وزاد التوتر الدولي فتحرك بسمارك لحل هذا التوتر ودعا لمؤتمر برلين عام ١٨٧٨ وجاء في نتائجه:

١- يصبح لبلغاريا حكومة خاصة بعد فصل الروملي الشرقي عن بلغاريا الكبرى.

٢- تصبح بلغاريا تحت السيادة الاسمية للسلطان العثماني.

٣- تصبح الروملي الشرقي تحت الحكم المباشر العثماني.

٤- توضع البوسنة والهرسك تحت السلطان النمساوي وتبقى سنجق نوفي بازار تحت الحكم العثماني.

٥- استقلال الصرب.

٦- استقلال الجبل الأسود.

٧- استقلال رومانيا وضم إقليم دوبرجه لها.

٨- وضع بسارابيا تحت الاحتلال الروسي.

٩- تنازل السلطان العثماني عن أردهان وقارص وباطوم لروسيا.

١٠- منح حرية الأديان للشعب الموجود تحت الحكم العثماني.

وبهذا تمكن بسمارك من حل النزاع الدولي بحصول جميع الأطراف على بعض المكاسب من هذه الحرب، كما جرت عدة اتفاقات سرية فيما بعد، منها حصول إنجلترا على قبرص بموجب معاهدة سرية مع السلطان العثماني، واحتلت فرنسا تونس كما احتلت بريطانيا مصر وبهذا وجدت الدولة العثمانية أن الدولة التي تستحق أن تكون حليفتها هي ألمانيا التي خرجت من الحرب دون أن تشارك فيها، وقد ساعدت في حل التوتر القائم دون الحصول على أي مكاسب على الأرض وهذا هو الهدف الاساسي لبسمارك ليثبت للعالم أن ألمانيا باحثه عن السلام فقط.

المطلب السادس: التحالفات الدولية ومعاهدات الضمان

في خضم الأحداث التي تجري على أرض أوروبا أو خارجها يسعى كل طرف لتحقيق المكاسب الأكبر من أي تقدم أو معاهدة أو مؤتمر، ولأن إرضاء الجميع حاجة لا يمكن الوصول إليها فقد خرج أكثر من طرف من أطراف مؤتمر برلين المجتمعين غير راض عن نتائجه، كما أن بعض الدول سعت لتغيير النتائج دون جدوى، فروسيا رغم ما حققته من المكاسب إلا أنها غير راضية عن نتائج المؤتمر، خاصة فيما يخص بلغاريا، كما أن الدولة العثمانية كانت غير راضية عن نتائج المؤتمر، فقد فرضت عليها غرامة كبيرة، إضافة إلى خسارتها أجزاء من أراضيها، فالجميع يبحث عن مصالحه وعن طريق توصله لمبتغاه السياسي، فلجأ الجميع إلى إقامة تحالفات تحتاج إليها مستقبلاً، وتعتمد عليها في تحقيق أهدافها أو لحمايتها من أخطار تهددها.

- التحالف الثنائي ألمانيا والنمسا ١٨٧٩

سعت ألمانيا بعد الاستياء الذي بدا واضحاً على الجانب الروسي إلى توثيق العلاقات مع النمسا، ومحاولة، عقد حلف معها لمعرفتها بسوء الوضع بين النمسا وروسيا، قاصداً من وراء ذلك أن يحافظ على مركز ألمانيا في المجتمع الدولي ولكون روسيا وجدت موقف ألمانيا المساند للنمسا والمحرض الأساسي للمعارضة الرومانية والموافقة الألمانية التي أباحت للنمسا احتلال سنجق نوفي بازار عام ١٨٧٩ كل هذا وغيره جعل روسيا تحقد على ألمانيا وبسمارك الذي رسم هذه الخطة لإنهاء أي أمل لتقارب روسي نمساوي قد يضر بمصلحه ألمانيا أو يشكل عليها خطراً مستقبلاً.

ورغم أن الاستياء الروسي لم يكن هدفاً لبسمارك ولم يكن يسعى لأي نزاع ألماني روسي، بل على العكس كان التقارب الدولي مع ألمانيا هدفاً لسياسة بسمارك دائماً، ولكن الهيجان الروسي وخاصة بعد المناورات الروسية على حدود ألمانيا جعلت بسمارك يعقد تحالفاً مستعيناً بأصدقائه من المجر والحكومة النمساوية من جهة، مستغلاً الغضب الروسي الذي سعى لإقامة تحالف مع فرنسا وإيطاليا من جهة أخرى، وبدا أمام القيصر الألماني الخطر الروسي الذي وافق وزير خارجيته على عقد التحالف رغم صداقته مع القيصر الروسي، وبتاريخ ١٧ أكتوبر عام ١٨٧٩ تم توقيع معاهدة التحالف بين ألمانيا وروسيا، ونصت على أنه في حال تعرض أي من الطرفين لأي اعتداء من روسيا يبادر الطرف الثاني إلى مساعدته، أما إذا كان الاعتداء من فرنسا أو إيطاليا يقف الطرف الآخر على الحياد ما لم تتدخل روسيا، فإن تدخلت وجب التدخل الفوري واستمرت هذه المعاهدة حتى عام ١٩١٨.

حاولت روسيا استيعاب ما حصل رغم علمها بالخطر الذي بات واضحاً من هذا التحالف، ولكن الصداقة التي تربط القيصر الروسي بالقيصر الألماني كان مساعداً على امتصاص الصدمة، وخاصة بعد أن طمأن القيصر الألماني صديقه الروسي أن التحالف لمصلحة الدول الأوروبية كلها، وهو طريقة لحفظ السلام بالمنطقة.

سعى بسمارك دائماً للتواصل مع روسيا بحيث يبدي من خلاله حسن النية، كما أنه اتفق مع السفير الروسي في ألمانيا سابوروف بنفس النقاط، وهو ضرورة أن تنتهي حالة التوتر بين البلدين، كما استطاع سابوروف إقناع القيصر الروسي بضرورة التحالف مع ألمانيا، خاصة أن بروسيا تضع روسيا بواجهة الصراع الدولي وتنعم هي بميزانية عالية لا يوجد فيها إنفاق حربي، وتم عرض تحالف القياصرة الثلاثة على طاولة المباحثات، وتمت الموافقة علية بالفعل ليعقد تحالف بين ألمانيا روسيا والنمسا في ١٨ يوليو ١٨٨١ ونصت شروطه على:

١- في حال دخول أي من البلدان الثلاثة في حرب مع طرف رابع يبقى الطرفان الآخران على الحياد.

٢- الاعتراف بحقوق النمسا في البوسنة والهرسك.

٣- التأكيد على الدولة العثمانية بعدم فتح المضائق لأي دولة تعادي إحدى الدول الثلاث وفي حال مخالفتها لهذا الأمر تعتبر عدوة للدول الثلاث.

وهنا استطاع بسمارك أن يتنفس الصعداء بعد أن حقق التحالف الذي يضمن لألمانيا الأمان وروسيا حرية الحركة في البحر الاسود على أن تتبع أسلوباً سلمياً في التعامل الدولي.

- التحالف الثلاثي ١٨٨٢

إيطاليا الدولة التي لها فضل كبير على ألمانيا في مساندتها حين انتصار ألمانيا القومية، وهي من وقف مع ألمانيا ضد اتحاد فرنسي نمساوي مجري عام ١٨٧٠، فكان لا بد من أن يرد بسمارك الجميل لها، خاصة بعد أن خرجت إيطاليا من مؤتمر برلين دون أن تحصل على أي مكسب أو فائدة، فقد عوملت بكل تجاهل مما جعلها تستشيط غضباً وتسعى لنيل مكاسب على الأرض بقوتها ودون انتظار ذلك من أحد، فتوجهت إلى سواحل أفريقيا المقابلة لها فسعت لاحتلال تونس متذرعة أن أي وجود على أرض تونس يهدد إيطاليا، لكن سرعان ما قامت فرنسا باحتلال تونس.

هنا أيقنت إيطاليا أن عليها إعادة حساباتها السياسية وعلاقاتها الدولية، فحاولت التواصل مع ألمانيا التي كانت نواة السلم والتفاهم الدولي بقيادة بسمارك الذي رحب بالتوجه الإيطالي، ولكن كان لا بد من مرور التحالف مع ألمانيا بالتحالف مع النمسا حسب رأي بسمارك محاولاً إنشاء تحالف جديد يخدم مصالحها ومصالح نصيرتها القديمة إيطاليا، فزار همبرت ملك إيطاليا النمسا عام ١٨٨١ وعرض عليهم تحالفاً متذرعاً بمحاولة حماية دولته من خطر فرنسا عدو النمسا اللدود ولكن لم يلقَ استجداؤه قبولاً من قبل الحكومة النمساوية.

وعام ١٨٨١ استلم رئاسة الوزراء الفرنسية الراديكالي جمبتا الذي كان يميل إلى التصالح مع روسيا وإنجلترا وإيطاليا، وأن يتحالف معها ساعياً إلى التقليل من تأثير ألمانيا الدولي وجرها إلى ضعف قد تكسب من ورائه فرنسا الألزاس واللورين، فاستجابت ألمانيا لهذا التحالف، ولكن سقوط جمبتا أوقف هذه الخطط جميعها وجعل بسمارك ينتبه لخطر

دفين وراء غموض روسيا، فسعى لحلف إيطالي نمساوي تم قبوله من الطرفين بالإضافة إلى ألمانيا وتم التوقيع عليه في ٢٠ مايو ١٨٨٢ وقد نص على ما يأتي:

١- تتعهد أطراف المعاهدة باحترام بعضها وعدم انخراط بأي عمل أو حلف قد يضر بأحد أطراف المعاهدة.

٢- تبادل وجهات الرأي في حل المسائل السياسية العامة والاقتصادية والتعاون لحلها.

٣- تقديم المساعدة لأي طرف يتعرض لهجوم من قبل فرنسا في حال لم يستفز العنصر المهاجِم فرنسا لتهاجمه.

٤- تقديم المساعدة لأي طرف يجد نفسه يخوض حرباً ضد أي دولة لم توقع على المعاهدة من قبل الطرفين الآخرين إذا ثبت عدم استفزاز المهاجم.

٥- إذا تعرض أي طرف للتهديد واختار شن الحرب دون أن يهاجم فللطرفين الآخرين الوقوف على الحياد ما لم تشارك إحداهما أو كلاهما طوعياً.

٦- دراسة الإجراءات العسكرية المتخذة بعضها مع بعض عند التعرض لأي تهديد وعدم الدخول في اتفاق دون مراجعة جميع الأطراف.

كانت مدة هذه المعاهدة خمس سنوات وبنودها دفاعية بحتة، الهدف من ورائها حماية إيطاليا وإظهارها بين الدول العظمى وتحقيق غاية بسمارك بإحلال السلام والأمن العالميين ولتثبيت حالة الأمن سعى بسمارك لعدة معاهدات من شأنها إحلال السلام كمعاهدة النمسا مع الصرب عام ١٨٨١ تعهدت النمسا فيها بحماية الصرب وعائلتهم المالكة، كما تعهد الصرب بعدم عقد أي معاهدة مع أي دولة دون اتفاق مسبق مع النمسا، وعقدت معاهدة بين النمسا ورومانيا عام ١٨٨٣ تنازلت بموجبها رومانيا عن بسارابيا لروسيا، وتعهدت النمسا بالمقابل بحماية رومانيا إذا ما تعرضت لأي اعتداء، وعدم السماح لأي أحد أن يعتدي على أراضي النمسا من أراضي رومانيا، وقد انضمت لاحقاً ألمانيا وإيطاليا لهذه المعاهدات.

والاستفادة من مؤتمر برلين لا يعد هو الحل الوحيد الذي تبقى لروسيا، فبقاء بلغاريا تحت إمرتها لوقت قصير يجب أن تستفاد منه روسيا، فقامت بتولية إسكندر أمير باتنبرج الألماني على بلغاريا، وبذلك استمرت سيطرة روسيا على بلغاريا بعد الرحيل عنها من خلال إشغال مراكز الحكم في بلغاريا من قبل رجال روسيا، كما سعت روسيا لإثارة بلغاريا

الجنوبية (الروملي الشرقي) ضد الدولة العثمانية في محاولة منها لتوحيد بلغاريا، وأخذ بسمارك هذه المرة موقف المتفرج المراقب لما يحدث ولم يتدخل ببلغاريا حتى لا يزيد العداء مع روسيا.

وبالفعل تم طرد الحاكم العثماني وتوحدت بلغاريا تحت إمرة الملك باتنبرج ولم تستطع روسيا أن تجعل البلغاريتين تتوحدان عن طريقها، مما أغضبها وجعلها تطلب من السلطان العثماني عقد مؤتمر في الأستانة، ولكن الصرب غيرت الأحداث باستعدادها لاحتلال مقدونيا وهاجمت بلغاريا، لكنها منيت بهزيمة جعلت النمسا تتحرك لمساعدتها، وتجبر بلغاريا على وقف الحرب وعقد هدن بين الطرفين عام ١٨٨٥ وتحت هذا الضغط من النمسا والصرب لجأ الامير باتنبرج إلى الدولة العثمانية، ووعد بإعادة الرملي الشرقي على أن يتولى هو إمارة البلاد، الأمر الذي أزعج روسيا التي سعت لإزاحة باتنبرج عن العرش، ورغم محاوله البلغاريين وضع أمير للبلاد أراده الشعب إلا أن روسيا رفضت ثم عقد مجلس وطني اختار أميراً اعلنت بعده روسيا قطع علاقاتها السياسية مع بلغاريا.

ومما زاد العلاقات الروسية النمساوية سوءاً هو تدخل النمسا بمسألة البلقان وعدم السماح للبلقان بتغيير الوضع الراهن لها، وظهر الغضب الروسي من ألمانيا لكونها من الأسباب التي سمحت للنمسا بالتدخل بشكل سافر بأمور الدول الأوروبية، مما وضع بسمارك بوضع يتطلب التدخل السريع والحذر ليمنع الدولتين من التصادم حرصاً منه على بقائهما إلى جانبه، وخوفاً من تجرؤ فرنسا عليه إذا ابتعد الطرفان عنه، فأعلن وقوفه إلى جانب النمسا وسعى للسماح لروسيا بالتدخل في بلغاريا ما عدا الاحتلال والإشراف العام على المضائق.

أما الأوضاع في فرنسا فكانت قد بدأت تتحسن بعد تعيين بولنجر وزيراً للحربية، وبسبب التوتر الذي كان يسود فرنسا والعزلة السياسية والدولية وبقاء إنجلترا في مصر ونكثها لوعدها بالجلاء عنها والنزاع الفرنسي الإيطالي على تونس لكل هذا بدأ بولنجر بإعداد جيش قوي ذي تسليح عالٍ وفعال وبدأ يلوح في الأفق عودة فرنسا كقوة عظمى على الجميع الحذر منها.

لذلك قرر بسمارك الذي أيقن أن تحالفاً فرنسياً روسياً يوشك أن يتم العمل على محورين، الأول: تقوية الجيش وزيادة تسليحه والاستعداد لأي طارئ، الثاني: العمل على إحياء التحالفات الدولية محاولاً إفهام روسيا وفرنسا أن ألمانيا منيعة عليهم، وكان أول تحالف نجح في تجديده هو التحالف الإيطالي النمساوي بمعاهدة وقعت في برلين ٢٢ فبراير عام

١٨٨٧، التي استغل الإيطاليون إصرار ألمانيا على تجديد التحالف وغيروا في بنودها فأصبحت في المادة الثالثة أنه إذا قامت الحكومة الإيطالية بحركات شمال أفريقيا رداً على تحركات فرنسية أو أي مناورات على الأراضي الفرنسية في أوروبا فإنه وبناء على نتائج هذه التحركات تطلب إيطاليا من حليفتيها المشاورة العسكرية فيما بينها كما لو كانت الدولتان في تفاهم سابق بينهما.

وفي المادة الرابعة في حال حدثت معركة طرفاها فرنسا من جهة وإيطاليا وألمانيا من جهة أخرى وانتصرت إيطاليا وألمانيا وأرادت إيطاليا الضمان الإقليمي من فرنسا لحماية حدودها فعلى ألمانيا ألا تقف في طريق هذه المطالب، وفي المادة الأولى تعهدت بمحاولة المحافظة على الوضع الراهن بالنسبة لإيطاليا والنمسا في الشرق، وإذا وجدت صعوبة في البلقان أو بحر إيجا أو جزر الأدرياليك أو سواحل الدولة العثمانية وتطلَّب الأمر احتلالاً مؤقتاً من قبل إحدى الدول أو احتلال دائم فيجب أن يكون بمعرفة واتفاق سابق مبني على المصالح المتبادلة والتعويض المناسب كما نتج عنها أيضاً:

١- الاعتراف بحق إيطاليا تأسيس إمبراطورية استعمارية.

٢- الاعتراف بحق إيطاليا في نيس وكورسيكا وتونس لتضمن إيطاليا حقها في حال الانتصار على ألمانيا في الحرب ووافق بسمارك على هذه الشروط مرغماً.

- معاهدة الضمان الألماني الروسي ١٨٨٧

تلقت روسيا أخبار تجديد المعاهدة بانزعاج وأبدت استعدادها لدعم فرنسا في حال وقع أي اعتداء عليها، وما أن لمع نجم بولنجر وبدأ يشكل تهديداً للمجتمع الدولي حتى سقطت الوزارة الفرنسية وخرج بولنجر من معترك الأحداث، فباشر بسمارك فوراً العمل على تحسين علاقته مع روسيا، وكانت أول بادرة حسن نية هي توجيه اهتمام روسيا إلى الشرق الأوسط وتأييدها في ذلك، ووجدت مساعي بسمارك قبولاً من الطرف الروسي الذي أرسل شوفالوف إلى برلين وتم عقد اتفاق وكانت تعليمات القيصر الروسي تتلخص في ثلاث نقاط:

١- ضمان السلام اللازم لنمو قوة روسيا الحربية والبحرية ولحماية روسيا من التحالفات الأوروبية.

٢- الاعتراف بنفوذ روسيا في بلغاريا وإبقاء وضع البلقان على ما هو عليه.

٣- إغلاق المضائق.

ولكن هذه التعليمات وجدت تحفظاً ألمانياً عليها في عدة نقاط، أهمها حرص بسمارك على إبقاء علاقاته مع النمسا قوية؛ لذا توصل الطرفان إلى عقد معاهدة سرية سميت معاهدة الضمان الروسي الألماني ونصت على ما يلي:

١- تلتزم الدول المتعاقدة جانب الحياد الودي إذا ما هاجمت دولة الأخرى، ويلغى هذا البند إذا هوجمت إحدى الدولتين من قبل النمسا أو فرنسا.

٢- اعتراف ألماني بحقوق الروس في بلغاريا والبلقان.

٣- المحافظة على الوضع الراهن في البلقان.

٤- الضغط على الدولة العثمانية لإغلاق مضائقها في وجه أعداء الدولتين،

وقد وقعت هذه المعاهدة عام ١٨٩٦ نال من خلالها بسمارك سلامة ألمانيا واستطاع منع تحالف روسي فرنسي قد يهدد بلاده، أما النمسا فقد أعلن بسمارك عدم نيته الدخول في حرب لصالح النمسا من أجل البلقان، وقد أراد تقسيم البلقان إلى منطقتين، قد تحقن من وراء هذا الاتفاق الدماء، وهما منطقة نفوذ شرقي بلغاريا والأستانة والمضائق تحت يد روسيا، ومنطقة البلقان الغربية تحت يد النمسا ليسدل الستار بذلك على حرب كانت ستشعل المنطقة كاملة.

المبحث الرابع

سياسة توازن القوى حتى الحرب العالمية الأولى ١٩١٤

جعلت الحروب وويلاتها دول أوروبا تحاول ما استطاعت عدم اللجوء إلى هذه الحلول للنزاعات التي تدور بينها، وقد سعى السياسيون إلى إيجاد حلول بديلة عن الحروب والنزاعات وكانت أولى هذه الحلول إيجاد نوع من التوازن بين القوى في العالم وعدم ترك قوة عظمى دون إيجاد ندٍّ لها يساويها بالقوة يكون قادرًا على إيقافها عند حدها أو حتى إيجاد تحالف لنفس الغاية، كما أنها سعت لفرض نوع من القيود على التسلح وعدد الجيوش لضبط القوة وتحقيق توازن لها مع الدول الأخرى، فقد نشأت قبل الحرب العالمية الأولى العديد من الدول ذات القوة الضخمة التي ورغم محاولات التوازن

أوصلت العالم في النهاية إلى حرب عالمية كان لها عدة مسببات تصدرتها المسألة الشرقية والصراع الدولي على الشرق، فقد سعت الدول للحصول على مكاسب في الشرق الأقصى الغني بالثروات الباطنية والزراعية، كما أن للعالم الإسلامي في الشرق وتركة الدولة العثمانية المنهارة نصيب من أسباب هذا الصراع محاولين الحصول على أكبر عدد من المستعمرات بعد قرب أجل الحكم العثماني لمنطقة الشرق الإسلامي وقد حاول السياسيون في ظل الصراع المحتدم في العالم على المستعمرات والأطماع والمكاسب أن يخلق نوعًا من التوازن الدولي بالقوة للحيلولة دون وقوع حروب لا تحمد عقباها وخسائر قد جربها الأوروبيون من قبل، وخلال كل هذه الأزمات والنزاعات ظهرت قوة حافظت على كيانها بعيدًا عن أي نزاع، وبَنَتْ قوة لا يستهان بها مستغلة وقوفها على الحياد لفترة طويلة من الزمن وهي الولايات المتحدة الأمريكية التي سيطرت من خلال هدوئها والتزامها سياسة الحياد تجاه أوروبا على جزر المحيط الهادئ وضمتها إليها، ولذلك سنستعرض في هذا الفصل بشكل مفصل كلًّا مما يأتي:

١- الدول الكبرى ذات الشأن قبل الحرب العالمية الأولى.

٢- حرب القرم.

٣- الشرق الإسلامي والعلاقات البريطانية الروسية حوله.

٤- سياسة توازن القوى العالمية.

٥- ظهور أمريكا والسيطرة على المحيط الهادئ.

٦- التقدم البطيء للقانون الدولي.

المطلب الأول: الدول الكبرى ذات الشأن على الساحة الدولية قبل الحرب العالمية الأولى

إذا أردنا وضع مقياس لقوة أي دولة فيترتب على ذلك عدة أمور، وهي معرفة قوة تلك الدولة عسكريًّا واقتصاديًّا واجتماعيًّا وفكريًّا وترابط شعبها وتنوع التيارات والمذاهب الدينية فيها ومدى تأثرها بالدول المحيطة أو تأثيرها فيها والموارد الطبيعية والثروات الباطنية ومساحة هذه الدولة وعلى ذلك فيمكننا وضع عدة دول في مصافي الدول الكبرى، وهي:

الدولة الألمانية: وقد كان ذلك إثر الوحدة الألمانية عام ١٨٧١ حيث دارت عجلة الصناعة الألمانية لتتجاوز المعقول وتصبح ثاني أكبر دولة صناعيًّا واقتصاديًّا، وساعدها في ذلك السوق الداخلي الواسع والثروات الباطنية، خاصة بعد احتلال الألزاس واللورين اللتين رفدتا الصناعة الألمانية باحتياجاتها من الفحم الحجري والصلب، ولم تهمل ألمانيا في ظل الصناعة المتزايدة الجانب الزراعي أو التجاري فقد كانتا الدعامة الأساسية للصناعة في بناء اقتصاد ألمانيا بالإضافة للسياسة التي اتخذها بسمارك وزير خارجيتها والتي عرفت بالمحافظة والبعد عن الحروب والصدامات مما أعطى مجالا للقوى الألمانية أن تنمو وتزدهر.

الإمبراطورية النمساوية: وهي الإمبراطورية الأكثر وهنًا وهشاشةً رغم قوتها ومركزها الدولي إلا أن النسيج القومي الذي يضم مواطنيها يجعلها عرضة للانهيار بسرعة، ففيها عدة قوميات منها الإيطالية واليوغسلافية والرومانية والتشيكوسلوفاكية رغم سياستها المعارضة للتوسع والاستعمار والتمدد الخارجي إلا أنها اضطرت في كثير من الأحيان إلى التدخل في الأمور الداخلية لبلدان أخرى، وكان أكبر ثمار هذا التدخل الوحدة النمساوية الهنغارية عام ١٨٦٧ ومن ثم الزحف باتجاه الشرق والسيطرة على صربيا عام ١٨٨٠ وفقدانها بانقلاب في بلغراد عام ١٩٠٣ واعتبرت الإمبراطورية الهنغارية النمساوية أن صربيا هي حائط الصد الأول للسلاف ولذلك سعت لإخضاع صربيا، لكنها فشلت، وبدا الضعف المسيطر على جيشها رغم عدده الضخم لكن كما أسلفنا فإن القوميات المتعددة والمذاهب جعلته جيشًا مشتتًا لا يمكن الاعتماد عليه في أرض المعركة.

المملكة المتحدة البريطانية: وهي المملكة الأقوى على الإطلاق والأكثر اتساعًا من حيث الأرض والأكثر في عدد المستعمرات، والأقوى بحريًّا لعظمة أسطولها البحري وموقعها الجغرافي الذي يتوسط البحار والانضباط والتفاهم العالي بين الشعب والحكومة، كما كان للموارد الطبيعية المتنوعة الباطنية والصناعية والزراعية دور في هذه القوة كل هذه المقومات جعلها تتسم بهذه القوة، وقد كانت تحاول إقامة توازن للقوى في أوروبا بما يحفظ لها قوتها واقتصادها، فسيطرة دولة أوروبية واحدة على أوروبا كاملة قد يهدد تجارتها واقتصادها وجزرها المترامية الأطراف، أما دوليًّا فقد سعت لمحاوله السيطرة على البلدان الغنية بالموارد الصناعية والزراعية وإيجاد أسواق لتصريف منتجاتها، وكانت تحاول الحصول على مستعمرات لها إما بالاحتلال المباشر أو فرض سياسة الانتداب والوصول إلى مبتغاها من خلال المعاهدات مع الدول الكبرى وتقسيم المستعمرات فيما بينها.

الإمبراطورية الفرنسية: كان لفرنسا قوة عظيمة فهي تمتلك أراضي واسعة وعددًا كبيرًا من السكان، وسواحل طويلة مكنتها من بناء ثاني أقوى أسطول في أوروبا، وقد كانت العوامل المشاركة في بناء اقتصاد متوازن كثيرة، و قد كان لرؤوس الأموال الفرنسية أثر كبير في بناء قوتها الاقتصادية والصناعية التي جعلتها من أوائل الدول الصناعية من خلال شركات الصناعة للسيارات والكهربائيات والطائرات، وقد كانت تحاول كما حاولت بريطانيا إيجاد توازن للقوى في أوروبا وتحالفات مع العديد من الدول؛ لأن الخطر الألماني طالما هدد أمنها واستقلالها وكان من أعظم ما خسرته فرنسا نتيجة ذلك هو مقاطعتا الألزاس واللورين بينما تمثلت السياسة الخارجية برغبة في التوسع الاستعماري وتأمين المزيد من الموارد للمواد الأولية الصناعية والزراعية واليد العاملة والمقاتلة بجانب فرنسا تحقيقًا لأطماعها الخارجية؛ إن محاولة فرنسا العيش بسلام لم تثنِ شعبها عن الوقوف بوجه الهجمات الألمانية المستمرة على فرنسا وصد هجماتها والنصر عليها في العديد من المعارك.

روسيا القيصرية: الدولة الأكثر تقلبًا بين ضعف وقوة وبين انتصارات وانكسارات فقد هيأت المقومات الطبيعية لروسيا قاعدة لبناء قوة ضخمة كاتساع الأراضي وعدد السكان الضخم وعدد أفراد الجيش والموارد الطبيعية والصناعية والقيمة الزراعية لروسيا والبحار المحيطة بها والموقع الجغرافي الاستراتيجي ولكن الاستفادة الحقيقية من هذه المقومات لم تجعلها قادرة على بلورتها إلى قوة تفرض نفسها في العالم، فقد كان العدد الكبير للسكان غير حقيقي بسبب القوميات والمذاهب المتعددة للسكان والذين طمح كل منهم لبناء بلد مستقل له، كما أن الدول العظمى قامت باتخاذ سياسة الإحاطة بالاتحاد السوفيتي الذي كان الهدف منه الحد من أي تمدد تحاول روسيا القيام به، لذلك كانت روسيا في معظم حقباتها الزمنية معزولة تقريبًا إلا من بعض التحالفات التي لا ترقى إلى مستوى يضمن لها دفاعًا مشتركًا أو حليفًا قويًا.

الإمبراطورية العثمانية لم تكن أوفر حظًّا من روسيا القيصرية، وقد أضعف هيكلها هي الأخرى التنوعُ القومي والطبقي وامتداد أراضيها ومستعمراتها والفساد الذي دب في حكوماتها قبل انهيارها، كما أن مستعمراتها أصبحت محط انظار الدول الأوروبية التي شجعت مطالب تلك الدول باستقلالها عن الدولة العثمانية، وكل هذا بدا واضحًا بالضعف الاقتصادي الذي كانت أولى أضراره التأثير في القوة العسكرية للإمبراطورية العثمانية.

الولايات المتحدة الأمريكية: كانت الولايات المتحدة الأمريكية صاحبة الحظ الأوفر بين الدول الأخرى، وقد ساعدها اتخاذها سياسة الحياد لفترة طويلة على الاستفادة من كامل مواردها الطبيعية الزراعية والصناعية فقد كانت الأولى صناعيًّا وتقنيًّا

وزراعيًّا، مما جعل اقتصادها الأقوى وجعلها ذات قوة عسكرية جعلت الجميع يتحاشى الاشتباك معها أو الدخول في صراع ضدها، ولم يكن النصر الذي حققته على إسبانيا في حرب ١٨٩٨ إلا دليلًا على ذلك، وقد وضع الرئيس الأمريكي جيمس مونرو الخطوط الرئيسية للسياسة الأمريكية وهي:

١- عدم تمكين أي دولة أوروبية من التجرؤ على السيادة الأمريكية ومحاولة العبث بأراضيها.

٢- الابتعاد عن السياسة الأوروبية وعدم التدخل فيها لتحقيق مبدأ الحياد وهذا ما حقق نجاحًا باهرًا على الصعيدين الداخلي والخارجي، فقد حققت سياسة الحياد داخليًّا التفرغ الأمريكي لبناء اقتصاد قوي على أسس صناعية وزراعية ورفع المستوى المعيشي للمواطن الأمريكي وجعله يكِنُّ الولاء لبلده، أما خارجيًا فقد تعذر على الدول الأوروبية التدخل بالشؤون الأمريكية نظرًا لحيادها وعدم تدخلها بشؤون الغير، وبعد أن ثبتت قوتها وأصبحت دولة لا يمكن لأحد مجابهتها غيرت سياستها وانطلقت للتوسع تحقيقًا لأطماعها، وسعيًا لكسب موارد جديدة وأسواق لتصريف منتجاتها، ولكن المعارضة التي لاقتها من الدول جعلتها تبدل سياسة التوسع بالقوة إلى استخدام الدولار كسلاح جديد لإخضاع العالم.

المطلب الثاني: حرب القرم

تعتبر منطقة البلقان محور نزاع بين روسيا والدولة العثمانية، فقد عملت روسيا على انتزاعها من الدولة العثمانية التي قامت ضدها العديد من الحركات القومية مطالبة بالتخلص من الحكم العثماني، ومن هذا الباب دخلت روسيا مستغله حاجة الحركات القومية في البلقان إلى من يساندها وبهذه الذريعة تمكن الروس من الضغط على الدولة العثمانية وتحقيق مكاسب في أراضيها، فقد استولى على القفقاز كما أيد استقلال اليونان والصرب وسعى لكسب ثقة الكنيسة بتنصيب نفسه حامياً للأرثوذكس والمدافع الأول عنهم، وتجلى ذلك في حربه ضد الهنغار عام ١٨٤٩ وحاول مستغلاً أعماله المذكورة التوسع على حساب الدولة العثمانية للسيطرة على المضائق وعلى الملاحة في البحر الأسود لحماية الدولة من أي تهديد يحاول الوصول إلى أراضيها عن طريق هذه المضائق وللتحكم بطريق استراتيجي للتجارة العالمية في البحرين الأسود والمتوسط، كما أن السيطرة على هذه المضائق يرافقه توسع لممتلكات الأراضي الروسية على حساب الدولة العثمانية والبلقان، فاتخذت من حماية المسيحيين والحركات القومية كما أسلفنا ذريعة لهذا التوسع.

ولمعرفة روسيا أن دول أوروبا لن تبقى صامتة حيال أفعالها وفي مقدمتها إنجلترا فقد حاولت استمالتها بإعطائها مصر وجزيرتي قبرص وكريت وتأخذ روسيا البوسفور وتحتل الأستانة بينما تنال بلغاريا والأفلاق وصربيا والبقدان استقلالها إلا أن بريطانيا رفضت ذلك العرض لعدة أسباب منها أن الدولة العثمانية قد قوت علاقتها التجارية والاقتصادية مع إنجلترا وأصبحت من المستوردين الرئيسيين للبضائع البريطانية كما أنها تصدر إليها مواد غذائية، وسياستها تعارض أي اعتداء على أي بلد آخر.

لجأت روسيا إلى الضغط على السلطان العثماني لعقد معاهدة تمنح بموجبها روسيا حق الدفاع عن الرعايا الأرثوذكس في الدولة العثمانية وسحب الامتيازات المعطاة من قبل الدولة العثمانية للرهبان الكاثوليك في الأماكن المقدسة في فلسطين وإعطائها للرهبان الأرثوذكس فحاول السلطان العثماني التهدئة بأن منح الرهبان الأرثوذكس بعض الامتيازات لكنه رفض أن يمنح روسيا حق حماية الرعايا الأرثوذكس في الدولة العثمانية كما رفض عقد تحالف دفاعي مع روسيا مما أثار روسيا ضد الدولة العثمانية ودفعها لإعلان حرب القرم في تموز ١٨٥٣ فعبرت نهر بروت داخل مولدافيا ووالاشيا.

تدخلت النمسا وحاولت إيقاف الحرب ودعت الطرفين لعقد مؤتمر في فيينا دعت فيه الأطراف المتنازعة إلى إيقاف الحرب والتوصل إلى صيغة ترضي الطرفين وتحمي المسيحيين في البلقان دون التصريح لروسيا بالتدخل فقبلت روسيا بهذه الصيغة بينما رفض السلطان العثماني لكونه يعرف أن أطماع روسيا لا تنتهي عند هذا الحد، بل أعلن الحرب على روسيا في ٤ تشرين الأول ١٨٥٣ وقد أيد الدولة العثمانية في حربها كل من فرنسا الساعية لإعادة هيبتها وتقديم المساعدة للرعايا الكاثوليك وبريطانيا التي كانت متخوفة من التوسع الروسي كما أن سياستها تحتم عليها الوقوف إلى جانب الدولة العثمانية فعبرت أساطيل بريطانية فرنسية الدردنيل عام ١٨٥٣ للشد من أزر الدولة العثمانية ولكن روسيا هاجمت الأسطول العثماني متجاهلة الوجود الفرنسي والبريطاني فأعلنتا الحرب على روسيا عام ١٨٥٤ تمكنت فيها من إعادة مولدافيا ولاشيا ووضعت عدة أهداف لهذه الحرب:

١- التخلص من خطر السفن الحربية الروسية الموجودة في البحر الأسود.

٢- القضاء على سعي روسيا للحصول على البلقان.

٣- تحرير الأفلاق والبقدان ونهر الدانوب من السيطرة والاحتلال الروسي.

ونلاحظ أن المكاسب المادية في هذه الحرب كانت من نصيب إنجلترا فقط أما فرنسا فلم تكن ترمي من مشاركتها إلى أكثر من عوده المجد الفرنسي إلى سابق عهده والظهور على الساحة الدولية كدولة عظمى لها دور بارز كما أنها حصلت على حليف استراتيجي وهو إنجلترا ناهيك عن العداء الدفين بين فرنسا الثورية وروسيا المستبدة والعداء الديني بين فرنسا الملتزمة بتعاليم الدين وروسيا المنشقة عن الدين الصحيح.

وبدا الخلاف واضحاً بين فرنسا وروسيا بعد هذه الأحداث وقرر تحالف إنجلترا وفرنسا والدولة العثمانية الاستمرار في محاربه روسيا وإلحاق الهزيمة بها في أكبر قواعدها في البحر الأسود سيفاستوبول، فضربوا عليها حصاراً استمر ١١ شهراً عام ١٨٥٤ وكان الهدف من وراء هذا الحصار التخلص من القوة البحرية الروسية نهائياً وضمان عدم تقدم روسيا باتجاه الأستانة وقاومت سيفاستوبول ولكن الحصار كان أشد منها عناداً ودخلت سردينيا الحرب إلى جانب الحلفاء طمعاً في مساعدتها من قبلهم لحل المسألة الإيطالية لصالحها وسقطت سيفاستوبول بعد مقاومة شرسة وسقوطها هذا جعل القيصر الروسي يقبل بالجلوس إلى طاولة المفاوضات والقبول بمعاهدة باريس ٣٠ آذار عام ١٨٥٦ ومن أهم بنودها

١- قبول عضوية الدولة العثمانية بالمحفل الأوروبي.

٢- ضمان استقلال الدولة العثمانية ووحدتها من قبل الدول الأوروبية.

٣- في حال نشوب نزاع بين الدولة العثمانية ودولة أخرى القبول بمبدأ التحكيم الدولي.

٤- اعتبار البحر الأسود بحراً تجارياً لكافة قاصديه وحظر دخول السفن الحربية إليه.

٥- تعهد السلطان العثماني بإجراء إصلاحات دينية وقومية في بلاده دون تفرقة.

٦- منع روسيا من استخدام سواحل البحر الأسود لبناء الحصون والقلاع العسكرية.

٧- تعود قارص للدولة العثمانية وشبه جزيره القرم تحت السيادة الروسية.

كانت هذه المعاهدة قاصمة لظهر روسيا وأطماعها في الشرق الأدنى والبحر الأسود وأنهت عمل روسيا لعقود من الزمن وكشفت الاجتماع الدولي ضدها، لتقوم روسيا بعد هذه المعاهدة بتغيير وجه سياستها تغييراً تاماً فقد اتجهت من الشرق الأدنى والبحر الأسود إلى الشرق الأقصى ووسط آسيا ورأت روسيا أن وجهتها الجديدة أجدى وأكثر نفعاً لها، ولكن

لا بد من إقامة تحالفات تضمن عدم تعرضها لأي نكسة جديدة فحاولت الاتصال بالإمبراطور الفرنسي نابليون وكسب وده وطلب عقد معاهدة سرية معه تطلب من الجانب الفرنسي إلزام المجتمع بتنفيذ معاهدة باريس الموقعة عام ١٨٥٦ والتي رأت روسيا أن تستفيد من جميع نقاط الضعف فيها وقلب المعاهدة لصالحها رغم ظاهرية إجحافها بحقها.

فكان حياد البحر الأسود عن السفن الحربية وعدم تواجدها فيه قد ضمن لروسيا عدم اقتراب السفن الحربية البريطانية أو غيرها منه فشكل ذلك حاجزاً دفاعياً في واقع الأمور بالنسبة لروسيا وبالنهاية فشأن حياده كشأن معاهدة نزع السلاح وهي تهدف لخلق توازن للقوى كما أن الاتراك وعدوا بإصلاحات في بلادهم يرى الكثير أنها لن تحصل، أما تحرير رومانيا واستقلالها فكان أعظم إنجازاتها ولذا عد الكثير أن المعاهدة جاءت لتسوية أمور الشرق الأدنى والبحر الأسود أكثر منها لتسوية الشؤون الأوروبية ومناقشتها.

المطلب الثالث: العلاقات البريطانية الروسية حول الشرق الإسلامي ١٨٥٣/١٩١٤

إن الحديث عن نقاط التقاء بين دولتين كروسيا وبريطانيا يطول كثيراً، فبالكاد نجد نقطه قد تجمع مصالحهما، ويعزى ذلك إلى المشاكل والنزاعات الطويلة التي حصلت بينهما ولتضارب مصالحهما في كثير من النقاط فلو أن الباحث رسم خطوطاً للمصالح البريطانية التي تمتد من بريطانيا إلى الهند في الشرق الأقصى ومحاولتها تشكيل طوق حول روسيا وعزلها عن أي مطامع أو مستعمرات خارج بلادها ورسمَ خطوطاً للأطماع الروسية في آسيا والشرق المتوسط في محاوله منها للحد من التوسع البريطاني لرأيت أن نقاط الخلاف والصدام أكثر بكثير من نقاط الالتقاء التي قد تكون معدومة، وإذا راسمنا دائرة حول كل نقطة صدام أو نزاع رأيت معظم الدوائر حول أراض إسلامية.

كان العامل الإسلامي حاضراً دائماً في أي علاقة بين هذين الطرفين ومحور العمل الناظم لهذه العلاقة، فعندما تتجه روسيا إلى الشرق الأقصى تجد أن بريطانيا قد وضعت تجمعاً إسلامياً كبيراً ضدها في الهند التي تعد نقطة ارتكاز إسلامية كبيرة في الشرق الأقصى ومدافعاً عن المصالح البريطانية ضد المد الروسي تجاه الدول الآسيوية في الشرق الأقصى أو دول الخليج العربي بينما تكفلت إنجلترا بصد أي هجوم بحري روسي عن طريق المضائق البحرية.

وكانت إنجلترا تسعى دائماً للوقوف إلى جانب الدولة العثمانية ومساندتها ولكن روسيا استغلت هجمات مصرية على الدولة العثمانية فتحالفت مع الدولة العثمانية وساندتها في صد الهجمات مما منحها فرصة للتقرب من الدولة العثمانية وإبرام معاهدة معها باسم هنكيار سكله سي وهي ما أكسب الروس نصراً لطالما سعوا للحصول عليه، ولخطورة هذا التقارب

الروسي العثماني فعلى إنجلترا العمل على إنهائه مهما كان الثمن، وتمكن من ذلك باستون بعد جهد دبلوماسي وعسكري، وظلت النزاعات مستمرة بين الطرفين روسيا وإنجلترا حتى اندلعت بينهما حرب القرم ١٨٥٣/١٨٥٦ التي شنتها بريطانيا على روسيا بعد اعتداء سفن روسيا على سفن تركية بحضور الأسطولين البريطاني والفرنسي، فقامت هذه الحرب لغاية لم تعلن إذ لم تكن غاية روسيا كما ادعت حماية الرعايا الأرثوذكس ولكن لها عدة أطماع منها السيطرة على القدس في فلسطين لكونها من أهم معالم الديانة المسيحية وقبلتهم، والسيطرة على اسطنبول لأهميتها السياسية ومن وراء ذلك الحد من التقدم البريطاني في المنطقة والسيطرة على طرق تجارية، فضلاً عن أهمية استراتيجية تفرض تغييرات كبيرة على المجتمع الدولي وكل ذلك من خلال استغلال ضعف الدولة العثمانية.

فيما كان البريطانيون حريصين على المحافظة على الدولة العثمانية لتحقيق توازن القوى في الشرق الأوسط والأقصى والمحافظة على تواجدها وامتداد نفوذها ضمن أراضي الدولة العثمانية وانتهاء بالهند، ولكون الدولة العثمانية كانت تشكل حليفاً لبريطانيا وسوقاً لتسويق المنتجات البريطانية إضافة إلى أنها مورد للمواد الغذائية.

انتهت المعركة بمعاهدة باريس عام ١٨٥٦ التي شكلت نصراً بريطانياً بكل المقاييس فقد أغلقت المعاهدة مضائق البوسفور والدردنيل بوجه السفن الحربية كافة، وهو ما أعطى السفن البريطانية التجارية الحماية في الطريق الذي تمر به، كما أعلن حياد البحر الأسود وعدم تواجد أي سفن حربية فيه، وحققت مبدأ توازن القوى المنشود ووضع قوانين للعلاقات الدولية، كل هذا بفضل دهاء وزير خارجية بريطانيا بامستون الذي سخر التواجد العسكري الفرنسي والنمساوي للوصول إلى مصالحه، وأنهى الحلم الروسي بالسيطرة على المضائق أو محاولة الاستفادة منها.

ولم يتوقف بامستون عند هذا الحد من توجيه الضربات المتلاحقة ضد روسيا بل استمر عقد معاهدة في ١٥ أبريل ١٨٥٦ كان ظاهرها الضمان التام لأمن وسلامة الدولة العثمانية ولكن الهدف الحقيقي والرئيسي من ورائها هو إلزام الدول الأوروبية بالتخلي عن روسيا وعزلها وضمان عدم قيام أي دولة باتصالات سرية مع روسيا ومحاولة توسيع شرخ الخلاف بين أوروبا من جهة وروسيا من جهة أخرى رغم انتباه العديد من الدول مثل فرنسا لهذا الأسلوب الملتوي إلا أنه لا جدوى من التفلت منه.

ولما بنى البريطانيون هذا السد المنيع أمام المساعي الروسية لنيل مكاسب في بعض أراضي الدولة العثمانية والوصول إلى البحر الأسود فما كان لروسيا إلا البحث عن جهة أخرى تتمكن من التوسع والزحف إليها فتوجهت أنظار

روسيا إلى الخليج العربي مروراً بفارس والمحيط الهندي مروراً بأفغانستان وكان لبريطانيا هنا أيضاً محاولات لرد روسيا وتمددها وكانت روسيا قد سيطرت على العديد من المناطق التي كانت تأخذ الطابع الإسلامي، فقد احتلت روسيا عام ١٨٦٥ طشقند عام ١٨٦٨ احتلت سمرقند وبخارى عام ١٩٧٣ وغيرهما، فما كان من بريطانيا إلا أن أعطى التوجيهات للهند للتصدي للتمدد الروسي والتوسع بالمقابل ستحاول بريطانيا الضغط على روسيا في بحر البلطيق للحد من تمددها نحو آسيا ودرأً لأي صدام وقعت الدولتان معاهدة عام ١٨٨٥ رسمتا بموجبها خريطة الحدود بين نفوذ الدولتين على أرض آسيا الوسطى وأفغانستان.

والتقى الطرفان مرة أخرى فيما يمكن أن نطلق علية لقب لقاء تكتيكي عام ١٩٠٧ جاء لينقل صورة للقوة الألمانية أن بريطانيا قد اعترفت بالنفوذ الروسي على شمال فارس واعتراف روسي بالنفوذ البريطاني على جنوب فارس والخليج العربي، وظاهر الأمر اعتراف دولة للأخرى بنفوذها وغايته توجيه رسالة لألمانيا بمناطق نفوذ كل دولة وباطنه نصر بريطاني بمن أوقف روسيا عن الزحف تجاه الخليج العربي وبلاد الشام.

مراقبة بريطانيا مجريات الأمور ومحاولات كل من روسيا وألمانيا من خلال وضع سكك حديدية تربط بلادهم بالشرق الأوسط لانتزاع النفوذ في تلك البلاد جعلها تقوم بحركة دفاعية من خلال وفاق ودي مع فرنسا عام ١٩٠٤ ووفاق مع روسيا عام ١٩٠٧ فقامت الحرب العالمية الأولى فدخلتها بريطانيا إلى جانب روسيا وفرنسا وما أن انتهت الحرب حتى وجدت بريطانيا أن روسيا قد تحولت إلى دولة ثورية بلشفية تحمل أفكاراً معادية بشكل تام للرأسمالية التي كانت تحكم بريطانيا لتأخذ العلاقة الروسية البريطانية منحى آخر، فهو فكر جديد في روسيا غير نظرتها إلى السياسة المتبعة بشكل عام تجاه أوروبا أو آسيا فرأى بعضهم أن أوروبا هي الأولى أن تتجه روسيا الجديدة إليها بينما سعى البعض الآخر أن آسيا بشعوبها الفقيرة المغلوبة على أمورها الضائعة بين سياسات الدول الكبرى هي الأولى والأسهل، فهي تبحث عن دولة تخلصها من ضياعها وخاصة أن روسيا الجديدة تحمل أفكاراً ثورية تحررية وقد سعى لينين للتوجه إلى آسيا ولكن روسيا واجهت مشكلتين في هذا التوجه، الأولى أن هناك عدداً كبيراً من المسلمين في روسيا فإذا ما تحركت روسيا باتجاه آسيا ذات الغالبية المسلمة فستواجه روسيا مشاكل داخلية من قبل المسلمين في الداخل والثاني أن روسيا ما زالت تفتقر إلى عقول مدبرة للأمور الشرقية وسياستها وطرق ضمها للصف الثوري من خلال الاعتماد على عناصرها الشرقيين.

بالمقابل كان هناك العديد من النقاط التي ساعدت على تقارب وجهات النظر مع الشرق، أولها نظره الشرق إلى روسيا الثورية من منظور الشعوب المضطهدة التي تبحث عن تجربة ثورية تخلصها من واقعها، والثاني أنه لا فواصل جغرافية بين روسيا والشرق تمنع التواصل، والثالث أن الشرق كانوا يرون روسيا شبه شرقية، والرابع وجود كليات في أراضي روسية للدراسات الشرقية وتم تأسيس الجمعية العامة لاتحاد المستشرقين واهتمت بريطانيا وأعطت الأولوية للتركيز على الجانب القومي لا على الجانب الشيوعي إذ كانت الشعارات التي نادت بها الثورة البلشفية مبنية على أساس القوميات المختلفة ووضعت العدالة والمساواة والسيادة للشعب عامة قاعدة ومنهجاً لها؛ لذا تعلقت شعوب آسيا بها وأصبحت مصدر ثقة لجميع شعوب المنطقة وأملاً لها بينما كانت مصدر خطر وتوتر بالنسبة للحكومات الاستعمارية الأوروبية.

ووضعت الحركة الشيوعية يدها بيد الحركات القومية لمقاومة المد الأوروبي ومحاولة التخلص منه رغم أن هذين الطرفين لا يمكن أن يجتمعا، ولكن القومي هو صديق المرحلة الحالية فقط وسيتم معالجة وضعه لاحقاً بعد التخلص من الاستعمار الأوروبي لآسيا فاتصل زعماء الشيوعية بزعماء الهند وإندونيسيا للقيام على الاستعمارين البريطاني والهولندي كما تم التواصل مع الحركات الإسلامية التي سعت لتحقيق هدف وحدة الشرق.

بتاريخ ٣ ديسمبر عام ١٩١٩ أعلنت الحكومة الروسية الجديدة أنها ستكون بجانب جميع الدول الآسيوية المستعمرة حتى جلاء المستعمر عنها تماماً، وبدأت بتقديم الدعم لأفغانستان وتركيا ومنغوليا كما ألغت جميع المعاهدات السرية بين روسيا والدول الكبرى كدليل لدول آسيا على جدية العمل مع الحكومة الروسية الجديدة؛ "عقيدتكم وتقاليدكم ومؤسساتكم الثقافية تعتبر منذ الأن حرة وذات حصانة ابنوا حياتكم القومية بحرية ودون عقبات ولكم الحق في ذلك"، بهذه الجمل المنمقة والعميقة خاطب زعماء روسيا الجديدة دول آسيا محاولين كسبهم وضمهم لصفهم وإفشال المساعي البريطانية والفرنسية في المنطقة، وقد أصابت مساعيهم غايتها فقد ارتمى المسلمون في حضن روسيا ورأوا فيهم المخلص من الضياع الذي كان يسيطر عليهم فأقاموا المؤتمرات لأجل مساعدة روسيا كمؤتمر باكو عام ١٩٢٠ وحاول المجتمعون رص الصفوف إلى جانب روسيا ولكن التعاليم الشيوعية سرعان ما كشفت زيف ادعاءات الزعماء الروس بوقوفهم إلى جانب الإسلام، بدا ذلك واضحاً أنه ربط المسلمين الروس بالطبقة العاملة في العالم وهي صيغة جديدة ألغت الصيغة الإسلامية بين معتنقي هذا الاتجاه الجديد.

يتوهم من يظن أن الزعماء الروس كانوا يهدفون من وراء دعمهم للعالم الإسلامي إلى تحقيق حريتهم والانتصار لهم، إنما السبب الحقيقي هو إضعاف النفوذ البريطاني في المنطقة وتخفيف ضغطها على روسيا فسعت روسيا لإظهار تقربها من الحكومات الإسلامية من خلال معاهدة وصداقة مع كل من إيران وتركيا وأفغانستان، كان الاعتماد الرئيسي لروسيا على كل من إيران وأفغانستان لأنهما تمثلان الممر الحتمي لروسيا إلى المياه الدافئة، كما تشكلان الممر الحتمي لبريطانيا، إلا أن ايران وأفغانستان وتركيا وثقافتهم الإسلامية قد أفشلت المخططات الروسية باستخدام تلك الدول لصالحها ولكن روسيا اكتفت من كون تلك الدول تشكل حاجزاً بين بريطانيا وأطماعها، وأجلت نشر الفكر الشيوعي إلا في المناطق التي لم تتبنَّ فكراً قومياً واضحاً، فقد استطاعت الشيوعية التأثير فيها، مثل إندونيسيا، لكنها تمكنت من تحديد منهج تعمل عليه للتمكن من إحراز تقدم على صعيد التمدد الفكري تجاه البلاد الإسلامية العربية، فقد حاولت كسب البلاد المجاورة والبحث عن دول تشكل امتداداً لعمق عربي واسع، كسورية والعراق واكتفوا بكسب عصيان هذه الدول على الدول الغربية وعدم التعاون أو التحالف معهم.

مما ذكرنا نستطيع أن نميز بين نهجين للسياسة الروسية تجاه آسيا، أما الأول فهو التعامل مع الفكر الإسلامي، وهنا تحضر روسيا بكل حذرها وعملها وأساليبها؛ لأنه نهج يطلب توخي الحذر فيه والتعامل معه بسياسة حقيقية؛ لأنه فكر يدعو للتوحيد ووجوده يعني إلغاء أي فكر أو معتقد أو قانون آخر فجاء متمماً لكل شيء في الحياة، نهج حياة كاملة، وأما الثاني فهو التعامل مع القوميات المختلفة وهو نهج لم تعطه روسيا أهمية بالغة؛ لأنه نظام هش ضحل لا يمكن أن تعطيه من الأهمية إلا على قدر ما فيه من الانقسام والتردد والافتقار للجدية والقوة، فكانت كل قومية تتبع دولة ليس لها من الأمور إلا ما يملى عليها ولم تعول الشيوعية الروسية إلا على مصر لأن حكومتها وطنية قومية مستقلة وهو المطلب الشيوعي، والسعودية التي واجهت الخذلان من إيران وزعيمها رضا خان عام ١٩٢٥ وتركيا وزعيمها مصطفى كمال.

فكر يحاول التمدد ويحاول كسب المجتمع المحيط والظهور على الساحة الدولية، فكانت نشأته في غفلة غير مقصودة لمجتمع أوروبي كان منشغلاً بالحرب العالمية الأولى، وقد تمكن هذا الفكر ومتبنوه من قلب نظام الحكم في روسيا لتصبح روسيا الاتحادية السوفيتية أول دولة اشتراكية، ولكن سرعان ما تفرغ العالم الأوروبي والدول العظمى لهذه الحركة وهذا النظام فحاصر روسيا حوالي مليون جندي من مختلف البلدان الأمبريالية يساعدهم عدد من ضباط الجيش الروسي المنحل في محاوله لوأد هذه الحركة وهذا الفكر عام ١٩١٩، وكل هذه القوة جاءت بقيادة زعيمة الأمبريالية العالمية بريطانيا جوبهت هذه القوى بصمود وتحد من البلشفية الروسية وصرح زعماء البلشفية أن أمور التراجع عن هذه الحركة

مستحيل وأنهم يرغبون بالعيش بسلام مع دول العالم وغايتهم حريتهم وبناء علاقات دولية جيدة مع العالم دون التراجع عن أفكارهم الاشتراكية.

عام ١٩٢٠ تغيرت السياسة البريطانية تجاه روسيا ونصحت بالتفاوض معها والوصول للاتفاق لعدة أسباب:

١- أن السلام العالمي ونزع السلاح لا يمكن أن يتم بلا روسيا.

٢- لا حديث عن تسويات دولية بعد الحرب العالمية بغير روسيا.

٣- أن ألمانيا ما بعد الحرب لن تتمكن من النهوض اقتصادياً بدون تجارة خارجية وأن أقوى روابط التجارة الألمانية هي مع روسيا.

أما العامل الذي يخص بريطانيا وحدها فهي الانتخابات العامة البريطانية التي شغلت الرأي العام البريطاني كما أن شعوب تلك الدول التي وصلتها الأفكار التحررية الشيوعية بدت أكثر دفاعاً عن روسيا الاشتراكية وضغطت على حكوماتها مما أنهى هذا الحصار، رغم سلبيات هذا الحصار إلا أن روسيا قد بدأت تندمج بالعالم اقتصادياً واجتماعياً حتى أنه كان أول من أبرم معاهدة تجارية مع روسيا هي بريطانيا وصرح لينين بأن انتصار روسيا الاشتراكية كان أمراً حتمياً لأنها بنيت على أساس قيام علاقات ودية مع الجميع وفي مقدمتها إنجلترا وفرنسا والتعايش السلمي ولكون أوروبا بعد الحرب العالمية الأولى قد دخلت مرحلة المكاسب والخسائر والبحث عن الاستفادة الشخصية من الحرب وفرقتهم تلك النزاعات.

واستغلت الاشتراكية العالمية تلك النزاعات لتقوم بالخطوة الثانية ففي عام ١٩٢٢ قرر المؤتمر العاشر للسوفييت في عموم روسيا قراراً جاء فيه أنه حان الوقت لتوحيد جمهورية روسيا الاتحادية الاشتراكية السوفيتية وجمهورية أوكرانيا وجمهورية ما وراء القفقاز وجمهورية بيلاروسيا في اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفيتية وبعد أربعه أيام اجتمع مؤتمر السوميتاد الأول لعموم الاتحاد السوفيتي واتخذ قراراً بتأسيس دولة واحدة متعددة القوميات تحت اسم اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفييتية وبعد عامين عام ١٩٢٤ تم إقرار الدستور السوفيتي الأول.

ولما أصبح الاتحاد السوفيتي أمراً واقعاً ورأى المجتمع الدولي وفي مقدمته بريطانيا أن تتقبل هذا النظام الجديد وتعترف به بل وتعاملت معه وسعت السوفييت لتوطيد هذا الاعتراف وهذا التعاون من خلال بناء علاقات اقتصادية

بريطانية سوفيتية وبدأ العمل على إبرام صفقات تجارية ومعاهدات حتى تغيير الحزب الحاكم في بريطانيا ليتسلم زمام الأمور حزب المحافظين عام ١٩٢٤ الذي أوقف أي معاهدات تجارية مع السوفييت، كما انضم إليه الأمريكيون ليبدأ عهد جديد من التوتر بين البلدين وسعى وزير خارجية بريطانيا أوستن تشمبرلين إلى تشكيل كتلة أوروبية وتحالف للوقوف في وجه هذا الاتحاد والنيل من علاقاته وعزله اقتصادياً، فتشكلت تحالف الراين الذي ضم بريطانيا وفرنسا وألمانيا وبلجيكا وإيطاليا على إثر اجتماعات مؤتمر لوكارنو عام ١٩٢٥ لتتصدر بريطانيا قائمه أعداء السوفييت التي بدأت العلاقات بينهما تنهار بسرعة فأثار السوفييت الحركات العمالية في بريطانيا ضد حكومتهم لتوجه بريطانيا اتهاماتها للسوفيات بعدم التزامهم بالمعاهدات التجارية، فطغى على العلاقات السوفيتية البريطانية طابع التوتر والتنافر فلقاؤهما أمر غير ممكن، وبالإضافة إلى كونهما من معسكرين متناقضين بالاشتراكية والرأسمالية فهناك أطماع تتجه اتجاهاً واحداً هي الهند والطريق إليها.

فبينما كانت بريطانيا تريد الحفاظ على مستعمراتها في الهند والطريق إليها كان السوفييت يسعون ليمتد نفوذهم إلى الصين وأفغانستان وفارس وجعلها جمهوريات تدين بالولاء لهم، وأكثر ما كان يخيف بريطانيا التحالف السوفيتي الصيني لما يشكله من توغل للنفوذ السوفيتي في العمق الآسيوي وكانت الهند تشكل لبريطانيا قاعدة تستطيع من خلالها ضرب أي تحرك للسوفيات ضدها، وفي حال توغل السوفييت فإن خطر خسارتها لهذه القاعدة أصبح وشيكاً، واستمرت العلاقة بين الطرفين بالاتجاه نحو التوتر فبريطانيا تحشو الدول أوروبا ضد السوفييت وقطع العلاقات معهم في ٢٦ مايو ١٩٢٧ كما أن السوفييت يسعون لضرب كل مصالح بريطانيا في آسيا من خلال تأليب الثورات ضدهم وتوجيه الخطابات عن الحرية والقومية والثورة ضد المستعمر.

المطلب الرابع: سياسة توازن القوى العالمية

شكلت الوحدة الألمانية انتصاراً لهم وعدها بعض الأوروبيين خطراً جديداً يهدد مصالح بعض الدول إذ سعت العديد من دول أوروبا للنيل منها وإضعافها فكان لا بد من سياسة تحتوي هذا الهجوم فتمكن السياسي المحنك بسمارك مستشار الرايخ الألماني من التصدي لهذه الهجمات من خلال الدخول في شبكة من العلاقات التي حاول من خلالها كسب العديد من الدول إلى جانبه كأصدقاء كالنمسا التي حاول كسب ودها من غير خسارة روسيا كما حاول إرضاء روسيا القيصرية مع أخذ الحذر من غضب بريطانيا، أما فرنسا فهي الخطر الأكبر لذا حاول السعي للخلاص منها من خلال العمل على نقطتين الأولى صرف نظرها عن معاداة ألمانيا من خلال جعل شمال أفريقيا طعماً لها، ورمي العداوة بينها

وبين إيطاليا عندما وجه نظرها تجاه تونس كما جعلها تصطدم ببريطانيا من خلال محاولة التوجه إلى مصر، أما الثانية فهي محاولة عزل فرنسا عن أي اتصال مع الدول الأوروبية من خلال ما ذكر سابقاً والتحالف الإيطالي الإنجليزي عام ١٨٨٧ خير دليل وحاول إفشال أي تحالف يقوم ضده.

وسعى بسمارك لإقامة التحالف مع النمسا وتم ذلك في معاهدة سرية عام ١٨٧٩ ثم عقد حلفاً آخر ثلاثياً مع النمسا وإيطاليا عام ١٨٨٢ وكانت سياسة بسمارك دائماً تسعى للسلام وتجنب الحروب وإقامة التحالفات ضمن ذلك، أما إنجلترا التي حاول بسمارك التحايل عليها بإقامة معاهدة سرية ليكسبها لجانبه ضد فرنسا فقد رفض الإنجليز هذه المعاهدة السرية وساءت الأوضاع بينهم عندما تصادمت مصالحهما في غيانا وأفريقيا الجنوبية الغربية ولكون الحليف الروسي حاضراً في الميدان، فلم يأبه بسمارك من عداء إنجلترا كثيرًا ورغم تحالفات ألمانيا مع الدول الأوروبية وروسيا القيصرية إلا أنه كان حذراً دائماً من أي طارئ يحصل يجره إلى حرب وكان من بين تحالفات بسمارك:

١- حلف ألمانيا روسيا النمسا عام ١٨٨١.

٢- حلف ألمانيا النمسا إيطاليا عام ١٨٨٢.

٣- حلف ألمانيا النمسا روماني عام ١٨٨٣.

٤- اتفاق إعادة التامين السري ألمانيا وروسيا عام ١٨٨٧.

٥- اتفاق ألمانيا إيطاليا إسبانيا النمسا عام ١٨٨٧.

وكان هدف ألمانيا من كل هذه التحالفات عزل فرنسا كلياً فتحقق ذلك لبسمارك حتى بريطانيا لم تستطع أن تتحالف معها بسبب تضارب مصالحهما في أفريقيا وآسيا رغم أن بريطانيا كانت تحاول أن تبقى على حياد تجاه الجميع بحيث لا يقترب أحد من مصالحها الاستعمارية لذلك تحالفت مع إيطاليا والنمسا لتنافسهما مع فرنسا في شمال أفريقيا وروسيا في البلقان.

ذكاء حاد كان يملكه بسمارك جمع فيه الأعداء قبل الأصدقاء ووحد الأطماع بين الدول الأوروبية حتى وصل كل واحد منهم إلى هدفه وتصدرت ألمانيا قائمة الدول الباحثة عن السلام ولكن استمرار بسمارك في مركزه كان أمراً مستحيلاً

وبالفعل ترك بسمارك المسرح السياسي لتنهار العلاقات والتحالفات الدولية كافة، وأول ما قامت به رجالات الحكومة الألمانية الجديدة هي إنهاء اتفاق التأمين مع روسيا عام ١٨٩٠ لعدة أسباب منها:

١- الخوف من كشف بريطانيا سرية هذه المعاهدة مع روسيا مما يؤدي لتوتر الوضع معها لأنه يؤمن إغلاق المضائق التركية لصالح روسيا.

٢- الخوف من توتر العلاقات مع النمسا وإيطاليا في حال كشفت المعاهدة وهدمت تحالف الثلاثي.

٣- اعتقاد الحكومة الجديدة أن روسيا هي الخطر وليس فرنسا على النفوذ الألماني ومن ذلك اعتبرت الحكومة الجديدة أن روسيا هي الخطر الأكبر وأن الحل هو تقوية التحالفات ضدها وليس معها وخاصة مع النمسا وبريطانيا.

وهنا كانت فرنسا حاضرة فقد انتهزت فرصة اهتمام ألمانيا بالنمسا وتخليها عن إيطاليا بشكل جزئي وفرضت حصاراً اقتصادياً عليها من خلال توقيف المعونات الاقتصادية لإيطاليا وسحب رؤوس الأموال الفرنسية منها ونصبت لها الحواجز الجمركية مما أدى إلى الضغط على إيطاليا اقتصادياً ومالياً كما وجهت تعاونها وجهدها إلى الفاتيكان عدو إيطاليا اللدود لكن باءت محاولات فرنسا بالفشل لمعرفة إيطاليا غاية فرنسا من وراء ذلك وهو التخلي عن أطماع إيطاليا في شمال أفريقيا وتونس، ولكن عزل رئيس وزراء إيطاليا كريسلي عام ١٨٩١ الذي كان هو صخرة المواجهة مع فرنسا جعل فرنسا تحاول من جديد إضعاف العلاقات الألمانية النمساوية الإيطالية.

- الحلف الفرنسي الروسي

ما إن غابت ألمانيا عن تصدر المعترك السياسي بسقوط بسمارك حتى بدأت فرنسا بالتحرك مستغله كل فرصه للتمدد وتشكيل التحالفات وأول من فكرت بهم هم الروس وخاصة بعد إنهاء معاهدة التأمين بين ألمانيا وروسيا، فبدأت منح روسيا القروض وإعطاءها السلاح مما جعل روسيا ترى في فرنسا حليفاً استراتيجياً خاصة ضد التواجد النمساوي والإنجليزي في البلقان وآسيا على التوالي، فقام بتشكيل حلف دفاعي سري عام ١٨٩١ مع فرنسا سرعان ما تطور إلى اتفاقية عسكرية ساعدت في تأمين توازن القوة وشعرت أوروبا كلها بالتقارب بين روسيا وفرنسا.

لم يكن التحالف بادئ الأمور رسمياً لمعرفه القيصر الروسي أن الحليف الأضمن هو ألمانيا فكان يحاول إعادة معاهدة الضمان لأن ألمانيا الوحيدة القادرة على حماية مصالحها ولكون القيصر الروسي لا يثق بتقلب الحكومات في فرنسا

كما كان يخشى من استغلال فرنسا للتحالف وشن حرب على ألمانيا لاستعادة الألزاس واللورين، والحق أن التحالف الروسي الفرنسي هو تحالف ظاهره هش، فهدفت روسيا من وراء هذا التحالف إلى اتخاذ موقف دفاعي ضد النمسا وأطماعها التوسعية لكن في حال جرت حرب نمساوية روسية فإن تحالف فرنسا مع روسيا لا يعمل وهكذا الحال في حال نشوب حرب روسية عثمانية أو روسية بريطانية أو روسية يابانية.

بينما باءت مساعي فرنسا من وراء هذا التحالف بالفشل وهو حماية حدودها الشرقية من أي عدوان ألماني لكي تتفرغ للتوسع في الخارج بل أصبحت فرنسا الهدف الأقرب لألمانيا بعد أن أحست بالخطر الفرنسي بعد التحالف مع روسيا وأصبحت الحرب الألمانية الفرنسية حتمية حتى لو دخلت روسيا مع النمسا في حرب في البلقان وهذا ما ألزم ألمانيا بإعادة النظر في مخططاتها العسكرية، فبعد أن كانت الخطة هي ضرب فرنسا أولاً لقربها ولتقارب الطبيعتين الألمانية والفرنسية ومن ثم التوجه إلى روسيا ذات الطبيعة القاسية وتركيز المجهود الحربي كله عليها.

ومع ما حمله هذا التحالف من نتائج تنم عن مستقبل مليء بالدماء والحروب إلا أنها أخرجت فرنسا من العزلة التي عانت منها كثيراً، وعادت روسيا للساحة الدولية كما أنهت الأسطورة الألمانية في سيادة المجتمع الدولي وانقسم المجتمع الدولي إلى كتلتين: التحالف الفرنسي الروسي من جهة والتحالف الألماني النمساوي الإيطالي من جهة أخرى، بينما بقيت إنجلترا تقف بين الكتلتين وفق مصالحها الاستعمارية وبدا أن الحلف الثاني قد وصل إلى نهايته وتم تجميده عامي ١٨٩٦ ومن ثم ١٩٠٢ وذلك لكون إيطاليا كانت تطالب دائماً بمكاسب جديدة، مما قد يدفع الحلف إلى حرب محتملة لذا أعلنت فرنسا أنها لا تشترك في أي حرب تعلن ضد إيطاليا.

- الحلف الإنجليزي الياباني والتقارب الإنجليزي الألماني

إن التحالف الذي يقوم بين الدول إنما يقوم لدعم الدولتين وتقوية موقفهما الدولي وقد أدركت إنجلترا أن العزلة لن تفيدها وأنها قد تجد نفسها في أي لحظة في مواجهة عدو أو مواجهة تحالف لا طاقة لها به، خاصة بعد تحالف روسيا وألمانيا والتطاول الأمريكي الدولي فبعد طرد إسبانيا من القارة الغربية ومنع إنجلترا من التدخل في فنزويلا ومطالبتها إنجلترا التخلي عن حفر قناه بنما أصبحت إنجلترا بحاجة ماسة لأي تحالف يقوي موقفها الدولي فتحالفت عام ١٩٠٢ مع اليابان كونها شريكاً في الخوف من مخاطر التمدد الروسي وتم بعد تخلي اليابان عن كوريا مقابل الاعتراف بمصالحها في الصين، بينما رفضت ألمانيا تحالفاً مع إنجلترا طلبت فيه بريطانيا من ألمانيا تحديد تسلحها البحري كما حاولت إنجلترا

التحالف مع فرنسا لأن تحالفها مع اليابان خدم مصالحها في آسيا، فأرادت إنجلترا حليفاً يساندها في سياستها العامة ولكن التحالف الإنجليزي الياباني بدت نتائجه على اليابان بشكل واضح فأصبح وبفضل السلاح الغربي والإصرار الشعبي الياباني تشكيل أقوى أسطول بحري في المحيط الهادئ وتمكنت من هزم الصين في حرب قصيرة ١٨٩٤ /١٨٩٥ كما تمكنت من هزم روسيا عام ١٩٠٤ /١٩٠٥.

بقيت ألمانيا عصية على التحالف مع إنجلترا رغم التقارب الاقتصادي بينهما إلا أن التحالف لم يتم وذلك لكون إنجلترا لم تكن حاضنة لوحدة ألمانيا ولم تقف إلى جانبها كما أنها لم تشكل أهمية يسعى الألمان للتحالف معها لكونها بقيت منعزلة ولتضارب مصالح البلدين في عدة مناطق من الإمبراطورية العثمانية والبحار والمستعمرات والأسطول البحري التي كانت ألمانيا تسعى لإقامته وتخوف إنجلترا منه ومن تفوقه.

- الاتفاق الودي الإنجليزي الفرنسي

التقت المصالح الاستعمارية لكل من إنجلترا وفرنسا عام ١٩٠٤ في اتفاق وصف بالودي اعترفت بموجبه فرنسا بحقوق إنجلترا في المناطق التي احتلتها في مصر كما اعترفت إنجلترا بحقوق فرنسا في مراكش، تلا هذا الاتفاق اتفاقية سرية وضعت فيها فرنسا حدود نفوذها في مراكش بما يمكِّن البلدين من وصول إلى اتفاق مع إسبانيا كما شمل الاتفاق بعض التسويات الاستعمارية للبلدين.

- الاتفاق البريطاني الروسي عام ١٩٠٧

خلفت الهزيمة الروسية على يد اليابانيين عام ١٩٠٤ /١٩٠٥ خلفها حصاراً واضح المعالم على روسيا، وعزله كان يجب أن تتخلص روسيا منها سريعاً فتوقف المد الروسي على يد الجيش الياباني والحدود التي رسمتها كل من إنجلترا بأن منعت روسيا من التوسع بالدولة العثمانية خوفاً من وصولها إلى المضائق البحرية والسيطرة على الأناضول وشمال العراق التي خشيت إنجلترا أن الهدف من وراء ذلك الوصول إلى الخليج العربي طريق إنجلترا إلى الهند.

أما النمسا التي كانت في نزاع دائم مع إنجلترا حول البلقان الذين أخذوا بالتقلب بين السياستين النمساوية والانجليزية على حسب مصالحهم حتى توصل البلدان إلى اتفاق عام ١٨٩٧ حتى عام ١٩٠٣ أقر فيه بقاء الوضع الراهن على ما هو عليه، بينما أخذت ألمانيا الدور الأكبر في إيقاف روسيا عند حدها، فقد تأخذ دوراً كبيراً في الدولة العثمانية

ابتداء من سكة حديد برلين بغداد وحتى الكويت وانتهاء بالصناعات الألمانية التي غزت ليست الدولة العثمانية فقط بل العالم كله حتى عد بعضهم أن الدولة العثمانية هي الأرض الأكثر خصوبة للأطماع والتوسع الألماني.

بقيت إيران الأمل الوحيد لخروج روسيا من هذه العزلة ولكن عليها إيجاد اتفاق مع بريطانيا التي أصبحت أكثر مرونة مع روسيا بعد إدراكها للتوسع الألماني والتفوق الاقتصادي والعسكري الذي أصبح يهدد مصالحها ويهدد طريقها إلى الهند إذ أصبح لزاماً عليها توقيع اتفاق مع روسيا وعملت فرنسا دور الوسيط بين البلدين ففي ٣٠ آب عام ١٩٠٧ وقع البلدان روسيا وبريطانيا اتفاقاً وُضع فيه النصف الشمالي من إيران تحت الوصاية الروسية والنصف الجنوبي تحت الوصاية البريطانية بينما منتصف تركيا للشاه القاجاري، وهنا أصبحت أوروبا تنقسم بكتلتين كبيرتين تتمتع كل منهما بقوة هائلة وتتربص بالأخرى فأدرك الجميع أن المنطقة الأوروبية ذاهبة إلى حرب عالمية لا مناص منها.

المطلب الخامس: ظهور أمريكا والسيطرة على المحيط الهادئ

بعد حرب طاحنة مع بريطانيا وفي عام ١٧٧٦ في فيلادلفيا تم إنهاء الحرب وظهرت الولايات المتحدة الأمريكية بعد استقلال العديد من المستعمرات البريطانية بقياده الجنرال جورج واشنطن الذي جمع القوة الثورية في المستعمرات المستقلة وشكلوا حكومة مركزية بقيادة جورج واشنطن كأول رئيس لها، ومن ثم تم كتابة دستور للولايات المتحدة عام ١٧٨٩ لضمان حقوق الشعب وحاولت هذه الحكومة الاستفادة من مقدراتها وقوتها وقامت بشراء إقليم لويزيانا من فرنسا مما زاد مساحتها وأصبح النمو الاقتصادي سريعًا/ ولكن عدد الشعب لا يزال ضئيلًا بالنسبة للمساحة وبدأت بالتوسع للحصول على العديد من الأراضي ومالكي العبيد وتم عام ١٨٠٤ إلغاء العبودية في شمال خط ماسون حتى تسلم لينكولين رئيسًا للولايات المتحدة مما جعله يلغي العبودية رغم المعرضة من ولايات الجنوب، وخاض لأجل ذلك حربًا انتصر فيها وألغى العبودية ورغم الانتصار إلا أن الجنوبيين البيض تمكنوا من فرض قوانين حرمت الأفارقة وفقراء البيض من التصويت وبدأت الثورة الصناعية في أمريكا بالتزايد ورفد وصول ملايين العمال والمزارعين المهاجرين الصناعة الأمريكية باليد العاملة والمنتجة، ولكن الفساد الذي طال الحكومة وعدم الكفاءة جعل الحركة التقدمية تنشط بقيامها بإصلاحات في البلاد من خلال إقرار ضريبة الدخل الفيدرالية وانتخاب أعضاء مجلس الشيوخ وإقرار حق المرأة في التصويت وبدأت بعد ذلك الولايات المتحدة في السعي لكسب العديد من الأراضي ومحاوله تأمين محيطها من خلال غزو جزر المحيط الهادئ بعد دحر القوات اليابانية والسيطرة على العديد من الجزر التي شكلت توسعًا للولايات المتحدة وأصبحت تابعةً لها مثل جزر ساموا

وهي مجموعة من الجزر التي تتبع إداريًا للولايات المتحدة الأمريكية وجزيرة غوام التي يوجد فيها قاعدة بحرية وجوية أمريكية والعديد من الجزر الأخرى التي سيطرت عليها الولايات المتحدة التي استغلت ثرواتها وجعلتها سياجًا لحماية الولايات المتحدة الأمريكية ووضع حد لأي تمدد لدول آسيا في المحيط الهادئ.

مراجع الباب الثاني

- الأدهمي، محمد مظفر: تاريخ أوربا في القرن التاسع عشر، كلية الآداب، الجامعة المستنصرية، بغداد، ١٩٨٨.

- حاطوم، نور الدين: تاريخ الحركات القومية – يقظة القوميات الأوربية والقومية الوطنية، دار الفكر الحديث، لبنان، ١٩٦٧.

- البطريق، عبد الحميد؛ نوار، عبد العزيز: التاريخ الاوربي الحديث من عصر النهضة الى مؤتمر فيينا دار النهضة العربية للنشر، لبنان، بيروت بدون تاريخ.

- صالح، محمد: تاريخ أوربا في عصر النهضة وحتى الثورة الفرنسية ١٥٠٠ – ١٧٨٩، دار الجاحظ للطباعة والنشر، بغداد، ١٩٨٢.

- صالح، محمد؛ عبد الكريم، ياسين؛ السامرائي نوري: تاريخ أوربا في القرن التاسع عشر، جامعة بغداد، كلية الآداب، ١٩٨٥.

- عمر، عبد العزيز: دراسات في التاريخ الأوربي والأمريكي الحديث، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، مصر، ١٩٨٩.

- مراد، خليل علي؛ وحسن، جاسم محمد: دراسات في التاريخ الأوربي الحديث والمعاصر، جامعة الموصل، كلية التربية، ١٩٨٨.

- أبو جابر، فايز صالح: التأريخ السياسي الحديث والعلاقات الدولية، الاردن، ١٩٨٩ .

- العمر، علي شفيق: العلاقات الدولية في العصر الحديث، الرباط، ١٩٩٠.

- تايلور، أي جي بي : الصراع على السيادة في أوربا ١٨٤٨–١٩١٨، ترجمة: د. كاظم هاشم نعمة و يوئيل عزيز جامعة الموصل، ١٩٨٠.

- جرانت، أ. ج، وتمبرلي هارولد: أوربا في القرنين التاسع عشر والعشرين ١٧٨٩ ١٩٥٠"، ترجمة: بهاء فهمي، مراجعة احمد عزت عبد الكريم، مؤسسة سجل العرب القاهرة، بلا تاريخ

- فشر، هـ ، ا: " تاريخ أوربا في العصر الحديث ١٧٨٩ – ١٩٥٠ " ط ٩ ، تعريب: احمد نجيب ووديع الضبع دار المعارف، مصر، ١٩٩٣.

- هيز كارلتون " التاريخ الأوربي الحديث ١٧٨٩ – ١٩١٤" ، ترجمة : فاضل حسين جامعة الموصل، ١٩٨٧

- غنيمي الشيخ، رأفت: أمريكا والعالم في التاريخ الحديث والمعاصر (القاهرة : عين للدراسات والبحوث الإنسانية ٢٠٠٦).

- أبو العينين، سمير عبد المنعم: العلاقات الدولية في العصور الحديثة، القاهرة ١٩٨٩.

- المقراحي، ميلاد: تاريخ أسيا الحديث والمعاصر، شرق آسيا، الصين، اليابان كوريا"، منشورات جامعة قار يونس بنغازي، ليبيا، ١٩٩٧.

- نوار، عبد العزيز سليمان؛ نعنعي، عبد المجيد: أوربا من الثورة الفرنسية إلى الحرب العالمية الثانية " الجزء الأول والجزء الثاني، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، بيروت، ١٩٧٣.

- خليل، فادي وراد: تاريخ العلاقات الدولية في القرن العشرين منذ عام ١٩٠٠ وحتى عام ١٩٤٥، دار الإعصار العلمي، عمان – الأردن، الطبعة الأولى، ٢٠١٥.

- يحيى، جلال: تاريخ العلاقات الدولية في العصور الحديثة، دار المعارف، القاهرة، ١٩٨٢.

- لنشوفسكي، جورج: الشرق الأوسط في الشؤون العالمية " الجزء الأول والثاني ترجمة: د. جعفر الخياط، دار الكشاف في العراق، بلا تاريخ.

- آغا، حسين، والخالدي؛ أحمد سامح؛ جعفر،قاسم: الصين واليابان والشرق الأقصى، سلسلة الدراسات الاستراتيجية، العدد (١٤)، مركز العالم الثالث للدراسات والنشر، لندن، ١٩٨٢

- ميثاق الامم المتحدة والنظام الاساسي لمحكمة العدل الدولية، أبريل ١٩٩٤ .

- الصمد، رياض: تاريخ العلاقات الدولية في القرن العشرين الجزء الأول ١٩٨٥ بيروت.

- مكريدس، روى: مناهج السياسة الخارجية في دول العالم، ترجمة: حسين صعب (بيروت: دار الكتاب العرب (١٩٦٦)

- Duchhardt, Heinz: Handbuch der Geschichte der Internationalen Beziehungen, ٩ Bde., Bd.٤, Balance of Power und Pentarchie ١٧٠٠-١٧٨٥: Internationale Beziehungen ١٧٠٠-١٧٨٥, Schöningh ١٩٩٧

- Malettke, Klaus: Handbuch der Geschichte der Internationalen Beziehungen, ٩ Bde., Bd.٣, Hegemonie, multipolares System, Gleichgewicht (١٦٤٨/١٦٥٩-١٧١٣): Internationale Beziehungen ١٦٤٨/١٦٥٩-١٧١٣/١٧١٤, Schöningh ٢٠١٢

- Dülffer, Jost : Handbuch der Geschichte der Internationalen Beziehungen, ٩ Bde., Bd.٧, Imperialismus und Weltkrieg (١٨٧٨-١٩١٨), Schöningh ٢٠٢٠

- Schilling, Heinz: Handbuch der Geschichte der Internationalen Beziehungen, ٩ Bde., Bd.٢, Konfessionalisierung und Staatsinteressen (١٥٥٩-١٦٥٩): Internationale Beziehungen ١٥٥٩-١٦٦٠, Schöningh ٢٠٠٧

- Kempe, Michael: Fluch der Weltmeere: Piraterie, Völkerrecht und internationale Beziehungen ١٥٠٠-١٩٠٠, Campus ٢٠١٠

- Rotte, Ralph: Stichworte zur Entwicklung des internationalen Systems ١٦٤٨-١٩٩٠/٩١: Skript zu den historischen Grundlagen der Internationalen Beziehungen, epubli ٢٠١٧

- Brodersen, Kai: Internationale Organisationen seit ١٨٦٥. Eine Globalgeschichte der internationalen Ordnung, wbg Academic in Herder ٢٠٠٩

- Erbe, Michael: Handbuch der Geschichte der Internationalen Beziehungen, ٩ Bde., Bd.٥, Revolutionäre Erschütterung und erneuertes Gleichgewicht (١٧٨٥-١٨٣٠): Internationale Beziehungen ١٧٨٥-١٨٣٠, Schöningh ٢٠٠٤

- Schilling, Heinz: Handbuch der Geschichte der Internationalen Beziehungen, ٩ Bde., Bd.٢, Konfessionalisierung und Staatsinteressen (١٥٥٩-١٦٥٩): Internationale Beziehungen ١٥٥٩-١٦٦٠, Schöningh ٢٠٠٧

- Guitard, Odette "Bandoung et le reveil des peoples colonises "P.U.F, Paris, ١٩٦٩

- Queuille, Pierre Histoire de l'fro- Asiatisme Jusqu'au Bandoung "poyot, Paris, ١٩٦٥

الباب الثالث

العلاقات الدولية في التاريخ المعاصر

تمهيد

أدى النزاع المستمر بين الدول العظمى التي كانت تسيطر على العالم وأطماعها التي لا تنتهي والتفاوت في القوة بين تلك الدول إلى استمرار النزاع وعدم حسمه لصالح جهة واحدة، وإنما استمرت النزاعات كحرب القرم مثلًا والنزاع المستمر بشأن الشرق والأطماع فيه، فقد حاولت كافة الدول العظمى وضع مستعمرات لها في الشرق وعلى رأسها بريطانيا وروسيا وحاول العديد من السياسيين وضع حد لتلك النزاعات وخلق نوع من التوازن من أجل إنهاء حالة النزاع المستمر ولكن دون جدوى.

فظهرت قوة جديدة في العالم وهي الولايات المتحدة الأمريكية التي سيطرت على المحيط الهادئ ونتيجة سيطرتها والنزاع المستمر في العالم الأوروبي والتقدم شبه المتوقف لأي جهود لمحاولة إحلال سلام عالمي أو وضع قانون لضبط التعامل بين تلك الدول أدى إلى قيام كارثة بشرية أودت بحياة الملايين من البشر وأحدثت دمارًا في البنى التحتية الاقتصادية والعلاقات الدولية الكبيرة، وهي الحرب العالمية الأولى التي خاضتها دول العالم ضد ألمانيا وحلفائها، وبناء على هذه الحرب ونتائجها تكونت علاقات دولية مبنية على مصالح وأطماع أساسها عدم الثقة فيما بينها، وهذا ما سندرسه في هذا الباب في عدة مباحث وهي:

١- الحرب العالمية الأولى.

٢- تطور العلاقات الدولية بعد الحرب العالمية الأولى.

٣- الحرب العالمية الثانية وما بعدها.

٤- الحرب الباردة.

٥- تطور العلاقات الدولية في العالم الثالث.

٦- النظام العالمي الجديد وانعكاساته على العلاقات الدولية.

٧- اختلال توازن القوى وهيمنة القطب الأمريكي في العلاقات الدولية .

المبحث الأول

الحرب العالمية الأولى ما بين عامي ١٩١٤ – ١٩١٨

إن الظروف التي مر بها العالم في أواخر القرن التاسع عشر هيأت لولادة العديد من القوى التي لا يستهان بها التي كان لها دور مهم في قلب موازين القوى في العالم كالولايات المتحدة الأمريكية واليابان وألمانيا، إذ أدت مثل هذه الدول دورًا حاسمًا ووضعت قواعد جديدة للسياسة في العالم، وإعادة توزيع مقدراتها وثرواتها بما يتناسب ونصيبها الذي فرضته بالقوة،

لقد سعت هذه القوة كغيرها من الدول إلى إيجاد مناطق نفوذ لها وإيجاد مستودعات للمواد الخام والمواد الأولية تستطيع الاستجرار منها متى شاءت، ولا بد لهذه الأطماع من ثمن يدفع لأجلها، وكان الاستعداد لهذا الثمن على أوجه من حيث التسلح وتعزيز القدرات العسكرية والاقتصادية وبناء شبكة تحالفات تساعد على كسب أي معركة محتملة فيما إذا حصل تضارب بالمصالح بينها وعلى ذلك فقد انقسم العالم إلى حزبين التف على كل منهما مجموعة من الدول، أعد كل طرف العدة لحرب بانت بشائرها وتوضحت معالم كل تحالف فيها وفي عام ١٩١٤ نشبت الحرب العالمية الأولى، أفنت هذه الحرب عددًا هائلًا من مواطني أوروبا والعالم وكبدت الدول المتحاربة خسائر فادحة وحطمت اقتصاد العديد من الدول حتى انتهائها عام ١٩١٨ بعد أربع سنوات من القتال، منيت فيها ألمانيا وحلفاؤها بالخسائر التي عانت منها لسنين، وسندرس مفصلًا في هذا الفصل:

١- أسباب الحرب ومجرياتها.

٢- نهاية الحرب ونتائجها.

المطلب الأول: أسباب الحرب العالمية الأولى ومجرياتها

انقسم العالم الأوروبي إلى كتلتين لكل واحدة منهما شأنها من القوة العسكرية البرية أو البحرية أو الاقتصادية أو السياسية ما يجعلها تنظر إلى قدرتها بعين الفخر والثقة بالنصر على عدوها، وقد انضم إلى كل كتلة عدد من الدول بعضها انضم طمعاً في المكاسب وبعضها أملاً بالظهور والخلاص من العبودية والاستبداد، ومنها من انضم مرغماً تحت ضغط إحدى الدول الكبرى، وتزعمت الكتلة الأولى ألمانيا ومعها الإمبراطورية العثمانية والإمبراطورية الهنغارية والنمسا

وبلغاريا وهم جبهة الدول الوسطى، والثانية تضم فرنسا وروسيا القيصرية وإنجلترا والصرب وإيطاليا واليابان وهم جبهة التفاهم، لتندلع أول حرب عالمية عرفتها البشرية عام ١٩١٤ لم تكد تنجو مدينة من مآسي هذه الحرب حتى انتهت بتاريخ ١٩١٨ وقد تعددت أسبابها منها غير المباشرة.

١- التضارب في المصالح ومناطق النفوذ، فقد أدى توسع النفوذ للدول إلى خلق نزاع على بعض المناطق خاصة ذات المورود الجيد والسوق الاقتصادي العالي فكل منها تبحث عن سوق لتصريف منتجاتها واستيراد مواد غذائية وخام وهنا حصل الصدام الذي يصل لحد النزاع والعمل العسكري.

والتنافس الروسي النمساوي في البلقان الذي استمر وقتاً طويلاً حتى توقف بمعاهدة أبقت كل شيء على الوضع الراهن والتنافس الفرنسي الإيطالي في شمال أفريقيا وتونس فقد رأت إيطاليا أن فرنسا قد أخذت حق إيطاليا وحصتها من المناطق التي تعد قريبة إلى إيطاليا ومن حقها، بينما عدت فرنسا نفسها الوصي على هذه المناطق وذات الحق الأكبر بوضع اليد عليها.

أما التنافس الألماني الفرنسي فهو الأقوى لكون ألمانيا هي من دمرت فرنسا عام ١٨٧١ وباتت المسألة بالنسبة لفرنسا ثأراً وقفت روسيا وإنجلترا إلى صف فرنسا لتحقيقه، مما أثار ألمانيا ضد روسيا وإنجلترا وتدهورت علاقتهما بألمانيا وخاصة بعد محاولة ألمانيا تعزيز تواجدها في مراكزها في مراكش مما أثار فرنسا صاحبة التواجد الأكثر في أفريقيا ومراكش كما أن الإمبراطورية الهنغارية النمساوية ضمت البوسنة والهرسك التي أثارت حفيظة روسيا القيصرية وجرت صربيا إلى الاعتراف بضم البوسنة والهرسك كل هذا والقائمة تطول في الحديث عن التضارب بين الدول في الأراضي المستعمرة.

٢- سباق التسلح، فقد شهد سباق التسلح بين الدول تصاعداً جنونياً دفع كل دولة إلى رفع سقف التسلح وصب معظم مقدرات البلد من أجل زياده تسليحها، فقد قامت بريطانيا بفرض التجنيد الإجباري لزيادة عدد الجيش، وقامت برفع مستوى التسلح للقطع البحرية التي كانت تشكل العصب الرئيسي للقوات الإنجليزية، قابلها عمل سريع ودؤوب للقوات الألمانية التي كان تقدمها بالقوات البحرية أسرع وأقوى وأحدث، مما أعطاها تفوقاً على البحرية البريطانية ليتحطم الحلم البريطاني بالتفوق البحري.

باءت كل محاولات روسيا القيصرية وسعيها لوضع حد لهذا التسلح المجنون بالفشل فدعت لعقد مؤتمرين للسلام في لاهاي عام ١٨٩٩ و ١٩٠٧ باء كلاهما بالفشل أمام عناد كل من بريطانيا وألمانيا بتحديد عدد قواتها أو تحديد

تسليحها وذلك لرفض كل واحدة منهما الشروط المطلوب منها مقابل وقف التسليح، فقد رفضت بريطانيا شرط ألمانيا بالوقوف على الحياد في حال وقوع حرب مقابل تحديد ألمانيا لتسليحها لخوفها من مهاجمة فرنسا من قبل ألمانيا.

٣- الأسباب الاقتصادية، وهي العامل الراجح تسببه بالحرب حسب بعض المحللين فقد كان الإنتاج في الدول الأوروبية في أوجه مع سوق ضعيفة لا تستوعب الفائض من الإنتاج بينما بقيت الدول متخلفة دون أي تقدم وجعلها مطمعاً لدول أوروبا لجعلها سوقاً لتصريف منتجاتها، فاشعل هذا نار السباق للحصول على هذه المستعمرات.

٤- الأسباب السياسية، فقد نال كل طرف من خلال الحروب القديمة نصيبه من فقدان في الأراضي أو التجارات أو حتى الإهانة التي عدها بعضهم قاسية بحقهم فحاول بشتى الوسائل استرجاعها حتى لو كانت الحرب هي الطريقة لاسترجاعها، ففرنسا لم تنس الإهانة التي نالتها من خسارتها مع ألمانيا وفقدانها الألزاس واللورين اللتين بقيتا رافضتين للاحتلال الألماني لهما بينما رأت روسيا في الهزيمة التي منيت بها على يد اليابانيين عاراً يجب التخلص منه كما أنها رأت في التدخل الألماني بالدولة العثمانية الذي تجلى في مد خط حديد برلين بغداد والاستيراد العسكري للدولة العثمانية من ألمانيا خطراً على مصالحها وعائقاً في طريق وصولها للمياه الدافئة وأن تحالفها مع فرنسا والتقارب مع بريطانيا أمور يقيدها عن التحرك ويعزلها نسبياً عن العالم، كما سعت الدولة العثمانية للملمة أوراقها المبعثرة وأراضيها التي صارت موطئ قدم للغزاة الباحثين عن انهيارها، أمثال فرنسا وبريطانيا وروسيا، وأيقنت أن هذه التعديات لا يمكن إيقافها إلا بالحرب رغم معارضة البعض لها، ولكن وقوفهم إلى جانب ألمانيا جعل أملهم بالنصر وعودة الهيبة كبيراً.

٥- التحالفات السرية التي جعلت مسألة الثقة بالسياسة الدولية أمراً مستحيلاً مما خلق أزمة ثقة خلفت عدم توازن وعدم التزام بمواثيق دولية، إذ سعت ألمانيا لإقامة حلف مع روسيا القيصرية وعند رفضها أقامت فوراً ألمانيا حلفاً مع عدوة روسيا وهي النمسا لإضعاف روسيا، وانضمت إليها إيطاليا، قابل هذا الحلف حلف روسي فرنسي عام ١٨٩٣ أدى إلى انقسام العالم إلى قسمين متناقضين، كما انضمت بريطانيا إلى هذا الأخير لمعرفتها تماماً بالخطر الألماني الذي تمثل بالأسطول الذي بنته ألمانيا بالإضافة إلى محاولة ألمانيا التوسع باتجاه مناطق النفوذ البريطانية.

٦- التعنت والإهمال للقوميات التي قامت كل من الدول الاستعمارية بضمها إلى دولها والتي لاقت استياء من تلك القوميات، فلم يكن سكان الألزاس واللورين الفرنسيتين ليرضخوا للسياسة الألمانية يوماً، وظلت تريستا تتوق للعودة إلى إيطاليا، كما أراد البولنديون لملمة شتاتهم من شرق ألمانيا وروسيا وتشكيل دولة بولندا، وأراد الرومانيون في بسارابيا

الخاضعة لروسيا وترانسلفانيا الخاضعة للمجر تشكيل اتحاد سلافي الجنوب وضم البوسنة والهرسك ولماشيا ومملكة صربيا التي سعت لإقامة يوغوسلافيا بزعامتها في البلقان.

أمام كل هذا التجييش والتسليح المستمر والمصالح المتضاربة والنزاعات أصبحت المنطقة على صفيح ساخن تنتظر مَن يطلق الرصاصة الأولى لحرب عالمية فأطلق هذه الطلقة شبان من البوسنة قتل على إثر هذا الإطلاق الأرشيدوق فرانز فيرديناند ولي عهد النمسا مع زوجته في ٢٨ حزيران عام ١٩١٤ أثناء زيارة لسراييفو عاصمة البوسنة، واتهمت النمسا الصرب بتسليح الشبان وتواطئها معهم فأعلنت النمسا الحرب على صربيا في ٣٠ تموز عام ١٩١٤ وتحركت الأحلاف المنقسمة إلى قسمين لتبدأ معركة طاحنة بدأتها ألمانيا بتحرك سريع باتجاه فرنسا لمحاوله توجيه ضربة خاطفة قاضية تتيح لها التفرغ لروسيا بعدها، وخرق حياد بلجيكا عن الحرب مما أدى إلى تحرك بلجيكي ضد ألمانيا أوقفها مدة أسبوعين حتى تنبه الفرنسيون إلى الخطر المحدق بهم من هذا الالتفاف وقام الجيش الفرنسي بالتراجع عن جبهة اللورين الذي ظن أن أولى ضربات ألمانيا ستكون باتجاهها محاولاً صد الهجوم الألماني، وتمكن الجيش الفرنسي من صد الهجوم الألماني بصلابته، وللدعم من قبل إنجلترا ليصرف الجيش الألماني النظر عن موضوع الاستمرار والضغط العسكري على فرنسا، ونقل عدداً من فرقه وتوجه إلى روسيا التي عدت أضعف عسكرياً وأن تجهيزاتها للحرب بوضع سيئ، وبالفعل تم توجيه عدة ضربات لروسيا من قبل الجيش الألماني هزت أركان روسيا ومكنت ألمانيا من السيطرة على عدة مناطق منها مثل ليتوانيا وبولندا فضلاً عن الخسائر البشرية والاقتصادية الفادحة.

ويأتي هذا الفشل إثر تأخر الإمدادات لروسيا التي كانت تعتمد على وصولها عن طريق مضيق الدردنيل بواسطة سفن إنجليزية ولكن الأخيرة فشلت في إيصالها ولما تأكد لألمانيا أن روسيا قد هزمت وجهت حملة ألمانية نمساوية بلغارية إلى صربيا اجتاحتها في تشرين الأول عام ١٩١٥ حتى وصلت بتوغلها إلى عاصمتها ألبانيا ومن ثم توجيه ضربة عسكرية لإيطاليا في ٢٤ تشرين الأول عام ١٩١٧ في معركة كاربوتيو قام بهذه الضربة حملة نمساوية ألمانية.

بينما حاولت إنجلترا تخفيف الضغط عن حلفائها من خلال الضغط على المنطقة الشرقية حيث حاولت مهاجمة الدولة العثمانية عبر العراق إلا أن الدولة العثمانية تمكنت من صد الهجوم بل ومحاصرة الحملة وإجبارها على الاستسلام وليكون لألمانيا دورها في مساعدة الدولة العثمانية فقد حاولت الضغط على إنجلترا من خلال محاصرتها وضرب أي محاولة لإيصال مواد غذائية أو بضائع إلى إنجلترا من خلال إغراق السفن المتجهة إلى إنجلترا بواسطة الغواصات

الألمانية، مما اضطر إنجلترا إلى استخدام أسطولها والأسطول الفرنسي لمحاصرة الأسطول الألماني في موانئه وترفيق السفن التجارية بأسطول يحميها من الغواصات الألمانية وبذلك تمكنت إنجلترا من إفشال المخطط الألماني بمحاصرتها كما جعلت الأسطول الألماني يقبع في موانئه ورجحت كفة التوازن البحري لصالح إنجلترا.

تمكنت بعدها الدول المحايدة من إيصال المساعدات إلى إنجلترا وعلى رأسها الولايات المتحدة الأمريكية التي ضحت بعدد من سفنها جراء الاعتداءات الألمانية التي دخلت الحرب لصالح الحلفاء والتي سيأتي ذكر دخولها لاحقاً.

أما في الشرق الأقصى حيث أقوى أسطول في آسيا وأقوى جيش هناك كانت اليابان التي دانت بالولاء لبريطانيا ولكن الأطماع الاستعمارية لا تتوقف عند حد معين خصوصاً لدولة كاليابان التي ذكرنا مقدار قوتها وكان عليها أن تستغل ظروف الحرب لصالحها فانخرطت في الحرب ضد ألمانيا رغم المساءلة البريطانية لإبقائها لحماية المصالح البريطانية في الشرق الأقصى من البحرية الألمانية لكن اليابان أعلنت دخولها الحرب لتتمكن من التحرك وتنفيذ مخططاتها بالتوسع على حساب المستعمرات الألمانية في الشرق الأقصى فأخذت اقليم شانت جو وإقليم كيا شو وبدأ التوسع على حساب الصين نفسها وفرضت عليها معاهدات أخضعت بموجبها الصين للمطالب اليابانية مثل اتفاقية مع حكومة بوان شي كيه ٢٤ أيلول عام ١٩١٥ وجعلت الصين تدخل الحرب مع اليابان وأخذت اليابان كافة الامتيازات الألمانية في الصين والمحيط الهادئ شمال خط الاستواء وقد حاولت الولايات المتحدة الأمريكية ثنيها عن هذه الخطوة لكن اليابان أكملت مخططها دون الاستجابة، مما جعل الولايات المتحدة تدخل الحرب في ٢ نيسان عام ١٩١٧ لصالح الحلفاء وهو ما قلب معادلة التوازن لصالحهم، فقد استطاعت فرنسا وبريطانيا التحرك والتخلص من الحصار الذي أقامته ألمانيا على شواطئهما وظهور التفوق الذي اكتسبته الولايات المتحدة من دخولها المتأخر للحرب وهو تفوق عسكري واقتصادي وسياسي.

ورغم تغير الأحوال لصالح الحلفاء إلا أن روسيا لم تستطع الصمود فقد أدى تأخر المساعدات البريطانية عنها وعدم تمكنهم من سد النقص الحادث في الذخيرة والتموين إلى إضعاف الحكومة في روسيا القيصرية وأدى إلى اندلاع ثورة داخلية عام ١٩١٧ تمكن الثوار من الإطاحة بالحكومة الروسية ووصول البلشفيك إلى الحكم وأعلن انسحابهم من الحرب بعد توقيع صلح مع ألمانيا في آذار عام ١٩١٨ مما غير معادلة الهجمات لدول الوفاق، وتركز على الجبهة الفرنسية وقد تم إمداد الجيوش الموجودة لدول الوفاق على الحدود الفرنسية بعدد من الفرق المنسحبة من روسيا، وقد توالت الهجمات إلا أن الحلفاء استطاعوا رد الهجمات رغم غزارتها وتكرارها وازدياد قوتها، وهنا دخلت قوات الولايات المتحدة الأمريكية ليبدأ

هجوم كبير ومضاد وعلى جميع الجبهات من قبل قوات الحلفاء مدعومة بالولايات المتحدة الأمريكية، الأول شنه القائد الفرنسي فوش عام ١٩١٨ وفي اليونان وبلغاريا والشام والعراق تهاوت أمامها دول بلغاريا وتركيا والنمسا وألمانيا لتنتهي الحرب بهدن بدأت دول الوفاق طلبها أمام هذه الخسائر الفادحة.

المطلب الثاني: نهاية الحرب ونتائجها

انتهت الحرب إثر الانهيارات المتلاحقة لدى دول الوفاق وتوقيع اتفاقيات وهدن آخرها ألمانيا في ١١ تشرين الثاني عام ١٩١٨ وقع اريتسبيرج اتفاقية الهدنة مع دول الحلفاء، كانت اتفاقية المنتصر مع المهزوم أجحفت هذه الاتفاقية بحق ألمانيا بينما شفت قلوب أعدائها وفي مقدمتهم القائد فوش الفرنسي، وانسحبت ألمانيا على إثر هذه الاتفاقية من جميع الأراضي الفرنسية والبلجيكية ولكسمبورغ ومن الألزاس واللورين والضفة اليسرى لنهر الراين وأطلقت سراح جميع أسرى الحرب وانسحبت من الأراضي الهنغارية والنمساوية ومن الدولة العثمانية ورومانيا ومن الأراضي الروسية، وتم تحديد القوة العسكرية الألمانية وسحب جميع الأسلحة المتبقية منها ليتم بعدها عقد عدد من الاتفاقيات والمعاهدات.

أولاً– معاهدة فرساي ٢٨ حزيران عام ١٩١٩

أوجدَ هذا الاتفاق منطقة منزوعة السلاح والحصون بين فرنسا وألمانيا بعمق ٥٠ كيلو متراً، وأعيدَ تكوين بولندا من بوسنانيا وجزء من بروسيا اللتين كانتا تحت النفوذ الألماني، وجُعِل المرفأ ومدينة دانزنج تحت إشراف عصبة الأمم ليتسنى لبولندا الوصول إلى البحر، وتم توقيع معاهدتي ضمان لفرنسا من أي عدوان ألماني تعهدت بموجبه إنجلترا والولايات المتحدة بالتدخل الفوري في حال أي عدوان ألماني مقابل تخلي فرنسا عن مطالبتها بالضفة اليسرى لنهر الراين.

ثانياً– معاهدة سان جيرمان

قسمت هذه المعاهدة إمبراطورية النمسا المجر إلى دولتين النمسا دولة ذات سيادة والمجر دولة ذات سيادة وقد حددت قواتها ومساحتها بموجب هذه الاتفاقية.

ثالثاً– معاهدة سيفر ١٩٢٠

معاهدة أخرى جائرة بحق الدولة العثمانية فقد أخذت اليونان كل أراضي الدولة العثمانية في أوروبا ما عدا القسطنطينية وشريط محاذٍ للمضائق بينما تبقى أزمير تحت الإشراف اليوناني حتى خمس سنوات، بينما أعطيت لإيطاليا جزيرة تارودس وكاستيلو ريزو والجزء الشمالي من أداليا كما أعلنت أرمينيا دولة مستقلة، وأعطت حكماً ذاتياً لكردستان وجعل ما بقي من الأناضول تركياً تحت نفوذ فرنسي إنجليزي.

شروط جعلت الشعب التركي ورغم ضعفه ينتفض في وجه شروط جائرة وحكومة باتت ضعيفة لا تستطيع الدفاع عن نفسها فظهر مصطفى كمال أتاتورك الذي شكل مجلساً وطنياً كبيراً عقد أولى جلساته في ٢٣ نيسان عام ١٩٢٠ تمكن بعدها من تحرير أراضيه واستعادتها وحل المشكلة القائمة مع الاتحاد السوفيتي من خلال معاهدة صداقة أعطى باطوم لروسيا مقابل قارص وأردهان وطرد اليونانيين عن أرضه وتم توقيع اتفاق مع إنجلترا عام ١٩٢٤ أعلنت فيه وحدة الأراضي التركية كدولة، وانفصال الأراضي العربية، وهي معاهدة لوزان كما تم إعلان قيام جمهورية تركيا في ٢٩ تشرين الأول عام ١٩٢٤ وانتخب مصطفى كمال أول رئيس لها في ٣ آذار عام ١٩٢٤، وألغي نظام الخلافة.

ولما كانت الحرب قد أدمت العالم وفرقت أشلاءه وقد خرج المنتصر بخسائر بشرية فادحة كما خرج المهزوم، وكان سبب ذلك عدم وجود نظام عالمي يحاسب الدول المعتدية ويحد من قوتها فقد خرجت الدول من هذه الحرب عازمة على إقامة منظومة دولية من شأنها ضمان السلام العالمي، وقد سعت العديد من الأنظمة والشخصيات السياسية لبناء مثل هذه المنظومة في مقدمتهم الرئيس الأمريكي ويلسون الذي اقترح إنشاء عصبة للأمم وقد وجد هذا الاقتراح معارضة فرنسية إنجليزية بادئ الأمر ولكن إصرار ويلسون والحاجة الدولية كانت أقوى من معارضتهما فتم إقرارها في جلسه مكتملة لمؤتمر السلام في ٢٥ كانون الثاني عام ١٩١٩ والذي كان أهم نتائج الحرب العالمية الأولى، وقد وُكِّلَ بإعداد ميثاق هذه العصبة لجنة خاصة مكونة من ١٤ دولة برئاسة ولسن الرئيس الأمريكي.

المبحث الثاني

تطور العلاقات الدولية لما بعد الحرب العالمية الأولى

رغم الانتصار الذي حققته بعض الدول في هذه الحرب إلا أن الخسائر التي منيت بها جعلته هو والخاسر على صعيد واحد، فقد تكبد الخسائر الفادحة في الأرواح والأموال ضريبةً للنصر، أما من خسر من ألمانيا وحلفائها فقد كانوا الحلقة الأضعف والفريسة التي بدأ المنتصرون يرسمون تقسيماتها ويوزعون أراضيها وممتلكاتها ويفرضون عليها تعويضات لا وصف لها إلا بالمجحفة، فقد اجتمعت الدول المنتصرة لبحث هذه الأمور كلها، وفي أذهانهم أطماع ومكاسب شخصية دون التواني في الدفاع عن ذلك، وقد وضعوا واجهات لتلك الأطماع في المؤتمرات الدولية كالحلول السلمية والتوازن الدولي والعدالة والأمن الجماعي، حلولٌ ظاهرها العدل والمساواة والأمان وباطنها الأطماع والاستعمار، فقد تميزت الحقبة التي تلت الحرب العالمية الأولى في المعاهدات والمؤتمرات والاتفاقيات التي سعى جميعها لحل المشاكل التي ظلت عالقة بعد الحرب

العالمية الأولى ابتداء من مؤتمر الصلح في باريس عام ١٩١٩ وانتهاء بالأزمة الاقتصادية التي عصفت بأوروبا عام ١٩٣٠، لذا سنستعرض في هذا الفصل:

١- مؤتمر الصلح في باريس عام ١٩١٩ وأهم القضايا التي عالجها ونتائجها.

٢- الوضع الدولي في مؤتمر الصلح وحتى عام ١٩٣٠.

٣- مصالح الدول الكبرى في الشرق الأوسط.

٤- الأزمة الاقتصادية العالمية ١٩٢٩ وأهم نتائجها.

المطلب الأول: مؤتمر الصلح في باريس ١٩١٩ ونتائجه وأهم القضايا التي عالجها

تم عقد مؤتمر الصلح في باريس عام ١٩١٩، ولما قدمته فرنسا من دعم ونضال في الحرب العالمية الأولى تم عقده في باريس، وحضرته ٢٧ دولة مثلت الدول المنتصرة في الحرب العالمية الأولى، بينما لم تتم دعوة الدول المهزومة للمؤتمر، ولم تتم دعوة روسيا؛ لأنها انسحبت مبكراً من الحرب ووقعت معاهدة مع ألمانيا، وقد اعتمد المجتمعون في نقاش تفاصيل الصلح على عدة أمور وهي:

١- مبادئ ويلسون التي وجهة برسالة إلى الكونغرس عام ١٩١٨، وقد حظيت بموافقة الجميع لأنها تعتبر مبادئ أساسية للسلام والأمن العالميين وهي:

١- اعتماد العلنية في التوصل لمواثيق السلام.

٢- الحفاظ على حرية الملاحة في البحار.

٣- النزع الكامل للسلاح وبقاء ما يحفظ الأمن الداخلي.

٤- إزالة الحواجز الاقتصادية.

٥- تسوية عالمية حرة وغير متحيزة.

٦- إخلاء المناطق الروسية من القوات الأجنبية وتسوية المسائل التي تمسها.

٧- إعادة سيادة بلجيكا والجلاء عنها.

٨- إعادة سيادة فرنسا وإعطاؤها مقاطعتي الألزاس واللورين.

٩- تعديل الحدود الإيطالية على أساس قومي.

١٠- منح شعوب هنغاريا والنمسا الفرصة لتطوير حكمها الذاتي.

١١- الجلاء عن جميع الأراضي المحتلة.

١٢- ضمان السيادة للأجزاء التركية من الإمبراطورية العثمانية.

١٣- إقامة دولة بولونية حرة مستقلة وفتح ممر آمن لها إلى البحر.

١٤- إنشاء منطقة دولية هدفها حفظ الأمن والسلام الدوليين.

٢- اتفاقيات بريطانية ووعود لبعض القوميات، وهي مراسلات الحسين مكماهون، وهي مراسلات بين الشريف حسين شريف مكة والمندوب السامي البريطاني في مصر، الهدف منها إعلان الثورة العربية على الدولة العثمانية عام ١٩١٦ مقابل وعد بريطاني للعرب بإعطائهم الاستقلال.

٣- اتفاق القسطنطينية عام ١٩١٥، وهو اتفاق بين روسيا القيصرية من جهة وفرنسا وبريطانيا من جهة أخرى تهدف إلى:

١- جعل القسطنطينية ميناء حراً لدول التفاهم.

٢- اعتراف روسيا بحقوق بريطانيا وفرنسا الخاصة في آسيا تركيا.

٣- اقتطاع البلاد الإسلامية المقدسة من تركيا إضافة إلى بلاد العرب ووضعها تحت حكم إسلامي مستقل.

٤- اتفاقية سايكس بيكو عام ١٩١٦، وهي معاهدة بين بريطانيا وفرنسا تقاسما فيها أراضي البلدان العربية المشرقية الواقعة تحت الاحتلال العثماني، لتكون حلب وحماه ودمشق ودير الزور والموصل منطقة نفوذ فرنسية، بينما شمال العراق السليمانية وكركوك والبو كمال حتى عمَّان وبحيرة لوط منطقة نفود بريطانية، ويكون ميناء سيناء ميناء حراً، بينما حصلت روسيا على ولايات طرابزون وأرمينيا التركية وقسم من شمال كردستان.

٥- وعد بلفور ٢ تشرين الثاني عام ١٩١٧ وهو وعد وزير خارجية بريطانيا اللورد آرثر بلفور باقتطاع أرض من فلسطين وجعلها وطناً قومياً لليهود ومساعدتهم في الدفاع عن هذا الوطن.

٦- اتفاقية لندن ١٩١٥ وهي اتفاقية بريطانية فرنسية إيطالية تضمنت وعداً بريطانيا وفرنسيا بمساعدة إيطاليا في الحصول على مناطق كثيرة في أوروبا والمستعمرات مقابل تعهد بريطاني بدخول الحرب خلال شهر واحد من توقيعها.

٧- مصالح الدول الاستعمارية وأطماعها ورغبتها في البقاء مسيطرة وقائدة للعالم، لقد كانت هذه المصالح هي عماد المؤتمر وأساس عقده ولكل بلد منها مطامع ومكاسب منه، وهي:

- بريطانيا: تركز السعي البريطاني حول موضوع توازن القوى في المنطقة من جهة، وضمان سلامة تحرك مواصلات الإمبراطورية من جهة أخرى.

- فرنسا: كانت تهدف إلى المحافظة على الإمبراطورية الفرنسية من جهة وعلى تفوقها القاري من جهة أخرى، ولن يكون هذا إلا بقدرة فرنسا على الوقوف بوجه الخطر الألماني.

- الولايات المتحدة الأمريكية: حاولت أن تبقى هي المتصدر من خلال سياستها، وأن تحافظ على مركزها من خلال منع أي دولة أوروبية من وضع قواعد لها في القاره الأمريكية، وذلك من خلال إشغالها بالقارة الأوروبية والحرص على عدم جعلها تسيطر أو تهيمن عليها بالمطلق؛ كي لا يتسنى لها التفرغ لأطماعها في القارة الأمريكية، أما خارج القاره الأمريكية فقد حرصت على أن لا تقوم قوة إلا بوجود قوة تكون نداً لها وتحقق التوازن الإقليمي أو الدولي معهم، وعدم إيجاد قوة يمكن أن تهدد المصالح الأمريكية، كالحال في آسيا، فقد سعت الولايات المتحدة الأمريكية لإبقاء حالة من التوازن بين الصين واليابان لإبقاء كليهما ضعيفاً، ولا يستطيع تهديد المصالح الأمريكية في آسيا.

– إيطاليا: سعت كنظيراتها لتحقيق وحدتها القومية والحصول على مناطق نفوذ لها في أوروبا وبعض المكاسب من بقايا الإمبراطوريات المنهارة في ألمانيا وفي الإمبراطورية العثمانية.

مؤتمر الصلح في باريس ١٩١٩

قام المجتمعون بتشكيل عدة لجان لدراسة الأمور العالقة بعد نهاية الحرب، وتصدر هذه اللجان الدول الكبرى وهي الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا وفرنسا وإيطاليا واليابان، وكانت أولى القضايا التي تمت مناقشتها القضية الروسية، في جو من التضارب في الآراء وفي كيفية التعامل مع الروس، فقد رفض بعضهم رفضاً قاطعاً أي تحاور أو مناقشات مع الحكومة الاشتراكية، ودعت للتواصل مع فرق المعارضة الروسية والقضاء المباشر على الاشتراكية من خلال التدخل العسكري، بينما رأى آخرون أن الحوار يجنب شعوب أوروبا المزيد من ويلات الحرب، ولكون المعلومات لم تكتمل حول أوروبا الشرقية فقد انتهت النقاشات في أمر روسيا دون الوصول إلى حل حقيقي وجذري لها.

أما المسألة الألمانية فقد دار النقاش حولها هذه المرة ليس في كيفية التعامل مع الحكومة الألمانية وإنما دار النقاش حول كيفية تقاسم ورثة الدولة الألمانية المنهارة والمترامية الأطراف من مناطق غنية بالفحم الحجري والصلب إلى مستعمرات ومناطق نفوذ، وتعويضاتها عن الحرب، وكان أشد الدول حدة في المطالبة فرنسا كونها المتضرر الأكثر من ألمانيا وجارتها المتخوفة منها دائماً، فقد أرادت أن ينتهي الكابوس الألماني من خلال تجريد ألمانيا من كل ما قد يعيد لها قوتها في المستقبل، بينما عارضت بريطانيا والولايات المتحدة هذا النهج حتى لا تخلو الساحة لفرنسا وتظهر قوة تهدد العالم من جديد، كما أن خلق التوازن في أوروبا أمر لا بد منه، وقد تم تشكيل لجنه تعويضات لدراسة ما يتوجب على ألمانيا دفعه كتعويضات عن أضرار الحروب للدول المتضررة، وجدول زمني لها ولكن الآراء المتضاربة حول كمية الديون والتعويضات المترتبة ومطالبة الدول المنتصرة بتعويضات كلٌّ على هواه حال دون صدور نتائج تذكر عن هذه اللجنة، وقد توصل المجتمعون إلى خمس معاهدات بين الدول المنتصرة والدول المهزومة وهي على الشكل التالي:

معاهدة فرساي مع ألمانيا ١٩١٩:

وكانت بمنزلة إنهاء للوجود الألماني وضمان عدم تشكيل مصدر للخوف على أوروبا من ألمانيا، وتناولت عده قضايا وهي الحدود الألمانية والتعويضات والقضايا العسكرية والمستعمرات الألمانية، ففي الحدود تم تقليص مساحه ألمانيا

بحوالي ٨٠,٠٠٠ كلم مربع عن مساحتها الحقيقية، وتم اقتطاع أجزاء غنية زراعياً أو موارد صناعية كما تم فصل الأجزاء المقتطعة مع شعوبها، فبلغ عدد الألمان الذين أرغِموا على الابتعاد عن ألمانيا حوالي ثمانية ملايين نسمة، وقد يشكلون أقليات قومية وسيكون لهم شأن في عودتهم للوطن الأم ألمانيا، فخسرت ألمانيا الألزاس واللورين وحوض السار لصالح فرنسا، بينما تم ضم منطقة آيدن ومالميدي والمورنيه لبلجيكا وشمال الشلفزيغ للدنمارك، كما اعترفت ألمانيا باستقلال كل من بولونيا والنمسا وتشيكسلوفاكيا، أما التعويضات فلم يحدد المبلغ النهائي أو جدول زمني لهذه التعويضات لعدم اتفاق اللجان وتم تشكيل لجنة دولية لدراستها، أما عسكرياً فقد تم تحديد تعداد الجيش الألماني ب ١٠٠,٠٠٠ جندي كما منع التجنيد الإجباري وتم القضاء على هيئة أركان الجيش الألماني ومنع تشكيلها من جديد، ومنعت من امتلاك أسلحة ثقيلة أو طائرات أو بناء تحصينات حربية على الحدود أو امتلاك أسطول بحري كبير، كما تم إغلاق المدارس الحربية واحتلال الضفة اليسرى للراين، وتم توقيع معاهدات مماثلة مع النمسا، معاهدة سان جيرمان في ١٠ أيلول ١٩١٩ ومعاهدة ني سور سين في ٢٧ تشرين الثاني ١٩١٩ مع بلغاريا، ومعاهدة الصلح مع هنغاريا في تریاتون ٤ حزيران ١٩٢٠، معاهدة سيفر مع تركيا ١٩٢٠، ومعاهدة لوزان ١٩٢٣، كانت هذه المعاهدات كفيلة بتسوية كافة الأمور العالقة بين الدول المنتصرة والدول المهزومة على غرار معاهدة فرساي مع ألمانيا في أمور التعويضات والحدود والأمور العسكرية والمستعمرات، ولكن إجحافها بحق الشعوب الأوروبية لن يكون له نفس طويل حتى تعود تلك الشعوب للمطالبة بحقوقها ويعود التوتر من جديد للقارة الأوروبية والعالم بسبب السياسة الرعناء للدول العظمى، لكن النتيجة الوحيدة التي جاءت بالأمل لشعوب العالم المطالبة بالأمان والاستقلال والحرية هي عصبة الأمم، وهي منظمة دولية يتم من خلالها التعاون بين دول العالم لحل النزاعات بعيداً عن السلاح، وضمان الأمن والسلام العالميين وإلغاء مبدأ تحكم القوى العظمى بدول العالم على أساس القوة.

المطلب الثاني: الوضع الدولي من مؤتمر الصلح حتى العام ١٩٣٠

أربع سنوات من الحرب والدمار والخراب وسفك الدماء خرج منها المهزومون وقد خسروا بعضاً من أراضيهم وعدداً كبيراً من جنودهم ومواطنيهم واقتصادهم بينما خرج المنتصرون ولم يكسبوا إلا بعض الأراضي الجديدة وكان مع المهزومين على نفس الصعيد من حيث الخسائر البشرية والاقتصادية، حتى إن بعضهم خرج بضِعف خسارة المهزوم، ولم ترقَ المعاهدات والاتفاقيات التي أوقفت الحرب للمستوى المطلوب في حل مشكلات البلاد المتحاربة، فظلت مليئة بالثغرات، وأصبحت مدعاه للتنافس بين الدول المنتصرة ولم يخرج من الحرب منتصراً حقيقياً إلا الولايات المتحدة الأمريكية واليابان

اللتين دخلتاها متأخرتين وأصبحتا قوتين عظيمتين، فعمد العالم الأوروبي إلى العمل على حل المسائل التي ظلت معلقة وسعت لوضع اتفاقيات من شأنها حل هذه الأمور وعلى وجه الخصوص قضيتا الانتداب والتعويضات.

أولًا- المسألة الألمانية

وهي الأبرز في أوروبا تلك الدولة التي كانت المحور الرئيسي للحرب فقد طغى على المسألة الألمانية الطابع الأوروبي الذي كان وحده المعني بحل هذه المسألة؛ لكونها فقدت خلال المعاهدات بعد الحرب كامل عتادها العسكري تقريباً البحري والبري، فرأت الدول أنها لم تعد تشكل خطراً عليها باستثناء الأوروبية منها وعلى وجه الخصوص فرنسا وبريطانيا.، فأرادت فرنسا فرض عقوبات قوية على ألمانيا من شأنها إبقاؤها دون قوة تجعلها تنبعث من جديد لتبث الخراب في المنطقة، خاصة وأن فرنسا كانت أكثر من عانى من العنف الألماني والدمار، فرأت بأم عينها آلة الحرب الألمانية والدمار الذي تخلفه فقد ظل الشعب الفرنسي يعاني رهبة الحرب الألمانية، الأمر الذي حدا بفرنسا عدم السماح بالتساهل مع ألمانيا، ونادت بضرورة إضعافها عسكرياً واقتصادياً باستمرار، وخصوصاً بعد أن تراجعت الولايات المتحدة عن وعدها بحماية فرنسا من أي اعتداء ألماني جديد لذا حاولت فرنسا أن تبقى هي الدولة المهيمنة على أوروبا.

في حين سعت إنجلترا لتكون أكثر تساهلاً مع ألمانيا وأن تحدَّ من قساوة الشروط المفروضة عليها لكي لا تترك الساحة الأوروبية لفرنسا وحدها وللاتحاد السوفيتي، كما أنها أرادت ألا تكون خطراً عليها مستقبلاً، وكان أهم موضوع قد ناقشته دول التفاهم هو التعويضات، لذا تم تشكيل لجنة دولية اجتمعت في مدينة سبا بألمانيا واستمرت الاجتماعات من ٥ إلى ١٦ حزيران عام ١٩٢٠ وضعت خلال هذا الاجتماع القيم المالية التي على ألمانيا دفعها لقاء ما خلفته من الدمار في بعض البلدان فكان النصيب الأكبر لفرنسا الدولة الأكثر تضررا ٥٢% بينما إنجلترا ٢٢% وحصلت إيطاليا على ١٠% و ٨% لبلجيكا و ٦.٥% توزع على اليونان ورومانيا وصربيا و ٠,٧٥% لليابان و٠,٧٥% للبرتغال بينما كان إجمالي المبلغ الذي كان على ألمانيا دفعه والذي أقره مؤتمر باريس عام ١٩٢١ هو ٢٢٦ مليار مارك ذهبي تدفع على مدى ٤٠ عاماً.

أعيد النظر بالقيمة الإجمالية في مؤتمر لندن في نيسان عام ١٩٢٠ وحدد بمبلغ ١٢٦,٥ مليار مارك ذهبي تدفع خلال ٤٨ سنة، وقد أجبرت ألمانيا على الموافقة بعد تهديد أوروبي بامتلاك أغنى منطقة في ألمانيا بالفحم الحجري وهي منطقة الرور ولكنها سرعان ما بدأت بالمماطلة وأخذت تعمل بسياسة التقاعس والتحجج بالضعف الاقتصادي وأنها فقدت العديد من أراضي ألمانيا الغنية بالموارد الطبيعية، ولقاء هذا التماطل والتقاعس قررت فرنسا أخذ منحى فردي للحصول على حصتها وقبولها أخذ بضائع ومواد أولية مقابل حصتها من خلال اتفاقية عقدتها مع ألمانيا عرفت باتفاقية

لوشور – راتنو في تشرين الأول عام ١٩٢٢ الذي عارضته إنجلترا واعتبرته تنفيذاً للمصالح الفرنسية الشخصية على حساب الدول الأوروبية المتضررة مما جعل ألمانيا تستغل هذه التناقضات وتتوقف عن الدفع.

دعا المجتمع الأوروبي إلى عقد مؤتمر جديد لبحث هذه المسائل وأهمها مؤتمر كان في فرنسا في ٦ كانون الثاني عام ١٩٢٢ حضرته دول التفاهم بالإضافة للولايات المتحدة الأمريكية وألمانيا وباء المؤتمر بالفشل بسبب التناقض بين وجهتي نظر فرنسا وبريطانيا حول مسألة التشدد في العقوبات على ألمانيا كما أسلفنا رغم أن بريطانيا وعدت بتقديم مساعدة لفرنسا وبلجيكا في حال تعرضهما لأي خطر ألماني مقابل تسهيلات لألمانيا ولكنه قوبل برفض فرنسي.

تلاه مؤتمر جنوى في شباط وآذار عام ١٩٢٢ حضرته جميع دول أوروبا البالغ عددها ٢٩ دولة وضعت له شروطاً تساعد في نجاحه وهي:

١- عدم فرض أي نظام سياسي أو اقتصادي أو اجتماعي على أي دولة أخرى.

٢- ضمان الاستثمارات الأجنبية وممتلكاتها وحقوقها وأرباحها.

٣- إيقاف أي حملة دعائية عدائية بين الدول الأوروبية.

٤- تنظيم التداول بالعملات الأوروبية لتنشيط التجارة.

٥- الاعتراف بروسيا السوفييتية.

بحث هذا المؤتمر إثر هذه الشروط والموافقة عليها مسألة التعويضات لتكون فرنسا يمثلها وزير خارجيتها الجديد بوان كاريه المتشدد حيال ألمانيا المطالب الأشرس بالتشديد على مسألة التعويضات وأنه لا تساهل مع ألمانيا إلا بتسليم مناجم الرور لدول التفاهم بينما كانت أمور الاتحاد السوفيتي هي المسألة الثانية التي كانت مجحفة بحق الاتحاد السوفيتي فقد فرض على الاتحاد السوفيتي عدة أمور:

١- الاعتراف بديون روسيا القيصرية والمقدرة ب ٢٤ مليون فرنك فرنسي.

٢- اعتراف الاتحاد السوفيتي بجميع التزامات روسيا القيصرية بكافه حكوماتها.

٣- اعتراف حكومة الاتحاد السوفيتي بمسؤوليتها عن أي تقصير مالي مع الدول الغربية.

٤- إعفاء الاتحاد السوفيتي من جميع الديون المستحقة قبل ١ آب عام ١٩١٤.

٥-تشكيل لجنة دولية من ضمنها قضاة مستقلون تتخصص بالديون الروسية.

٦- إيقاف احتكار الحكومة السوفييتية للتجارة الخارجية وإعادة الممتلكات والمصانع لأصحابها المستثمرين.

٧- إيقاف نشر الشيوعية أوروبياً.

وكان أن رفضت حكومة الاتحاد السوفيتي هذه الأمور لما فيها من انتهاك للسيادة الروسية واعتبرتها غير منصفة بحق روسيا مالياً، فقد طالبتها بتعويض خسائرها بالحروب الأهلية التي طالت أراضي روسيا والتي تسببت بها الليبرالية الدولية، فشل هذا المؤتمر لأسباب مادية بحتة بينما نجح من حيث ظهور اتجاهات سياسية واقتصادية للأنظمة الدولية ذات التوجهات المختلفة والتعايش السلمي بينها، كما نجح في خلق تقارب روسيا وألمانيا، وانتهى بعقد معاهدة رابللو عام ١٩٢٢ واحتلال فرنسا وبلجيكا لمنطقة الرور الألمانية عام ١٩٢٣ بينما وجدت ألمانيا أملاً لخلاصها من عزلتها السياسية والاقتصادية من خلال تقاربها مع روسيا وتوقيعهما معاهدة بديلة لمعاهدة بريست لتوفسك وهي معاهدة رابللو عام ١٩٢٢ تضمنت ما يلي:

١- التسوية المالية بين الدولتين بالتنازل عن كافة الالتزامات المالية من الديون والتعويضات الخاصة بالدولة والأفراد.

٢- إعاده العلاقات الدبلوماسية والقنصلية بين الدولتين.

٣- التخلي عن كافة الادعاءات المقامة بسبب الحرب العالمية الأولى.

وجدت روسيا في هذه المعاهدة ضالتها في كسر الحصار الذي فُرِض عليها سياسياً، وتمكنت من خلق شرخ بين الدول الرأسمالية التي ضربت عليها هذا الحصار، بينما رأت الدول الأوروبية وفي مقدمتها فرنسا صاحبة النسبة الأكبر من التعويضات أن هذا التقارب سيعطي ألمانيا القوة على المماطلة في دفع الديون والتعويضات وسيكون مساعداً لها بينما الهدف من معاهدة فرساي هو الضغط على ألمانيا حتى تبقى ضعيفة لذا قرر بوان كاريه الفرنسي أن يسعى للحصول على ديونه من خلال احتلال منطقة الرور الغنية بالفحم الحجري ساعده في ذلك بلجيكا حيث تم إرسال لجان رقابة إلى منطقة الرور برفقة جيوش من الطرفين الهدف منها:

١- الضغط على الحكومة الألمانية لتحصيل الديون والتعويضات.

٢- فرض اتجاه سياسي على ألمانيا يناسب فرنسا من خلال الضغط المادي.

قوبل هذا الإجراء الفرنسي البلجيكي بالرد القاسي من الحكومة الألمانية التي عدته انتهاكاً لأراضيها فقامت بسحب سفيرها من باريس وقامت بفرض إجراءات اقتصادية على منطقة الرور الهدف منها شل الحياة الاقتصادية وتحريض العمال ضد فرنسا مما استدعى إجراءات قاسية من الفرنسيين بحق العمال الألمانيين وتهجير أهالي المنطقة من العمال وعائلاتهم، وتمكنت من استثمار مناجم الرور وتصدير منتجاتها وضرب طوق جمركي حولها مما حرم ألمانيا من موارد منطقة الرور

إلا أن هذا العمل ورغم نجاحه النسبي في استيفاء الديون إلا أن الأحزاب والشعب الفرنسي لم يكن كله راضياً عن هذه السياسة التي يتبعها بوان كاريه فاعتبرها اليساريون انتهاكاً لحقوق الدول وسعياً لخلق نزاعات جديدة مع الدول الأوروبية، وتُرجِم هذا الرفض إلى عمل بعد وصول اليساريين إلى سدة الحكم ترأسها إدوارد هيريو ووزير خارجيته ارستيد بريان الذي سارع فوراً إلى البحث عن أصوات في ألمانيا تبحث عن السلام لإنهاء حالة العداء بينهما وتمكنت من ذلك بعد وصول شتريسمان إلى الحكم بألمانيا الذي تعهد بتنفيذ كافة المعاهدات التي فرضت على ألمانيا وخاصة الصادرة عن مؤتمر الصلح.

استفادت الحكومة الفرنسية الجديدة من الرفض الدولي لاحتلال منطقة الرور فقد وجد معارضة من الاتحاد السوفيتي الذي عد هذا العمل انتهاكاً للقانون الدولي وإخلالاً بالسلم العالمي، كما عارضت ذلك بريطانيا التي فضلت أن يكون هناك ضمانات بين الطرفين تحل الوضع بعيداً عن الحل العسكري لأي موضوع، بينما أيدت إيطاليا ما قامت به فرنسا طامعة بتغاضيها عن تحقيق بعض أطماعها الاستعمارية، إذ قامت إيطاليا باحتلال غيوم وتعدت أطماعها إلى البانيا وهنغاريا ليقابل توسعها هذا برفض فرنسي جعل إيطاليا تغير موقفها تجاه احتلال الرور وجاء الرفض الفرنسي بعد طلب مملكة الصرب من فرنسا ذلك خوفاً من الأطماع الإيطالية ولكون فرنسا حليفاً للصرب، سعت بعدها إيطاليا للوصول إلى تفاهم وصداقة مع ألبانيا وهنغاريا تمكنها من كسبهما ضد الصرب وفرنسا، فأجرت معاهدة مع ألبانيا التي يقودها أحمد زوكو وأهم بنودها:

١- الضمان الإيطالي لسلامة ألبانيا.

٢- التحكيم السلمي لأي نزاع بينهما.

٣- عدم توقيع ميثاق مشابه مع أي دولة أخرى.

وعقدت إيطاليا مع هنغاريا عدة مواثيق تجارية وتعاون حل سلمي للنزاعات بينهما.

أما موقف الولايات المتحدة الأمريكية فكان أكثر إيجابية من غيره حيث أكد أن الحصار المفروض على ألمانيا سيؤدي إلى تدميرها وعدم قدرتها على إيفاء الديون والتعويضات وأنه سيورث خراباً اقتصادياً عظيماً فيها؛ لذلك اقترح مساعدتها وإعطاءها القروض لتدور عملية الإنتاج وتتمكن من إيفاء ما عليها وبناء على المقترح الأمريكي تم تشكيل لجان مالية لحل هذه المسائل تمخض عنها إقرار مشروع داوز عام ١٩٢٤ الذي جاء بمقترحات بعد دراسة للواقع الاقتصادي والمالي في ألمانيا وسبل الحل والتوصيات لألمانيا والمجتمع الدولي، إذ رأت اللجان أن على المجتمع الأوروبي أن يساعد

ألمانيا في الوصول إلى وحدة وتوازن اقتصادي وتقديم القروض كما هي بحاجة للمواد الأولية والأموال وأهم نقاط المشروع الذي أقِر عام ١٩٢٤ ما يأتي:

١- إعطاء ألمانيا قروضاً ضخمة مقابل وضع الصناعات الكبرى وشركة السكك الحديدية الألمانية ضماناً لتسديدها.

٢- جدولة دفع الديون الألمانية بمبلغ قدره مليار مارك ذهبي خلال الثلاث سنوات الأولى حتى يتعافى الاقتصاد الألماني وترفع إلى ١.٧ مليار مارك ذهبي في العامين اللذين يليانها وبعد عام ١٩٢٨ تدفع ٢.٥ مليار مارك ذهبي كل عام.

٣- مدة المشروع خمس سنوات.

تمت الموافقة على هذا المشروع خلال مؤتمر تم عقده في تموز – آب ١٩٢٤ في لندن وكان المشاركون البرتغال وفرنسا وإيطاليا وبريطانيا وبلجيكا واليونان ورومانيا وصربيا واليابان واكتفت الولايات المتحدة بتوجيه الأعمال والقرارات، وقد تفاوتت الفائدة في هذا المشروع بين الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا وهما المستفيدان الأكبر بجعل ألمانيا سوقاً تضخ فيعه فائض الإنتاج لهما، بينما كانت ألمانيا ورغم القروض التي ستترتب عليها والضغوط المالية إلا أنها استفادت أيضاً من المشروع حيث راعى الضغط عليها كما ساعدها على النهوض اقتصادياً من الانهيار الذي وصلت إليه، وفتح المجال لتوسيع العلاقات الألمانية.

خسر الفرنسيون بهذا حلفاء كثيرين من هذه الحرب وضعفت قوتها بين الدول الكبرى ولكن رغم النتائج التي ألحقت بفرنسا الخسارة إلا أن حكومة فرنسا الجديدة برئاسة إدوارد هيريو قد وافقت على ذلك طمعاً في تحسين العلاقات الفرنسية الألمانية والوصول إلى سلام وخوفاً من تأليب الرأي العام العالمي ضد فرنسا وعزلها دولياً، كما أنها حصلت على ضمانات دولية بالوقوف بوجه أي عدوان ألماني ضدها، وقامت فرنسا بسحب قواتها من منطقة الرور عام ١٩٢٦.

ثانيًا: بروتوكول جنيف ١٩٢٤

جنحت بعد هذه المعاهدة الأمم الأوروبية للسلام لفترة من الزمن وعقد اتفاقية لوكارنو عام ١٩٢٥ لتبدأ الولايات المتحدة الأمريكية المطالبة بديونها المترتبة على الدول المشاركة في الحرب العالمية الأولى والتي كانت على شكل قروض أعطيت للدول المتفاهمة لتتمكن من الوقوف في وجه دول تكتل الوسط، رفضت فرنسا بادئ الأمر تسديد هذه الديون وعدتها جزءاً من العمل المشترك للولايات المتحدة الأمريكية في الحرب مع دول التفاهم إلا أنها عادت للدفع بعد توقيع اتفاقية الديون عام ١٩٢٦ تضمنت اعتراف فرنسا بالديون الأمريكية مقابل أن تضمن الولايات المتحدة الأمريكية دفع ألمانيا كافة ديونها تجاه فرنسا.

ثم وُضِع بروتوكول في جنيف ٢ تشرين الأول عام ١٩٢٤ حاول صنع سلم وأمن عالميين يلتزم بتنفيذهما كل دول العالم وأهم ثوابته:

١- منع الحرب بين الدول التي وقعت على البروتوكول لأي سبب كان.

٢- بحث قضية نزع السلاح.

٣- الالتزام بتطبيق أي قرار أو عقوبة تصدر عن العصبة تجاه أي دولة أخرى.

٤- وجوب عرض الخلافات على محكمة العدل الدولية الدائمة.

رفضت بريطانيا التوقيع على هذا البروتوكول فقد عده بعض السياسيين في بريطانيا يجر بريطانيا إلى حروب هي بغنى عنها، وخاصة الأسطول البحري الإنجليزي، كما رفضت كل من إيطاليا وبلجيكا واليابان الانضمام إليه، حاولت بعده إنجلترا صياغه نظام يحقق الأمن الدولي في أوروبا دعت ألمانيا للمشاركة فيه وسعت من خلال هذا النظام إلى حل المشاكل بين الدول الأوروبية والوصول إلى تفاهم أوروبي يحقق لها الأمن والسلام الأوروبي بمعزل عن روسيا الاشتراكية التي عدتها بريطانيا سبب عدم الاستقرار في أوروبا، وقد رسمت بريطانيا خطوطاً لهذا النظام جعلت ألمانيا تنخرط في عصبة الأمم على أن توقع ميثاق يضمن الوضع القانوني لمنطقة الراين، الهدف منه عزل ألمانيا عن روسيا السوفييتية وربط ألمانيا بأوروبا الغربية وضمان حدود فرنسا الغربية وتقبلت ألمانيا المتعطشة للهروب من العزلة المفروضة عليها الميثاق بل وطلبت توقيع ميثاق مع فرنسا وإنجلترا وإيطاليا يتعهدون فيه بعدم حل أي مشكلة من مشاكلهم بالحرب، وتضمن فرنسا بقاء وضع الراين على ما هو عليه وعدم تسليح رينانيا والحفاظ على حدودها مع فرنسا وبلجيكا حسب معاهدة فرساي عام ١٩١٩.

تأثرت العلاقات الألمانية السوفييتية بهذا الميثاق وعدته روسيا موجهاً ضدها واقترحت على ألمانيا توقيع اتفاقية تلزم الطرفين بعدم الانضمام إلى اي حلف في أوروبا وتم رفضه من قبل ألمانيا.

ثالثًا- اتفاقية لوكارنو ١٩٢٥

تم التحضير بعدها لعقد مؤتمر في لوكارنو ٥ تشرين الأول عام ١٩٢٥، ودُعي إلى هذا المؤتمر كل من بريطانيا وفرنسا وألمانيا وإيطاليا وبلجيكا وبولونيا وتشيكوسلوفاكيا تم طرح عدة مواضيع لدراستها في هذا المؤتمر مما شكل خلافات كانت ستنهي المؤتمر إلا أن الولايات المتحدة الأمريكية وإنجلترا استخدمتا نفوذهما للضغط على الدول لحل تلك الخلافات

والتوصل إلى حلول جذرية وعلى رأسها الخلاف الفرنسي الألماني حول الحدود الشرقية لألمانيا ونتج عن المؤتمر عدة اتفاقيات.

الأولى: اتفاقية الحدود الألمانية وقد وقعت عليها ألمانيا وبريطانيا وفرنسا وإيطاليا وبلجيكا وأهم ما ورد فيها:

١- التقيد بمعاهدة فرساي عام ١٩١٩ بخصوص حدود ألمانيا والضمان المتبادل لها.

٢- التقيد بمعاهدة فرساي.

٣- الحفاظ على منطقة رينانيا منزوعة السلاح والدفاع المشترك عنها في حال تعرضها لهجوم.

٤- الضمان البريطاني الإيطالي لحدود ألمانيا مع فرنسا وبلجيكا.

الثانية: اتفاقيات ألمانيا بولونيا وألمانيا تشيكوسلوفاكيا تتعهد فيها فرنسا بالمساعدة العسكرية لهاتين الدولتين في حال حصل أي اعتداء ألماني.

الثالثة: اتفاقيات باللجوء إلى التحكيم وعدم استخدام الحل العسكري بين كل من:

- فرنسا وتشيكوسلوفاكيا.
- فرنسا وبولونيا.
- ألمانيا وفرنسا وبلجيكا.
- ألمانيا وبولونيا وتشيكوسلوفاكيا.

استطاعت ألمانيا من خلال هذا المؤتمر الدخول إلى عصبة الأمم بمساعدة أمريكية فرنسية بريطانية في محاوله منهم لإبعاد ألمانيا عن روسيا وعودتها للأنظمة الليبرالية واستطاعت ألمانيا بذلك الانخراط في المجتمع الدولي الأوروبي والعمل على تقوية اقتصادها من خلال قروض قد تطلبها، كما أنها أصبحت عضواً يمكنه المطالبة لتعديل بعض شروط معاهدة فرساي عام ١٩١٩ مستقبلاً.

رابعًا- مشروع يونغ للتعويضات عام ١٩٢٩

كان استغلال ألمانيا لمقررات مؤتمر داوز عظيماً حيث استجرت ألمانيا حوالي ٢١ مليار مارك كقروض استطاعت من خلالها تنشيط الاقتصاد الألماني والعمل على صنع قاعدة للصناعات الحربية ومن خلال دخولها لعصبة الأمم بدأت المطالبة بسحب القوات الحليفة من رينانيا من أجل استغلالها في محاوله سداد القروض المترتبة عليها استناداً لضمان حدودها تجاه فرنسا وبلجيكا حسب مؤتمر لوكارنو وبضمانه دولية، قوبل الطلب الألماني بالرفض الفرنسي لضمان

فرنسا استمرار ألمانيا بدفع التعويضات ولكن سرعان ما تغير الموقف الفرنسي للحفاظ على العلاقات الفرنسية الأمريكية التي ظهرت بمظهر المؤيد للمطلب الألماني ولكون فرنسا قد وقعت اتفاقاً مع الولايات المتحدة بعدم سداد ديونها تجاه أمريكا في حال تخلف ألمانيا عن سداد ديونها.

استمرت ألمانيا في التصنيعات الحربية التي تعدت الحدود من حيث السلاح ومن حيث تعداد الجيش حسب ما جاء في معاهدة فرساي، بينما بدأت مقررات مشروع داوز تشكل حملاً ثقيلاً على عاتق ألمانيا، وبدا أن جميع أصحاب الديون المترتبة على ألمانيا بحاجة إلى إعادة جدولة الديون الألمانية وفي مقدمتها أمريكا وفرنسا وحل المسألة نهائياً، فتم تشكيل لجنة من الخبراء الاقتصاديين الماليين في مقدمتهم الخبراء الأمريكيون أصحاب القسم الأكبر من الديون وترأسها الخبير المالي الأمريكي أوين يونغ أحد مؤسسي مشروع داوز ١٩٢٤.

بدأت اللجنة أعمالها بالاستماع للوفد الألماني الذي أعلن عدم قدرة ألمانيا على دفع المبلغ المفروض عليها لسداد التعويض البالغ ٢.٥ مليار مارك سنوياً، لذا طالب بتخفيض قيمة السداد وتمديد مدة التسديد فلاقى هذا المطلب رفضاً بريطانياً فرنسياً وتأييداً أمريكياً ولحل هذه القضايا أوصت اللجنة بعقد مؤتمر في لاهاي ٣٠ آب ١٩٢٩ نتج عن هذا المؤتمر اتفاقان:

الأول: تضمن عودة رينانيا لألمانيا وجلاء القوات عنها خلال ١٠ أشهر مقابل موافقة ألمانيا على تطبيق مشروع يونغ الذي تمت الموافقة علية فعلياً.

الثاني: جدولة سداد الديون والتعويضات الألمانية وفق توصيات مشروع يونغ عام ١٩٢٩ والمتضمن:

١- المبلغ النهائي حسب اللجنة المقررة ١١٣.٩ مليار مارك ذهبي.

٢- تقدر قيمة القسط السنوي ب ٢ مليار مارك ذهبي.

٣- الالتزام الألماني بسداد الديون مدة ٥٨ عاماً.

٤- تنازل فرنسا عن ١٧% من حصتها المتبقية حتى تاريخه من التعويضات.

٥- إعطاء الحرية الكاملة للاقتصاد والمال الألماني دون قيود أو مراقبة.

٦- تشكيل بنك دولي للتمويل.

٧- إعفاء الصناعة الألمانية من سداد التعويضات والاكتفاء بأرباح السكك الحديدية والميزانية.

وافقت فرنسا على مضض على هذه المعاهدة لمحاولة بناء علاقة جيدة مع ألمانيا لمحاولة إبعادها عن الاشتراكية الروسية إلا أنه ورغم كل التنازلات الفرنسية فإن التعنت الألماني وكره الشعب الألماني لفرنسا لم ينته بل زادت مطالب ألمانيا باستعادة منطقة السار وحذف بند جعل رينانيا منطقة منزوعة السلاح وتحديد السلاح الفرنسي، وفي حال عدم الاستجابة فإن القوة العسكرية الألمانية ستزداد وقد ترجم هذا الرفض والكره الألماني من خلال وصول الاشتراكيين القوميين النازيين للحكم بأغلبية ساحقة بالمجالس النيابية.

خامسًا– نظام الأمن الجماعي للسلام العالمي

كرست بعد ذلك فرنسا جل جهودها لإيجاد نظام للأمن الجماعي وللسلام العالمي الذي تجنبت فرنسا فيه اللجوء إلى مبدأ توازن القوى الذي أثبت فشلاً ذريعاً في ذلك وساعد فرنسا في ذلك الرئيس الأمريكي ويلسون فسعيا لتحقيقه بطريقة أخرى فارتأت الجهود تشكيل عصبة الأمم التي علقت عليها آمال كبيرة وسعت عصبة الأمم لتحقيق هذا السلام والأمن العالميين من خلال طريقتين: الحل السلمي لجميع المشاكل العالقة وتجنب حل الحرب، وضع حد للتسليح والقوة العسكرية.

واعتماداً على هذين البندين فقد نشط المجتمع الدولي لحل مشكلاته كما تقدمت باقتراحات لإيجاد نظم ومؤسسات ومعاهدات من شأنها حفظ الأمن والسلام العالميين وهي:

١– مشروع محكمة العدل الدولية عام ١٩٢٠.

٢– بروتوكول جنيف عام ١٩٢٤.

٣– مشروع بريان كيلوغ عام ١٩٢٨.

٤– مشروع بريان حول الاتحاد الأوروبي عام ١٩٣٠.

أما بالنسبة لمحكمة العدل الدولية فقد تم تشكيل لجنة قامت بوضع أسس لهذه المحكمة وكيفية عملها ومدى صلاحياتها بينما بقيت بعض الأسس التي وضعت لها قيد المناقشة، وأهم هذه القضايا إلزامية تنفيذ قرارات المحكمة وعدم إلزاميته، وقد انقسمت عصبة الأمم إلى فريقين: الأول عارض إلزامية تنفيذ القرارات لأنه سيشكل عائقاً في وجه معاهدات الصلح، والثاني رأى إلزام الدول بتنفيذ قرارات المحكمة.

مشروع بريان كيللوغ عام ١٩٢٨

هو ميثاق للسلام العالمي وقعت عليه قرابة الأربعين دولة بتاريخ ٢٧ آب عام ١٩٢٨ يهدف للوصول إلى حل جميع المشاكل العالقة من خلال التفاهم والسلام والابتعاد عن الحرب كوسيلة لحل هذا الخلاف وقد جاء بمقترح من وزير

الخارجية الفرنسي بريان للولايات المتحدة الأمريكية الأمر الذي جعل الأخيرة تستغل الفرصة لتصبح صاحبة الحكم بالقضايا الدولية وجاءت الموافقة على لسان وزير خارجيتها لجميع الدول المشاركة في هذا الميثاق إلا أن نجاح هذا الميثاق كان نسبياً وذلك لكثرة التناقضات والنزاعات التي يقبع خلفها أطماع دفينة لا تنتهي كما أنه لم يتطرق إلى مسألة نزع السلاح والضمانات الدولية للسلام العالمي.

مشروع بريان للاتحاد الأوروبي عام ١٩٣٠

بعد النجاح النسبي لمؤتمر بريان كيللوغ الذي رآه بريان بادرة حسنة وأنه آن الأوان لخطوة جديدة نحو مستقبل آمن وسلام حقيقي، فدعا الدول الأوروبية إلى إنشاء اتحاد أوروبي فيدرالي الغاية منه تقوية العلاقات الاقتصادية بين الدول الأوروبية والسياسية أيضاً، وقد لاقى ترحيباً وقبولاً من الدول الأوروبية وتضمن المشروع: ١- بناء مؤتمر تشترك فيه جميع الدول الأعضاء.

٢- العمل على تشكيل هيئة سياسية دائمة عليا.

٣- تكوين أمانه عامة.

ولدى عرض المشروع وما تضمن قوبل برفض شبه كامل لكونه مشروعاً مبهم التفاصيل وخوف الدول الأعضاء كل على مصالحه وأطماعه من تفاصيل قد تنقلب ضده.

نزع السلاح ضماناً للسلام العالمي

إن السبب الأول للحروب المشتعلة جميعاً هو التوتر الحاصل من سباق التسلح وجنونه فالكل يبحث عن تقوية نفوذه وسلطته ليتمكن من الوصول إلى أطماعه دون منازع كما يسعى إلى تطوير سلاحه ليبقى عدوه أضعف منه، ففرنسا تريد فرض هيمنتها على أوروبا بتقوية جيشها البري بينما أرادت الولايات المتحدة الأمريكية إضعاف الأسطولين البريطاني والياباني والتفوق البري الفرنسي لتبقى سيدة الموقف، وقد تمت إقامة العديد من المؤتمرات وتشكيل اللجان التي من شأنها المطالبة بإيقاف التسليح وخفضه، ولكن جميع هذه النداءات والمؤتمرات باءت بالفشل بسبب عدم تعاون الدول الأوروبية والتناقضات فيما بينها، وتم عقد مؤتمرات بهذا الشأن من قبل لجنة تحضيرية منبثقة عن عصبة الأمم في كانون الثاني عام ١٩٢٥ وخلال ثلاث دورات لم تفلح أيضاً في الوصول إلى صيغة لنزع السلاح أو تخفيض التسليح حتى إن بعض الدول اعترفت أن النقاشات الدائرة لنزع السلاح لن تنتهي إلا بحرب لذا قام بعضهم بالاستقالة من اللجنة التحضيرية بينما تقدم

الوفد السوفييتي الذي كان يعرف مسبقاً أن نزع السلاح أمر يصعب تحقيقه تقدم بمقترحات هي أقرب للمستحيل لحل المشكلة التي تواجه المجتمع الدولي لنزع السلاح وهي تتضمن ما يلي:

١- تسريح الجيش البري والبحري والجوي.

٢- نسف جميع أنواع السلاح الموجودة لدى جيوش الدول الأوروبية.

٣- إغلاق المدارس الحربية ووقف التجنيد الإجباري.

٤- إزالة المواقع العسكرية البحرية والبرية القتالية والصناعية.

٥- تخفيض الميزانية الحربية للدول الكبرى.

وقد رفض المجتمع الدولي هذه المقترحات واستغلت ألمانيا هذا الرفض وعدم وقوف الدول عن التسلح متعللة بالمساواة، فطالبت بالسماح لها بالتسلح أسوة بباقي الدول ولم يدخل هذا المطلب حيز التنفيذ الجدي إلا بعد وصول هتلر الحكم.

في حين سعت الولايات المتحدة الأمريكية إلى وضع قيود على التسلح البحري الذي شمل إنجلترا وفرنسا واليابان فهذه الدول هي الأقوى في السلاح البحري ووافقت بريطانيا على تحديد السلاح البحري لكونها أنفقت الكثير من المال على السلاح البحري وترغب في سداد ديونها لتحتل مع الولايات المتحدة الأمريكية الصدارة من حيث كمية التسليح المقدرة بـ ٥٢٥,٠٠٠ طن بينما جاء الأسطول الياباني ب ٣١٥,٠٠٠ طن من ثم الفرنسي الذي وافق أن يكون أخيراً مع إيطاليا ب ١٧٥,٠٠٠ طن لعدم مناقشته موضوع السلاح البري الذي تحقق فيه تقدماً كبيراً، بينما لحقت ألمانيا برفيقاتها بالسلاح البحري بعد تصريح ألماني بأن السلاح البحري الألماني لن يتجاوز ٣٥% من السلاح البريطاني مما جعل باقي الدول تسكت عن ألمانيا رغم أن قوتها بهذه الحالة تعادل قوة الأسطول الفرنسي.

القضية الروسية بين عامي ١٩١٨ و ١٩٣٠

انتهت الحرب العالمية الأولى بهزيمة روسيا القيصرية خارجياً أمام ألمانيا وداخلياً أمام الثورة الشيوعية التي تمكنت من الوصول إلى الحكم مما جعل دول التفاهم الرأسمالية تتوجه إلى روسيا الاشتراكية وتناصب الثورة الاشتراكية العداء ووأد هذا الفكر الاشتراكي الجديد والضغط عليها لتحصيل الديون المترتبة على روسيا القيصرية، وبدأت التحرك العسكري ضدها وتطويقها بالإضافة إلى دعم الثورات الداخلية التي قادها بعض الضباط القدماء إلا أن جيوش الثورة تمكنت من صد التحرك العسكري ضدها على عده جبهات بل تمكنت من ضم العديد من المناطق إليها بمساعدة العمال

والفلاحين الذين انضموا لجيش الثورة (الجيش الاحمر)، ورغم انتصارات قوات الثورة فقد تقدموا بمقترح سلام لدول التفاهم قوبل بالرفض من قبلها وعلى إثر الانتصارات المتكررة أحيت دول التفاهم مفاوضات السلام وقدمت مجموعة من المقترحات عرفت بمبادرة بولين الذي كان سفيراً وهي:

١- وقف فوري للأعمال الحربية.

٢- اعتراف دولي بحكومات روسيا.

٣- العفو عن جميع المعتقلين السياسيين لكلا الطرفين.

٤- جدولة إيفاء الديون الروسية والاعتراف بها.

٥- عبور مسالم لدول التفاهم ضمن الأراضي الروسية مع ضمانات روسية.

٦- خضوع السكك الحديدية والموانئ الروسية وحركتها للقوانين الدولية.

٧- الاحترام التجاري المتبادل مع جميع الدول.

٨- الانسحاب الكامل لقوات التفاهم من روسيا وتسريح أعداد كبيرة من الجيش الروسي والقضاء على السلاح الروسي.

وافقت الحكومة الروسية على مبادرة بولين مع إجراء بعض التغييرات لكن سرعان ما تخلى عن هذه المبادرة الرئيس الأمريكي ويلسون ورئيس الوزراء البريطاني لويد جورج معولين على القوات المناوئة للحكومة الروسية السوفيتية ودعمها ولكن الحكومة الروسية السوفيتية تمكنت من تحقيق الانتصارات الواحد تلو الآخر وبدأت بتحقيق انتصارات سياسية وعسكرية ودبلوماسية، فقد قامت بعدة معاهدات مع كل من أستونيا وليتوانيا ولاتفيا وفنلندا كما استطاعت صد الهجوم البولوني المدعوم من دول التفاهم، ولولا الدعم الكبير من دول التفاهم لتمكن الجيش الأحمر من دخول وارسو عاصمة بولونيا ومن ثم توصلت الحكومتان إلى اتفاق لوقف إطلاق النار ومعاهدة نهائية في ١٦ آذار عام ١٩٢١ وتعود انتصارات الجيش الأحمر إلى عدة أسباب أهمها:

١- التفوق العددي والقاعدة الشعبية الكبيرة.

٢- الخلافات القائمة بين قواد جيوش الثورات المضادة.

٣- ضعف الإمدادات الواصلة للثورات البيضاء

٤- ضعف القاعدة الشعبية للجيوش البيضاء.

وهكذا خرجت روسيا منتصرة وتمكنت بعدها من تشكيل اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفييتية كما تمكنت من الخروج من عزلتها من خلال عدة معاهدات صداقة وتفاهم ومعاهدات تجارية ومعاهدات سلام مع كل من أفغانستان وألمانيا والنرويج والنمسا وإيطاليا وإيران وتركيا.

الأزمة الاقتصادية في روسيا الاشتراكية والسياسة الاقتصادية الجديدة (نيب)

مرت روسيا بأسوأ انهيار اقتصادي بعد الحرب العالمية الأولى والحروب مع دول التفاهم والحروب الأهلية يضاف إلى ذلك تردي الناتج الزراعي بشكل رهيب وفرار رؤوس الأموال من البلاد والتجار والصناعيين هرباً من الثورة الاشتراكية، نتج عن كل هذه الأسباب مجاعة أودت بحياة سبعه ملايين مواطن تقريباً، مما جعل الحكومة الروسية تتخذ مجموعة من الإجراءات لتفادي ما وصل إليه الحال، فقد حلت الضريبة محل مصادرة المحاصيل، وبدأ التشجيع لتأسيس نظام رأسمالي وتشجيع الصناعات الصغيرة، كما أعطِيَت امتيازات للرأسماليين الأجانب، وقد دعمت هذه الخطوات من قبل حكومة ستالين الذي اتبع خطه سلام عالمي وعدم فرض الاشتراكية كاملة، مما جعلها تتعافى اقتصادياً، كما أن ستالين اتبع نفس الأسلوب سياسياً حتى وفاته، وقد قام بعدة معاهدات تجارية ودبلوماسية مع كل من بريطانيا وإيطاليا وفرنسا والنرويج والنمسا والعديد من الدول الأخرى.

ولكن سرعان ما بدأ التوتر يسود الوضع بين الاتحاد السوفييتي ودول أوروبا، فالبعض كفرنسا كان يبحث من وراء العلاقات عن استيفاء الديون دون جدوى والبعض الآخر رأى في مناصره روسيا لثورات العمال تشجيعاً للثورة ضدها كبريطانيا، بينما خاف الجميع من الاشتراكية وتمددها باتجاه الدول الليبرالية، وسعى بعدها الجميع لقطع العلاقات مع روسيا والضغط عليها للتخلص من الاشتراكية وتشعباتها.

سادسًا- مصالح الدول الكبرى في الشرق الأوسط

من المعروف عالمياً أن أي غزو أو محاولة استعمار أو بسط نفوذ تعود لأسباب تتعلق بالثروات الباطنية أو الزراعية أو طرق التجارة العالمية، أما منطقة الشرق الأوسط فقد كانت كل هذه الميزات تشكل لعنة عليها جعلت المجتمع الدولي طامعاً فيها غازياً لها بإصرار ودون هوادة، بل تعدى ذلك إلى صراعات دولية ونزاعات في اقتسام هذه المناطق وسعى العديد من الدول للحصول على حصته من هذه الأراضي وهي فرنسا وبريطانيا وروسيا القيصرية وإيطاليا وإسبانيا واليونان وكان النصيب الأكبر من هذه الأراضي لفرنسا وبريطانيا اللتين سعتا قبل الحرب العالمية الأولى للسيطرة على هذه الأراضي، ومما شجع الدول الاستعمارية على المضي في تقسيم الأراضي عدم وجود مقاومة من قبل الدولة العثمانية

لضعفها وانشغالها بالانقسامات والخلافات وتخلف شعوب المنطقة القابعة تحت الاحتلال العثماني الطويل، وضعفها اقتصادياً وعسكرياً فقد احتلت فرنسا الجزائر وتونس بينما احتلت بريطانيا مصر والسودان وعدن ووضعت يدها على دول الخليج من خلال عقد تحالف مع حكوماتهم.

وكان للحرب العالمية الأولى بالغ الأثر في تسريع عملية السيطرة على المنطقة العربية لما كان لها من أهمية قد تكون تؤدي دوراً كبيراً في حسم العديد من نقاط الحرب، فبريطانيا سعت للسيطرة على الأراضي التي تقع على طريق مستعمراتها في الشرق الأقصى وكذلك أرادت إيقاف الزحف الروسي نحو الجنوب العربي وحالت دون وصوله للخليج العربي والبحر الأحمر وحسمت مسألة الأراضي العربية من خلال مؤتمر سان ريمو عام ١٩٢٠ الذي أعطى لكل من بريطانيا وفرنسا أفضلية الانتداب على بعض البلدان العربية والانتداب هو الوجه الآخر للاستعمار.

السياسة البريطانية في المنطقة العربية

إن السياسة البريطانية هي سياسة استعمار وتوسع كغيرها من الدول الاستعمارية وقد توغلت بالمنطقة العربية لسببين: الأول تأمين طريقها إلى مستعمراتها في الشرق الأقصى في الهند وغيرها، والثاني لمنع الزحف الروسي اتجاه المياه الدافئة لذلك قامت بالسيطرة على مصر والسودان وفلسطين ولبنان والعراق وإيران الجنوبية والقوقاز وتركمانستان وشبه الجزيرة العربية، وكانت الحكومة البريطانية تؤكد في المؤتمرات وكلمات المسؤولين البريطانيين أن مصر والسودان وقناة السويس هي مسائل لا يمكن المساومة على بقائها تحت الحماية البريطانية ولا تخلي عنها أبداً.

لكن مصر تمكنت من التخلص من نظام الحماية من خلال استغلال المصريين لانخراط بريطانيا بالحرب العالمية الأولى وضغطت عليها بالثورات مما أدى إلى إنهاء نظام الحماية مقابل توقيع مصر على معاهدة ٢٨ شباط ١٩٢٢ تضمنت بنوداً مجحفة بحق المصريين ولكن تم الموافقة عليها لإنهاء مسألة الحماية وهي:

١- تبدي بريطانيا استعدادها للدفاع عن مصر ضد أي اعتداء خارجي.

٢- الضمان المصري لحماية المواصلات الخاصة بالإمبراطورية الإنجليزية ضمن قناه السويس.

٣- لإنجلترا الحق في حماية الأقليات والمصالح الأجنبية في مصر.

٤- الاهتمام بشؤون السودان.

تضمنت البنود احتلالاً ولكن من نوع آخر، ولسان حال المصريين يرفض هذا الاحتلال ولكنهم أبدوا تساهلاً مؤقتاً ريثما يستطيع أبناء مصر اتخاذ خطوة أخرى، وبالفعل تم إقرار دستور مصري في ١٨ نيسان ١٩٢٣ ثم بعدها إجراء

انتخابات مكنت حزب الوفد من الوصول إلى الحكم الذي طالب بإنهاء التدخل الأجنبي، وُكِّل سعد زغلول برئاسة الحكومة الذي رفض التدخل الأجنبي البريطاني بكل أشكاله رغم المحادثات التي كانت تدور في بريطانيا، ورفض بنود معاهدة ١٩٢٢ وطالب بجلاء القوات العسكرية عن مصر والسودان وقرر البرلمان المصري إيقاف الإنفاق على جيش الاحتلال الموجود في مصر، مما جعل بريطانيا تسعى لإقالة حكومة حزب الوفد وفي ١٩ تشرين الثاني ١٩٢٤ ردت مجموعة من الطلبة المصريين على التدخل البريطاني بأن قاموا بقتل الحاكم البريطاني ليستال والقائد العام للجيش المصري مما جعل القوات البريطانية تشكل طوقاً حول البرلمان ومجلس الوزراء ووجهت إنذاراً طالبت فيه بـ:

١- تقديم الأسف الشديد.

٢- اتخاذ أقصى العقوبات بحق الجناة.

٣- دفع غرامة ٥٠٠ الف جنية إسترليني.

٤- جلاء القوات المصرية عن السودان.

٥- قمع المظاهرات الشعبية بكل أشكالها.

٦- السيطرة البريطانية على المساحات المزروعة في منطقة الجزيرة في السودان من خلال احتكارها لها.

٧- الحماية البريطانية لمصالح الأجانب في مصر.

٨- إيجاد شرطة بريطانية في مصر.

وافقت مصر على المطالب التي تتعلق بمقتل الحاكم البريطاني ورفضت ما سواه رفضاً قاطعاً مما جعل بريطانيا تنزل جيوشها وتحتل مصر وتعيد تشكيل حكومتها بما يناسب مطالبها من الإقطاعيين والرأسماليين برئاسة أحمد زيور باشا الذي وافق على جميع مطالب بريطانيا لتخضع مصر لحكم عسكري إرهابي بحت.

وفي عام ١٩٢٥ جرت محاولة لانتخابات سرعان ما جلبت حزب الوفد للحكم فألغتها بريطانيا وأجَّلتها ثم أعيدت الانتخابات مرة أخرى عام ١٩٢٦ أحرز فيها حزب الوفد انتصاراً ساحقاً وأبدى سعد زغلول ليونة أكثر مع بريطانيا، كان الحراك الشعبي المصري حاضراً في كل الاتفاقيات والمعاهدات فقد رفض هذا الحراك معاهدة تشمبرلين عام ١٩٢٨ في شباط لاحتوائها على بنود أبقت وجوداً عسكرياً بريطانياً كما رفض الشعب المصري معاهدة تحالف بين حكومة محمد محمود باشا والحكومة البريطانية عام ١٩٢٩ لتضمنها محتوى استعمارياً وتوقفت المفاوضات عند ذلك.

- العراق في السياسة البريطانية

لم يسلم العراق من الأطماع البريطانية فقد احتلت أجزاء واسعة منه وجعلت السلطة بيد المسؤولين البريطانيين وفتحت الحقوق الاستثنائية للاحتكارات البريطانية وجاءت مقررات مؤتمر سان ريمو ١٩٢٠ لتشرع الاحتلال؛ مما أثار الشعب العراقي فقامت ثورة العشرين من قبل عشائر العراق في منطقة الرمثا استطاعت السيطرة على معظم الأراضي المحتلة وتكبيد العدو خسائر في الأنفس والعتاد مما جعل بريطانيا تستعد للرحيل حتى بدأت الخلافات تظهر في صفوف الثورة التي تمثلت بالخلافات الطائفية والعرقية الأمر الذي فتح الطريق أمام القوات البريطانية لإخمادها وتشكيل حكومة موالية لها بزعامة عبد الرحمن الجيلاني في ٢٧ تشرين الأول عام ١٩٢٠ وقدمت وعداً بمنح العراق الاستقلال، وقد نفذته بمنح العراق حكماً ملكياً بزعامة الملك فيصل خلال مؤتمر أقيم في القاهرة في آذار عام ١٩٢١ وهو أول ملك في العراق والمعروف بموالاته لبريطانيا وبدا ذلك واضحاً من خلال محافظته على النفوذ البريطاني الاستراتيجي والاقتصادي في أراضي العراق كما ساعدت بريطانيا حكومة العراق في ضم العديد من المناطق إلى العراق ورسم حدود العراق مع كل من إيران والحجاز وتركيا، حيث تمكن العراق من ضم الموصل إليه وتخليصه من تركيا بعد عرض قضيته على مجلس عصبة الأمن.

وتم عقد معاهدة بين بريطانيا والعراق في ١٠ تشرين الأول عام ١٩٢٢ أقر فيه العراق بتبعيته لبريطانيا قانونياً ومالياً وتبقى القوات البريطانية في العراق، استمرت هذه المعاهدة حتى تم تعديلها بعد تسلم حزب الشعب للحكومة العراقية برئاسة ياسين الهاشمي عن طريق اتفاقية ١٣ كانون الثاني ١٩٢٦ ألغى فيها الانتداب البريطاني مقابل أن توقع العراق معاهدة مع بريطانيا في ٣٠ حزيران عام ١٩٣٠ تضمنت:

١- تحالف الدولتين بملء إرادتهما.

٢- استعمال بريطانيا للأراضي العراقية في حال الحرب.

٣- بناء قاعدتين جويتين لبريطانيا في العراق.

٤- مده الاتفاقية ٢٥ سنة.

تمت الموافقة على هذه الشروط مقابل دخول العراق لعصبة الأمم وتم ذلك عام ١٩٣٢ واستقل العراق حاملاً على عاتقة تنفيذ كافة المعاهدات تجاه الشركات الأجنبية وحق بريطانيا بالتنقيب عن النفط وبذلك استقل العراق دون أن تخسر بريطانيا نفوذها في المنطقة.

- بريطانيا وشرقي الأردن

شرقي الأردن إمارة تم فصلها عن فلسطين وتم ضم كل من معان والعقبة إليها ومنحها حكماً ذاتياً بقيادة عبد الله بن الحسين بعد إخراج القوات العثمانية منها من قبل القوات البريطانية والعربية خلال الحرب العالمية الأولى وحولت من قبل بريطانيا إلى أكبر قاعدة حربية ضخمة الهدف منها مراقبة وضع الشرق الأوسط وتحركات الدول الأوروبية المستعمرة فيها ومراقبة طريق بريطانيا إلى الشرق الأقصى كما أوقفت طموح الشريف حسين بالتربع على العرش العربي وكعادتها بريطانيا وسياستها الاستعمارية فقد اعترفت باستقلال إماره شرقي الأردن مقابل:

١- حق بريطانيا في سن القوانين وبقاء القوات المسلحة.

٢- حق بريطانيا بإعلان الأحكام العرفية.

٣- حق بريطانيا في المراقبة المالية والسياسة للأردن بشأن الامتيازات.

٤- حق بريطانيا في حماية حقوق الأجانب.

٥- ربط سياسة شرقي الأردن بالمفوض السامي في القدس وعدم اتخاذ أي قرار دون الرجوع إليه.

ورغم المحاولات للحكومات المتعاقبة على الأردن لتعديل هذه الاتفاقية لكن دون جدوى فبقيت إمارة شرقي الأردن مرتبطة ببريطانيا بسياستها الخارجية المالية والاقتصادية.

- فلسطين في السياسة البريطانية

كانت فلسطين أيضاً من ضمن الأطماع التوسعية الاستعمارية البريطانية في المنطقة والتي كانت حسب اتفاقية سايكس بيكو ١٦ أيار ١٩١٦ منطقة تحت النظام الدولي يتم تشكيله باتفاق الدول المتفاهمة وروسيا إلا أن بريطانيا وتحت ذريعة إنشاء وطن قومي لليهود وضعت يدها على فلسطين تهرباً من تشكيل دولة عربية حسب وعدها للأمير حسين أمير مكة وحسب اتفاقات حسين مكماهون وتهربت من فرنسا بإعطائها سورية كما تضمن الاتفاق الفرنسي البريطاني بناء سكة حديد حيفا بغداد ومد أنابيب البترول من العراق إلى البحر المتوسط عبر الأراضي السورية وكباقي الدول المستعمرة قامت بريطانيا بالاحتفاظ بكامل السلطة التنفيذية والتشريعية والرقابة على السلطة القضائية والعلاقات الخارجية والاشتراك باسمها في الاتفاقات الدولية واستخدام قواتها المسلحة حسب ما تقتضيه مصلحة بريطانيا وتهيئة الظروف الاقتصادية والسياسية لإنشاء وطن قومي لليهود.

- السياسة الفرنسية في الشرق الأوسط

أدى انضمام الدولة العثمانية لدول الوسط وهزيمتهم أمام دول التفاهم إلى جعل أراضيها مباحة أمام دول التفاهم وكانت فرنسا هي صاحبة الاختيار الأوفر، فقد وضعت سورية ولبنان تحت الانتداب الفرنسي الذي جعل لبنان تحت حاكم عسكري فرنسي وسميت دولة لبنان الكبير بينما قسمت سورية إلى دويلات وهي دولة دمشق ودولة حلب ودولة اللاذقية ودولة الدروز.

انسحبت بريطانيا من سورية ولبنان لتزداد الأطماع الفرنسية بالسيطرة على باقي الدولة السورية إلا أن الشعب السوري كان رافضاً لهذا الانتداب من خلال مطالبات رسمية وتحرك عسكري في المؤتمر السوري الأول بدمشق عقد في تموز ١٩١٩ وطالبت مؤتمر الصلح بباريس ١٩١٩ بالاعتراف باستقلال سورية، وقد دخلت القوات السورية بقيادة وزير الحربية يوسف العظمة بمعركة غير متكافئة لإيقاف الزحف الفرنسي دون جدوى مما جعل الملك فيصل يقوم بتسليم دمشق دون قتال ونزع سلاح الجيش فقام غورو قائد جيوش الاحتلال بتقسيم سورية كما كانت على العهد العثماني في محاوله لإضعافها.

ملكت فرنسا في سورية ولبنان زمام الأمور كافة التشريعية والتنفيذية واستطاعت التعامل مع اللبنانيين الذين كانوا يسعون إلى السلام مع فرنسا في تحقيق مطالبهم، لكن سورية كانت تسعى لتحقيق مطالبها بالثورات والعنف والقتال وقامت فرنسا بإجراء بعض التغييرات السياسية لتهدئة الوضع في سورية فقامت بتشكيل الجمعية التأسيسية عام ١٩٢٨ وفي ٢٤ نيسان أجريت انتخابات لاختيار أعضاء هذه الجمعية لتحصل الكتلة الوطنية على أغلبية بدأ بعدها السوريون إضراباً عاماً طالبوا فيه بإعادة العمل بالدستور واستمر الإضراب ٥٠ يوماً دخلت بعدها فرنسا في مفاوضات مع الكتلة الوطنية انتهت باتفاقية أقرت فيها فرنسا باستقلال سورية وقامت الكتلة الوطنية بإصدار الميثاق الوطني وتضمن:

١- تحرير سورية كاملة.

٢- رفض وعد بلفور والتواجد الصهيوني في فلسطين.

٣- توحيد نشاط المنظمات الوطنية.

٤- السعي إلى إقامة وحدة عربية لجميع الدول العربية.

٥- رفض التمييز الطائفي والعنصري بين مكونات الشعب السوري والمساواة بينهم.

أعقب هذا الميثاق وعام ١٩٣٩ معاهدة سورية فرنسية أعطت بموجبها فرنسا لسورية استقلاله ويبقى لفرنسا بعض المواقع العسكرية والمحافظة على فعالياتها الاقتصادية في سورية.

وفي لبنان كان الحكم الفعلي لفرنسا فقد استلمت زمام الأمور التشريعية والتنفيذية، وعام ١٩٢٦ صدر أول دستور لبناني نص على أن الحكم جمهوري برلماني ويكون للدولة المنتدبة الشورى فقط ومساعدة لبنان حتى يتمكن من حكم نفسه ونال لبنان استقلاله بموجب معاهدة مع فرنسا عام ١٩٣٦ نصت على منح لبنان استقلاله بعد ثلاث سنوات ونالت فرنسا من لبنان ما نالته من سورية من وجود عسكري ومكانه اقتصادية.

- المصالح الفرنسية في شمال أفريقيا

- المصالح الفرنسية في الجزائر

كانت الجزائر من أهم وأكبر المستعمرات الفرنسية في العالم عامة وفي أفريقيا بشكل خاص، وكانت تشكل المنطلق لكافة العمليات العسكرية الفرنسية نحو أفريقيا كما كانت المنطلق للكوادر الإدارية للمستعمرات الفرنسية في أفريقيا، وكانت مورداً هاماً للمواد الخام من حديد وفوسفور ومواد زراعية وسوقاً لتصريف المنتجات الفرنسية واستثماراتها.

- المصالح الفرنسية في المغرب

جعل الموقع الاستراتيجي للمغرب العربي وقربه من مضيق جبل طارق احتلاله أمراً بعيداً عن خطط الدولة الأوروبية خوفاً من الوقوع في نزاعات حولها ولكن فرنسا تمكنت من توقيع سلسلة من الاتفاقات مع بريطانيا واعترفت لها بمصر ومع إيطاليا واعترفت لها بطرابلس الغرب، وأعطي جزء من أراضي المغرب لإسبانيا مقابل أن يعترف الجميع لفرنسا بحقها في المغرب العربي، وبدأ الاحتلال الفرنسي الإسباني للمغرب وتمدد النفوذ الفرنسي في مدينة فاس بشهر أيار ١٩١١ ومدينة مكناس في حزيران ١٩١١ ومدينتي العرائش والقصر الكبير ولكن الأنظار الألمانية سرعان ما اتجهت نحو المغرب وأثار التمدد الفرنسي مخاوف ألمانيا من تضرر اقتصادها هناك فتحركت سفينة حربية إلى هناك أجبرت القوات الفرنسية على التعهد بعدم التعرض للاستثمارات الألمانية في المغرب وأفريقيا وأطلقت يدها في الكونغو.

بدأ التحرك الفرنسي الإسباني في المغرب ليتمكنوا من السيطرة على سهول المغرب، لكن سكان المناطق الجبلية رفضوا أي تقدم للمحتل تجاه أراضيهم وبعد الحرب العالمية الأولى حاول الإسبان التوغل في الريف المراكشي فدارت بينهم معركة أنوال عام ١٩٢١ تمكن فيها سكان الريف من النصر على القوات الإسبانية وتشكل جمهورية الريف المستقلة بزعامة عبد الكريم الخطابي الذي تلقى دعماً سرياً من القوات الفرنسية التي سرعان ما تخوفت من خطر سكان الريف على

مصالحها فتمكنت من السيطرة على نهر وادي ورغة مصدر الحبوب الرئيسي لمنطقة الريف الذين تمكنوا من دحر العدوان الفرنسي مما جعل عدو فرنسا وإسبانيا واحداً، وجعلهما يخططان لحصار جمهورية الريف المستقلة واستقدام تعزيزات عسكرية لم يستطع جيش الريف بعدده القليل وعتاده المتواضع من الصمود أمام القوة العسكرية والعدد لجيشي فرنسا وإسبانيا فأسقطوا جمهورية الريف وتمكنت القوات الفرنسية والإسبانية من دخولها والسيطرة على المغرب كاملاً.

- تونس في السياسة الفرنسية

لم تقلَّ تونس أهمية عن الجزائر كمنفذ لفرنسا على البحر المتوسط لذلك كان لابد من احتلالها وتم ذلك عام ١٨٨١ وكان الشعب التونسي يسعى لنيل استقلاله سياسياً دون اللجوء إلى الثورات فحاول في عدة مناسبات دولية المطالبة باستقلاله ومنها محاولة حزب الدستور التونسي استغلال مؤتمر الصلح في باريس ورفع مذكرة طالبت فيها بوضع دستور لبلاده وإيقاف عمليات التمييز بين الأوروبيين والتونسيين، ولكن النتائج لم تحقق المرجوَّ منها، فقامت فرنسا بردة فعل جعلت الامتيازات الفرنسية أكثر وعلى حساب التونسيين وطالبت الحكومة التونسية بتصديقها، لكن الباي محمد الناصر فضل الاستقالة على تصديق هذه الامتيازات ليجلس مكانه الباي محمد الحبيب الذي صدق على المطالب الفرنسية وشكل حزب الإصلاح ليقف في وجه حزب الدستور المطالب بإنهاء الاحتلال الفرنسي في حين رفضت إيطاليا الاعتراف بنظام الحماية الفرنسية لرغبتها في مد نفوذها في تونس رغم أن لها من الامتيازات ما لفرنسا ما عدا التدخل العسكري بموجب معاهدة مع فرنسا، وعندما ألغت فرنسا الاتفاقية تحرك الرأي العام الإيطالي للمطالبة بحماية الاستثمارات الإيطالية وحقوق المواطنين الإيطاليين في تونس وهو ما أجبر فرنسا على الاستجابة لمطالب إيطاليا خوفاً من الانجرار إلى ألمانيا النازية.

- المصالح الإيطالية في البحر المتوسط وأفريقيا

جعل ضعف التدخل الإيطالي في الحرب العالمية الأولى المجتمعين في مؤتمر الصلح عام ١٩١٩ لا يعطونها نصيباً كبيراً من المستعمرات ومن أراضي الدولة العثمانية فبادرت إيطاليا إلى الاعتماد على نفسها فانحصرت امتيازاتها في جزر الدوديكانيز وأضاليا وجزيرتي رودس وكاستيلو ريزو حسب معاهدة سيفر قامت بتوطيد نفوذها في ليبيا بعد قمع الحركة السنوسية وتمددت إلى بعض أجزاء من أثيوبيا ومن ثم وصلت مستعمراتها في أريتيريا بالصومال وحاولت الوصول إلى طنجة لمحاوله تقوية نفوذها.

أعلنت إيطاليا الحرب على الدولة العثمانية لتحصل بموجب معاهدة أوشي لوزان ١٨ تشرين الأول عام ١٩١٢ على طرابلس وبرقة مقابل تخلي إيطاليا عن جزر الدودي كانيز لصالح الدولة العثمانية كما قامت الدولة العثمانية بإعطاء

الحكم في ليبيا للسنوسيين بقياده أحمد شريف السنوسي الذين حاول مقاومة الاحتلال الإيطالي، والانشغال الاحتلال الإيطالي بالحرب العالمية الأولى فقد تمكنت حركة المقاومة السنوسية من السيطرة على العديد من المناطق وتحقيق انتصارات عديده وبعد الانتصارات المتلاحقة لدول التفاهم قدمت الحركة السنوسية بقياده محمد إدريس السنوسي بعض التنازلات من خلال معاهدتي عكرمة عام ١٩١٧ والرجمة عام ١٩٢٠ الذي رسم الحدود بين الطرفين ليكون الشاطئ الليبي وشمال ليبيا تحت الحكم الإيطالي، بينما بقي جنوب البلاد تحت الحكم السنوسي وتسريح الجيش في الإمارة السنوسية وإبقاء ما يكفي للحفاظ على الأمن الداخلي وتساعد إيطاليا الأمير السنوسي بمساعدات مالية واقتصادية ولكن كعادة الدول المستعمرة ما أن استقر وضعها حتى ألغت الاتفاقيات وغزت جنوب ليبيا وسيطرت عليه بعد القضاء على الحركة السنوسية وإعدام المجاهد عمر المختار في ١٦ أيلول ١٩٣١.

- الأطماع الإيطالية في غرب المتوسط وقضية طنجة

سعت إيطاليا سعي الدول المستعمرة الأخرى من حيث البحث عن مراسي لسفنها على ساحل البحر المتوسط تكون منطلقاً لها للتوسع في آسيا وأفريقيا ورغم حصول نفوذ لها في جزر الدوديكانيز ورودس وسيطرتها على ليبيا فقد كانت تبحث عن توسع جديد ومستعمرات جديدة فوجدت قضية طنجة أملاً لها لهذا التوسع، مما جعلها تحاول التأثير على الجانب الإسباني لإفشال نتائج المؤتمر الذي أعطى طنجة حق إنشاء مجلس تشريعي دولي يضم ممثلين عن الدول الثلاثة بالإضافة لممثل سلطان المغرب بينما يتولى تنفيذ قرارات هذا المجلس حاكم فرنسي لمدة ست سنوات على الأقل متعللة بوجوب عدم التزام طرف واحد بالهيمنة على القرار وتم إفشاله بالفعل وتعديل قرار النظام الدولي بطنجة في ٢٥ تموز عام ١٩٢٨ وأخذت إيطاليا دوراً لها في النظام الدولي وسعت بعدها للحصول على موانئ، وتمكنت من ذلك من خلال دعم الجنرال فرانكو أثناء الحرب الأهلية الإسبانية الذي أعطاها جزر البليار الاستراتيجية.

- المطامع الإيطالية في أثيوبيا

انتقلت إيطاليا من الساحل إلى البحث عن أراضي ومستعمرات في الداخل الأفريقي وتوجهت أنظارها إلى أثيوبيا وفاوضت بريطانيا للحصول على امتيازات في أثيوبيا وتمكنت من إقناعها بمعاهدة تضمنت:

١- الحصول على خط حديدي يربط أرتيريا بالصومال الإيطالي ماراً بأثيوبيا.

٢- إخضاع مناطق مرور سكة الحديد للنفوذ الاقتصادي الإيطالي.

وحصلت بريطانيا على ما يلي:

١- إخضاع ما تبقى من أثيوبيا للنفوذ البريطاني.

٢- بناء السد بالقرب من بحيرة تانا المغذية للنيل الأزرق.

٣- الحصول على طريق يربط هذا السد بالسودان.

عارضت أثيوبيا هذا المشروع معارضة شديدة وتقدمت بمذكرات احتجت فيها على ذلك لعصبة الأمم وساندتها في ذلك حكومات إيطاليا وبريطانيا وفرنسا التي عدته انتهاكاً لحق الإمبراطور الأثيوبي في حكم بلاده وانتهاكاً لميثاق عصبة الأمم مما ألغى المشروع نهائياً وجعل إيطاليا تسعى لتوقيع اتفاقية صداقة وتعاون في آب ١٩٢٨ مع أثيوبيا تضمنت:

١- اللجوء السلمي لحل المشاكل الإيطالية الأثيوبية.

٢- أن تحافظ كل منهما على أمن الدولة الأخرى واستقلالها.

٣- التعاون التجاري فيما بينهما.

وهنا تنتهي الأطماع الإيطالية بشكل مبدئي في آسيا وأفريقيا في ثلاثينيات القرن العشرين.

المطلب الثالث: الأزمة الاقتصادية العالمية عام ١٩٢٩ آثارها ونتائجها

تحقق الدول عن طريق الحرب مصالحها ومطامعها ولكن لهذا ثمناً باهظاً كما أن للخلافات بين الدول آثاراً لا تحمد عقباها ولكثره التخبط الذي ساد العالم إبان انتهاء الحرب العالمية الأولى والاتفاقيات والمعاهدات والنزاعات والصراعات جعل الميزان الاقتصادي المالي في حالة من عدم الثبات مما جعل العديد من المعامل والمصانع تغلق أبوابها أو تخفض من إنتاجها على أقل تقدير، وقاموا بتسريح العمال كما تم تصفية وبيع الكثير من الأسهم وخاصة وول ستريت في نيويورك وتم عرض ١٢ مليون سهم للبيع مما جعل الناس تتهافت على المصارف لسحب ودائعها وجعل المصارف في أزمة مالية وراحت بعض المصارف تغلق أبوابها ومن أهم أسباب هذه الأزمة التي كان تأثيرها الأكبر على أمريكا ما يأتي:

١- الديون الأمريكية للدول الأوروبية وفي مقدمتها ألمانيا والمطالبة بها مما أوقع الجميع في أزمة مالية.

٢- كساد المنتجات الأمريكية التي لم تجد قوة شرائية تنهي هذا الكساد.

٣- قلة الصادرات الأمريكية للدول الأوروبية لرفع قيمة الجمارك فيها مما ساعد على ارتفاع نسبة الكساد.

٤- المبالغ المالية الهائلة التي مثلت ديون الدولة والديون الخاصة الناتجة عن مضار البيع بالتقسيط والمضاربة.

٥- انطلاق عملية التصنيع في دول أوروبا التي كانت تمثل اسواقاً لتصريف البضائع الأمريكية مما زاد كساد المنتجات الأمريكية.

٦- الاعتماد على الآلة وتسريح العمال مما زاد نسبة البطالة العالمية.

٧- التفوق الياباني في الإنتاج الذي سيطر على سوق التصريف في الشرق الأقصى وحتى في أمريكا نفسها.

ولكون أمريكا هي الدولة التي كانت تمد الدول الرأسمالية بالديون قد وقعت في أزمة مالية فمن الطبيعي أن تنتقل هذه الأزمة إلى دول العالم قاطبة وقد أوقعت هذه الأزمة العالم في ضائقة عانى من آثارها فترة طويلة تمثلت بما يلي:

١- توقف المصانع وبالتالي انخفاض الإنتاج الصناعي.

٢- أكبر المتأثرين هو الاتحاد السوفييتي بينما لم تتأثر الأنظمة الاقتصادية المركزة مثلها.

٣- التلف التام للعديد من المحاصيل الزراعية مما أصاب المردود الزراعي بكارثة.

٤- تأثر الدخل القومي بشكل حاد بسبب هذه الأزمة.

٥- الفقر والجوع الذي عم البلاد الأوروبية.

٦- إعلان العديد من المصارف إفلاسها.

٧- البطالة التي سادت معظم دول أوروبا.

كل هذه الآثار وغيرها الكثير تركت خلفها أزمة اقتصادية عالمية وصلت لكل حكومة أو منظمة أو حتى منزل في كل بلد أوروبي وتترتب على هذه الأزمة نتائج قاتله ومخيفه منها:

١- اعتماد نظام اقتصادي موجه أو قائم على أساس نقابي كالولايات المتحدة الأمريكية مما أبعدها عن الليبرالية.

٢- تقلص التجارة العالمية بسبب كثرة القيود المفروضة عليها.

٣- إنهاء مسألة ديون الحرب العالمية الأولى والتعويضات الألمانية بشكل كامل بسبب الأزمة الاقتصادية.

٤- تغير ثوابت السياسة القومية والدولية لتقوم على ثوابت المصالح الخاصة لكل دولة.

٥- تغير حكومات وسياسة حكومات أخرى فوصل الحزب النازي إلى الحكم في ألمانيا وتوسعت اليابان على حساب منشوريا والصين.

وللقضاء على هذه الأزمة فقد وضعت الخطط والسياسات التي ساعدت كلها للخلاص منها ومن هذه الخطط:

١- الاعتماد على المنتجات المحلية وإيقاف الاستيراد بشكل كبير.

٢- إيجاد السبل المناسبة لتقوية الصادرات إلى الخارج.

٣- كما أن الرئيس الأمريكي فرانكلين روزفلت وضع أسس نظام اقتصادي جديد اعتمد على ما يأتي:

١- جمع الذهب والفضة لصالح خزينة الدولة وعدم استبدالها بأوراق نقدية.

٢- وضع سياسة عمل لكبار الصناعيين تحول دون وقوع منافسة بينهم وتصنع أجوراً للعمال وساعات عمل لهم.

٣- السعي لإيجاد فرص عمل للقضاء على البطالة.

٤- القيام بمشاريع إنمائية ضخمة.

٥- إقرار قانون الضمان الاجتماعي وقانون التأمين ضد البطالة والشيخوخة والطفولة.

كل هذه الأساليب اتبعتها أمريكا على وجه الخصوص وحذت العديد من دول أوروبا حذوها للتخلص من هذه الأزمة المالية التي اجتاحتها ومحاولة إعادة التوازن للميزان الاقتصادي العالمي.

المبحث الثالث

الحرب العالمية الثانية ١٩٣٩ – ١٩٤٥ وما بعدها

لم يكن الوصول إلى حل الأزمة الاقتصادية التي عصفت في أوروبا سهلًا ولم تتمكن الحكومات الأوروبية من وقف نزعة الاستعمار والتوسع بحثًا عن حلول لأزماتها، كأزمات الاقتصاد والسكان والسياسة، كما أدى الضعف الذي خلفته الأزمة الاقتصادية إلى وصول أحزاب للسلطات في أوروبا كالنازية لقيادة ألمانيا التي استغلت الضعف المهيمن على العالم الأوروبي لتنهض من جديد وتبث الرعب في أرجاء أوروبا من خلال سياسة هتلر اللامبالية بأوروبا وإقامة تحالفات مع الدول المجاورة وفرض نفسه بالقوة على دول أخرى، كما تميزت تلك الفترة بإقامة اتفاقيات ومؤتمرات للحد من النفوذ الألماني ودراسة إمكانية وضع حدود لها، مما أدى لقيام الحرب العالمية الثانية التي هزمت فيها ألمانيا مع حلفائها وظهرت لأول مرة القنبلة الذرية التي ألقتها الولايات المتحدة الأمريكية على مدينتين يابانيتين فشكلت فارقًا كبيرًا في القوة وجعلت الهيمنة الأمريكية على العالم امرًا واقعيًا لا بد منه، كما جعلت هذه الحرب العالم يسعى لإيجاد منظومة دولية من شأنها السعي لحل النزاعات الدولية حلًا سلميًا مبني على أسس بعيدة كل البعد عن الحرب والسلاح، لذلك سنستعرض في هذا الفصل:

١- تطور الأوضاع الدولية قبل الحرب العالمية الثانية.

٢- أسباب الحرب تطوراتها ونتائجها.

٣- المؤتمرات الدولية خلال الحرب العالمية الثانية.

٤- نشأة الأمم المتحدة أهدافها ومبادئها.

المطلب الأول: تطور الأوضاع الدولية قبيل الحرب العالمية الثانية

خلفت الأزمة الاقتصادية التي اجتاحت العالم بعد الحرب العالمية الأولى فقراً وخوراً وبطالةً، وعلى إثرها بدأت حكومات بالسقوط، لتظهر حكومات أخرى، وكان أقل المتضررين من هذه الأزمة الحكومات التي لا تملك سوى الديون، وخير مثال ألمانيا التي تم إعفاؤها من الديون والتعويضات، نظراً للحال المزرية التي وصل إليها الاقتصاد العالمي، وظهرت فيها حكومة نازية يقودها هتلر، كما ظهرت حكومة فرانكو؛ ولِما ذاقته الدول الأوربية من ألمانيا سابقاً، فقد تقاربت الدول الليبرالية مع النظام الاشتراكي في روسيا خوفاً من مخططات ألمانيا النارية بقيادة هتلر الذي كان حاول توسيع النازية في أوربا، وبالفعل كانت له مخططات سعى لتحقيقها وهي:

١- توحيد شعوب ألمانيا في بولونيا والسار والسوديت.

٢- إنهاء مظاهر الخضوع لأوروبا المتمثلة في معاهدة فرساي عام ١٩١٩.

٣- السيطرة الكاملة على أوربا والاتحاد السوفيتي.

٤- إيجاد حد فاصل مع الشيوعية العالمية.

ولتحقيق ما سبق من أهداف لا بد له من جيش قوي، وعتاد متطور يمكنه من تحقيق ذلك؛ لذلك استغل هذا الوضع الدولي المتأزم وقام بالمطالبة بحقه بتطوير السلاح أسوة ببقية الدول، واعتماداً على مقررات مؤتمر جنيف ١٩٣٢، ولكن الدول الليبرالية رفضت ذلك فأعلن هتلر انسحابه من عصبة الأمم، كما قام خلال سعيه لتنفيذ مخططاته بالمطالبة بالأقليات الألمانية التي عزلت عن ألمانيا بعد الحرب العالمية الأولى، في كل من بولونيا والنمسا والسار، ففي بولونيا بدأ الوضع للأقليات الألمانية هناك يسوء، وقد كان وصول هتلر للحكم بتصورهم الأمل لخلاصهم من هذا الوضع، ولكن سياسة هتلر سارت في اتجاه سياسي ينم عن ذكاء هتلر، إذ قام بتوقيع اتفاقية عدم اعتداء مع بولونيا في ٢٦ كانون الثاني عام ١٩٣٤، تضمنت:

١- تعهد الطرفين بعدم التدخل في الشؤون الداخلية للآخر.

٢ – تجنب القوة في حل المشكلات بينهما.

٣– حددت مدة الاتفاقية بعشر سنوات.

حاول هتلر من خلال هذه الاتفاقية كسر الطوق الذي بنته فرنسا حوله، وكسب صديقاً إلى جانبه كبولونيا، والابتعاد عن الحرب، حتى يقسو عظم الجيش الألماني ومعداته وعتاده، والظهور بمظهر المسالم أمام العالم الأوربي، بينما جاءت الموافقة البولونية لحرص بولونيا على عدم التنسيق بين ألمانيا وروسيا الشيوعية، الذي تخافه بولونيا أكثر من ألمانيا النازية، واهتزاز الثقة بفرنسا التي قبلت تعديل مقررات مؤتمر الصلح، وظهور تيار فرنسي ينادي بعدم محاربة ألمانيا و السلام معها.

محاولة ألمانيا الهتلرية ضم النمسا

حاول هتلر بشتى الوسائل ضم النمسا إلى ألمانيا؛ لأنه كان يعدها جزءاً من ألمانيا، وكان يضع ثقته بالحزب النازي بالنمسا، الذي حاول دعمه للوصول إلى الحكم من خلال انقلاب عام ١٩٣٤، وقد فشل بسبب الرفض الشعبي النمساوي للانضمام إلى ألمانيا الهتلرية، لمحاربة هتلر للشيوعية واليهود والكاثوليك، كما أن إيطاليا وقفت ضد هذا الانقلاب الذي من شأنه إلحاق الضرر بمصالح إيطاليا الماثل بالتقارب الألماني النمساوي، وحاول بعدها موسوليني أن يتقرب من النمسا لتحقيق أطماعه في أوربا الوسطى والدانوب، وانتهز فرصة الرفض النمساوي للتقارب مع ألمانيا، وتمكن من توقيع معاهدة نمساوية إيطالية هنغارية تضمنت تسهيلات جمركية وتجارية وامتيازات أخرى.

حاول هتلر ثني إيطاليا عن التقارب مع النمسا دون جدوى، فسارع إلى تحريض النازية النمساوية للقيام بانقلاب في النمسا، لم يحقق نتائجه رغم تمكنه من قتل دولوفس رئيس حكومة النمسا، لعدم تجاوب الرأي العام النمساوي، ولكون رئيس النمسا عيَّنَ رئيساً للحكومة من قادة الحزب المسيحي الاشتراكي، كما قامت إيطاليا بإرسال جيش إلى حدود النمسا للتدخل إذا دعت الضرورة لذلك، وما جعل إيطاليا تسعى وترسل الجيش لمنع نجاح الانقلاب هو ما ذكرناه سابقاً بينما وقفت فرنسا فرِحةً بما يجري من تباعد إيطالي ألماني.

قضية ألمان السار

إن السار وحسب اتفاقية فرساي ١٩١٩ هي تحت وصاية دولية لمدة خمسة عشر عاماً يوضع بعدها شعبها بين ثلاثة خيارات:

١– البقاء تحت الوصاية الدولية.

٢- الانضمام إلى ألمانيا.

٣- الانضمام إلى فرنسا.

وبعام ١٩٣٥ تم إجراء الاستفتاء المنشود لتجمع شعب منطقة السار بنسبة تسعين في المئة على الانضمام إلى ألمانية، لما روجته ألمانيا عن الحكومة الهتلرية وميزاتها، وتصريح فرنسا بعدم وجود أهمية بالنسبة لها في منطقة السار، ورفض شبه دولي لبقائها تحت الوصايا الدولية ، إضافة إلى الضغط على قسم من الشعب للتصويت لصالح ألمانيا، وتم إصدار قرار بانضمام السار إلى ألمانيا في ١ آذار عام ١٩٣٥، وقد قامت الحكومة الألمانية بدفع كامل التعويضات للمنشآت الصناعية الفرنسية المقامة في منطقة السار لتكون بادرة جيدة على طريق تحسين العلاقات الألمانية الفرنسية، وكانت عودة الأراضي الألمانية مشجعًا لها لمحاولة الحصول على جميع مقاطعاتها التي خسرتها في الحرب العالمية الأولى، الألزاس واللورين والسوديت وغيرها، ورغم التقارب الفرنسي الألماني إلا أن فرنسا لم تأمن الجانب الألماني، فعادت لبناء أحلاف حول المانيا، ومحاولة تقوية علاقاتها بالدول الأوربية من جهة، وتأليب أعداء ألمانيا من جهة أخرى، فدعت بريطانيا إلى تعزيز قدراتها العسكرية والاتحاد السوفيتي الذي حاول هتلر تحويله وجعله مجالاً حيوياً لألمانيا.

كما قامت دعوة لكل من ألمانيا وبولونيا وتشيكوسلوفاكيا وفنلندة، والاتحاد السوفييتي، ودول البلطيق لتوقيع معاهدة تضمن الحدود بينها، وتلزم أطراف المعاهدة بتقديم المساعدة العسكرية، وعدم اعتداء بعضها على بعض؛ ورُفِضَ هذا المشروع من قبل بولونيا حتى لا تكون أراضيها مباحة للاتحاد السوفييتي وألمانيا، وطريقاً لجنودهما، كما رفضت ألمانيا، لكون الاتحاد السوفييتي وأفكاره الشيوعية ضد سياسة هتلر، بينما وافقت تشيكوسلوفاكيا نزولاً عند رغبة صديقتها فرنسا، وخوفاً من التمدد الألماني، كما وافق الاتحاد السوفيتي على ذلك، لأنه يحاول إعادة بناء علاقاته مع الدول الليبرالية والتخلص من العزلة التي فرضت عليه كنظام شيوعي، ونجحت مساعي الاتحاد السوفييتي بالقضاء على هذه العزلة، وتم ضمه إلى عصبة الأمم عام ١٩٣٤، و أقام حلفاً مع فرنسا، وحلفًا مع تشيكسلوفاكيا، وكل هذا جاء رداً على السياسة الألمانية الهتلرية التي سعت إلى إعادة تسليح الجيش الألماني، وإنتاج السلاح دون الرضوخ قرار عصبة الأمم.

إعادة تسليح ألمانيا ورد الفعل الدولي

سعى هتلر إلى بناء جيش يمتلك قوة عسكرية تستطيع تحقيق أطماعه التوسعية من حيث العدد والعتاد والسلاح، ضاربًا بعرض الحائط الرفض الأوربي لهذا التوجه، ومنسحباً من عصبة الأمم عام ١٩٣٣.

وبدأ بإنتاج السلاح بمختلف أنواعه وأحجامه الثقيل والقوي والخفيف والقنابل الحديثة والدبابات والمدافع، وقامت شركات الاحتكار الأمريكية والبريطانية بتقديم السلاح والعتاد والمواد الأولية والاستراتيجية لتصنيع السلاح، كما قدمت طائرات حربية ومحركاتها، ورفعت ألمانيا عدد جنودها من مئة ألف إلى ٤٨٠ ألف، وأقامت منظمات نصف عسكرية دربت الشبان الألمان عسكرياً.

وقامت كل من بريطانيا وفرنسا بإصدار بيان مشترك في ٣ شباط ١٩٣٥، صرحتا فيه باستعدادهما لإلغاء المادة الخامسة من معاهدة فرساي، وهي المادة العسكرية، وهو قرار رحبت به ألمانيا، بينما رفض الاتحاد السوفييتي هذا البيان، وعده انتهاكاً للسلام العالمي، وقام بمخاطبة الحكومتين محذراً من نتائج هذا القرار.

حاولت بريطانيا التقرب من ألمانيا وتقررُ زيارةَ وزير خارجية بريطانيا لألمانيا، وأثناء التحضير للزيارة أصدرت الحكومة البريطانية قراراً بتعزيز أجهزتها الدفاعية، والرفع من جاهزية سلاح الجو البريطاني رداً على معلومات أثبتت تسلح ألمانيا سراً، وجاء الرد الألماني بعدم مقابلة هتلر للوفد البريطاني، وإعلان إنشاء القوات الجوية الألمانية، ورفض قرارات معاهدة فرساي الحربية، وتم إقرار قانون إعادة تسليح ألمانيا بثلاث فقرات، وهي:

١- إلزامية الخدمة في ألمانيا.

٢- يكون قوام القوات الألمانية من ١٢ فيلق و ٣٦ فرقة عسكرية وتعداده ٦٠٠ ألف جندي.

٣- التوجيه لوزير حربية ألمانيا بإصدار قوانين تنظيم الخدمة العسكرية في ألمانيا.

تقدمت فرنسا لمجلس عصبة لأم بمذكرة حول خرق المانيا لبنود معاهدة فرساي، التي لم تحقق الغاية المرجوة منها، كما قام هتلر بالمطالبة خلال لقاء وزير خارجية بريطانيا باستعادة المستعمرات الألمانية، واستعداده للقضاء على البلشفية، وصرح برغبته في حيازة سلاح بحري يمثل ٣٥ ٪ من القوة البحرية أسوة بالأسطول البريطاني.

مواقف الدول الأوربية من قرار تسليح الجيش الألماني

إن ردة فعل دول أوربا ضد قرار التسليح الألماني لم ترقَ إلى الخطر الذي يتربص بهم؛ لأنهم رأوا في قرارات هتلر وحديثه وتحديه إصراراً لن يثنيه عنه قرار لعصبة الأمم أو مذكرة تنديد أو شجب، لذلك لم تكن ردة الفعل تجاه ألمانيا أكثر من احتجاج دبلوماسي فرنسي، وأخذت الدول الأوربية بالعمل بجدية أكثر في اتجاه آخر، وهو التجهيز الجدي، وإقامة التحالفات لأن إرهاصات الحرب بدت واضحة لهم، كان أولها مؤتمر ستريزا في ١١نيسان عام ١٩٣٥، شاركت فيه كل من

إيطاليا وبريطانيا وفرنسا، وأكد المؤتمرون في ختامه على اتخاذ الخطوات اللازمة لوقف التسلح الألماني، كما أكدوا استقلال النمسا وتمسكها بمعاهدات لوكارنو عام ١٩٢٥.

وعقدت جلسة لعصبة الأمم في ١٥ نيسان عام ١٩٣٥، صدر عنها بيان استنكر الخطوات الألمانية أحادية الجانب التي شكلت تهديداً للأمن والسلم العالميين، كما خرقت بنود معاهدة فرساي ١٩١٩ وانبثقت عنها لجنة سعت لوضع مقترحات للإجراءات الاقتصادية الألمانية

الواجب اتخاذها في مثل هذه الأمور.

استنكر هتلر مقررات مجلس عصبة الأمم، وحاول تهدئة الرأي العام الأوربي، وامتصاص غضبه من خلال اقتراح تنظيم العلاقات الألمانية الدول الأوربية بمبادرة مكونة من ١٣ بنداً، وهي: ١- استعداد ألمانيا لعقد اتفاقيات عدم اعتداء مع جيرانها ما عدا ليتوانيا.

٢- نزع سلاح أخلاقي.

٣- عدم عقد أي معاهدة تعاون بين فرنسا والاتحاد السوفيتي.

٤ - التطبيق العادل لمعاهدة فرساي وخاصة على الدول الكبرى.

وبنود أخرى انتهجها هتلر لإحلال سلام زائف قام من ورائه بإعلان التجنيد الإجباري في المانيا، ليصبح عدد قواتها ٧٠٠ ألف جندي و ٢٠٠٠ طائرة حربية و ٣٥٠٠ مدفع و ٣٠٠٠ دبابة، كانت خطوات استفزازية خطاها هتلر الذي أصبح خطراً واضحاً يهدد جميع أرجاء أوربا.

ما كان من فرنسا إلا أن وقعت معاهدة مع الاتحاد السوفييتي رداً على هذا الاستفزاز، تضمنت تقديم الدولتين كل مساعدة ممكنة لأي دولة تتعرض لاعتداء من دولة أوربية أخرى وعقد معاهدة أخرى مشابهة بين الاتحاد السوفييتي وتشيكوسلوفاكيا عام ١٩٣٥.

فكان للمعاهدات الفرنسية مع الاتحاد السوفيتي، والتشيكوسلوفاكيين مع الاتحاد السوفيتي، واعتدال بريطانيا، وانشغال إيطاليا بالتوسع في أثيوبيا، كل هذا جعل هتلر يحث الخطا نحو هدفه المنشود واستكمال ما تبقى من خطته.

قرار هتلر بإعادة تسليح ربنانيا

استغل هتلر معاهدة فرنسا مع الاتحاد السوفييتي وعدَّها خرقاً واضحاً لبنود معاهدة لوكارنو ١٩٢٥، وعدَّها تهديداً فرنسياً بالهجوم على ألمانيا في حال نشوب حرب بين ألمانيا والاتحاد السوفييتي، وجعل ذلك ذريعة لانسحابه من معاهدة

لوكارنو ١٩٢٥، كما استغل انشغال إيطاليا بأثيوبيا والحياد البريطاني، فأرسل جيشاً إلى منطقة رينانيا منزوعة السلاح، واحتلها و تمركز فيها جيش ألماني قوامه ٣٠ ألف جندي.

قوبل هذا الفعل الألماني بقرار صدر عن مجلس عصبة الأمم المنعقدة بتاريخ ١٩ آذار عام ١٩٣٦، استنكر قضية خرق ألمانيا لاتفاقية فرساي ولوكارنو دون فرض أي عقوبة على هذا العمل مما جعل ألمانيا تتمادى بفعلها وخططها التوسعية في أوربا.

كان قد سبق هذا القرار اجتماع للدول اللوكارنية في ١٠ آذار ١٩٣٦، حاول ممثلو دول بريطانيا وبلجيكا وبولونيا ثني الممثل الفرنسي عن إعلان حرب ضد ألمانيا وتجنب أسلوب استخدام القوة، وعارضهم ممثل تشيكسلوفاكيا في ذلك فقد كان مؤيداً لقرار الحرب.

حاول هتلر بأسلوب جديد امتصاص هذا الغضب الأوربي، بوضع برنامج سلام بتاريخ ١ نيسان ١٩٣٦، تضمن:

١- تجميد النشاط السكري الألماني في رينانيا مدة أربعة أشهر.

٢- توقيع اتفاقية عدم اعتداء مع فرنسا وبلجيكا مدتها ٢٥ عاماً، وميثاق نزع سلاح وتوقيع اتفاق مشابه لاتفاق ألمانيا بولونيا مع جيرانه الشرقيين.

٣- بعد تحقيق هذين البندين تسعى ألمانيا للعودة إلى مجلس عصبة الأمم.

جاء الرد الفرنسي باقتراح مبادرة سلام تتضمن تشكيل لجنة أوربية تترأس قوة دولية مهمتها حفظ السلام والأمن الأوربيين، وقد رفض هتلر هذه المبادرة، وهو ما زاد التوتر في العلاقات الأوربية.

لذا سعى المجتمع الأوربي لإعادة ترتيب أوراقه بشكل يناسب ظروف الحرب التي بدأت تلوح بالأفق، وكان أهم هذه الأوراق معاهدة لوزان ١٩٤٣ التي عُنِيَت على وجه الخصوص بمضائق البحر الأسود، وتم عقد مؤتمر مونتريه في سويسرا ١٩٣٦، ودارت نقاشات حول فتح المضائق وإغلاقها، وعن السفن الحربية وكيفية مرورها من البحر الأسود، فقد حاول السوفييت جعله بحراً محايداً، وحفظ أمن الدول المشاطئة للبحر، وقد رُفِض المقترح السوفييتي من قبل بريطانيا واليابان، لتنتهي هذه المناقشات بمعاهدة مونتريه ٢٠ تموز ١٩٣٦ التي تضمنت:

١- السيادة التركية على كامل المضائق والسماح لها بتسليح ضفافها.

٢- السماح للسفن الحربية التابعة لدول البحر الأسود بالعبور دون تحديد حمولاتها أو أوزانها.

٣- السماح للغواصات بالعبور ولكن فوق سطح الماء.

٤- السماح للسفن الحربية الخفيفة للدول الأخرى بالعبور.

٥- السماح لتلك السفن البقاء مدة ثلاثة أسابيع فقط.

٦- عدم السماح لأي دولة عبور المضائق في حال الحرب اذا اتخذت تركيا موقف الحياد.

٧- في حال دخلت تركيا الحرب فمن حقها إغلاق هذه المضائق.

نجاح الدبلوماسية الألمانية وبداية سياسة المحاور

إن سعي هتلر خلف إقامة دولة ألمانية قوية لم يتوقف عند حد القوة العسكرية، بل تعدى ذلك إلى نجاحات دبلوماسية كبيرة وواسعة النطاق مع دول الجوار والدول البعيدة، على الصعد الدبلوماسية أو التجارية أو الاقتصادية مما زاد قدرتها على رفد النشاط العسكري بالمال والتأييد الدولي.

العلاقات مع النمسا

أدركت حكومة ألمانيا أن القوة ليست السبيل الوحيد لكسب المجتمع الأوربي، فضلًا عن كون سياسة القوة والتسلح ترفع من عدد أعدائها، وأنها يجب أن تكون آخر الحلول، ولذلك لجأ هتلر إلى الدبلوماسية لكسب بعض الأصدقاء، وكانت النمسا أول ثمار هذه السياسة، فقد تمكنت الدبلوماسية الألمانية من سحب النمسا لصفها، بعد أن كانت تراهن على الصداقة الفرنسية، ولكن ضعف فرنسا وانشغال إيطاليا بأثيوبيا، والقوة التي وصلت إليها ألمانيا جعلت الرضوخ النمساوي للعلاقة مع ألمانيا خير حل رأته الحكومة النمساوية، وتم توقيع اتفاق ألماني – نمساوي ١١ تموز عام ١٩٣٦ أهم بنودها:

١- اعتراف ألماني بكامل السيادة النمساوية.

٢- عدم تدخل الدولتين بالشؤون الداخلية لكليهما.

٣- تعهد النمسا باتخاذ سياسية تتناسب مع السياسة الألمانية.

وقد حققت هذه الاتفاقية مكاسب لألمانيا بقدر ما حققت ذلاً وتبعية نمساوية لألمانيا، ومن المكاسب الألمانية:

١- الإفراج عن نزلاء سجون النمسا النازيين.

٢- السماح للإعلام النازي بيث دعاياته.

٣- تعيين وزيرين نازيين نمساويين في حكومة النمسا.

فكانت هذه المعاهدة أولى خطوات هتلر لضم النمسا

تشكيل محور روما – برلين

إن العديد من دول العالم قد توحدها مواقف مشتركة وتفرقها مواقف أخرى، ومثل هذه المواقف قربت السياسة الألمانية والإيطالية بعضها من بعض، وهي تأييدهما المشترك للثورة الإسبانية بقيادة فرانكو، ومواقفها الرافضة لمقررات مؤتمر الصلح في باريس، والتأييد الضمني لإيطاليا من قبل ألمانيا باحتلالها لأثيوبيا، وقد كان على إيطاليا أن تختار بين فرنسا وبريطانيا وبين ألمانيا؛ لتختار إيطاليا التقرب من ألمانيا مقابل تأييد ألماني لاحتلال إيطاليا لأثيوبيا، وتأمين إيطاليا لاحتلال ألماني للدانوب، وبهذا تم تشكيل محور برلين – روما، وضعت فيه نقاط الاتفاق بين البلدين وهي:

١- اعتراف ألماني رسمي باحتلال إيطاليا لأثيوبيا.

٢- تحديد مناطق النفوذ الاقتصادي في البلقان ودول الدانوب.

٣- دعم حكومة الجنرال فرانكو، وتقديم المساعدات العسكرية له في إسبانيا.

وفي ٢٥ تشرين الأول ١٩٣٦ تم إيجاد حلف ألماني ياباني، وتم توقيع اتفاقياته في برلين، تضمن تعهداً من الطرفين لمحاربة الشيوعية و الاتحاد السوفييتي، وعدم الدخول في معاهدات معه لمدة خمس سنوات، ودخلت في هذا الحلف لاحقاً العديد من الدول.

النجاح الألماني بتحييد بلجيكا

تُعَدُّ بلجيكا الحليف الأول لفرنسا، وقد استطاعت ومن خلال سياستها أن تتخذ قراراً بالوقوف على الحياد مما يجري على الساحة الدولية، إذ رأى سياسيوها أن ما يجري سيقود إلى حرب مجهولة النتائج ولكنها معلومة الخسائر، لذا أعلن مندوبها لدى عصبة الأمم في اجتماعاتها الممتدة من أيلول إلى تشرين الأول ١٩٣٦ تخليَ بلجيكا عن أحلافها مع الدول الأخرى، وفي مقدمتها فرنسا، وبريطانيا، ورغم الرفض الفرنسي لهذا القرار إلا أنه تم الاعتراف به بعد إصرار المندوب البلجيكي، والاستجابة البريطانية التي لم يطل الوقت حتى لحقتها استجابة فرنسية، اعترفتا بموجب بيان مشترك بتاريخ ٢٤ كانون الثاني ١٩٣٧ بحياد بلجيكا، كما اعترفت ألمانيا بحياد بلجيكا وهولندا في تشرين الثاني من نفس العام.

كان الحياد البلجيكي ضربة قاسمة لظهر فرنسا، فقد بدأت بعدها العديد من الدول بكسر تحالفها مع فرنسا، وانتهاج نهج جديد، وفي مقدمتهم بولونيا وتشيكوسلوفاكيا اللتين انقطع عنهما طريق الإمدادات الفرنسية بسبب حياد بلجيكا، كما صار التقارب من قبل كافة الدول هو لألمانيا وحليفاتها في مقدمتهم إيطاليا.

الحرب الأهلية الإسبانية

حرب صراع على الحكم تحولت إلى صراع بسط نفوذ بين الدول الكبرى، لينقسموا إلى داعم للحكومة الجمهورية كالاتحاد السوفييتي وإنكلترا وفرنسا، وداعم للثوار كألمانيا وإيطاليا، ولكن دعم الثوار كان أقوى وأكثر فاعلية فقد مدت كلٌّ من ألمانيا وإيطاليا الثوار بعشرات الآلاف من المقاتلين والسلاح، وقد طمعت إيطاليا من وراء هذا الدعم بالحصول على جزر البليار ومضيق جبل طارق؛ أما ألمانيا فكانت أطماعها أوسع وأكثر ومنها:

١- الحصول على مورد جديد للمواد الأولية والموارد الطبيعية.

٢- السعي لإضعاف المعسكر الليبرالي.

٣- إيجاد فرصة لاختبار قوة السلاح الألماني.

٤- إيجاد رافد جديد لتوجه ألمانيا الأيديولوجي.

في حين كان الدعم للحكومة ضعيفاً هزيلاً تمثل بالدعم البريطاني والفرنسي، الذي سرعان ما توقف خوفاً من جر أوربا إلى حرب هم ليسوا جاهزين لها، أما الاتحاد السوفييتي ورغم الدعم الكبير الذي قدمه للحكومة الإسبانية إلا أنه توقف بسبب ضعف الحكومة ويقين الاتحاد السوفييتي من عدم جدوى دعم الحكومة الإسبانية، وبالفعل سقطت الحكومة الإسبانية، وتولى الجنرال فرانكو قائد الثوار زمام الحكم، وقد تمثلت نتائجهم بما يأتي:

١- انجراف المجتمع الأوربي إلى حرب شبه مؤكدة والإعداد لها من قبل جميع الأطراف.

٢- شعور ألمانيا بضرورة اجتياح بولونيا.

٣- كثرة الأنظمة الدكتاتورية وانحسار الليبرالية العالمية.

٤- بيان فاعلية الأسلحة الألمانية على تضاريس وبيئة تشبه تضاريس فرنسا وبيئتها.

ضم الأقليات الألمانية إلى ألمانيا (النمسا، السوديت)

أصبح لألمانيا أحلام توسعية مبنية على قوة هائلة ودبلوماسية احترافية وتحالفات عديدة، ولذلك سعى هتلر لضم النمسا من خلال تقوية الحزب النازي في النمسا وتسليمه وزارة الداخلية، وأصبح ممثل النازية النمساوية إنكفارت وزيراً

للداخلية، وضمن بذلك هتلر الداخل النمساوي، ولمعرفة شوشنيغ بأن خطر ألمانيا محدق به حاول إجراء استفتاء في النمسا حول مدى قبول سياسته، فأوقفه هتلر عن هذا الاستفتاء، بل قام بتسليم إنكفارت رئاسة الحكومة في النمسا، لتدخل بعدها جيوش ألمانيا فاتحة، لكن دون أى مقاومة، وأعلِنَت رسمياً النمسا جزءًا من ألمانيا بقانون ألماني صدر بتاريخ ١٢ آذار ١٩٣٨.

لم يلق ضم النمسا أي ردة فعل حادة، بل على العكس فقد قامت بريطانيا بتوجيه خطاب للحكومة النمساوية بعدم المقاومة، ولفرنسا بالتروي إزاء هذا العمل، وكانت فرنسا المضطربة داخلياً والتي جرى فيها تغيير للحكومة بعد تقديم حكومة شوتان استقالتها عام ١٩٣٨، كانت تحاول الابتعاد عن الصدام مع أي دولة أخرى، لذلك لم يكن فعلها أكثر من ردة فعل بريطانيا، والدولة الوحيدة التي أبدت ردة فعل على الاجتياح الألماني هي تشيكسلوفاكيا التي اعتبرته انتهاكاً للقانون الدولي و مهدداً للأمن والسلام العالميين.

القضية التشيكوسلوفاكية

كان ضمُّ النمسا قد بعث في هتلر نشوة النصر، وهو ما جعله يتمادى ويطلب انضمام باقي الأراضي الألمانية التي فقدتها ألمانيا في معاهدة فرساي، ومنها بوهيميا وموارفيا التي كانت يقطنها أغلبية ألمانية، وطالما طالب هؤلاء بالعودة إلى الوطن الأم، والانضمام لألمانيا، ليبدأ الخلاف بين هاتين المنطقتين وحكومة تشيكوسلوفاكيا التي رفضت مطلبهما، كما رفض الطرفان تدخل بريطانيا ووضع حل لهذه المشكلة، واشتد النزاع والتوتر بعد إعلان هتلر حق سكان هاتين المنطقتين اللتين عرفتا بالسوديت بالانضمام إلى ألمانيا، وهدد باستخدام القوة في حال رفض تشيكوسلوفاكيا، وهو ما جعل بريطانيا وفرنسا تتدخلان وتقدمان النصيحة لتشيكوسلوفاكيا بالتخلي عن السوديت تجنباً للحرب، وقد لقي المقترح الفرنسي قبولاً تشيكوسلوفاكياً، لكنه رُفِض من قبل ألمانيا التي طالبت بانسحاب الجيش التشيكوسلوفاكي وإزالة تحصيناته وإخلائها خلال ستة أيام، وهو ما جعل تشيكوسلوفاكيا تتراجع عن استعدادها للإخلاء وحشد قواتها على الحدود التشيكوسلوفاكية.

لم تلق الأطماع الألمانية شجباً أو تنديداً من الدول الأوربية، فالكل منشغل بنفسه ما عدا الاتحاد السوفييتي الذي صرح بتدخله لصالح تشيكوسلوفاكيا، إالا أن عذره هو عدم وجود حدود للسوفييت معها، ورفضت رومانيا وبولونيا مقترحاً سوفييتياً بالمرور عبر أراضيها إلى تشيكوسلوفاكيا، أما بريطانيا فقد اتخذت موقفاً محايداً من الأزمة ولكن سرعان ما تبدل موقفها عندما تفاقمت الأزمة، وأصبح الخطر محدقاً بشريكتها فرنسا، وأعلنت أنها ستقف إلى جانب فرنسا في حال نشوب حرب فرنسية – ألمانية وبادرت بمحاولة حل المسألة سلمياً.

أما فرنسا التي ربطتها معاهدة مع تشيكوسلوفاكيا فقد اتخذت موقفاً قوياً من الأزمة، ولكنها خلال اتصالات سرية مع الحكومة التشيكوسلوفاكية صرحت بعدم قدرتها على مجابهة ألمانيا عسكرياً، لضعفها وقلة تسليحها ومطالبة الشارع الفرنسي بالحياد من هذه الحرب، كما نصحتها بالسعي لحل سلمي، والتخلي عن السوديت، وفعلاً عُقِدَ مؤتمر في مدينة ميونخ الألمانية ١٩ ايلول ١٩٣٨ ضم كلاً من فرنسا وبريطانيا وألمانيا توصل خلاله المؤتمرون إلى ما يلي:

١- ضم المناطق ذات الأغلبية الألمانية إلى ألمانيا.

٢- إعطاء مجال لغير الألمان بمغادرتها مع ممتلكاتهم.

٣- إجراء استفتاء في المناطق ذات النسبة المتساوية من الألمان مع غيرهم حول الانضمام.

٤- حل مشكلات الأقليات البولونية والهنغارية في تشيكوسلوفاكيا خلال ثلاثة أشهر.

٥- ضمان فرنسي وبريطاني لسيادة تشيكوسلوفاكيا على باقي أراضيها.

وكان من نتائج هذه التسوية:

١- التكبر الألماني جعل فرنسا وبريطانيا تعيدان حساباتهما العسكرية والبدء بتقوية نفسيهما.

٢- سعي الاتحاد السوفيتي للتواصل مع ألمانيا بعد خذلانه من قبل فرسا و بريطانيا، وعدم دعوته لمؤتمر ميونخ، وعقد اتفاقية بين الاتحاد السوفييتي و ألمانيا بتاريخ ٢٣ آب عام ١٩٣٩ تضمنت عدم اعتداء بينهما.

٣- جعلت هتلر يتابع مسيرة فتوحاته معتمداً أعلى القوة التي يمتلكها.

٤- حصول سلوفاكيا على الحكم الذاتي بدعم من ألمانيا، وتوقيع معاهدة مع ألمانيا عام ١٩٣٩ تضمنت جعل سلوفاكيا محمية ألمانية.

وتابع هتلر السيطرة على الأراضي التشيكوسلوفاكية ليضمها إلى ألمانيا بعد توقيع رئيسها على وثيقة جعلت بلاده تحت الوصاية الألمانية، كما وقع هتلر مع كل من بريطانيا وفرنسا معاهدات عدم اعتداء بعد مؤتمر ميونخ، ومعاهدات تشاور في الأمور الأوربية، كما رسمت المعاهدة مع فرنسا الحدود بين ألمانيا وفرنسا بشكل ثابت ونهائي.

وفيما كانت ألمانيا تحاول أن تكون سيدة العالم في أوربا كانت اليابان في الشرق الأقصى تحاول أن تأخذ نفس الدور، مستغلة الفقر و الأزمة الاقتصادية التي اجتاحت العالم، ولكونها تمتلك أقوى أسطول بحري في الشرق، كما تمتلك أقوى جيش، ولها من القوة الاقتصادية ما ساعد على استقرارها سياسياً، وكانت أولى توجهات اليابان هي الصين التي كانت الأفكار الشيوعية بدأت تجتاحها، وللقضاء على هذا الفكر المعادي للحكومات الرأسمالية فلا بد من إيقافه عند حده،

والسيطرة على الصين، وبدأ المشروع الياباني بمحاولة السيطرة على منشوريا، أكبر وأهم مقاطعات الصين، ولكونها الحاضنة الأساسية للشيوعية، ولإيقاف المد الأمريكي الذي يحاول السيطرة على الصين، كما أن الأوضاع الداخلية في اليابان والأزمة الاقتصادية كانت بحاجة لعمل خارج البلاد يصرف نظر الشعب عنها، وبالفعل تحركت الجيوش اليابانية، وتمكنت من السيطرة على منشوريا دون مقاومة تذكر، وذلك لضعف الصين العسكري، واكتفت الصين بإجراءات تمثلت بإيقاف الاستثمارات اليابانية في الصين، والسيطرة على السفن اليابانية الموجودة في الموانئ الصينية، ورفع الأمر إلى عصبة الأم طالبة وضع حد للعدوان الياباني.

في منشوريا تم تشكيل مجلس حكم، وأعلِنَ استقلالها في ٩ آذار ١٩٣٢، واعترفت اليابان بالحكومة الجديدة، وتركت حامية لها في منشوريا بعد إجراء اتفاق بين اليابان وحاكم منشوريا.

طالبت عصبة الأمم اليابان بالانسحاب من منشوريا، وتم تشكيل لجنة لدراسة الأوضاع في منشوريا، وجاء تقريرها بأن المجلس الذي طالب باستقلال منشوريا مصطنع ولا يمثل الأغلية، وأن على عصبة الأمم عدم الاعتراف بمنشوريا، وإعطاء الصين السيادة على منشوريا، فرفضت اليابان أي مباحثات مع الصين للوصول إلى حل لمسألة منشوريا، وهو ما جعل عصبة الأمم تتبنى نتائج خلص إليها التقرير وهي:

١- عدم الاعتراف بحكومة منشوريا.

٢- سحب القوات اليابانية من منشوريا.

مما جعل اليابان تنسحب من عصبة الأمم رفضاً لهذه القرارات، ولكون الولايات المتحدة الأمريكية تمتلك امتيازات فى الصين وفي منشوريا بشكل خاص فقد وضعت جهدها الدبلوماسي لحل المسألة بشكل سلمي يضمن مصالحها، ولكنه كان حلاً لا يخدم الحكومة الصينية؛ لأن اليابان تمثل سوقاً ضخماً للمنتجات الأمريكية، لذلك اقتصرت الإجراءات الأمريكية على عدم الاعتراف بحقوق اليابان في الصين، ومحاولة وضع سياسية تضمن إنشاء منطقة محايدة، ووقف الأعمال العسكرية، وبدء محادثات بين الطرفين، وقد رفضت اليابان هذا المقترح، وزاد من التعنت الياباني العلاقة الوثيقة مع الأنظمة الديكتاتورية في أوربا، لكونها تمكنت من توسيع رقعة سيطرتها الاقتصادية لتشمل تقريباً جميع شعوب آسيا، من خلال وضع شعارات قومية وتقديم مساعدة لحركات التحرر في آسيا، وتقديم الإعانات الإغاثية لشعوب المنطقة، ولكن بقي المعسكر الليبرالي يناصب العداء لليابان، التي كانت هذه السياسة تضر بمصالحها في الشرق، من خلال قيام هذه الدول بوضع تعاريف جمركية ضخمة على المنتجات اليابانية.

إن الزيادة المستمرة لتعداد الشعب الياباني والكساد في منتجاته التي أعقبت التعاريف الجمركية الضخمة التي فرضت على منتجاتها ووصول القوة الفاشية اليابانية لسدة الحكم في اليابان جعلها تبدأ بتهيئة الأوضاع الدولية لبدء توسع ممنهج في الشرق، لذا سعت إلى إقامة علاقات قوية مع الدول الفاشية، وفي مقدمتها ألمانيا، فوقعت معها اتفاقية أنتي كومنتيرن عام ١٩٣٦، وقد انضمت إليه إيطاليا لاحقاً ودول أخرى عام ١٩٣٧، كما تم توقيع ميثاق سري تعهد فيه الطرفان الياباني والألماني بالمساعدة المشتركة في حال وقوع حرب مع الاتحاد السوفييتي، وعدم عقد أي معاهدات مع الاتحاد السوفييتي تعارض هذا الاتفاق، كما ساعد اليابان انشغال دول أوربا بالحرب الأهلية الإسبانية ١٩٣٦ والموقف الأمريكي الهش تجاه تحركات اليابان في الصين.

بدأت اليابان برفع الميزانية العسكرية للقوات اليابانية، ومحاولة جعلها تضاهي القوات البريطانية و القوات الأمريكية، وبدأ الزحف في الأراضي الصينية فعلياً بعد اتخاذ الاعتداء الذي تعرضت له القوات اليابانية في كوان – بينغ في تموز ١٩٣٧ ذريعة لذلك، وتم السيطرة على العديد من المدن الصينية مثل شينغهاي وبكين وغيرها، وبدأت الصفوف الصينية تتوحد لمواجهة هذا العدوان، وإيقاف التقدم الياباني، كما طالبت الصين حلفاءها وفي مقدمتهم الاتحاد السوفييتي بالمساعدة في وقف هذا العدوان، إلا أنه ورغم التدخل الدولي لحل المسألة ووقف العدوان كان دون جدوى، فقد قدم الاتحاد السوفييتي دعماً عسكرياً من خلال تقديم السلاح وقروض مالية، وطالب الاتحاد السوفييتي عصبة الأمم بالتدخل لإيقاف هذا العدوان، فدعت عصبة الأمم إلى عدة اجتماعات، وطالبت اليابان بالالتزام بمعاهدة واشنطن عام ١٩٢٢ للدول التسع.

ورغم مطالبة الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا – اللتين بدأت مصالحهما في هذه المنطقة بالتضرر – الطرفين بضبط النفس والجلوس لطاولة الحوار، إلا أن الرد الياباني جاء بأنه لا نية لها بوقف تقدمها في الصين، كما اتخذت الدول قراراً بإيقاف تصدير السلاح للأطراف المتحاربة، وهو ما أضر بالقوات الصينية، في حين تمتلك اليابان سلاحاً ومخزوناً عسكرياً ضخماً، بينما حاولت ألمانيا إرسال السلاح إلى قوات تشان – كي – تشيك، وعدَّت اليابان هذا عملاً مخلاً بالمواثيق الموقعة بينهما، فتوقفت عن إرسال السلاح بعد تعهد ياباني بإقامة مناطق نفوذ اقتصادي ألماني في الصين، وبعد بدء الحرب العالمية الثانية بدأت الاسلحة والمساعدات تنهال على الصين، الأمر الذي ساعدها للوقوف في وجه اليابان حتى نهاية الحرب وهزيمة اليابان في ٢ أيلول عام ١٩٤٥.

السياسة الإيطالية في منطقة البحر المتوسط وأفريقيا

حذت إيطاليا حذو نظيراتها ألمانيا واليابان والتوسع ومد نفوذهما إلى مناطق جديدة؛ لذلك بدأت بناء علاقات أوربية مع الدول الكبرى تكون لها رديفاً في توسعها، فتمكنت من أخذ الغيوم وجر ألبانيا إلى اتفاقية دفاع مشترك عام ١٩٢٦ مقابل أخذ فرنسا لمنطقة الرور، وعلى هذا بدأ العمل الإيطالي في محاولة لكسب كل من فرنسا وبريطانيا الندان القويان لها في التوسع باتجاه أوربا لوسطى والبحر المتوسط وشمال أفريقيا، لذلك كانت تسعى للحصول على مكتسبات من خلال اتفاقيات ومعاهدات، وحاولت إيطاليا التقرب من ألمانيا أيضاً، لكن مواقف ألمانيا الساعية لضم النمسا جعلها تشعر بالخطر الألماني، وعادت إلى التحالف مع فرنسا التي كانت الضامن الأكبر لأطماعها في مستعمراتها ووقعت معها اتفاقية في كانون الثاني ١٩٣٥ تضمنت الاتفاقية ما يلي:

١- تنمية الصداقة بينها والتشاور عند الضرورة.

٢- التشاور بينها و النمسا للإجراءات المتخذة لضمان استقلال النمسا وسلامتها.

٣- الوصول إلى اتفاق يرضي الطرفين في القضايا الأفريقية.

٤- إعطاء إيطاليا جزءاً من الصحراء التونسية والصومال الفرنسي.

٥- التنازل عن الامتيازات التي يتمتع بها الإيطاليون في تونس لصالح فرنسا، كما أطلقت فرنسا يد الحكومة الإيطالية في أثيوبيا لتبدأ إيطاليا تحركاً عسكرياً في أثيوبيا بعد فشل محاولات سلمية للسيطرة عليه من خلال معاهدات ومواثيق دولية، وذلك لعدة أسباب، وهي:

١- إيجاد قاعدة عسكرية استراتيجية لها تأثير في عقده المواصلات العالمية.

٢- وضع قاعدة إيطالية للتوسع في أثيوبيا.

٣- إيجاد سوق لتصريف المنتجات الإيطالية.

٤- إيجاد موارد للمواد الخام.

وقد مهد الإيطاليون لعمل عسكري من خلال التقصي عن ردة الفعل العالمية للدول الكبرى حيال هذا العمل فتمثل بسكوت بريطاني فرنسي وأمريكي، بدأت بعده إيطاليا باجتياح أثيوبيا ودخول القوات العسكرية إليها، ثم عقد اجتماع طارئ لمجلس عصبة الأم التي اتخذت قراراً بأن إيطاليا دولة معتدية، ومحاولة تطبيق المادة ١٦ من عهد العصبة، وهو معاقبة إيطاليا وعدم إرسال السلاح والمواد التسليحية إليها، وإيقاف منح القروض، ومنع تصدير النفط للإيطاليين، ولم يلتزم أحد

بهذه القرارات كما أن الولايات المتحدة ليست عضواً بالعصبة، الأمر الذي جعل صادراتها إلى إيطاليا تزداد بنسبة ١٤٠ في المئة، وكذا صادرات النفط.

حاولت بعد ذلك عصبة الأمم تبني مشروع قرار يفرض حظراً على بيع النفط لإيطاليا، وافقت عليه عشر دول، تصدر ما يقارب ٧٥ في المئة من النفط لإيطاليا، وعارضه كل من بريطانيا وفرنسا خوفاً من توسيع رقعة الحرب، وانهيار نظام الحكم في إيطاليا، ووصول الشيوعية إليها.

عُقِدَت معاهدة سرية في باريس بين فرنسا و بريطانيا حاولا فيها صياغة حل سلمي للأزمة، كان ملخصها:

١- الاعتراف لإيطاليا باحتلال ثلثي الحبشة ولها الحق في إنشاء مستعمرات في الثلث المتبقي.

٢- لأثيوبيا خط ضيق من جنوبي أراضي أرتيريا مع ممر إلى البحر.

٣- على الحكومة الأثيوبية أن توظف لديها خبراء إيطاليين، وإعطاء إيطاليا الأفضلية في التعاملات التجارية.

كانت تلك معاهدة مجحفة بحق أثيوبيا، ما إن انكشفت خيوطها للرأي العام الفرنسي والبريطاني حتى أطاحوا برئيس وزراء بريطانيا وفرنسا، وتولى كل من أنطونى إيدن وزارة الخارجية في بريطانيا وألبرت سرو وزارة الخارجية في فرنسا، فقامت هاتان الحكومتان بالتشديد على العدوان الإيطالي والسعي لفرض حظر على النفط المبيع لإيطاليا.

وعلى الرغم من المقاومة الأثيوبية الشرسة، ولضعف التسليح الأثيوبي، والموقف الدولي الخاذل لها تمكنت إيطاليا من السيطرة على أثيوبيا وأرتيريا فحمل الموقف البريطاني والفرنسي إيطاليا على الانحياز للتحالف مع ألمانيا والابتعاد عنها.

توجهت الأطماع الإيطالية بعدها إلى تونس وقناة السويس وجيبوتي لتقف فرنسا ضدها في هذه المستعمرات، كونها مستعمرات فرنسية، وطالبت إيطاليا بالالتزام بمعاهدة روما الموقعة ١٩٣٥، إلا أن إيطاليا، وبسبب الموقف الفرنسي من الأزمة الأثيوبية اعتبرت معاهدة روما حكم المنتهية، فردت فرنسا بأنها لن تسمح بأي اعتداء إيطالي، حتى لو جرها لحرب، فحاولت بريطانيا الدخول كوسيط محل المشكلة لكن أيطاليا رفضت الحل، لكن الإصرار الفرنسي على مرفقه جعل ايطاليا تحول أنظارها إلى البانيا التي سيطرة عليها الايطاليون مسرعة بعد قرار ملكها وتم تسمية ملك ايطاليا ملكا عليها

المطلب الثاني: أسباب الحرب العالمية الثانية تطوراتها ونتائجها

أسباب الحرب

١- الهيجان الألماني الهتلري الذي تحرك بغرور وعجرفة مستنداً إلى قوة عسكرية ضخمة ودبلوماسية محنكة وقوة اقتصادية من جهة، وضعف غزا معظم دول أوربا من جهة أخرى، فضمه النمسا وتشيكوسلوفاكيا لم يلق أي مقاومة أو حتى اعتراض، بل على العكس فقد ماتت بريطانيا بتقديم النصح للنمسا بالقبول بالانضمام، أما بالنسبة لضم تشيكسلوفاكيا فقد كانت بريطانيا تسعى لإظهار نفسها بمظهر المساعد الوفي لألمانيا خدمة لمصالحها، ولبناء علاقات جيدة معها، بعيداً عن الاتحاد السوفييتي وفرنسا، وهكذا بدأ الشرخ يتوسع بين بريطانيا وفرنسا من جهة، والاتحاد السوفييتي من جهة أخرى.

أما فرنسا فقد وقفت متفرجة، لا حول لها ولا قوة، تتخبط بين نزاعات داخلية وضعف خارجي، ورغبة في عدم الدخول في حرب ضد ألمانيا، وهتلر الذي كان واثقاً أن كلاً من فرنسا وبريطانيا كانتا تفعلان ذلك خوفاً على أطماعهما، فكان يحب أن يدفعا ثمن ذلك في خدمة هتلر؛ أما الاتحاد السوفييتي فلم يتمكن من فعل شيء يذكر خوفاً من الوقوع بين فكي الكماشة، ألمانيا من جهة، والجيش الياباني النشط على حدوده في منغوليا من جهة أخرى، فضلاً عن حالة الضعف في جيشه، يُضاف إلى ذلك عدم وجود حدود مباشرة مع تشيكوسلوفاكيا وعدم السماح لقواته بالوصول عن طريق دول أوربا الشرقية، وطالب هتلر بدانزج الألمانية، فرفضت بريطانيا ذلك وأعلنت التجنيد الإجباري وقت السلم، وهو ما جعل هتلر يلغي عقد الميثاق مع بولندا بعدم الاعتداء وبدأ بعد العدة السياسية لهدفه الجديد بولندا.

فبدأ بالاتحاد السوفييتي الذي عقد معه معاهدة عدم اعتداء عام ١٩٣٩، وافق عليها الاتحاد السوفييتي لفقدانه الثقة ببريطانيا التي كانت تتبع سياسة متأرجحة بين ألمانيا والاتحاد السوفييتي، ولعدم دعوة الاتحاد السوفييتي إلى مؤتمر الدول الأربع وتقرير مصير النمسا، ورفض غير معلن من فرنسا وبريطانيا لاتفاق حاول ستالين عقده منهم ضد ألمانيا، بأن وضع العقبات في وجه هذا الاتفاق، أما هتلر فقد عقد الاتفاق لتجنب القتال على جبهتين .

وعلى ذلك طالبت ألمانيا بدانزج مع خط حديدي عمر عبر الكوريدور البولندي، وأن تحتفظ بولندا بمرفأ في مدينة دانزج يتصل بها عبر خط حديدي، وكان هذا الحراك الألماني تجاه بولندا قد جعلها توقع معاهدات عدة، الأولى مع الاتحاد السوفييتي معاهدة عدم اعتداء، والثانية مع بريطانيا تعهدت بموجبها بريطانيا بسلامة الأراضي البولندية وأمنها، والثالثة مع فرنسا تعهدتا فيها بالتعاون في حال تعرضت إحداهما لاعتداء، وجاء الرد سريعاً من ألمانيا بأن اعتبرت الاتفاقية الألمانية البولندية عام ١٩٣٤ لاغية، وحاولت كل من فرنسا وبريطانيا العمل على وقوف الاتحاد السوفييتي إلى جانبهما ضد

ألمانيا، وضمان استقلال بولندا، إلا أن الاتحاد السوفييتي رفض هذا المشروع، مما جعله قريباً من ألمانيا وقامت بينيهما معاهدة عدم اعتداء في ١٣ آب ١٩٣٩، وفي ٣١ آب ١٩٣٩ أعلن هتلر زحف جنوده نحو بولندا التي استنجدت بحلفائها لتقوم بذلك الحرب العالمية الثانية.

٢- قامت الحرب بعد محاولات عديدة لعصبة الأمم في منع وقوعها، أو منع الأسباب التي كانت خلفها، لقد عجزت عصبة الأمم عن حل العديد من المشاكل في العالم فلم تجدِ مقرراتها نفعاً مع الاعتداء الإيطالي على أثيوبيا وأرتيريا كما لم تجدِ مع الاعتداء الياباني على منشوريا، حتى إن بعض الدول عارضت العقوبات التي فرضتها، وبدأت في مساعدة الدول المعاقَبَة ضاربة بعرض الحائط قرارات عصبة الأمم.

٣- انتقام دفين في قلوب الألمانيين من الذل والهوان الذي ذاقوه جراء فرض شروط قاسية ومذلة في معاهدة فرساي، الأمر الذي جعله يتحرك بقوة وشراسة، لجعلها تعود واحدة من الدول الكبرى.

٤- الضعف الذي بدا واضحاً من جانب الحلفاء، والذي اتسمت به سلوكيات فرنسا وبريطانيا، فقد كان موقفهما متأرجحاً بين التحالف والعداء الخمول من ألمانيا، وقد بد فشل سياستهما مبكراً منذ بداية التسلح الألماني الذي لم يلق رادعاً، بل وجد الكثير ممن أعطاه المسوغات والشرعية.

٥- سباق التسلح المجنون الذي باءت بالفشل كل محاولات نرعه أو حتى تحديده، فقد عقدت العديد من الاجتماعات التي حضرها العديد من دول العالم في مقدمتها ألمانيا، ولكن الفشل كان حليفها، ومن أهم أسباب فشلها التعنت الفرنسي والبريطاني فقد انتهت العديد من مؤتمرات نزع السلاح بخلاف فرنسي بريطاني، مثل مؤثر جنيف ١٩٣٢ وجنيف ١٩٣٣، ولما كانت المحاولات لنزع السلاح تفشل، فقد انسحبت ألمانيا من المؤتمر الأخير بسبب رفض فرنسا وبريطانيا وبولندا تحديدَ عدد الجيش ب ٣٠٠ ألف جندي، وانسحبت بعدها من عصبة الأمم.

تطورات الحرب

١- احتلال الاتحاد السوفييتي لفنلندا

حاول الاتحاد السوفييتي تقوية حدوده لعدم ثقته بالسياسة الألمانية، فتمكن من وضع عدة قواعد له في دول البلطيق، بعد أخذ موافقة حكوماتها، وطلب من فنلندا التنازل عن بعض النقاط ليتمكن من وضع قواعد له فيها، ولكن تم رفض الطلب السوفييتي من فنلندا، فقام السوفييت فوراً بإنهاء العمل بمعاهدة عدم الاعتداء مع فنلندا، وقطع علاقاتها الدبلوماسية معها، ومن ثم اجتياح الأراضي الفنلندية؛ حاولت كل من فرنسا وبريطانيا منع السوفييت من ذلك دون جدوى،

فقامتا بإرسال قوة من ألف جندي لمساعدة فنلندا، منعتها السويد و النرويج من العبور عبر أراضيها، ففشلت كل من فرنسا وبريطانيا بنجدة فنلندا، كما فشلتا بقطع الطريق على ألمانيا ومنعها من الوصول للحديد السويدي، مما جعل فنلندا تستسلم للسوفييت، وأجبِرَت على توقيع اتفاقية موسكو ١٢ أذار ١٩٤٠ تنازلت بموجبها عن جزيرة هانجو كقاعدة بحرية للسوفييت.

٢- احتلال ألمانيا للدنمارك والنرويج

حاولت بريطانيا قطع الطريق على الألمان ومنعهم من الوصول إلى الحديد السويدي عن طريق زرع ألغام في المياه الإقليمية النرويجية، وهو ما جعل هتلر يحتل الدنمارك رداً على هذا العمل، وتم ذلك دون قتال بتاريخ ٩ نيسان ١٩٤٠، ومن ثم احتل الألمان موانئ النرويج ومطاراتها الرئيسية، وقامت بطرد قوات الحلفاء منها بعد قتال دام شهرين، ولجأت الحكومة النرويجية إلى لندن، وتم تشكيل حكومة موالية للألمان.

٣- الجبهة الغربية

قامت فرنسا ببناء خط دفاعي على الحدود الألمانية الفرنسية أسمته خط ماجينو قد جُهِّزَ لصد الهجوم الألماني، قابله خط مماثل ألماني اسمه خط سيغفريد، وقد امتاز الخطان بتجهيزات متطورة، وأشرف على بنائهما مهندسون مختصون، ولكن ألمانيا وبعد سيطرتها على النرويج، وبحركة مفاجئة فورية هاجمت كلاً من هولندا وبلجيكا ولوكسمبورغ وتمكنوا من احتلالها جميعاً بعد اختراق دفاعات الأعداء، ثم بدأ هجوم ألماني على فرنسا، تمكنت فيه القوات الألمانية من اختراق دفاعات فرنسا، وسيطرت على معظم أراضي فرنسا بما فيها العاصمة باريس، فطلبت الحكومة الفرنسية المساعدة من بريطانيا والرئيس روزفلت، ولكن دون جدوى، وسقطت حكومة رينو ليتسلم بعده المارشال بيتان العجوز، الذي طلب عقد هدنة مع الألمان بعد أن استقرت الحكومة الفرنسية في مدينة فيشي، تمت الموافقة على الهدنة، وكان صلحاً أشبه بالذل الذي ذاقته ألمانيا على يد الفرنسيين في معاهدة فرساي، وأهم بنوده:

١- للألمان احتلال المناطق الواقعة شمال وغرب فرنسا، ومن هناك جنوباً إلى حدود إسبانيا، كما أن جميع الموانئ الفرنسية الواقعة على القنال الإنكليزي والمحيط الأطلسي تكون تحت الاحتلال أيضاً.

٢- نزع سلاح القوات الفرنسية المقاتلة وتسريح قواتها وإبقاء ما يكفي لحفظ الأمن العام.

٣- تتحمل فرنسا نفقات الحرب.

٤- تجريد الأسطول الفرنسي من سلاحه.

٥- إلزام فرنسا بإطلاق سراح الجنود الألمان المأسورين.

٦- إبقاء الجنود الفرنسيين لدى الألمان أسرى لديهم.

٤- معركة بريطانيا

وهي تعد من أشد المعارك ضراوة بالنسبة للطرفين، رغم أنه لم يكن هناك تقدم بري، واقتصرت المعارك على الطيران الحربي والسفن، فقد ظلت الطائرات الألمانية تقصف موانئ بريطانيا ومطاراتها ومدنها قرابة ستة أشهر في عام ١٩٤٠، واستبسل الطيارون البريطانيون في الدفاع عن أرضهم، وتعدى ذلك إلى قصف مواقع ألمانية، كما استخدم الألمان سفنهم الحربية وألحقوا ضرراً كبيراً بالأسطول البريطاني، الذي سرعان ما تمكن من احتواء الحجوم الألماني وبدأ يرد عليه بالطريقة المناسبة.

٥- القتال في أفريقيا

تمكن البريطانيون في أفريقيا من إلحاق الهزائم بقوات إيطاليا المتمركزة في مصر، وتمكنوا من احتلال سوريا ولبنان والعراق، وتمكنت إيطاليا من تهديد مراكز بريطانيا في الشرق الأوسط من خلال احتلال الصومال البريطاني وكينيا والسودان، ما جعل بريطانيا تقوم بهجوم معاكس تمكنت فيه من القضاء على القوات الإيطالية وإقصائها عن شرق أفريقيا وأرتيريا وأديس أبابا، واستسلمت القوات الإيطالية في نهاية المطاف للجيش البريطاني، ما جعل الألمان يرسلون
قوة عسكرية لإنقاذ القوات الإيطالية، وتمكنت بادئ الأمر من دحر القوات البريطانية، وقد كانت القوات الألمانية بقيادة الجنرال رومل، وسيطروا على رأس فرتيني، وبات سقوط مصر قريباً، مما جعل بريطانيا ترد بهجوم معاكس بعد أن استجلبت قوات إضافية بقيادة الجنرال مونتجمري ليتقابل الطرفان في معركة حامية الوطيس في العلمين، تمكنت فيه القوات البريطانية من دحر القوات الألمانية حتى تمكنت من جعلهم يستسلمون لقوات الحلفاء.

٦- الحرب على السوفييت.

مثلت الشيوعية الشيوعية العدو اللدود للألمان، متمثلة بالاتحاد السوفييتي الذي طالما أراد هتلر القضاء عليه، فأبقى تحالفه قائماً مع روسيا السوفييتية حتى يفرغ من بريطانيا، قامت خلالها روسيا بضم كل من ولاية بارايبا ويوكوفينا ودول البلطيق بتاريخ ٢٢ حزيران ١٩٤١ جاءت الأوامر للجيش الألماني بالتوجه إلى الاتحاد السوفيتي من محاور ثلاث:

الأول عن طريق جنوب بولندا.

الثاني عن طريق روسيا البيضاء إلى سمولنسك وموسكو.

الثالث عن طريق دول البلطيق إلى لينينغراد.

تمكنت القوات الألمانية من إحراز تقدم على جميع المحاور وصلوا فيها في المحور الثالث بعد اجتياز دول البلطيق إلى لينينغراد، وفي المحور الثاني وصلوا إلى مشارف موسكو، أما المحور الأول فقد تمكنوا فيه من السيطرة على كل من أوكرانيا وساحل البحر الأسود وأوديسا، وشبه جزيرة القرم، وتوقفوا عن التقدم لمقاومة الروس الذين أبدوا شراسة في الذود عن بلادهم، كما أن الشتاء الروسي القارس قلب موازين المعارك، فقام الجنرال زوكوف في ١٩ تشرين الثاني ١٩٤٢ بهجمة مباغتة مستغلاً الظروف الحيوية، تمكن فيها من أخذ زمام المبادرة بالهجوم، ولم ينتهِ العام ١٩٤٣ حتى كانت القوات الروسية قد دحرت القوات الألمانية عن أراضيها، بل ولاحقتهم في أراضي الدول المجاورة.

٧- دخول الولايات المتحدة الحرب

وقفت الولايات المتحدة الأمريكية في أول الحرب على الحياد ودون أي تدخل، ولكن الاعتداء المتكرر والموجع لقوات الولايات المتحدة في الشرق الأقصى وفي المحيط الهادئ من قبل اليابانيين جعلها تعدل عن قرا رها في الحياد، وكان اليابانيون قد ضربوا بواسطة طيرانهم العديد من مواقع الولايات المتحدة، كالأسطول الأمريكي في المحيط الهادئ في ميناء بيرل هاربر بجزر هاواي، مما أثر في التفوق البحري الأمريكي، كما ضربوا قاعدة مانيلا في الفلبين، واحتلت اليابان بورما وماليزيا اللتين كانتا طريق نقل المساعدات المقدمة من بريطانيا وأمريكا للصين كما تمادت اليابان بفرض إقامة مطارات في الهند الصينية، لتبدأ الولايات المتحدة اتخاذ إجراءات جدية بخصوص هذا الوضع، فقد قامت بضم القوات المسلحة الفلبينية إلى جيش الولايات المتحدة، وتجميد الممتلكات اليابانية في الولايات المتحدة، وحذت بريطانيا وهولندا حذوها، وفي خضم المعارك وانهزام الحلفاء والولايات المتحدة الأمريكية أمام ألمانيا ودول المحور، والانتصارات المتلاحقة لهم، قامت الولايات المتحدة الأمريكية بغارات جوية ضد اليابان، كبدوهم خسائر فادحة في العتاد والتعداد في معركة تمكنت فيها الولايات المتحدة من إغراق أربع حاملات طائرات يابانية، شُلَّ بعدها الحراك الياباني في المحيط الهادي.

٨- الحلفاء يبدؤون الهجوم في مختلف الميادين الحربية

بعد انتصار قوات الحلفاء في شمال أفريقيا بدؤوا بتأمين حركة جيوشهم من خلال تطهير البحر الأبيض المتوسط، وأفادهم في ذلك تغيير الحكومة الإيطالية واستلامها من قبل سياسي محب للسلام، عقد هدنة مع الحلفاء أهم بنودها:

١- الاستسلام الإيطالي الفوري غير المشروط.

٢- التوقف الفوري عن القتال في كافة المحاور.

٣- تسليم الأسطول البحري والجوي للحلفاء، وضمان استخدام الحلفاء لجميع الموانئ والمطارات الإيطالية، فقامت ألمانيا باحتلال روما، وهو ما جعل الحرب تنتقل إلى مشارف روما، فتوجهت قوات الحلفاء الأمريكية والبريطانية إلى روما وتمكنت من طرد القوات الألمانية منها، وتوقيع معاهدة هدنة في ٢٩ نيسان ١٩٤٥، وتوقف القتال بعد استسلام القوات الألمانية.

٩- نهاية الحرب

قلب الدعم الأمريكي للحلفاء كفة الموازين لصالحهم، وتم تشكيل جيش لقوات الحلفاء بقيادة أيزنهاور وبدأ الهجوم على قوات المحور، فقد سيطر الحلفاء على البحر والجو في الساحل الشمالي الفرنسي، ودمروا مواصلات العدو وموارده للحصول على المساعدة لقوات الحلفاء بأريحية، وتم تحرير جميع المدن الفرنسية وفي مقدمتها باريس وهولندا وبلجيكا وجنوب فرنسا، وبدأ توغل الحلفاء في ألمانيا، كما توغلت قوات الاتحاد السوفييتي على الجبيهة المقابلة، حتى دخلت برلين، واستسلم الألمان دون قيد أو شرط، كما توقفت الحرب مع اليابان بعد إلقاء قنبلتين ذريتين على هيروشيما وناكازاكي ، واستسلام اليابانيين في ١٤ آب ١٩٤٥.

نتائج الحرب

توقفت الحرب وبدأت الدول المنتصرة تسعى لتحقيق أهدافها منها، فقامت دول الحلفاء والاتحاد السوفيتي بتقسيم ألمانيا وبرلين إلى قسمين، قسم تحت إمرة السوفييت، والآخر تحت إمرة الحلفاء، كما بدأت الدول المجاورة لألمانيا بالمطالبة بإعادة ترسيم حدودها معها، فالدنمارك طالبت بضمان حقوق الأقليات في شلزفيك، وهولندا طالبت بجزيرة بوركوم، أما بلجيكا ولكسمبورغ فقد طالبتا بترسيم حدودهما، أما فرنسا، ورغم أنها تحتل ألمانيا مؤقتًا إلا أنها أرادت ما يأتي

- فصل رينانيا اليسرى عن ألمانيا ووضعها تحت إشراف دولي، وتقسيم ما تبقى منها إلى عدة مناطق تتمتع بالحكم الذاتي.
- فصل منطقة الرور نهائيًا عن ألمانيا ووضعها تحت نظام دولي.
- فصل السار من ألمانيا وتوحيدها اقتصاديًا مع فرنسا.

تمت الموافقة على الطلبات وخاصة الطلب الأخير، فقد لقي تأييداً دولياً، وكل ما تقدم لم يكن حلاً جذريًا، ولأن الأطماع الاقتصادية والسياسية مستمرة بدأ النزاع حول غنائم الحرب وانقسم العالم إلى معسكرين.

دار نزاع حول إقامة إدارة مركزية لألمانيا، وهو أمر طالبت به الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا والاتحاد السوفييتي، بينما رفضت فرنسا هذا المقترح، وقد دُرِسَ في مؤتمر بوتسدام، وفي مؤتمر الدول الأربع إلا أنها كلها لم تصل لنتيجة.

وأعلن الاتحاد السوفييتي أنه غير راض عن ضم فرنسا لمنطقة السار، ونتيجة لعدم الوصول إلى نتيجة تخص إقامة الإدارة المركزية لألمانيا، فقد عمدت الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا إلى توحيد مناطق سيطرتهم في تشرين الأول ١٩٤٦.

أما تعويضات الحرب فقد نال الاتحاد السوفيتي القسم الأكبر منها، بينما حاولت فرنسا الحصول على حصتها، حضها على ذلك توقف الإنكليز عن تصدير الفحم لفرنسا، وهو ما جعل فرنسا تطالب بنسبة من فحم الرور، فرفضت الولايات المتحدة الأمريكية طلب فرنسا، ولم تحل هذه القضية حتى مؤتمر موسكو ١٠ آذار ١٩٤٧م.

وبدأت ترتسم معالم دولتين ألمانيتين، الأولى غربية خاضعة للنفوذ الأمريكي وشرقية خاضعة للاتحاد السوفييتي.

معاهده الصلح مع إيطاليا

تضمنت هذه المعاهدة عدة نقاط، أهمها:

١- تنازل إيطالي لفرنسا عن بعض المناطق بعد استفتاء لأهلها، لمن أراد البقاء في فرنسا.

٢- تنازل إيطالي عن جزيرة رودس، وجزر الدودكانيز لصالح اليونان، أما بقية الإيطالية فستُعْرَض قضيتها على الأمم المتحدة باستثناء ألبانيا والحبشة اللتين نالتا استقلالهما فورًا، كما تم تحديد عدد الجيوش الإيطالية وعتادها، وتضمنت بنوداً درست أمور التعويضات المفروضة على إيطاليا التي سرعان ما توقفت عن دفعها بسبب الحرب الباردة.

معاهدة الصلح في رومانيا

١- سلخ بسارابيا وبوكوفينا عن رومانيا وأعادت ترانسلفانيا إليها.

٢- تنازل رومانيا عن الدوبردجا الجنوبية لبلغاريا.

٣- تحديد الجيش الروماني بـ ١٢٠ ألف جندي والبحري بخمسة آلاف جندي.

٤- وضع مبلغ وقدره ٣٠٠ مليون دولار للاتحاد السوفييتي.

٥- امتلاك الاتحاد السوفييتي رؤوس الأموال الألمانية في رومانيا.

٦- مطالبة رومانيا بتأمين الحريات السياسية وحفظ حقوق الإنسان.

٧- انسحاب القوات الموجودة في رومانيا ما عدا الاتحاد السوفييتي الذي أبقى بعض قواته حفاظاً على خطوط مواصلاته مع قواته الموجودة في منطقة الاحتلال السوفييتية.

معاهدة الصلح مع بلغاريا

لقد كانت بلغاريا أقل حظاً من نظيراتها إذ دخلت الحرب إلى جانب ألمانيا، ولكنها عادت لتهادن الحلفاء وتقف إلى جانبيهم، ما جعلها تحتفظ بجنوب الدوبردجا على حساب رومانيا، أما شواطئ بحر إيجة وتراقيا الغربية فقد حرمت من أطماعها فيها، وتم تحديد عدد جيشها، كما منعت من إقامة تحصينات على حدودها مع اليونان، وتقوم بدفع تعويضات لكل من اليونان ويوغسلافيا.

الصلح مع هنغاريا

فرِضَت على هنغاريا شروط قاسية جداً لكون الحكومة الموالية للسوفييت التي شكل بتاريخ ٢٢ كانون الأول عام ١٩٤٤، لم توقع معاهده هدنة مع الحلفاء، لذلك جاء فيها:

١- التنازل عن روستينا الواقعة جنوب جبال الكاربات.

٢- إعادة ضم سلوفاكيا إلى تشيكسلوفاكيا والقرى القريبة من الحدود النمساوية.

٣- التنازل عند ترانسلفانيا لرومانيا.

٤- تحديد عدد جيشها.

٥- دفع تعويضات بلغت ٣٠٠ مليون دولار للسوفييت و يوغسلافيا وتشيكوسلوفاكيا.

الصلح مع فنلندا

نالت فنلندا جزءاً قاسياً من الشروط لوقوفها إلى جانب ألمانيا، تعدت في قسوتها شروط معاهدة موسكو ١٩٤٠ وتضمنت:

١- التنازل للسوفييت عن جزء كبير من شمال البلاد حتى المحيط المتجمد الشمالي.

٢- جزيرة يوركالا وشواطئ على خليج فنلندا.

٣- القسم الجنوبي الشرقي للأراضي الواقعة إلى شمال بحيرة لادوغا.

٤- تحديد عدد الجيش وجعل جزر الآند منزوعة السلاح.

٥- دفع تعويضات للاتحاد السوفييتي.

معاهدة الصلح مع اليابان

أعيدَ تنفيذ معاهدات القاهرة ويالطا لكون اليابان استسلمت دون قيد أو شرط، وتضمنت:

١- إعادة منشوريا وجزر فرموزا للصين.

٢- منح الاستقلال لكوريا.

٣- استعادة القاعدة البحرية بورت آرثر.

٤- وضع الميناء التجاري ويران تحت وصاية دولية.

٥- ضم الاتحاد السوفييتي لجزر الكوريل.

٦- سيطرة الشركات السوفييتية و الصينية على الخطوط الحديدية لمنشوريا الجنوبية الصين الشرقية.

٧- سلخ كل ما احتلته الجيوش اليابانية في الحرب العالمية الأولى لتنتدب من قبل عصبة الأمم مثل جزر ماريان ومارشال و كارولين.

مصير الدول المحررة من السيطرة الألمانية

بولندا

تحررت بولندا من القبضة الألمانية، ولكن السوفييت جعلوها توقع معاهدة ١٧ آب ١٩٤٥ اقتصت من حدودها الكثير، فقد جددت شرقاً بخط كورزون متنازلة عن أوكرانيا وروسيا البيضاء وقسم من بروسيا، وغرباً بخط الادودرنيس، فحصلت بولندا على ٤٠٠ كم مربع من جهة البلطيق.

تشيكسلوفاكيا

تم توقيع معاهدة مع الاتحاد السوفييتي ٢٩ حزيران ١٩٤٥ تنازلت بموجبها تشيكسلوفاكيا عن المنطقة السوفييتية الواقعة جنوب جبال الكاربات.

المطلب الثالث: المؤتمرات الدولية خلال الحرب العالمية الثانية

١- ميثاق الأطلسي ١٩٤١

وقد ضم الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا وانضم إليه لاحقاً الاتحاد السوفييتي والدول الخليفة ٢٤ أيلول ١٩٤١، وكان قد وقع عليه من قبل أمريكا وبريطانيا بتاريخ ١٤ آب ١٩٤١ من قبل كل من الرئيس الأمريكي روزفلت ورئيس الوزراء البريطاني تشرشل، وأهم بنوده:

١- التوقف عن التوسع الأقليمي.

٢- بناء التغييرات الإقليمية على أساس رغبات الشعوب الحرة.

٣- حق الشعوب في اختيار حكوماتها.

٤- بناء نظام تعاون اقتصادي عال.

٥- إنشاء نظام عالمي يحقق الأمن, السلام العالميين.

٦- الوقوف المادي مع الاتحاد السوفييتي ضد الزحف النازي.

٢- تصريح الأمم المتحدة ومؤتمر واشنطن

بعد التقدم السريع الدول المحور والاعتداءات اليابانية المتكررة تم عقد مؤتمر في واشنطن ضم روزفلت وتشرشل والسفير الروسي في واشنطن، دعا هذا المؤتمر إلى توحيد العمل بين دول الحلفاء وإنشاء أركان عليا للعمليات العسكرية، وتقرر العمل على تكثيف الجهود للقضاء على تواجد دول المحور في أفريقيا الشمالية والتمهيد لذلك بعملية إنزال في أفريقيا الشمالية الفرنسية، كما تم توقيع تصريح الأمم المتحدة الذي ضم ٢٦ أمة، بالإضافة لما ذكر في الميثاق الأطلسي من تعهدهم بعدم مهادنة دول المحور والقضاء عليه.

٣- مؤتمر وزراء الخارجية في موسكو عام ١٩٤٣

أدت الانتصارات التي حققها الحلفاء على محوري الاتحاد السوفييتي في ستالينغراد والولايات المتحدة وبريطانيا في العلمين في مصر و ودحر قوات المحور إلى اجتماع وزراء خارجية الولايات المتحدة وبريطانيا و السوفييت للقيام برسم الخارطة الجديدة للعالم بعد القضاء على دول المحور، كما رسموا الملامح الأساسية للسياحة العالمية بعد الانتهاء من الحرب، والوعد بالسعي لبناء عالم خال من الحروب والدمار وإنشاء منظومة أممية تحكم العالم وتحقق الأمن والسلم العالميين، كما حددت هذه الاجتماعات موعداً لاجتماع الرؤساء الثلاثة روزفلت وتشرشل وستالين في طهران.

٤- مؤتمر طهران ١٩٤٣

في ٢٨ تشرين الثاني عام ١٩٤٣ وحتى بداية كانون الأولى انعقد في طهران مؤتمر ضم كلًّا من روزفلت ووزير خارجيته، وتشرشل ووزير خارجيته، وستالين ووزير خارجيته، وقد درس خلال الاجتماع أوضاع الحرب بالتفصيل، وتم وضع أي خلافات أخرى جانباً حتى الانتهاء من الحرب، سحاب وتم وضع خطط الحرب وفتح جبهة غربية ضد ألمانيا بعد القيام بعملية إنزال في النورماندي على السواحل الفرنسية، كما كان هناك مقترح إنكليزي بفتح جبهة البلطيق، وتم رفض هذا المقترح لرغبة ستالين في احتلال جنوده لهذه المناطق، كما تم دراسة مستقبل المنطقة ومستقبل ألمانيا وإمكانية إيجاد منظمة دولية تحقق الأمن والسلام الدوليين كما تعهد السوفييت بتقديم المعلومات العسكرية عن اليابان دون دخول الحرب ضدها.

مؤتمر يالطا

عاد الزعماء الثلاثة روزفلت وتشرشل وستالين إلى الاجتماع من جديد في يالطا بين ٤ و ١١ شباط ١٩٤٥ بعد أن بانت بشائر النصر لهم ودرسوا:

١- قضية الأمم المتحدة والتصويت في مجلس الأمن.

٢- مستقبل ألمانيا وكيفية تقسيمها وما نصيب فرنسا.

٣- الحدود السوفيتية البولندية والتي طالب فيها السوفييت أن يكون خط كورزون هو الخط الفاصل، وحصل على موافقة روزفلت، وإعطاء بولندا من الأراضي التابعة لألمانيا.

٤- إعلان الحرب على اليابان من قبل الاتحاد السوفييتي مقابل الإشراف على خطوط حديد منشوريا، واسترجاع قاعدة بورت آرثر وأرخبيل كوريل.

٥- وضع خطوات تدمر القوة الألمانية بشكل يستحيل فيه أن تعود لتهديد العالم.

٦- الاتفاق على تحديد موعد انعقاد مؤتمر لهيئة الأمم المتحدة في سان فرانسيسكو في الولايات المتحدة لوضع ميثاق المنظمة.

مؤتمر بوتسدام

انعقد هذا المؤتمر في مرحلة مفصلية في الحرب العالمية، حيث استسلمت ألمانيا بينما بقيت اليابان، وتسلم الحكم في الولايات المتحدة ترومان بعد وفاة روزفلت، وتسلم الحكم في بريطانيا واتلي بعد خروج تشرشل، وكان لنتائجه من الأهمية ما جعله أهم المؤتمرات، وعقد بتاريخ ١٧ تموز ١٩٤٥، وأهمها:

١- حل الجيش الألماني كاملاً و تجريده من السلاح وإيقاف التصنيع الحربي.

٢- القضاء على النازية وقوانينها واعتقال رموزها وتقديمهم للمحاكمة.

٣- إقامة نظام ديمقراطي منتخب من الشعب الألماني.

٤- إعطاء الحرية السياسية للأحزاب الأخرى.

٥- إلزام ألمانيا بدفع التعويضات لدول العالم الأعضاء في هيئة الأمم المتحدة.

كان التخطيط لعقد المؤتمر على مستوى وزراء الخارجية، يدرس فيه التحضير لمعاهدات سلام مع دول المحور المهزومة ووضع أسس لتسوية سياسية.

موقف فرنسا من المؤتمرات الدولية

انشغلت فرنسا بمشاكلها عن كل المؤتمرات الدولية، وكانت دول أمريكا والسوفييت وبريطانيا تسعى لإيجاد حل لها، وتوحيد جيشها المنقسم بين ديغول المتمركز في لندن والجزال جيرو المتمركز في الجزائر، وتم التوصل إلى حل لها، وتوحيد العمل بينها ضد حكومة فيشي الموالية لألمانيا، والموجود في باريس، وسرعان ما ترك الجنرال جيرو مركزه لديغول لتوسع الخلاف بينهما، ليصبح ديغول هو قائد لجنة التحرير الوطني الفرنسية، ليصبح فيما بعد رئيس الحكومة الفرنسية بعد تحرير باريس وحصل على اعتراف دولي بذلك.

المطلب الرابع: مؤتمر سان فرانسيسكو للأمم المتحدة

دعت الولايات المتحدة الأمريكية إلى مؤتمر في سان فرانسيسكو عام ١٩٤٥ الغاية منه السعي إلى إيجاد أسلوب للتصويت في مجلس الأمن، وتم تسمية هذا الاجتماع مؤتمر الأمم المتحدة للنظر الدولي، وقد حضر هذا المؤتمر خمسون دولة، وضم عدداً كبيراً من الموظفين والاستشاريين والإعلام، وعُدَّ أكبر مؤتمر دبلوماسي عرفه التاريخ.

وتم تكليف لجنة مؤلفة من أربعة عشر عضواً منبثقة عن لجنة الإدارة المؤلفة من رؤساء الوفود المشاركة، مهمتها تهيئة التوصيات اللازمة، كما تم تشكيل أربعة لجان درس كل منها قسماً من الميثاق:

اللجنة الأولى: اخصصت بوضع أهداف المنظمة ومبادئها ودراسة طلبات الانتساب والأمانة العامة.

اللجنة الثانية: اختصت بدراسة تشكيل الجمعية العمومية ووظائفها السياسية والأمنية والتعاون الاقتصادي والاجتماعي ونظام الوصايا.

اللجنة الثالثة: اختصت بدراسة النصوص الخاصة بمجلس الأمن، وتشكيله ووظائفه، والحلول الودية للمنازعات والتدابير القسرية والتنظيمات الإقليمية.

اللجنة الرابعة: اختصت بدراسة مشروع نظام محكمة العدل الدولية وفحصه، والمسائل القانونية، وضعته لجنة مشرعين اجتمعت لهذه الغاية في واشنطن خلال شهر نيسان ١٩٤٥ تمثلت منها ٢٤ دولة، أما نقاط الخلاف بين أعضاء المؤتمر فهي:

١- قضية ربط المنظمات الإقليمية كالجامعة العربية بالأمم المتحدة.

٢- إعادة النظر في معاهدات ما بعد الحرب العالمية الثانية.

٣- قضية نظام الوصايا، فقد أضافه المؤتمر برمته لمشروع دومبرتون أوكس.

٤- حرية الاختيار باللجوء لمحكمة العدل الدولية بالنسبة للدول الأعضاء.

٥- قضية حق الفيتو الذي أُقِرَّ رغماً عن الدول الصغرى كي لا يتعطل عمل تأليف المنظمة، وحصر هذا الحق للدول الخمس الكبرى.

تم التحضير للميثاق ووضع مبادئه في ٢٦ حزيران ١٩٤٥ وتم التوقيع من قبل المؤتمرين على هذه الوثيقة، ودخل الميثاق حيز التنفيذ بتاريخ تشرين الأول عام ١٩٤٥، وكان مقره مدينة نيويورك في الولايات المتحدة الأمريكية.

المطلب الخامس: نشأة الأمم المتحدة مرحلة التكوين والولادة أهدافها ومبادئها

إن الدور المحدود الذي قامت به عصبة الأمم وعدم قدرتها على حل مشاكل كثيرة جعلها غير ذات أهمية، كما أن الحرب العالمية الثانية وما جابه الدول من تغير في السياسات والتحالفات جعل الثقة بين الدول شبه معدومة لذلك وبعد انكشاف غبار الحرب وباتت على وشك الخلاص رأى كل من فرانكلين روزفلت وتشرشل أنه يجب إنشاء منظومة دولية تكون أقوى وأصلب من عصبة الأمم وإعطاؤها صلاحيات تمكنها من ضبط العالم بقوة أكبر وتجبره على احترام حق الشعوب في تقرير مصيرها ونبذ استعمال السلاح في حل المشاكل.

وفي كانون الثاني عام ١٩٤٢ تم عقد مؤتمر في واشنطن شاركت فيه ٢٦ دولة متحالفة ضد دول المحور كونت الخلية الصغرى للأمم المتحدة والتي أصدرت بعد هذا المؤتمر العديد من الإعلانات التي أردفت الصيغة الأساسية بعناوين عدة اتخذت فيها ثوابت لهذه المنظومة مثل إعلان موسكو عام ١٩٤٣ وقمة إيران في ٢٨ تشرين الثاني عام ١٩٤٣ والتي حضرتها الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا والاتحاد السوفييتي وسفير الصين في موسكو كما عقد مؤتمر في واشنطن في آب عام ١٩٤٤ تمكن من وضع الهيكل التنظيمي لهذه المنظومة الأممية وبين مسؤولياتها وإيجاد دول دائمة العضوية كما وزعت الاختصاصات والسلطات والصلاحيات على الفروع الرئيسية وهي مجلس الأمن الدولي والجمعية العامة ومحكمة العدل الدولية، وحُلَّت العديد من المشاكل التي واجهت إنشاءها وصفة أعضائها ودرست اللجان أيضاً طرق تصفية عمل عصبة الأمم كما تم الاتفاق على مبدأ التصويت وإعطاء أفضلية حق الفيتو للدول الكبرى المؤسسة وتمت الدعوة لعقد مؤتمر تأسيسي للأمم المتحدة في سان فرانسيسكو في ٢٥ نيسان عام ١٩٤٥ وأطلق عليه مؤتمر الأمم المتحدة للتنظيم الدولي واعترض فيه على التمييز بمسألة إعطاء أفضلية حق الفيتو للدول العظمى التي رفضت التنازل عنه وتم تقديم

توصيات في مسألتي حق الدفاع الشرعي عن النفس في حال عدم قدرة مجلس الأمن على إيقاف الاعتداء ووضع تعديل في نظام الوصاية وشؤون المستعمرات.

وفي ٢٦ حزيران عام ١٩٤٥ وقعت الدول المشاركة وعددها ٥٠ دولة على ميثاق الأمم المتحدة في صيغته النهائية وتم تكليف لجان لبدء العمل بهذا الميثاق واتخذت مقراً لها في الولايات المتحدة الأمريكية في نيويورك وقد بنيت منظمة الأمم المتحدة على ستة أجهزة لكل منها مهمته.

الجمعية العامة

وهي الهيئة الرئيسية التي تمثل جميع الأعضاء وتعطي للجميع حق التصويت ولها اجتماعات دولية سنوية عادية وللجمعية أيضاً دورات استثنائية وطارئة وتنتخب الجمعية في أولى جلساتها رئيساً و ١٧ نائباً وتدرس القضايا المطروحة سبعة لجان وللجمعية مناقشة جميع القضايا وبحضور جميع الدول الأعضاء ولكن يبقى بعض القضايا التي لا يجوز اتخاذ القرار فيها لأنها منظورة أمام مجلس الأمن الدولي ولكن مناقشتها أمر طبيعي.

أما قراراتها فلا تصدر إلا بعد التصويت عليها وتعتبر نافذة إذا حازت ثلثي الأصوات أو النصف +١ كحد اقصى أما التزام تنفيذها فهو أمر شخصي نوعاً ما، فهي لا تلزم من صدر بحقه القرار بالتنفيذ، ولها دور بالشؤون المالية والإدارية وانتخاب الدول غير دائمة العضوية والمجلس الاقتصادي والاجتماعي ومجلس الوصاية ويكون لها أن تدرس جميع قرارات المجالس الاجتماعية أو الاقتصادية أو مجالس الوصاية، لكن مجلس الأمن يتفرد بوضع خاص إذ تتخذ القرارات فيه ثم تعرض على الجمعية العامة.

مجلس الأمن الدولي

وهو الأبرز والأقوى من بين قرنائه لما أنيط به من مهام فهو الجهاز المكلف بحل الأزمات الدولية وعلاجها ويتكون مجلسها من ١٥ مقعداً خمسة منها دائمة العضوية للاتحاد السوفيتي والولايات المتحدة الأمريكية والصين وفرنسا وبريطانيا بينما العشر المتبقية فهي مقاعد لدول يتم شغلها بالانتخاب وتكون الدورة للدولة المنتخبة سنتين، ولا يجوز إعادة انتخابها، وهو دائم الاجتماع من خلال ممثلين دائمين للدول الأعضاء ليتمكن من حل الأمور على الفور ويكون الاجتماع بناء على طلب دول أعضاء أو غير أعضاء في الأمم المتحدة أو بطلب من الجمعية العامة أو من الأمين العام للأمم المتحدة وتكون رئاسة المجلس بالتناوب بين الدول الأعضاء.

وللمجلس صلاحيات واسعة في حل المشكلات وتتعدى حدود مجاله لتصل إلى جميع هيئات الأمم المتحدة وله الحق بالأمر باستخدام القوات المسلحة للدول الأعضاء وتحريك بعض قطعها العسكرية وقسم من طيرانها يحددها مجلس الأمن ليتم حل المشكلات وله الحق في قبول أعضاء بالأمم المتحدة أو رفضهم أو إيقاف عضويتهم وتعيين الأمين العام للأمم المتحدة والتخطيط لنزع السلاح أو تنظيم السلاح كما له دور في انتخاب أعضاء محكمة العدل الدولية، كما أنه المشرف على نظام الوصاية ولكن هذه الصلاحيات نادراً ما تستخدم في حل النزاعات، وعدم التزام بعضها بتنفيذ قرارات مجلس الأمن أصبح شائعاً وموضع قلق قد يؤدي إلى نوع من عدم التوازن الدولي.

المجلس الاقتصادي والاجتماعي

وهو المسؤول عن ربط عمل أنشطة الوكالات الدولية المعنية بدراسة المشاكل الدولية المتعلقة بالتجارة الدولية والاقتصاد العالمي وحقوق الإنسان والمرأة والسكان بالجمعية العامة للأمم المتحدة وهي ١٤ منظمة و ٥٤ مقعداً تُنتخب لثلاث سنوات كدورة عادية، ويُحدَّث ثلثهم سنوياً، ١٤ مقعداً للدول الأفريقية، ١٣ مقعداً لدول أوروبا الغربية، ١١ مقعداً لدول آسيا، ١٠ مقاعد لدول أمريكا اللاتينية، ٦ مقاعد لدول أوروبا الشرقية والتصويت للقرار يضعه حيز التنفيذ بالأغلبية وله دورتان كل عام في نيويورك جلسة وفي جنيف جلسة، ومدتها شهر وينبثق عنها أربع لجان وظيفية وإقليمية ودائمة وفنية دائمة.

مجلس الوصاية

ومهمته إدارة الأقاليم الواقعة تحت الوصاية الدولية حتى تنال استقلالها وهو بديل عن نظام الانتداب وتنحصر وصايا الأقاليم الاستراتيجية بمجلس الأمن الدولي بينما يمارس مجلس الوصاية عمله تحت إشراف جمعية الأمم المتحدة في الأقاليم الواقعة تحت الوصاية التي كونت مجلس الوصاية من الأعضاء الدائمين في مجلس الأمن الدولي وأعضاء منتخبون يتم تغييرهم كل ثلاث سنوات وقد ضمر عمل هذا المجلس بعد أن أصبحت الأقاليم تحت الوصاية تنال استقلالها.

محكمة العدل الدولية

وهي الجهاز القضائي المكون من مجموعة من القضاة الأكفياء والمعروفين بخبرتهم القانونية وقوة شخصياتهم والنظام الأساسي لمحكمة العدل الدولية يضم جميع أعضاء الأمم المتحدة وحتى إنها تجمع غير الأعضاء في الأمم المتحدة وتخضع لشروط تحددها الجمعية العامة بتوصية من مجلس الأمن، وعدد القضاة ١٥ قاضياً، وتستمر دورتهم سبع

سنوات وللمحكمة حصانه دبلوماسية ومزايا ويكون عزل أي قاضٍ من القضاة بقرار صادر عن المحكمة نفسها وبإجماع الآراء حول عدم أهلية العضو للاستمرار في عمله.

الأمانة العامة

وهو الجهاز الإداري والفني الناظم لعمل كافة هيئات وفروع الأمم المتحدة من جداول الأعمال والدراسات للموضوعات المطروحة والإحصاءات ومن مسؤوليته أيضاً تنظيم المؤتمرات والاجتماعات ومشروع الميزانية والتقرير السنوي لعمل المنظمة يترأسه الأمين العام للأمم المتحدة والذي يعين بناء على توصية من مجلس الأمن وموافقة تسعة أعضاء في مجلس الأمن بينهم الخمسة الدائمو العضوية، وفتره تولية منصبه هي خمس سنوات ويعتبر هو المتحدث باسم الأمم المتحدة ومن مهامه أيضاً تنبيه مجلس الأمن للأمور التي تهدد الأمن والسلام العالميين وهو المشرف على حسن سير العمل في حفظ السلام ويساعده عدد من المساعدين الأكفياء.

أهداف الأمم المتحدة ووظائفها

وقد تم تحديد أهدافها في المادة الأولى من الميثاق بما يلي:

أولاً– حفظ السلام والأمن الدوليين ولها أن تتخذ الأسلوب المناسب للوصول إلى حفظهما عن طريق اتخاذ تدابير وقائية في حال وقوع أي نزاع أو محاولة إيصال أطراف النزاع إلى صيغة لحله بينهما أو اتخاذ تدابير قمعية ورادعة لحالات الاعتداء.

ثانياً– محاولة إحلال السلام بين الأمم وإضفاء نوع من الود على العلاقات الدولية من خلال إرساء مفهوم حق تقرير المصير والمساواة بين الشعوب.

ثالثاً– العمل على إشراك معظم الدول في حل المشاكل الاقتصادية والاجتماعية والإنسانية والثقافية لتحقيق نوع من التعاون الدولي.

رابعاً– توحيد الهدف في عمل كافة هيئات المنظمة وتوجيه الجهود للوصول إلى هذا الهدف وجعل الأمم المتحدة النواه الناظمة للعمل العالمي للوصول بالعالم إلى مستقبل أفضل.

مبادئ الأمم المتحدة

وتم تحديدها في المادة الثانية من ميثاق الأمم المتحدة وهي:

١– مبدأ المساواة بين الدول الأعضاء من حيث الواجبات والحقوق كالتصويت، ومنح حق الفيتو والعضوية الدائمة هو من الشذوذ عن هذه القاعدة.

٢- اتباع السلام في حل جميع النزاعات دون الحاجة للقوة.

٣- تحريم استخدام القوى والتهديد بها في العلاقات الدولية إلا في حال الدفاع المشروع عن النفس أو استخدام القوة في ترتيب متعلق بالأمن الجماعي.

٤- العمل مع الأمم المتحدة لتحقيق مهامها ومساعدتها في إنجازها وعدم مد يد العون لأي دولة تعاقبها الأمم المتحدة.

٥- وضع مجموعة من الثوابت للعمل مع الدول غير الأعضاء بالأمم المتحدة تحاول إلزامها باحترام الأمن والسلام العالميين.

٦- احترام سيادة الدول الداخلية وعدم التدخل بشؤونها رغم التحفظ الذي أبداه العديد من الأعضاء حول درجة الخصوصية التي يجب ألا تقترب منها الأمم المتحدة.

المبحث الرابع

الحرب الباردة ١٩٤٦ – ١٩٥١

رغم تسميتها بالحرب الباردة إلا أنها الأكثر سخونة بين الحروب، فقد كان طرفاها أكبر قوتين في العالم بعد الحرب العالمية الثانية وهي الولايات المتحدة الأمريكية وحلفاؤها من الدول الليبرالية والثانية الاتحاد السوفيتي وحلفاؤه من الدول الشيوعية، وقد بدا هذا النزاع واضحًا بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية التي وإن تحالف الجميع فيها إلا ان تحالفهم كان لوجود عدو مشترك الكل متخوف منه، وقد بدت ملامح هذا النزاع في صراع المصالح المحتدم بعد انتصارهم في الحرب كما أن أزمة الثقة بين القطبين تمثلت في خوف الولايات المتحدة وحلفائها من تمدد الشيوعية السوفيتية في أوروبا، وكان الاتحاد السوفيتي ندًا قويًا للولايات المتحدة الأمريكية ولكن التفوق النووي للولايات المتحدة كان حاضرًا في كل النزاعات، وقد بدا ذلك واضحًا في تراجع ستالين عن حصار ألمانيا الغربية بعد إعلان الولايات المتحدة دعمها لها والتهديد بالرد على من يقطع الإمدادات على ألمانيا الغربية، بينما وجدت أوروبا نفسها قد انقسمت لمعسكرين شيوعي وليبرالي حتى اتجهت هذه الحرب إلى الانتهاء بعد تغيير نظام الحكم في الاتحاد السوفيتي لذلك سنستعرض في هذا الباب مفصلًا:

١- مفهوم الحرب الباردة بدايتها وتطورها حتى عام ١٩٥٠.

٢- العلاقات الدولية في ظل الحرب الباردة.

٣- السياسات الأمريكية والسوفييتية ومشكلة حل النزاع ١٩٤٦ /١٩٥٢.

المطلب الأول: مفهوم الحرب الباردة بدايتها وتطورها حتى عام ١٩٥٠

خرج العالم من الحرب العالمية الثانية وظهرت فيه العديد من الدول العظمى التي وإن التقت مصالحها في فتره زمنية محدودة إلا أنها لن تتفق دائماً، ولذلك فقد انتهجت تلك الدول نهجاً أول مبادئه التسليح وتطوير السلاح حتى يشكل خطراً أمام أعدائه فيظلون في حالة ذعر وحذر منه، ولهذا سمي هذا النهج وهذه الإجراءات بالحرب الباردة، فالحركة المستمرة للولايات المتحدة الأمريكية وبناؤها العديد من القواعد العسكرية حول الاتحاد السوفييتي والصلابة بالتعامل مع الدول الأخرى ورفض المحاولات التي من شأنها إحلال السلام العالمي يعتبر حربا باردة ضد الاتحاد السوفييتي ودول أوروبا الشرقية؛ لذلك ترى الدول في حالة توتر مستمرة وقد ولد هذا النهج بعد الحرب العالمية الثانية التي رأى العالم ويلاتها وما خلفته من خراب ودمار للبشرية جمعاء مما جعل العالم يحسب نتائج اي معركه قد يدخل فيها دوافع الحرب الباردة ان الحرب هي عمل عدائي يكمن خلفه ١٠٠٠ سبب وسبب، ولكن مقاييس الحرب الباردة تختلف فهي تنشأ بين الدول العظمى ذات المصالح المتضاربة والتي تحاول تجنب الحروب ذات الطابع العسكري والمسلح لذلك قامت القيادتان السوفييتية والأمريكية باتخاذ كافة إجراءات الحيطة والحذر لتوخي الصدام مع نظيرتها، إذ تعتبر الثقة وانعدامها أقوى دوافع الحرب الباردة كما قد يكون الحقد الدفين دافعاً آخر، فقد ظل الاتحاد السوفييتي يحمل الضغينة بسبب التدخل الأمريكي المسلح ضد الثورة البلشفية عام ١٩١٨/١٩١٩ بهدف إسقاطها، ويضاف إلى ذلك عدم اعتراف الولايات المتحدة بالاتحاد السوفييتي حتى عام ١٩٣٣ بينما كانت أسباب عداء الولايات المتحدة الأمريكية للاتحاد السوفييتي بسبب تصرفاتهم وإجراءاتهم المتبعة تجاه المدن و الأقاليم التي استطاعوا تخليصها من النازية، وبسبب رفض الاتحاد السوفييتي إجراء انتخابات ديمقراطية فيها، كما أنهم عارضوا تقديم أي مساعدة للأقاليم والمناطق التي لا تقع تحت سيطرتهم وعدم المساعدة في إعادة إعمارها، كما أنها احتفظت بقوة عسكرية ضخمة بعد انتهاء الحرب العالمية والإبقاء على الجيش الأحمر في مواقعه في أوروبا الوسطى والشرقية، وبغض النظر عن تلك الأسباب التي تعتبر دوافع رئيسية ومهمة للحرب الباردة، ولكن السبب الرئيسي والأهم هو التنافر في الإيديولوجية الفكرية لكل حكومة منهما، فشتان بين حكومة السوفييت التي تبنت أفكار الشيوعية والاشتراكية وبين حكومة الولايات المتحدة الأمريكية التي سعت للقضاء على هذه الحركات واعتبارها محرك للثورات العالمية، وقد كانت العلاقات السياسية الدولية تأخذ منحنى واحداً وهو القضاء على ألمانيا النازية قضاء لا عودة لها بعده، ورغم توحيد جهود

كل من الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفييتي وبريطانيا للقضاء على ألمانيا النازية إلا أن كل واحد منهم كان يسعى لهدف قد وضعه نصب عينيه، وما إن تأكد لهم النصر على ألمانيا حتى خافت بريطانيا وأمريكا من امتداد النفوذ السوفييتي إلى أوروبا الشرقية، بينما خشيت أمريكا من النفوذ البريطاني في أوروبا، وقد ظهر ذلك جلياً بعد انتهاء الحرب وظهور كل من الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفييتي كقوتين سارعتا إلى تدعيم مركزيهما وحكم العالم وإخضاع العالم إلى توازن دولي مبني على توازن القوى الأمريكية والسوفييتية الذي ساده نوع من التوتر والصدام الخفي لكونهما قد خرجتا من الحرب العالمية الثانية وقد تضاعفت مواردهما الاقتصادية والعسكرية والسياسية.

المطلب الثاني: السياسات الأمريكية السوفييتية ومشكلة حل النزاع ١٩٤٦/١٩٥٢

جعلت ويلات الحرب والدمار الذي خلفته فكرة نزع السلاح هي الحاجة الملحة لجميع الدول في العالم وفي مقدمتها الدول العظمى الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا والاتحاد السوفييتي والصين، وكان الإعلان الذي صدر عنهم في ٣٠ تشرين الأول ١٩٤٣ في موسكو الذي حرصت فيه هذه الدول على أن العمل سيكون متواصلاً ومتعاوناً مع الأمم المتحدة لمحاولة ضبط الأسلحة في العالم بعد الحرب، فأحدث الخوف من عودة شبح الحرب والدمار مشكلة ضبط السلاح أو نزعه هي الرغبة الأولى للعالم أجمع، كما أن ما ينفق على السلاح الأجدر أن ينفق على إعادة ترميم ما دمرته الحروب، وإعادة عجلة الإنتاج للدوران، وكان هذا دأب كل العالم وفي مقدمتهم القوتان العظميان أمريكا والسوفييت، ولكن الترسانة النووية التي كانت تملكها الولايات المتحدة الأمريكية والتي كانت لا تفتأ تلوح بها كورقة ضغط على العالم بعد أن ألقتها على اليابان في رسالة واضحة لعدوها اللدود الاتحاد السوفييتي تدل على مقدار القوة التي يمتلكها الأمريكيون ولكن السوفييت سعوا لإيقاف هذا السلاح وإيقاف استخدامه وطلب حصر استخدام الطاقة الذرية بالمسألة السلمية حصراً، وطالب المجتمع الدولي بعقد اتفاقية لوقف فوري لهذا النهج وتم عقد اجتماع في موسكو عام ١٩٤٥ للدول العظمى بريطانيا والاتحاد السوفييتي والولايات المتحدة الأمريكية وتم إنشاء لجنة دولية للطاقة الذرية في إطار هيئة الأمم المتحدة، ولكن صراعاً قوياً دار في أروقة هذه اللجنة اتضح من خلاله نية الولايات المتحدة الأمريكية احتكار السلاح النووي، وتم طرح مشروع باروخ الذي نص على منع إنشاء صناعه ذرية وطنية أو امتلاك مؤسسات ذرية، وإنشاء هيئة مراقبة دولية تحت إشراف الولايات المتحدة في محاولة منها للتأكد من عدم إقدام أحد على امتلاك هذا السلاح الخطير، وسعت بكل جهدها للسيطرة على العالم من خلال امتلاكها لهذا السلاح، لذلك جاء في مشروع باروخ أنه يجب منح الهيئة الدولية حقاً مطلقاً

واستثنائياً للقيام بالبحوث المرتبطة بالمتفجرات النووية مما يشرع لهذه الهيئة التدخل في الشؤون الداخلية للدول، وعاد الاتحاد السوفييتي للمحاولة مرة أخرى بمشروع في ١٩ حزيران عام ١٩٤٦ تقدم به للجنة الدولية للطاقة الذرية بمنع استخدام السلاح الذري وإتلاف مخزون الدول من هذا السلاح، مما جعل الولايات المتحدة الأمريكية تعارض هذا المشروع كالعادة الأمر الذي جر المجتمع الدولي إلى تشتت أكثر وابتعاد عن السلام الذي كان عازماً على عيشه بعد الحرب العالمية، بل على العكس صار وتيرة سباق التسلح في تزايد، وفي ٢٥ أيلول ١٩٤٩ قضيَ على الحلم الأمريكي بالسيطرة النووية على العالم من خلال إعلان الاتحاد السوفييتي امتلاك سلاح نووي ليبلغ النزاع السوفييتي الأمريكي أوجه في الحرب الباردة، واستطاعت بعده كل من بريطانيا وفرنسا وغيرها الحصول على السلاح النووي وصار سباق التسلح الشغل الشاغل لدول العالم، وبدأ الإنفاق على الترسانات الحربية والنووية يزداد وتضاعفت أعداد الجنود في جيوش العالم، وسارع العالم إلى وضع اكثر توتراً، وبقيت العديد من الأمور عالقة دون حل لها وانقسم العالم إلى قسمين الولايات المتحدة الأمريكية ودول أوروبا الغربية من جهة، والاتحاد السوفييتي والدول الاشتراكية من جهة أخرى، ليبتعد العالم من جديد عن حلم الأمن والسلام العالميين.

المطلب الثالث: صور هيمنة السياسة الأمريكية

بعد انتهاء الحرب الباردة والتفوق الليبرالي بقياده الولايات المتحدة الأمريكية على المعسكر الشيوعي بقياده الاتحاد السوفيتي استغلت الولايات المتحدة الأمريكية هذا التفوق ووظفته لسياستها الجديدة التي حاولت فيها الابتعاد كل البعد عن الحروب والسلاح والنزاعات واستخدام الهيمنة كسلاح جديد تستطيع من خلاله تحريك العالم وفقًا لمصالحها، وكان من أهم أسباب نجاحها في ذلك هو الضعف العالمي أمام تفوق الولايات المتحدة الأمريكية على كافة الأصعدة ووقف العالم أمام دولة استخدمت سياسة القطب الواحد واستخدمت نفوذها لتتعدى حدود السيادة والبلاد لأي دولة، لتشارك في اتخاذ القرارات إن لم تستفرد بذلك أيضًا، وقد أعدت عدة أغطية لتدخلها هذا، كالاقتصاد العالمي والنظام العالمي والمجتمع العالمي وقد تعددت أساليب الهيمنة الأمريكية على العالم.

وكان أول هذه الأساليب وأقواها الهيمنة الاقتصادية، فقد استطاعت بقدراتها الصناعية والتجارية والزراعية الضخمة إغراق مناطق نفوذها بمنتجاتها واحتكار تلك الأسواق، كما أنها استخدمت الدولار كسلاح ضغط على العالم للتحكم باقتصاده، واستمر ذلك لعدة عقود حتى زاحمه على هذه المكانة اليورو، كما أنها انتهجت النهج الرأسمالي

باقتصادها وتقوية القطاع الخاص بكافة أشكاله الصناعي والتجاري والزراعي وقضت بذلك على تحكم الحكومات بكافة مقومات الحياة.

أما الشكل الآخر من أساليب الهيمنة فهي الهيمنة السياسية التي كانت الأمم المتحدة هي الوسيلة الأكثر استخدامًا من قبل الولايات المتحدة، فقد كانت تضغط عليها ليتم اتخاذ القرارات التي تخدم مصالحها وتقف بوجه أي قرار ضدها أو ضد حلفائها وتقوم أحيانًا باستبعاد وتخطي الأمم المتحدة إذا تعلق الأمر بمصالحها.

أما الأسلوب الثالث فهو إبعاد الناس والعالم عن أي تفكير أو تدبير ضدها عن طريق السياسة الإعلامية مما يمكنها من صرف نظرهم وحرفه من خلال التكنولوجيا الذكية من تلفزة ووسائل تواصل اجتماعي وغيرها، وقد استهدفت بذلك وبشكل مباشر عقول الناس والتأثير في سلوكهم وطرق تفكيرهم وظلت الولايات المتحدة تتبع هذه الأساليب وتتابع نهج الهيمنة على العالم، وبقي العالم مستسلمًا خاضعًا لهذا النهج الذي خلف عشرات النزاعات وملايين القتلى والجوعى والمهجرين إرضاء للسياسة الأمريكية الغاشمة.

أولًا- مبدأ ترومان

أنهت إنجلترا المساعدات التي كانت تقدمها لكل من اليونان وتركيا في ٢١ شباط ١٩٤٧ نتيجة الضغوطات الاقتصادية الملحة ولكونها خرجت من الحرب حديثاً وأعلمت الولايات المتحدة الأمريكية بذلك، مما جعل الأخيرة والتي أخذت على عاتقها محاربة الاشتراكية المتمثلة بالاتحاد السوفييتي جعلها تقوم بتقديم قروض مالية لكل من تركيا واليونان خشية ضعفها ووقوعها بيد الشيوعية مما يزيد قوة المعسكر الشيوعي والخطر الذي يشكله على الأنظمة العالمية.

الرئيس الأمريكي هاري ترومان صاحب المبدأ الذي غير وجه السياسة الأمريكية اقترح على الكونجرس تقديم مساعدة مالية لكل من اليونان بقيمة ٤٠٠ مليون دولار دون إرسال قوات عسكرية والهدف من هذه المساعدات إنهاء التمرد في اليونان، بينما حصلت تركيا على ٢٥٠ مليون دولار وانتهجت بعدها أمريكا هذه السياسة في الحرب الباردة التي دارت مع الاتحاد السوفييتي في محاولة منها لكسب أكبر عدد من الحلفاء دون استخدام أي قوة عسكرية أو سلاح للوقوف بوجه الاتحاد السوفييتي والمعسكر الاشتراكي الذي تقوده.

ثانيًا- مشروع مارشال

ظلت الولايات المتحدة الأمريكية صاحبة المشاريع الاقتصادية الهامة في العالم محاولةً كسب الرأي العام الدولي في وجه الشيوعية المتمثلة في الاتحاد السوفييتي، فقد تقدم وزير الخارجية الأمريكي جورج مارشال بمشروع تُقدم بموجبه الولايات المتحدة الأمريكية الدعم الاقتصادي للدول الاوروبية التي خرجت من الحرب عاجزة اقتصادياً لإعادة التوازن الدولي إلى أوروبا، وقد رفض الاتحاد السوفييتي الدخول في هذا المشروع، كونها ترسم خريطة طريق لاقتصادهم لا يستطيعون العدول عنها وأنها يجب ألا تشمل المساعدات لألمانيا حتى تسدد تعويضاتها، واعتُبر المشروع نوعاً من الهيمنة الأمريكية وحصاراً للاتحاد السوفييتي.

تمت دعوة جميع الدول الأوروبية وحضورها باستثناء دول المعسكر الشيوعي، وقد قصد مارشال من وراء هذا المشروع استيعاب الصادرات الأمريكية التي بلغت ١٦ مليار دولار في العام بينما لم تتعدَّ وارداتها ٨ مليار دولار، ومعظم الصادرات تتوجه إلى أوروبا، وكان لزاماً على الولايات المتحدة الأمريكية مد يد المساعدة لتلك البلدان لكي تتمكن من تسجيل قيمة تلك الصادرات، كما كانت له أهداف عسكرية من وراء هذا المشروع وهو عودة القوة والدول الأوروبية لكي تتمكن من صد أي هجوم سوفييتي محتمل، وقد اعتمدت أمريكا مشروع مارشال كسياسة احتواء اقتصادياً وعسكرياً، ونجح هذا المشروع نجاحاً باهراً وأنعش الاقتصاد الأوروبي كما جعل الولايات المتحدة الأمريكية مركزاً سياسياً واقتصادياً في غرب أوروبا.

ثالثًا– تشكيل منظمة حلف شمال الأطلسي (الناتو)

سعى الغرب وفي مقدمتهم الولايات المتحدة الأمريكية لإيجاد نوع من التكتل ضد الاتحاد السوفييتي والشيوعية العالمية وبات ذلك واضحاً أيضاً في إعلان بريطانيا في آذار عام ١٩٤٨ إنشاء حلف عسكري سياسي موجه ضد الاتحاد السوفييتي، وتم ضم ألمانيا الغربية إليه بعد إشراكها في مشروع مارشال أيضاً، وضم هذا الحلف بريطانيا وفرنسا وبلجيكا وهولندا ولوكسمبورغ، وسُمي الحلفَ الغربي، وتم التوقيع على إنشاء مركز له في بروكسل، فاحتج الاتحاد السوفييتي على إنشائه واعتبره سياسة أمريكية موجهة ضده مما جعل الولايات المتحدة الأمريكية تسارع في الانضمام إليه بذريعة الدفاع المتبادل عن النفس، وتم عقد اجتماع ضم أمريكا وبريطانيا وفرنسا وإيطاليا وكندا وبلجيكا وهولندا والبرتغال والدنمارك والنرويج وآيسلندا ولوكسمبورغ تم فيه التوقيع على تشكيل حلف شمال الأطلسي الناتو وقد جاء في ثوابته أنه يجب أن تساهم الدول المشاركة بكل إمكاناتها العسكرية والاقتصادية للدفاع عن باقي الدول أعضاء الحلف، وقد اعتبر السوفييت هذا

الحلف خروجاً عن قواعد وقوانين منظمة الأمم المتحدة وإضعافاً للثقة فيها، وتم تخويل هذه الدول باستخدام القوة العسكرية في حال تعرض أحد أعضاء المنظمة لأي اعتداء عسكري، وتم الإعلان رسمياً عن هذا الحلف في عام ١٩٤٩ مما جعل الاتحاد السوفييتي يتقدم بمقترح للأمم المتحدة يطلب إدانة هذا الحلف وسياسة الأحلاف العسكرية، ويطالب بحظر استخدام السلاح النووي، وعقد اجتماع أمريكي سوفييتي بريطاني فرنسي صيني لتوقيع ميثاق يعزز السلام فيما بينهم، وتم رفض هذا المقترح من قبل الولايات المتحدة الأمريكية، وصرح جورج مارشال وزير خارجية الولايات المتحدة الأمريكية أن هذا الحلف من شأنه إيقاف توسع الخطر الشيوعي، وأن على بلاده أن تشكل محوراً لعمل هذا الحلف، وتم تسليم إدارة الحلف لمجلس الشمال الأطلسي، كما أوكلت إليه عدة مهمات أخرى، وقد تم قبول ألمانيا في مجمع الدفاع الأوروبي عام ١٩٥٢ والذي أداره مجلس شمال الاطلسي أيضاً، وقد أدخِلت ألمانيا إلى مجمع الدفاع الأوروبي تجنباً لأي نزاع داخل حلف الناتو بين ألمانيا وفرنسا وتمهيداً لضمها للحلف، وبعد إعلان تشكيل الناتو عام ١٩٥٠ قامت أمريكا بمساعده ثمان دول لتقوية نفسها عسكرياً واقتصادياً ودخلت تركيا واليونان للحلف مما جعل الحلف في وجه الاتحاد السوفييتي كبيراً وواسعاً.

المطلب الرابع: انعكاسات الحرب الباردة على الوطن العربي

أدى كل من العامل الاستراتيجي وعامل النفط دوراً هاماً في الحرب العالمية الثانية، مما جعل الولايات المتحدة الأمريكية تدخل في سباق مع الاتحاد السوفييتي بعد انتهاء الحرب لإعاده تأهيل الاستراتيجية الأمريكية من خلال أخذ مواقع كل من بريطانيا وفرنسا، أما النفط فقد كان له دور هام في المعركة، فالسيطرة على منابعه تعد من أهم عوامل النصر في المعركة، كما غذت شركات النفط الأمريكية الاقتصاد الأمريكي وصبحت على هذا الولايات المتحدة الأمريكية هي الأقوى عسكرياً واقتصادياً، بينما لم يتمكن الاتحاد السوفييتي من استغلال هذه العوامل لبطء حركته.

حرص الغرب في الوطن العربي على دعم من يدعم مصالحه من الأنظمة العربية، ولم تناصب الدول الأجنبية العداء بل حافظت على علاقات وثيقة على أساس المصلحة المتبادلة وفي حرب عام ١٩٤٨ بين العرب والصهاينة كانت مجريات المعركة بتدبير من الدول الغربية، ولم يتمكن العرب من قصد السوفييت للحصول على السلاح لأن السوفييت اعتبروا العرب من الطوق الرأسمالي الذي يقيد الاشتراكية السوفييتية، وبعد تشكيل حلف الناتو بذلت الولايات المتحدة الأمريكية ما بوسعها لمنع أي إمكانية لتواجد سوفييتي في الأراضي العربية، ولخدمة ذلك قامت واشنطن بإنشاء منظمة الدفاع عن الشرق الأوسط، ضمت الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا وفرنسا وتركيا، وهو حلف عسكري الهدف من

إقامته إنهاء أي تواجد سوفييتي بالمنطقة وإيجاد أحلاف عسكرية بمشاركة عربية لضمان أكبر ارتباط عربي بالدول الغربية، إلا أن وصول حركة الضباط الأحرار للحكم في مصر بتاريخ ٢٣ تموز ١٩٥٢ أوقف العمل بهذه الفكرة ومحاولة منع أي قطر عربي من الدخول بهذه التحالفات من خلال توعيتهم بأضرارها، بينما قبل العراق بناء حلف مع باكستان وتركيا عام ١٩٥٥ سمي حلف بغداد، وقد عمل حسب مقتضيات المصلحة الأمريكية وقامت أمريكا بدعم هذه الدول عسكرياً واقتصادياً، بينما كانت معارضة سياسة الأحلاف امراً مقلقاً للولايات المتحدة التي طالما استخدمت هذا الأسلوب لتطويق السوفييت، وفشلت مساعي أمريكا بكسب العرب لصفها في الحرب الباردة ضد الاتحاد السوفييتي مما جعلها تعادي حركات التحرر العربية وتحاول النيل منها، وهو ما جعل حركات التحرر تلجأ للتحالف مع الاتحاد السوفييتي وكانت أول خطوة على أرض الواقع هي صفقة السلاح التشيكية عام ١٩٥٥ بقيمه نصف مليار دولار، الأمر الذي جعل الولايات المتحدة تطالب عبد الناصر بإلغاء الصفقة وإلا ستوقف القرض لبناء السد العالي، وطالبت مصر بتوقيع اتفاقية سلام مع إسرائيل وعدم عقد أي اتفاق مجدداً مع السوفييت، فرفضت مصر تلك الشروط وقام الاتحاد السوفييتي بضمان بناء السد العالي، وقدم السوفييت الدعم لسورية وتأييدها المطلق في حال أي اعتداء يقع عليها، كي يتمكن السوفييت من كسر الحصار عنه ووضع حد للهيمنة الغربية، وأصبح السلاح السوفييتي في متناول جميع الأقطار العربية، ما جعل الصهاينة يحسون بالخطر حيال هذا التسليح، وتم استغلال تأميم مصر لقناة السويس ليتم توجيه ضربة بريطانية فرنسية إسرائيلية عام ١٩٥٦ دون مشاركة أمريكية، ولكن برضاها ليكون تهديداً لمصر وعدلها عن التعامل مع الاتحاد السوفييتي وتبني حركات التحرر العربية ومقاومة سياسة الأحلاف، ولكن الرفض الأمريكي جاء في محاولة لعدم دفع المنطقة العربية إلى أحضان السوفييت الذين أبدوا موقفاً قوياً إلى جانب مصر ضد بريطانيا وفرنسا، وقامت الولايات المتحدة بتحريك أسطولها الحربي إلى الحدود البحرية اللبنانية خوفاً من أي اعتداء ضد اسرائيل من قبل سورية أو مصر، وجاء هذا الإجراء لحفظ ماء الوجه بعد عدم تحقيق العدوان الثلاثي أهدافه، ولم يكن وجود الأسطول الأمريكي في المياه اللبنانية قد حقق نتائج تذكر، فعادت الولايات المتحدة الأمريكية لتقوية اسرائيل وتعزيزها بالسلاح والعتاد لتكون يد أمريكا الضاربة في المنطقة، كما تطورت العلاقات العربية السوفييتية وكسب الوطن العربي دعماً سوفييتياً ساعده على تقوية مراكزه العسكرية ودفع عجلة الاقتصاد فيها، ليتمكن من الوقوف في وجه الأطماع الأمريكية والإسرائيلية في بلاد العرب.

المطلب الخامس: تطورات الحرب الباردة حتى عام ١٩٦٢

امتدت آثار الحرب الباردة بين الاتحاد السوفييتي والولايات المتحدة الأمريكية وألقت بظلالها على أجزاء واسعة من العالم فكوريا ومنذ العام ١٩٢٠ كانت تحت الاحتلال الياباني، ولكونه قد انتهى بدأت خطط الترسيم لحدود كوريا الجديدة، وباتت طرق اقتسامها تأخذ حيزاً من المباحثات، فقد تم تقسيمها في مؤتمر يالطا إلى قسمين: الأول تحت السيادة السوفييتية وهو كوريا الشمالية والثاني تحت السيادة الأمريكية وهو كوريا الجنوبية، ورغم الاتفاق الذي جرى إلا أن أمريكا كانت تفكر بالسيطرة على كوريا كاملة ولكن الأمر جرى على غير ما تم التخطيط له، وعندما انسحبت قوات الحلفاء منها بقيت منقسمة إلى قسمين يفصل بينهما خط العرض ٣٨، وتم الاشتباك بينهما عدة مرات حتى تمكنت كوريا الشمالية بتاريخ ٢٥ حزيران ١٩٥٠ من دحر قوات كوريا الجنوبية والوصول إلى عاصمتها سيؤول، لكن مجلس الأمن قام بتقديم المساعدة لكوريا الجنوبية حتى تمكنت وبمساعدة القوات الأمريكية وقوات الأمم المتحدة من إجبار قوات كوريا الشمالية على التراجع، وتقدمت القوات داخل كوريا الشمالية لتتدخل الصين الشعبية وتوقف الهجوم ويحدث صدام مع الولايات المتحدة الأمريكية، ولكن الأخيرة تعاملت مع الموقف بسياسة خوفاً من فقدان حلفاء الولايات المتحدة الأمريكية في آسيا وتقوية المعسكر الشيوعي، خاصة أن الاتحاد السوفييتي أصبح يمتلك سلاحاً ذرياً وتم توقيع معاهدة هدنة مع الصين الشعبية بتاريخ ٢٧ تموز ١٩٥٣ وقد ساند الاتحاد السوفييتي الصين لتكون ذراعه الممتدة إلى الشرق وتكون ضداً للولايات المتحدة الأمريكية

وفي ٥ آذار عام ١٩٥٣ توفي ستالين الزعيم السوفييتي وقد تغيرت بعد وفاته السياسة السوفييتية تغيراً ملحوظاً فسياسة التفرد بالرأي وإبعاد أي نفود غربي عن مواقع اتخاذ القرار والتمسك باستمرار الحرب الباردة قد تغيرت تماماً لتقوم حكومة مسالمة سياسية كانت من أوائل قراراتها إنهاء عمل لجنة الرقابة في ألمانيا وتعيين مندوب سامي لها، لاجئاً إلى الحل السياسي لمشكلاتهم إلا أن الحل العسكري لم ينتفِ تماماً، فقد كان الرد قاسياً على انتفاضة ألمانيا الشرقية من قبل القوات السوفييتية كما قامت بإيقاف أَخْذ التعويضات من ألمانيا الشرقية سنه ١٩٥٣ وتعاملت بشكل لين مع الدول التابعة لها وتمكنت الحكومة الجديدة من بناء علاقات جيدة مع يوغسلافيا بعد أن كانت سيئة حين استلام ستالين للحكم، كما سبق أن عرفنا أن نهج السياسة الجديدة للاتحاد السوفييتي المسالمة والتعايش السلمي مع الجميع وكانت إحدى ثمارها التقارب مع يوغسلافيا قد تغيرت نظرتها إلى دول العالم الثالث الذي يقضي بحق الشعوب في تقرير مصيرها وعدم الانحياز إلى أي قطب، بل ودعمها للنهوض اقتصادياً وسياسياً وحتى عسكرياً.

إن الفكر الشيوعي الذي طالما تبنى سياسة الصراع قد عدل عنها لأن الحرب دمار، خاصة بعد ظهور أسلحة مخيفة كالسلاح النووي، فاستمرار الصراع لا يجدي نفعاً والتعايش السلمي مع الدول الغربية خير وسيلة، والأمل في الخلاص من التطويق الأمريكي والدول التابعة لهم لا يكون إلا بسياسة التعايش، وخاصة مع دول العالم الثالث التي كانت فرصة لهرب السوفييت من سياسة التطويق.

الحرب في الهند الصينية

كانت فييتنام تحت الاحتلال الفرنسي ولما بدا الحراك الشيوعي كانت فرنسا في أوج ضعفها لذلك قامت بوضع الحامية التي تضم قواتها في منطقة ديان بيان فو وحصنتها بشكل جعل ثقتها بعدم قدرة الفيتناميين على اقتحامها ولكن شراسة المقاتلين الفييتنام ومحاولتهم التخلص من الأنظمة الرأسمالية التي تسيطر على بلادهم جعلهم يتمكنون من السيطرة على هذه الحامية في ٧ آب ١٩٥٤ ليتم بعدها عقد هدنة وعقد مؤتمر جنيف الذي قسمت بموجبه فيتنام إلى قسمين: قسم شمالي تتمركز فيه القوات الفرنسية وقسم جنوبي تتمركز فيه القوات الشيوعية، و تعهد الطرفان بعدم السماح لأي قوة أجنبية ببناء قواعد لها على أرضها وأن تجري انتخابات بإشراف دولي بعد عامين لتوحيد البلاد، وبقاء فرنسا إنما هو لمراقبة الانتخابات، أما زعيم الشيوعية هوتشي فقد قبل بهذه البنود ريثما يتمكن من إعادة ترتيب أوراقه واستجماع قواه حتى وقت الانتخابات لكونه واثقاً من نصر ساحق في الانتخابات، كما قامت الولايات المتحدة الأمريكية بعقد حلف ضم الولايات المتحدة وبريطانيا وفرنسا وتايلاند وباكستان والفلبين ونيوزيلندا وأستراليا، تعهد فيه الجميع بالتحرك الجماعي ضد أي عمل عدائي يتعرض له أحد هذه البلدان.

إنشاء حلف وارسو

والذي جاء رداً على انضمام ألمانيا لحلف شمال الأطلسي في ٩ أيار ١٩٥٥، كان أي تحرك ألماني في حساب السوفييت وتحت أنظارهم، فانضمام ألمانيا لحلف الاطلسي قد يقوي شوكتها فقام السوفييت بتشكيل حلف وارسو وهو رد عسكري شيوعي بحت وبدأت أمريكا مع السوفييت بسلسلة إجراءات منها إعلان استقلال النمسا بعد التعهد بعدم الانضمام لألمانيا التي جاءت في هذه المعاهدة كتأكيد على بقائها منقسمة وعدم انضمام النمسا لأي من القسمين، كما جاءت خطوة لخفض التوتر بين الطرفين قبيلة عقد مؤتمر جنيف وحل مشكلة طالما شغلت الطرفين وهي استقلال النمسا، وفي ١٨

حزيران تم عقد مؤتمر جنيف بين طرفي القوة الدولية السوفييت والأمريكيين الذين أوقفوا الحرب الباردة لعدم قدرة أحد على الانتصار فيها؛ لأن الانتصار فيها يعني استخدام سلاح نووي يصعب استخدامه بينما بدأ السباق إلى بسط النفوذ على مجالات جديدة تمثلت بدول العالم الثالث وسرعان ما احتدم الصدام الأمريكي السوفييتي بعد أن هبت الولايات المتحدة الأمريكية لنصرة الشعب الهنغاري الذي ثار ضد السوفييت وسياستهم واحتلالهم لبلادهم؛ مما جعل السوفييت يستخدمون القوة العسكرية لقمع الثورة وصرحت الحكومة الأمريكية بأنها ستكون نصيراً لأي دولة أوروبية شرقية تثور ضد السوفييت بغض النظر عن نظام حكمها، ويكفيها من هذه الدول هجر حلف وارسو.

العدوان الثلاثي على مصر ونتائجه

دائماً ما تحاول السياسة الأمريكية النيل من هيبة الاتحاد السوفييتي وهنا استغلت رفض جمال عبد الناصر صفقة الأسلحة التشيكية وانسحبت أمريكا من مساندة مصر في بناء السد العالي متذرعة بانسحاب عبد الناصر من الاعتراف بالصين الوطنية واعترافه بالصين الشعبية، وكان رد عبد الناصر صاعقاً بالنسبة لأوروبا فقد قرر تأميم قناة السويس لتستعيد مصر هيبتها وتصيب أرباحاً سنوية من تشغيل القناه حوالي ١٥ مليون دولار، فقامت كل من بريطانيا وفرنسا وإسرائيل بعدوان على مصر بتاريخ ٣١ تشرين الأول عام ١٩٥٦ حاولت أمريكا إيقافه من خلال تقديم مشروع للأمم المتحدة يحث على التوصل لهدنة، بينما كان الرد الروسي الذي راهن عليه عبد الناصر أقوى، فقد هدد خروشوف زعيم الاتحاد السوفييتي بتوجيه ضربة لدول العدوان مما جعلهم ينسحبون فوراً، ونتج عن هذا العدوان تقارب مصري سوفييتي نتج عنه قرار سوفييتي بمساعدة مصر في بناء السد العالي وحرية عبد الناصر بالدعوة لوحدة عربية واشتراكية مع فتح أبواب مصر للسوفييت الذين دخلوا بكثرة، مما أثار حفيظه الولايات المتحدة التي خشيت من امتداد النفوذ السوفييتي في المنطقة وما زاد القلق الأمريكي المناداة بالوحدة العربية فاستجلب قراراً بتحريك قوات أمريكية في حال تعرض أي بلد لأي اعتداء من بلد تسيطر عليه الشيوعية، وسموا هذا المبدأ مبدأ أيزنهاور، وكانت أولى مهمات هذا المبدأ وصول أسطول أمريكي إلى لبنان لمساعدة الرئيس اللبناني كميل شمعون إثر ثورة العراق عام ١٩٥٨.

أزمة برلين عام ١٩٥٨

ولم تكن أزمة بقدر ما كانت بيان استعداد الولايات المتحدة لاستخدام سلاحها النووي، فقد قام خروشوف في ١٠ تشرين الثاني عام ١٩٥٨ باستعداد الاتحاد السوفييتي التخلي عن برلين لصالح ألمانيا الشرقية مما يضع الغرب بحالة مواجهة مع ألمانيا الشرقية والتفاوض للعبور إلى ألمانيا الغربية، وقد أدرك الغرب أن أي معاهدة سلام للاتحاد السوفييتي مع ألمانيا الشرقية يتوجب عليها إنهاء الاحتلال، كما جعلها تحت الوصايا السوفييتية وأن أي اعتداء عليها هو اعتداء على السوفييت أنفسهم، فاقترحت أن الحل الوحيد لهذه المعضلة هو جعل ألمانيا الغربية مدينة حرة مع انسحاب القوات الأمريكية والبريطانية والفرنسية ومحاولة خروشوف دمج الاقتصاد السوفييتي واقتصاد برلين مع اقتصاد ألمانيا الشرقية، وقوبل هذا المقترح بالرفض من قبل أيزنهاور وقد كان رداً بسيطاً حتى إنه رفض مقترحاً من الكونجرس بزيادة عدد الجيش والتهيؤ للحرب، عرف أيزنهاور أن الحرب لن تقع وعرف أن السوفييت بغنى عن الحرب، قد تكون نتائجها وخيمة ولذلك بدأ خروشوف يتراجع عن مقترحاته حتى إنه أنكر وضع مدة محدودة لتنفيذ الغرب مطالبه، ودعا أيزنهاور إلى اجتماع في باريس أثناء زيارة خورشوف للولايات المتحدة الأمريكية في أيلول عام ١٩٥٩، وتحسنت العلاقات لكنها سرعان ما تعكرت وألغي المؤتمر المزمع عقده في باريس بعد إسقاط السوفييت طائرة تجسس أمريكية فوق أراضي الاتحاد السوفييتي.

إدارة كنيدي وسباق التسلح

وصل كنيدي إلى السلطة في كانون الثاني عام ١٩٥١ وقد بدأ منذ وصوله إلى الحكم سباق تسلح كبير وضخم وصل إلى خمسة أضعاف ما كان عليه، وعدا عن التعداد فإن التطور الاستراتيجي للسلاح ونوعيته ليتعدى الأسلحة النووية، كل ذلك لاعتقاده أن السوفييت كانوا يطورون أسلحتهم، فقابل ذلك الاتحاد السوفييتي بزيادة تسلح بسيط في القذائف العابرة للقارات كنوع من التحديث في السلاح الذي كان طي النسيان قبولاً بالتفوق الأمريكي في الوقت الراهن، ولكن هذا التحديث اعتبرته الولايات المتحدة سباقاً للتسلح فزادت من تسليحها حتى باتت الولايات المتحدة الأمريكية تمتلك سلاحاً يتخطى أي هدف قد تسعى إليه بأشواط، بدا من تصرف كنيدي أن الولايات المتحدة مصرة على أن يكون التوازن العالمي في خدمتها ولمصلحتها، فقد هيأت قوة تجعل أي توازن دولي تكون الولايات المتحدة الأمريكية هي الطرف الأقوى فيه والتي تبين كيفية التوازن وبالمقابل يجب أن يتحرك العالم وفق أهوائها وحركات التحرر في العالم الثالث التي كان الاتحاد السوفييتي هو المحرك الأول لها لم تكن تلائم السياسة الأمريكية؛ لذا صرحت أمريكا أنها ستقتلع أي حركة تحرر من

جذورها حتى لو اضطرها ذلك لاستخدام القوة، بينما استمر الاتحاد السوفييتي في دعم هذه الثورات رغم التحفظ الذي أبداه خروشوف، من ذلك أزمه برلين عام ١٩٦١ إذ استمر سكان برلين الشرقية بالهروب إلى الغربية مما شكل أزمة سعى الاتحاد السوفييتي إلى حلها ولكن أمريكا رفضت أي تغيير يُطرَح، وطالب كندي بعدها الكونجرس برفع ميزانية الدفاع الأمريكية وحشد القوات تحسباً لأي طارئ، وبات الجانبان على أهبة الاستعداد لأي احتمال قد يحتوي على حرب، وما زاد التوتر تصريح لرئيس ألمانيا الشرقية الذي صرح أن السوفييت سيغلقون مدخل ألمانيا الغربية إلى الغرب، وتأهب الجيش الأمريكي لبدء الحرب إلا أن خروشوف وجد حلاً أنهى التوتر، وهو بناء حائط عزلَ ألمانيا الشرقية عن الغربية وأنهى أي حلم لتوحيد ألمانيا.

المطلب السادس: الوفاق الدولي والجوانب العلمية والسياسية له

إن الوفاق الدولي حاجة أدرك العملاقان حاجتهما إليه، وأنه أساس لسلام طالما سعيا لتحقيقه لهما وللعالم أجمع، فقد سعى الرئيس الأمريكي نيكسون إلى وضع استراتيجية يجب اتباعها من شأنها تخفيف نقاط التصادم مع السوفييت وإيجاد نقاط التعاون الوثيق اقتصادياً وسياسياً، ومحاولة إقناع السوفييت بالحد من نشر الشيوعية والحد من أهدافها التوسعية، كما أن السوفييت كانت لديهم ذات النزعة وذات التفكير وقد حاولوا ضغط النزاعات باتجاه الحل السلمي وكان للشعوب كلمتها أيضاً إذ كانت تعاني من الاقتصاد المتزعزع الراضخ تحت وطأة نفقات التسليح والحروب، وكان لها تأثيرها على حكوماتها كما سعت بلدان أخرى للخروج من أزمة الديون التي جعلت من اقتصادها خادماً لاقتصاد الدول الكبرى في سبيل إيفاء الديون كالولايات المتحدة الأمريكية التي سعى العديد للخروج من تحت سيطرتها.

لوحظ في ظل هذا الفكر العديد من المحاولات لبناء السلام العالمي على أساس من الوفاق تمثلت في معاهدات ستارت واحد وستارت اثنين ومعاهدات فرنسية سوفييتية ومعاهدات سوفييتية ألمانية وفي عام ١٩٧٥ في هيلينسكي تم عقد مؤتمر للأمن والتعاون الأوروبي الذي تعهد فيه المجتمعون بعد انتهاك الحدود الإقليمية والاعتراف بشرعية الوضع الجغرافي، وقد بدا العالم يسير بخطوات بطيئة نحو السلام العادل والشامل، إلا أن الصهيونية العالمية والقوة اليمينية المتطرفة أبت على نفسها أن يستمر الوضع هكذا وهو لا يخدم الإمبريالية العالمية، فبدا الضغط على الحكومات لإعادة العداء للاتحاد السوفييتي الشيوعي ونبذ سياسة الوفاق الدولي، وبعد تولي ريغان للسلطة في الولايات المتحدة الأمريكية عام

١٩٨٠ وتغير حكام بعض الدول الأوروبية عاد العداء وحالة التوتر الدولية والنزاعات لتعود عجلة التسليح للسير من جديد، وتتوقف عجلة السلام وقد أطلِق على هذه الفترة من التوتر والتسليح الحرب الباردة المرحلة الثانية.

سعت الشيوعية بعد أن وثقت بعدم قدرتها على التقارب مع النظم الرأسمالية والأمبريالية إلى تقوية نفوذها ومد أجنحتها قدر ما تستطيع وبقي ريغان ضاغطاً خلف الشيوعية ومحارباً لها حتى أنهى كافة المعاهدات التي تم توقيعها معها، ووصل للسلطة في الاتحاد السوفييتي الزعيم ميخائيل غورباتشوف الذي جعل سياسته هي الميل للواقعية والمصالح الحقيقية للشعوب وقد استطاع بأسلوبه الاقتراب من الوصول لصيغة تعامل مع الدول الرأسمالية وتحقيق أمن وسلام بلاده ومصالح شعبه، وتم له ذلك من خلال لقاءاته مع ريغان عام ١٩٨٥، حاول خلال الاجتماع الطرفان تحقيق مصالح شعوبهم بالأمن والسلام رغم أن الميل إلى التسلح لم يتوقف.

المطلب السابع: العلاقات الأمريكية السوفييتية في عهد غرباتشوف

في آذار عام ١٩٨٥ وصل ميخائيل غرباتشوف إلى الحكم في الاتحاد السوفييتي والذي كان عازماً على تغيير أسس الحكم في الاتحاد السوفييتي وسياسة بلاده لتنتقل من معسكر العداء للولايات المتحدة الأمريكية على حساب اقتصاد بلاده وتوتر العلاقات والحروب لا طائل منها التي عاصرها والخراب الذي ألحقه ببلاده دون فائدة تعود على شعبه، وانتقل إلى سياسة البناء الداخلي والازدهار الاقتصادي لبلاده فقدم مصلحة بلاده الداخلية على مصالحها الخارجية، وأبدى ليناً في التعامل مع المجتمع الدولي من خلال إعادة تقدير متطلبات الأمن الداخلي والتخلي عن أي تحالف يضر أمنه الداخلي، ومحاولة التقرب من الولايات المتحدة محاولاً الحد من التوتر الذي خلفته السياسة السابقة للاتحاد السوفييتي، ونجح بعقد قمة مع الرئيس الأمريكي ريغان في ١٩ تشرين الثاني عام ١٩٨٥ في جنيف تمت فيه مناقشة موضوع الأسلحة النووية والقضائية وتخفيض نسبة السلاح حتى ٥٠% واعتماد مبدأ التعادل والأمن المتبادل، كما تم عقد قمة أخرى في ريكيافيك في ١٠ كانون الأول من العام ١٩٨٦ قام الاتحاد السوفييتي بتقديم تنازلات لم يقدمها من قبل من خلال قبوله تخفيض إنتاج منظومة الصواريخ النووية، التي تعد أقوى منظومة نووية سوفييتية، كما وافق على تفتيش مواقعه العسكرية والذي يعتبر أعظم تنازل سوفييتي، وهو ما رفضه منذ بداية المفاوضات لأنه يعد تجسساً على المنشآت العسكرية السوفييتية، وتوصل الطرفان إلى خفض ٥٠ في المئة من السلاح النووي الاستراتيجي للقوتين العظميين مدته خمس سنوات، وكان مشروع خفض سلاح صواريخ متوسطة المدى قيد الدراسة وقد أوشك الموافقة عليه لولا تمسك

الولايات المتحدة ببرنامج الدفاع الاستراتيجي الذي اشترط الاتحاد السوفييتي إلغاءه ليتم الاتفاق، كما تم عقد قمة في واشنطن من كانون الأول عام ١٩٨٧ وتم بموجبها الاتفاق على إزالة الصواريخ متوسطة المدى خلال ثلاث سنوات والصواريخ قصيرة المدى خلال سنة ونصف، وألا يتم إنتاجها مجدداً، وتم الاتفاق على تقديم معلومات عن مواقع ولأعداد وخصائص الصواريخ لكل جانب المتوسطة والقصيرة المدى وهو أول اتفاق خفض تسليح توقعه القوتان منذ ١٥ عاماً، واستمر بعد هذا التوقيع العمل لرفع سقف التعاون في القضاء على السلاح النووي وأشكال التوتر.

قام وزير خارجية الاتحاد السوفييتي إدوارد شفرد بزيارة واشنطن في أيلول عام ١٩٨٧ وتم إنشاء مركز لتقليل الأخطار النووية وتعميق التعاون بين الطرفين ضد أخطار الصراع النووي، وأصبح هذا الاتفاق قناة تواصل بين العملاقين لتأتي بعدها قمة موسكو من ١٥ إلى ٢٩ أيار عام ١٩٨٨ لتكون استمراراً للإنجازات التي حققها الطرفان على طريق العلاقة الوثيقة بينهما ونزع كل أسباب الصراع ورسم مخططات العالم على طريقة ترضي الطرفين.

ثم التقى غورباتشوف وريغان في كانون الأول عام ١٩٨٨ على هامش اجتماعات الجمعية العامة للأمم المتحدة إثر إعلان غورباتشوف خفض عدد قواته إلى ٥٠٠ ألف جندي، وتحدث عن التعايش بين الدول المتجاورة وإن اختلفت أنظمتها، محاولاً بذلك زرع صورة جيدة عن الاتحاد السوفييتي وتقليل أعدائه ورفع مستوى المعيشة والاقتصاد لبلاده.

المطلب الثامن: خطوات أوروبا نحو الوحدة

قادت الحروب التي شهدتها أوروبا إلى أحداث عده مشاريع تحاول من خلالها الابتعاد عن الحرب وآثارها المدمرة، فمنهم من بحث عن حظر السلاح ومنهم من بحث عن منظمات دولية، كما ظهر تيار اقترح مشروع وحدة أوروبية، وقد تبنى هذا المشروع اتجاهان سياسيان، الاتحاديون الذين دعوا إلى جعل أوروبا الولايات المتحدة الأوروبية، وقد تبنى هذا النهج بريطانيا وفرنسا ودعت جميع دول أوروبا للانضمام إليه، والفيدراليون الذين دعوا إلى إقامة الدولة الأوروبية فيدراليةً تفتح أبوابها لكل من يريد الانتساب، على أن تدفع هذه الدولة لبناء الاقتصاد والدفاع والسياسة، وتكون في حالة حياد بالنسبة للكتلتين، وعقد اجتماع لهم في سويسرا ١٩٤٨ لبحث مسالة الوحدة الأوروبية، فنتج خلاف بين هاتين الكتلتين، فالليبرالية أرادت وحدتها بعيداً عن الصراع المستمر بين الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفييتي، بينما أراد الاتحاديون بقيادة تشرشل تكتلاً لأوروبا بوجه الاتحاد السوفييتي، كما زاد الأمر صعوبة الجدال بين بريطانيا التي تريد البقاء خارج الساحة الأوروبية باحثة عن مصالحها دون أن يجرها تحالفها مع أي دولة لحرب لا دخل لها فيها، وكانت تبحث عن

علاقة مع الولايات المتحدة الأمريكية، أما فرنسا فقد رحبت بالفكرة وسعت لها سعيها آملةً العودة إلى مركزها الدولي السابق، وقد استعصى على الدول الأوروبية إكمال هذا المشروع وقبول ألمانيا فيه لأنها إن دخلت فيه فسيحق لها التسلح وهذا ما ترفضه فرنسا رفضاً قاطعاً، وقد حاولت أوروبا إنشاء مشروع مجلس في أوروبا عام ١٩٤٩ إلا أنه كان محدود الإمكانيات ضعيف النتائج، وتمثلت نتائجه بمجموعة توصيات للحكومات قد تقبلها أو ترفضها، بدأت ألمانيا الغربية بالعودة للحياة الدولية بعد انتعاش اقتصادها وبدأت بالمطالبة بإقليم الرور المراقب دولياً الذي يشكل شريان الحياة بالنسبة لألمانيا لغناه بالفحم الحجري والصلب، فاقترحت فرنسا فصل إقليم الرور عن ألمانيا لإبقائها في حالة ضعف وعدم عودتها لتهديد العالم، فرفضت بريطانيا والولايات المتحدة ذلك رفضاً قاطعاً مما جعل فرنسا تتقدم بمشروع روبرت شومان بإنشاء اتحاد أوروبي لا غنى للسلام عنه في ٩ أيار عام ١٩٥١ تم إنشاء جماعة أطلق عليها الجماعة الأوروبية للفحم الحجري والصلب لكونهما أساس صنع السلاح، لذلك تم إنشاء هذه المجموعة في محاولة للسيطرة على صناعة السلاح من خلال التحكم بإنتاج هاتين المادتين، ومن جهة أخرى هو باب سلمي للتقارب الألماني الفرنسي، وقد وافقت ألمانيا على الفكرة خروجاً من العزلة التي وضعت فيها، كما كانت هناك محاوله دمج القوة العسكرية الألمانية ضمن جماعة أنشئت باسم جماعة الدفاع الأوروبي، إلا أن فرنسا رفضت الفكرة ولما كان التوافق السياسي والعسكري مستحيلين كان يجب التنسيق أكثر على المستوى الاقتصادي، وتم ذلك من خلال تبني فكرة وزير خارجية بلجيكا وإنشاء سوق أوروبية مشتركة، وتم تأسيسها في ١ كانون الثاني عام ١٩٥٨ بعد دراسة جدواها ضمن مؤتمر روما عام ١٩٥٧، وقد جمعت جماعة الطاقة الذرية الأوروبية والجماعة الاقتصادية الأوروبية وجماعة الفحم الحجري والصلب الأوروبية فشارك فيها كل من فرنسا وألمانيا وإيطاليا وهولندا وبلجيكا ولوكسمبورغ، وقد كان سوقاً لتصريف الناتج الصناعي الألماني الذي تعاظم كثيراً، أما فرنسا فقد أرادت الحصول على أرباح أكثر من خلال توفير إطار أكبر للمشاركة في تكاليف هذا البرنامج وسوق أوسع لمنتجاتها، وكانت أهداف السوق الأوروبية المشتركة فيما يأتي:

١- إزاله الرسوم الجمركية بين الدول الأعضاء وكافة عوائق التصدير والاستيراد.

٢- إنشاء تعريفة جمركية وسياسية وتجارية مشتركة للأطراف الأخرى.

٣- إعطاء التسهيلات وحرية الحركة للأفراد ورؤوس الأموال بين الدول الأعضاء.

٤- إقامة سياسة زراعية مشتركة.

كما تم رفد هذه السوق بعدة إجراءات أخرى كإقامة النظام النقدي الأوروبي عام ١٩٧٩، وتم التعاون في مجال السياسة الخارجية عام ١٩٧٠، إلا أنه برغم البدء بالمشروع السوق الأوروبية المشتركة ورغم تحقيق بعض أهدافها إلا أن البعض الآخر بقي معلقاً بلا تنفيذ، فتمت إزالة الرسوم الجمركية ووضع تعريفة جمركية أمام الدول غير الأعضاء، ولكن حرية الحركة بالنسبة للأفراد ورأس المال لم تنفذ، وصارت الحاجة ملحة إليها بعد غزو الأسواق من قبل المنتجات الأمريكية واليابانية، لذلك قامت المفوضية الأوروبية برئاسة جاك ديبلور عام ١٩٨٥ بوضع مشروع استكمال السوق المشتركة بنهاية عام ١٩٩٢ وسمي مشروع أوروبا عام ١٩٩٢ أو السوق الموحدة، وقد جاء المشروع بمقترحات من شأنها تحقيق فاعلية السوق المشتركة على كافة الأصعدة، ووضع جدول زمني لتحقيق هذه المقترحات، وتم تطبيق غالبية هذه المقترحات وسمي لاحقاً بالاتحاد الأوروبي، وقد انضم إلى هذا الاتحاد العديد من الدول الأوروبية حتى وصل عددها إلى ١٥ دولة، وقد توسع العمل حتى أصبحت الحاجة ملحة لتوحيد سياسات هذه البلدان الاقتصادية والمالية حتى تحاول الوصول إلى عملية متكاملة، ويتألف الاتحاد الأوروبي من عدة هيئات، المجلس الأوروبي ومجلس الوزراء والمفوضية الأوروبية والبرلمان الأوروبي ومحكمة العدل الأوروبية والجهاز الأوروبي للحاسبات والبنك المركزي الأوروبي، وتعمل كلها ويعمل موظفوها بشكل مشترك ومتناسق وبخبره اقتصادية ومالية عالية لتصب جميعها في بوتقة الاتحاد الأوروبي.

المطلب التاسع: نهاية الحرب الباردة ١٩٩١ وانهيار الاتحاد السوفييتي والمنظومة الاشتراكية

أدت سياسة جورباتشوف اللينة ومحاولة تقربه من الولايات المتحدة الأمريكية وتقبل ريغان هذا الأمر إلى وضع حد للحرب الباردة التي أنهكت الطرفين قيادة وشعباً، فحاول بناء جسور التواصل والتعاون على كافة الأصعدة لوضع حد للتوتر وحاله التأهب للحرب وتحسين الوضع الاقتصادي المتردي لكلا الطرفين، وتم عقد اجتماعي في جنيف ١٩٨٥ ضم الرئيس الروسي غورباتشوف والأمريكي ريغان الهدف منه تخفيف حده التوتر ومحاولة التقريب بينهما، وفي كانون الأول عام ١٩٨٦ التقيا مرة أخرى وتركز الحديث حول مسألة نزع السلاح، ولكن المناقشات انتهت دون جدوى، غير أنه بدا في هذا اللقاء رغبة الطرفين في وضع أسس لحيازة السلاح ونهج التسلح في البلدين، تبع هذا الاجتماع عدة اجتماعات عام ١٩٨٧ وموسكو عام ١٩٨٨ تمكنا في اللقاء الأول من وضع جدول زمني للتخلص من الصواريخ النووية المتوسطة المدى، وتم توقيع معاهدة تم فيها وضع ثوابت لهذا الاتفاق، أما اللقاء الثاني فقد كان بداية لعهد جديد من العلاقات الأمريكية

السوفييتية، وعام ١٩٨٩ تولى جورج بوش الحكم في الولايات المتحدة الأمريكية الذي دعم نهج الرئيسين غرباتشوف وريغان وشجع على استمرار التقارب السوفييتي الأمريكي، وتم اللقاء بين بوش وغورباتشوف في كانون الأول ١٩٨٩ في جزيرة مالطا، وتم خلال اللقاء توقيع معاهدة ستارت، واتفاقية ثانية حول الأسلحة الكيميائية واتفاق لنزع السلاح التقليدي عام ١٩٩٠، وقد استغلت الولايات المتحدة الأمريكية ضعف الاقتصاد السوفييتي الذي بدا واضحاً للإدارة الأمريكية، ومعرفتها بحاجتها للقروض المالية والضغوط التي تتعرض لها فحاولت القيادة الأمريكية نيل بعض المكاسب في أوروبا الشرقية على حساب الاتحاد السوفييتي، ونال الأمريكيون مبتغاهم في تخلي السوفييت عن العديد من حلفائهم في أوروبا ولجأ السوفييت إلى تشجيع الثورات في هذه الدول لإسقاط الحكومات المناوئة للشيوعية كرومانيا التي قتل رئيسها مع زوجته رمياً بالرصاص، لينتهي الأمر في أوروبا الشرقية بإسقاط الاشتراكية وحل منظمة حلف وارسو، كما بدأت السياسة السوفييتية تتأثر أيضاً تجاه دول العالم الثالث وبدا الانسحاب الحذر والبطيء تحت عده أغطية شرعية له، كالوفاق والحلول السلمية للمشاكل الإقليمية كإيقاف إطلاق النار في الحرب العراقية الإيرانية في تموز ١٩٨٨، ولحقت بآسيا دول أفريقيا أيضاً، فقد انسحبت بعدما جعلت الولايات المتحدة الأمريكية تتدخل لحل العديد من النزاعات فيها، وانسحب السوفييت من أفغانستان عام ١٩٨٨، وهو تحول خطير في السياسة السوفييتية ليبدأ التوغل الأمريكي في تلك المناطق وتصبح السياسة الأمريكية سيدة الموقف في العالم.

انهيار الاتحاد السوفييتي

تركت الأهداف والمتغيرات التي كان يرمي إليها مجلس الأمن والتعاون في أوروبا أثراً كبيراً على تفكير شريحة معينة من رجال السياسة السوفييتية، خاصة أن الفكرة الأساسية للمجلس هي فكرة سوفييتية، بينما رفض القسم الآخر هذه الاتفاقية لوجود بعض البنود المتعلقة بحقوق الإنسان لأن الاعتراف بهذا البند يترتب عليه أمور كثيرة، منها إطلاق سراح السجناء السياسيين والثورة الديمقراطية، وهذا يصعب تحقيقه من قبل بريجينيف، سبب هذا النهج توتراً مستمراً مع الغرب حتى وصل غورباتشوف إلى الحكم في الاتحاد السوفييتي عام ١٩٨٥ الذي انتهج سياسة مغايرة لسابقه في الحكم، فقد جعل موسكو تفتح أبوابها لكافة السياسات وأبدى مرونة في التعامل مع الغرب وخاصة الولايات المتحدة الأمريكية، شاركه الرأي في هذه السياسة العديد من رجال الحزب الشيوعي وقد أزاح العديد من الحواجز والعراقيل من وجه هذا التقارب وخاصة مع الولايات المتحدة الأمريكية، جعل هذا التساهل والحرية العديد من طبقات المجتمع يلتفون على هذا النهج ويقومون بإجراءات من شأنها التخريب الممنهج، الأمر الذي شكل أزمة في البلاد طالت البنى التحتية للاقتصاد السوفييتي،

وركب الانتهازيون هذه الموجة لبناء ثروات طائلة وتسلم مراكز رفيعة المستوى، عملوا من خلالها على هدم البناء السياسي والاقتصادي للنظام السوفييتي الشيوعي، مما جعل بوريس يلتسن يتوجه بالنقد الشديد لسياسة جورباتشوف خلال مؤتمر اللجنة المركزية للحزب الشيوعي السوفييتي عام ١٩٨٧، فأقاله الحزب من منصبه وبدأ مهاجمته كعميل مخرب، فسعى للانتقام من غورباتشوف، أما السياسة الخارجية للسوفييت فقد تحدثنا عنها سابقاً في نهاية الحرب الباردة، وميلها الزائد عن حده في تعاملها مع الولايات المتحدة الأمريكية، كاستجداء المساعدات الاقتصادية، وقابل ذلك استغلال أمريكي كامل للموقف جعل السوفييت ينسحبون من كل الميادين، ومن جميع تحالفاتهم مع الدول الأصدقاء في العالم الثالث تحت مسميات عده وأغطية شرعية لهذه الانسحابات تاركاً خلفه مكاناً سعت الولايات المتحدة الأمريكية لملئه وتوسيع هيمنتها على العالم أجمع، فحاولت ألمانيا الغربية بعدما رأته من الانبطاح السوفييتي للمساعدات الأمريكية أخذ دورها في هذه اللحظات الصعبة من حياة السوفييت محاولة استغلال الموقف لصالح ألمانيا وتسليح ألمانيا الديمقراطية مقابل بعض المساعدات للاقتصاد السوفييتي، وقد حاول جورباتشوف إنهاء أي علاقة تربطه بأوروبا الشرقية، فكان لزاماً عليه أن يلغي اتفاق منظمه حلف وارسو، وقد كلف نائبه بالتوقيع على الاتفاق في حزيران ١٩٩١، كل هذه التنازلات التي قدمها غورباتشوف والضعف الذي أصاب الاتحاد السوفييتي جعل بعض كبار مسؤولي نظامه يحقدون علية كوزير دفاعه، ووزير الداخلية ورئيس مجلس السوفييت الأعلى ونائب غورباتشوف، وهم جميعاً من أعضاء اللجنة المركزية للحزب الشيوعي السوفييتي، مما جعلهم يقدمون على القيام بانقلاب عسكري ضد غورباتشوف ووضعه تحت الإقامة الجبرية، ولكن تدخل بوريس يلتسن الذي نال شهرة في الاتحاد السوفييتي أفشل الانقلاب وتم إلقاء القبض على منفذيه وإيداعهم السجن، وعاد غورباتشوف إلى الحكم، ولكنه قدم استقالته من منصبه كأمين عام للحزب الشيوعي السوفييتي وألغى الحزب، واحتفظ بلقب رئيس اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفييتية، وأصبح تفكيك الاتحاد السوفييتي وانهياره مسألة وقت، وبدأت الجمهوريات السوفييتية تعلن استقلالها الواحدة تلو الأخرى، وقد حاول غورباتشوف استغلال ورقة دول البلطيق الثلاث لاتفيا ولتوانيا وأستونيا للحصول على مساعدات اقتصادية، لكن سرعة استقلالها لم تترك مجالاً للاستفادة من هذه الورقة، وبدأت الجمهوريات تعلن استقلالها مستغلة محاولة الانقلاب الفاشلة، ودعا غورباتشوف رؤساء الجمهوريات المستقلة لعقد اجتماع صدر عنه بيان إعلان ١٠ + ١ أي ١٠ جمهوريات مستقلة من الاتحاد السوفييتي، وتم تأسيس مجلس جديد اسمه مجلس الدولة وهو عبارة عن هيئة تضم رؤساء الجمهوريات السوفييتية، وهدفه إلغاء مجلس نواب الشعب ويحل محله مجلس إدارة مشتركة لها الصلاحية في الإشراف على الجمهوريات السوفييتية، والهدف تمويه الاتحاد السوفييتي وجعله يبدو كهيئة اتحاد

دول مستقلة وفي ٥ أيلول ١٩٩١ عقد مجلس الدولة السوفييتي وضم رؤساء كل من دول أوزباكستان وأذربيجان وأوكرانيا وكازاخستان وروسيا الاتحادية ورئيس وزراء جورجيا وتم الاعتراف باستقلال جمهوريات البلطيق الثلاث وتم قبول الجمهوريات الثلاث أعضاء في منظمة الأمم المتحدة وباعتراف دولي، وقد أرسلت الولايات المتحدة الأمريكية وزير خارجيتها جيمي كارتر لزيارة الاتحاد السوفييتي، الذي قام بجولة على عواصم الجمهوريات السوفييتية المستقلة وتوجه إلى موسكو في ١١ أيلول ١٩٩١ وقد طرح خمسة مبادئ تكون ناظمة للعلاقات الأمريكية السوفييتية مستغلاً ضعف السوفييت وقوة أمريكا في تحديد هذه المبادئ وهي:

١- حق الشعب السوفييتي في تقرير مصيره بنفسه وبطرق سلمية.

٢- احترام الحدود الداخلية والخارجية للبلاد.

٣- احترام الديمقراطية.

٤- سيادة القانون.

٥- اتخاذ الديمقراطية السلمية وسيلة لأي تغيير.

وتمت الموافقة الروسية على هذه المبادئ وقام جورباتشوف بعدها بسحب الجيش السوفييتي من كوبا وتخلى عن دعم الرئيس الأفغاني محمد نجيب الله وترك مصيره للمجاهدين وبذلك قام جورباتشوف بالتضحية بكل حلفائه في سبيل إعادة بناء الاقتصاد السوفييتي، وما زال عهد التنازلات مستمراً حتى ينمو الاقتصاد السوفييتي في ١٦ أيلول عام ١٩٩١ حين عقد مجلس الدولة جلسته الثانية، عمت فيها الفوضى والصراخ في جو من عدم الانضباط دل على محاولة تذويب وسحق الاتحاد السوفييتي، وقد اشترك في هذه المؤامرة رؤساء الجمهوريات السوفييتية، وتصدر رئاسة المؤامرة بوريس يلتسن الذي كان مستعداً دائما للنيل من جورباتشوف ضريبة ما فعله به سابقاً، ونال الرؤساء ما أرادوا فقد حصلت الجمهوريات السوفييتية أعضاء المجلس على كامل الحرية والاستقلال بإجراءاتها التي ابتعدت عن المركز، وهمشت دوره، كما تم إنشاء نظام اقتصادي يخول كل جمهورية التصرف لوحدها على مبدأ السوق الأوروبية المشتركة وفي ١٤ تشرين الثاني ١٩٩١ عقد اجتماع لمجلس الدولة السوفييتية تم فيه المصادقة على معاهدة الاتحاد الجديد من قبل رؤساء الجمهوريات، ويجب تصديقها من البرلمانات خلال أسبوع، ولكن هذه المعاهدة تم رفضها من قبل رؤساء الجمهوريات متذرعين برفض شعوبهم

لها بل وزاد في ذلك أن اوكرانيا أجرت استفتاء عن الاتحاد الجديد وتم رفضه من قبل ٩٠% من الشعب مما يعني إنهاء الاتحاد السوفييتي، ولحقت جمهورية روسيا الاتحادية بأوكرانيا ليتم بعد هذا إعلان كل من روسيا الاتحادية وأوكرانيا وبيلاروسيا جمهوريات مستقلة وإنهاء العمل بالاتحاد السوفييتي؛ ليكون انقلاباً سلمياً، وقام بعدها غورباتشوف بتسليم كافة واجباته ومهامه وأوراقه والمحفظة السوداء التي تحتوي على مفاتيح غرفه العمليات النووية لتنتهي بذلك ثاني أكبر دولة عظمى في العالم، وقد أبدى رؤساء الجمهوريات السوفييتية استعدادهم لتحمل أعباء الاتحاد السوفييتي المنحل وديونه وواجباته وحقوقه لتبقى الولايات المتحدة الأمريكية سيدة الموقف في العالم أجمع، وتبقى تستجر الطاعة من دول العالم قسراً ودون أي مقاومة.

– أسباب انهيار الاتحاد السوفييتي

يعد انهيار الاتحاد السوفييتي وتلاشيه بعد العظمة التي كان عليها من الأمور التي يصعب شرحها وتفسيرها، فلم يكن يوماً هذا الاتحاد إلا ناجحاً رغم سنوات الضيق التي مر بها، فلولا اتحاده لراحت جمهوريات السوفييت غنيمة سهله لفرنسا وألمانيا، ولكن نعزو انهيار هذا الاتحاد إلى عده أمور أهمها:

١– التفوق الذي كان الاتحاد السوفييتي يمتلكه في المجالات كافه العسكرية والسياسية والحضارية والعلمية والاقتصادية الذي جعل الولايات المتحدة الأمريكية تدخل في سباق معه في تلك المجالات وكان الاتحاد السوفييتي السباق في أكثر من مجال، فهم أول من غزا الفضاء وأول من اخترع القنبلة الهيدروجينية، ولكن ذلك على حساب اقتصاد البلاد الذي انعكس سلباً على حياه المواطن السوفييتي، وجعلها تدخل في أزمات اقتصادية عدة، يرفد ذلك الحصار الاقتصادي الذي تعرض له الاتحاد من قبل أوروبا.

٢– أن الدعم السوفييتي لحركات التحرر في العالم الثالث والسياسة التي اتبعتها الولايات المتحدة الأمريكية في حصاره ومحاربته على كافة الأصعدة وفي كافة المحاور جعلها تعاني اقتصاداً سيئاً وتسعى لإنقاذ نفسها من هذه الضائقة في محاولة بناء اقتصاد اشتراكي، لكن سرعان ما ابتعد الاقتصاد السوفييتي عن الخطة المرسومة له ليقع في أحضان الرأسمالية التي كانت سبباً من أسباب تدمير الاقتصاد السوفييتي.

٣- هيأت الأزمات الاقتصادية والسياسات المتضاربة في تاريخ الاتحاد السوفييتي بين شدة وقسوة وقمع وأسر حريات ومن ثم حرية رأي وتبني ثورات تحررية والمناداة بالتحرر هيأت المواطن السوفييتي ليكون في قمه نقمته على هذا النظام غير المستقر وزاده نقمة على الاتحاد السوفييتي التهويل الغربي الذي جعل المواطن السوفييتي جاهزاً للانفجار بأية لحظة.

٤- أن الصراع الذي ولد بين جورباتشوف وبوريس يلتسن كان له أثر كبير في انهيار الاتحاد السوفييتي فقد سعى يلتسن مستغلاً القاعدة الشعبية الكبيرة له إلى إثارة زعماء الجمهوريات السوفييتية ضد غرباتشوف وحرضهم على الاستقلال محاولاً جعل روسيا الاتحادية الوريث الشرعي لهيبة الاتحاد السوفييتي وقوته ومحاولة رؤساء الجمهوريات الاستفادة من هذا الخلاف والتشبث بفكره الاستقلال وبقائهم كرؤساء للجمهوريات بعدما كانوا يشغلون مناصب الأمناء العامين للحزب الشيوعي في دولهم، كما أولت الدول الأوروبية والولايات المتحدة هذا الصراع أهمية كبيرة وجعلته السبب الذي تعول عليه في إنهاء هذا الاتحاد وتقديم الدعم لهذا وذاك حتى انهيار الاتحاد السوفييتي تماماً،

انهار الاتحاد السوفييتي بسبب مباشر وهو نزاع نشأ بين شخصين تناسيا مصلحه أمة بأكملها بتاريخها وحضارتها وأجيالها وانتصاراتها العظيمة وقدما مصلحتهما الشخصية على ذلك كله لتولد الفوضى من رحم الانضباط والالتزام ويولد الفقر من رحم الاقتصاد القوي ويولد الضعف والذل من رحم القوة وبدا ذلك التبدل واضحاً في التخبط الذي أصاب القيادات قبل الشعوب ودول أوروبا وأمريكا قبل روسيا نفسها، فقد بدأ نزاع أوكراني روسي حول الأسطول الروسي العظيم الذي كان نتاج اتحاد جمهوريات عدة، كما توسعت الحروب الأهلية في يوغسلافيا والشيشان، فضلاً عن الفقر والجوع والاضطرابات والأطماع والسياسة الخاذلة، كل هذا عول عليه أنه سيكون مفتاح الحياة السعيدة والمستقبل الزاهر ولكن التجارب البشرية على مدى العصور أثبتت ولا تزال تثبت أن البناء على فوضى لن يكتب له الاستمرار وإن طال عمره.

المبحث الخامس

تطور العلاقات الدولية في العالم الثالث

توجُّهُ الدول الأوروبية إلى محاولة كسب حلفاء لها جعل شعوب العالم الثالث تتفتح أبصارها على مفاهيم جديدة وعلى أفكار قومية وتحررية، وإقامة دول متحررة من أي قيود استعمارية أو نفوذ خارجي، وهذا ما دعمته العديد من الدول الأوروبية في محاولة منها لكسب حلفاء من غير احتلال عسكري أو صدام مع الدول الأوروبية الأخرى، ومما زاد هذا الوعي هو مشاركة العديد من شعوب العالم الثالث في الحرب العالمية الثانية أو عودة أبنائها المقيمين في الدول الغربية بعد

انتهاء الحرب، وقامت العديد من الدول بالثورة على حكوماتها المستبدة وإقامة أنظمه تحررية ذات طابع قومي، وقد تأسست لهذا الشأن العديد من الحركات والأحزاب السياسية التي نادت بالحرية كما نادت بعدم المشاركة في الحروب التي لا تمس أراضيها ولا مصالحها معلنين بذلك إقامة نواة حركة أصبحت فيما بعد حركة عالمية وهي سياسة عدم الانحياز، كما حاول العديد من السياسيين الوصول إلى إيجاد سبل لتوحيد بلدانه لإقامة كيان قوي بإمكانه صد أي تدخل خارجي بشؤونهم أو حتى شؤون الجوار، لذلك سنستعرض في هذا الفصل تطور العلاقات الدولية في كل من:

١- أفريقيا.

٢- آسيا.

٣- الوطن العربي.

٤- تطور حركة عدم الانحياز.

المطلب الأول: تطور العلاقات الدولية في أفريقيا

جعلت عودة الأفارقة من بلاد الغرب التي كانوا طلاباً فيها أو عسكريين وخاصة بعد الحرب العالمية الثانية وما شاهدوه من تقدم وحضارات جعلتهم يقومون بحركات تحرر شملت جميع أراضي أفريقيا، ولما كانت الحرب قد أنهكت الغرب اكتفت الدول الأوروبية بتطوير علاقاتها مع الدول الأفريقية من الحكم الذاتي إلى الاستقلال، كما ساعدت ثورة مصر وحكومتها برئاسة جمال عبد الناصر على إنجاح حركات التحرر تلك، وجعل مصر موقعاً لاجتماعات رجال الحركات و منطلقاً لأعمالهم، كما دعمت مصر حركات التحرر إعلامياً وساعد وصول غورباتشوف للحكم بالاتحاد السوفييتي هذه الحركات على الاستمرار، كذلك تقاربت الأفكار الآسيوية والأفريقية خلال مؤتمر باندونغ عام ١٩٥٥ وزادت من الوعي الأفريقي، ومنذ العام ١٩٥٨ بدأت الدول الأفريقية تحصل على استقلالها، حاولت بعدها الدول الكبرى إبقاء حالة من عدم الاستقرار في القارة الأفريقية من خلال إثاره الفتن والنزاعات الإقليمية، وكان من السهل دخول هذه الدول في تلك النزاعات لقلة خبرتها وحاول الاتحاد السوفييتي الاستفادة من هذه الدول وزرع أصدقاء لها هناك، ولكن بعد سنين من الصداقة وحين أدرك الأفارقة وخصوصاً في غانا وغينيا عدم الاستفادة من هذه الصداقة وعدم جدواها، أداروا لها ظهورهم كما لم يستفد السوفييت منهم شيئاً وعرفوا أن اتباعهم للسوفييت سيجرهم لنزاعات جديده فتخلوا عنها، أما الولايات المتحدة الأمريكية فكانت أكثر

حذراً من السوفييت وجعلت تعاملها مع القارة السمراء محدوداً وبعيداً عن أي تدخل سياسي أو عسكري، وبقي الدعم محدوداً في فرق السلام، وأرادت الولايات المتحدة أن تبقى أفريقيا محايدة، كما أرادت هي لنفسها.

وعلى البحر المتوسط والبحر الاحمر أعلنت بريطانيا انسحابها من شرق السويس بنهاية عام ١٩٧١ مما جعل القوتين الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفييتي تسعيان إلى إقامة قواعد لها ونقاط تمركز في المحيط الهندي وبحر العرب والخليج العربي لتأمين الحماية لطرق نقل النفط إلى الغرب الصناعي، أما في مصر فقد استطاعت الحكومة المصرية إنهاء الوجود السوفييتي على أراضيها بسبب الأزمة السوفييتية، وبذلك فقد الاتحاد السوفييتي واحداً من أهم مواقع تواجدهم على البحرين الأحمر والمتوسط وخسارة نقطة ارتكاز لهم في توازن القوى مع واشنطن، فقد خسر السوفييت مركزاً مهماً مقابل الإسرائيليين المدعومين من أمريكا، ليبدأ التقارب الأمريكي المصري الذي يعد مكسباً عظيماً للولايات المتحدة بإبعاد السوفييت عن هذا المفصل العظيم في الشرق الأوسط، وإحراز تقدم في العلاقات مع مصر.

تعويضاً لما فات السوفييت من خسائرهم في حرمانهم مصر فقد سعى الاتحاد السوفييتي إلى تقوية وتعزيز مواقعهم في الصومال وبناء قاعدة بحرية مهمة في ميناء بربرة الصومالي كما قاموا بتعزيز تواجد أساطيلهم في كل من المحيط الهندي وبحر العرب وخليج عدن، والاستفادة من التقارب مع الحكومة اليمنية لخدمة هذا التعزيز كما قدموا يد العون للعسكريين الشيوعيين الذين وصلوا لسدة الحكم في أثيوبيا، وتم تثبيت مواقعهم على المدخل الجنوبي للبحر الأحمر لاهميته وقربه من النفط العربي، وكل هذه المكاسب نتيجة تبدل السياسة السوفييتية في المنطقة وتصرفهم بسرعة أكبر وتدخل أسرع و أجرأ لحماية أصدقائهم، ولكن هذه النجاحات جعلت الأعداء يحاولون الحد منها وتمكنوا من ذلك حتى لم يبق للسوفييت من أصدقاء سوى أثيوبيا والصومال اللتين دخلتا في صراع في أوغادين، فحاول السوفييت إنهاء الصراع من خلال إقامة تحالف ثلاثي يغلق باب المندب، ويكون ضربة كبيرة للسياسة الأمريكية في المنطقة، وأعضاء التحالف هم أثيوبيا والصومال واليمن الجنوبي، إلا أن التحرك الأمريكي المضاد والصراع الأثيوبي الصومالي لتقارب مصالحهما أدى إلى فشل هذا المشروع، بل وإحداث أزمة سوفييتية صومالية لاتهام صومالي للسوفييت بتسليح أثيوبيا بالخفاء وإمدادهم بالسلاح وتشجيعهم، لينتهي على أثر ذلك الوجود السوفييتي في الصومال بمثل ما انتهى في مصر، فقد تم طرد الجيش السوفييتي وخبرائه من الصومال وخاصة قاعدة بربره البحرية وذلك عام ١٩٧٧، انتهى بذلك الدعم السوفييتي للصومال والثوار الأريتيريين الذين يطالبون أثيوبيا باستقلالهم بينما سعى السوفييت لتسليح أثيوبيا بل وسعى لجعل كل من ألمانيا

وكوبا يقدمان المساعدة لأثيوبيا، وأمام كل هذه المساعدات العسكرية والاقتصادية لم يجد الصومال بديلاً عن التحالف مع الولايات المتحدة الأمريكية وطلب المساعدة التي وافقت بعد تقديم تسهيلات للأميركيين باستخدام مطاراتها وموانئها مثل مقديشو وبربرة، وكان الخطر الأثيوبي محدقاً بالصومال لأن أثيوبيا اتهمت الصومال بالوقوف خلف كل المؤامرات التي تحاك ضد بلدهم وتدعم رجال العصابات في أوغادين وتدعم الثوار الأريتيريين المطالبين باستقلالهم، كما تدعم الحزب الشيوعي الذي يسعى للوصول إلى الحكم في أثيوبيا، واتهمت أثيوبيا السودان ومصر بتسليح الثوار الأريتيريين، ووسط هذا التوتر في أفريقيا قامت كل من روسيا وألمانيا وكوبا بتقديم الخبراء العسكريين والجنود لأثيوبيا في حربها ضد الصومال، والذين بلغ عددهم ما يقارب ٣٠,٠٠٠ جندي وبذلك يكون السوفييت وكوبا وألمانيا قد دخلوا رسمياً في حرب أداروها بشكل مباشر وأمدوها بالسلاح والعتاد والجنود.

أما في أنجولا فقد دعم الاتحاد السوفييتي الحركة الشعبية الشيوعية وساندتها كوبا مما جعلها تحقق انتصاراً عام ١٩٧٥ على الجبهة الوطنية التي تلقت دعماً فيما بعد، ليس من الولايات المتحدة الأمريكية فحسب بل ومن فرنسا وألمانيا الغربية والسنغال وإسرائيل، مما دعا كلاً من الاتحاد السوفييتي وكوبا وألمانيا الشرقية والجزائر وغينيا وبولندا لدعم الحركة، فقامت الولايات المتحدة بتقديم المساعدات إلى حكومة أنغولا سراً بينما جاءت المساعدات السوفييتية بالجسر الجوي وهي أضعاف مضاعفة من المسعدات الأمريكية وقدمت الخبراء العسكريين كما أمدت كوبا الجبهة الشعبية ب ١٥٠٠٠ مقاتل قلبت ميزان المعركة ورغم وقوف الولايات المتحدة والصين إلى جانب حكومة جنوب أفريقيا إلا أن النصر كان حليف الجبهة الشعبية.

وكان للولايات المتحدة الأمريكية حلفاء في أفريقيا قدمت لهم المساعدات والبعثات العسكرية وتمركزوا على الشاطئين الشرقي والغربي من القارة، وحافظوا على القواعد العسكرية لديهم، كما اعتمدت الولايات المتحدة على معاهداتها مع ليبيريا خلال الحرب العالمية الثانية وأقامت قواعد فيها، وبناء أكبر مطار عسكري لها في أفريقيا وهو مطار روبرتس فيلد العسكري وتسعى للتوصل مع المغرب لاتفاق يمكنها من التحكم بمضيق جبل طارق كممر بحري مهم وكنقطة مراقبة لقواتها في البحر المتوسط.

المطلب الثاني: تطور العلاقات الدولية في آسيا

كان للحرب العالمية الثانية آثار طالت كافة بلدان العالم لينشأ عندهم فهم للواقع الاستعماري، وضروة الخلاص منه، فكانت حركات التحرر المطالبة بالاستقلال منتشرة ونشطة وكان الاستقلال حليف عشر دول، وساهم في الاستقلال وحث الشعوب على المطالبة باستقلالها الكرهُ الذي غرس في قلوبهم للأوروبيين وتشجيع اليابان التي باتت الهزيمة واضحة بالنسبة لها، لذلك حرضت الجميع على طلب الاستقلال وفعلا قاموا بذلك مستغلين الوعود الأوروبية لهم وخاصة الحلفاء وقد استقلت الدول ولكن للحرية ثمن يجب أن يدفع، فمنها من نال استقلاله بعد حرب أهلية نالت من مواطني هذا البلد حتى وصلوا للاستقلال كبورما وماليزيا، ومنها من خاض المعارك ضد المحتل حتى نال استقلاله بالقوة كأندونيسيا التي خاضت معارك شرسة مع هولندا لتنال استقلالها، كما نالت الفلبين استقلالها بعد أن قامت الولايات المتحدة بدحر القوات اليابانية عنها وأعطتها استقلالاً اسمياً، بينما ظلت تابعة للولايات المتحدة فعلياً حتى نالت استقلالها عام ١٩٤٦، أما الهند وباكستان فكان وضعهما أكثر تعقيداً فرغم النضال المستمر من قبل الهند لنيل استقلالها إلا أنها كانت منقسمة في داخلها وتعاني حرباً أهلية بين معتنقي الديانة الهندوسية من جهة و معتنقي الديانة الإسلامية من جهة أخرى، وهي تحت الاحتلال البريطاني، وكان نيل الاستقلال صعباً حتى أعطت بريطانيا وعداً بإعطاء الهند استقلالها ولكن بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية والتمكن من دحر اليابانيين، وبالفعل تم ذلك وتم إعلان الاستقلال عام ١٩٤٢ ،فظهرت مشكلة حدودية بين الهند وباكستان في مدينتين هما حيدر أباد وكشمير، أما حيدر أباد فكانت ذات أغلبية هندوسية وتقع أراضيها ضمن الحدود الهندية فسيطرت عليها الهند، وأما كشمير فكان لها وضع آخر إذ كانت تقع بين البلدين وعارضت باكستان انضمامها للهند كما حصل لحيدر أباد، ولذا عرض الأمر على مجلس الأمم بطلب من الهند بتاريخ ١٩٤٧، فأقر مجلس الأمم بإجراء استفتاء رفضته الهند وتم إقرار هدنة عام ١٩٤٩ ومن ثم تم التوصل إلى حل قضى بتقسيم كشمير إلى قسمين كشمير الأصلية ذات الغالبية المسلمة وقد ضُمَّت إلى باكستان، ومنطقة جامو ذات الغالبية الهندوسية التي أصبحت من نصيب الهند، استمر القتال بين الدولتين زمناً طويلاً واندلعت بينهما عدة حروب أولاها عام ١٩٤٧ وعام ١٩٦٥ وعام ١٩٧١ كان لكل واحدة منها نتائجها على الأرض التي انتهت عام ١٩٧١ برسم الخريطة الجديدة على الشكل التالي، إذ انفصلت باكستان الشرقية عن باكستان الأم بعد احتلالها من القوات الهندية، وتأسست دولة بنجلادش، وفي ٢٨ حزيران ١٩٧٢ سعت القوى السياسية في كلا البلدين للوصول إلى حل يوقف نزف الدماء فاجتمع كل من رئيس وزراء باكستان ذو الفقار علي بوتو ورئيسة وزراء الهند أنديرا غاندي وتم وضع خارطة توقف نزف الدماء وتوقف الحرب إلى الأبد، حيث استعادت

باكستان أقاليمها المفقودة بحرب ١٩٧١ باستثناء المناطق الواقعة على خط إطلاق النار في كشمير، بينما يعود للهند ما قد احتلته باكستان في البنجاب وصحراء راجستان وتم وضع أسس وقواعد توقف الحرب وتعيد بناء الثقة بين البلدين، واستمرت حالة الهدوء حتى انسحاب السوفييت من أفغانستان فقد ظهرت جماعات إسلامية مسلحة في كشمير عام ١٩٨٨ ناضلت ضد الهند مما أعاد اندلاع الحرب.

أما اليابان فبعد انتهاء الحرب العالمية الثانية واستسلامها لدول الحلفاء أصبحت تحت رحمة الولايات المتحدة الأمريكية التي دمرت كل ما يمت للعسكرية بصلة ومنعتها من التسلح وتم نزع السلاح منها نهائياً وجعل الحكومة التي تحكمها مسالمة وبعيدة عن أي أطماع توسعية، فقررت الدول الكبرى وهي الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا والاتحاد السوفييتي في ٢٧ كانون الأول عام ١٩٤٥ إنشاء لجنة شرق آسيا ومجلس اليابان الحليف اللذين لم يتمكنا من تغيير شيء على أرض الواقع فقد بقيت الولايات المتحدة هي المسيطر وهي صاحبة القرار النهائي، واستمر الاحتلال الأمريكي حتى عام ١٩٥١ حيث تم توقيع معاهدة يُسمَح فيها للقوات الأمريكية البقاء داخل اليابان حتى تتمكن اليابان من الدفاع عن نفسها، ولكن اندلاع الحرب الباردة جعل الولايات المتحدة تعطي اليابان استقلالاً تاماً ومبكراً، والتي أصبحت لاحقاً من صف الاتحاد السوفييتي والصين.

ألقت الحرب الباردة بظلالها على جميع دول العالم بصفتها مستعمرة لأحد القطبين أو موالية له، فلا بد أن يكون لكل دولة نصيب من هذا التكتل، وعَدَّت الولايات المتحدة الأمريكية الوفاق السوفييتي الصيني نصراً للسوفييت ولكن الصين كانت قد استغلت تحالفها مع السوفييت حتى بدت طموحات الصين بالسير بنهجها لوحدها وسرعان ما وقع العداء مع السوفييت لتخسر حليفها الاستراتيجي، وكان السوفييت قد حاولوا الاستفادة من آسيا ومن دولها الثائرة، والعزف على وتر القوميات والتحرر في وسط وجنوب وجنوب شرق آسيا في العراق وسورية وفيتنام وأندونيسيا ليتمكن من السيطرة على كوريا الشمالية كحليف قوي، بينما سعت الولايات المتحدة لإيجاد حلفاء أقوياء ترتبط معهم بتحالفات عسكرية تكون تحت القيادة الأمريكية، كحلف الأنزوس مع أستراليا ونيوزلندا عام ١٩٥١ وحلف السيتو مع دول باكستان والفلبين واستراليا وفرنسا ونيوزيلندا وتايلاند وبريطانيا عام ١٩٥٤، وحلف المعاهدة المركزية عام ١٩٥٩ مع العراق وباكستان وإيران وتركيا وبريطانيا، وكان هناك تأثير لهذه التحالفات وأزمات كالعدوان الثلاثي على مصر عام ١٩٥٦.

حاول السوفييت الاستفادة من النزاعات وحالة التوتر في دول آسيا وإظهار نفسها بمظهر المساعد لهذه البلدان إلا أنها ورغم حاجتها للاتحاد السوفييتي ومساعداته آثرت الابتعاد عن الشيوعية وأفكارها وأساليبها؛ لذلك خسر السوفييت أفضلية طرح مساعداتها، كما ظهرت الصين كمنافس للسوفييت بآسيا، وقد حاولت الصين اتخاذ منحى تستفيد منه وتتخلى عن كونها الخادم الوفي لروسيا، أما الولايات المتحدة فقد كانت أكثر وضوحاً وفاعلية مع حلفائها من الاتحاد السوفييتي وكانت تتبنى سياسة مساعدات اقتصادية وعسكرية حقيقية، وقد بدا ذلك واضحاً في بنود مبدأ الرئيس نيكسون التي جاءت على لسانه:

١- أن الولايات المتحدة ملتزمة بتنفيذ معاهداتها في آسيا.

٢- حماية حلفائها من أي خطر نووي وتزويدها بدرع واقٍ.

٣- إلزام الدول بالحشد البشري قبالة أي تهديد تتعرض له ويقع على الولايات المتحدة تزويدها بالمساعدات العسكرية والاقتصادية حين تطلب ذلك.

نهج نيكسون نهجاً مغايراً لسابقيه فقد حاول التقليل من القوات البشرية التي كانت تدفع إلى دول الحلفاء والاكتفاء بالمساعدات العسكرية من سلاح وتدريب ومساعدات متخصصة، إذ بدا الفرق واضحاً في المبالغ التي قام نيكسون بتوفيرها من خلال سياسته، كما سعى الولايات المتحدة إلى إيجاد دور لليابان في الشرق الأقصى ومحاولة جعلها نقطه ارتكاز للولايات المتحدة، حيث تنوب عنها في مصالحها في الشرق الأقصى من خلال أعداد قواتها وأسطولها البحري وربط الاقتصاد الياباني باقتصاد الشرق والحفاظ على علاقاتها مع كوريا الجنوبية والهند الصينية، وكان الهدف من وراء هذا إبعاد اليابان عن المعسكر الشيوعي وحرمان الصين من أي منافع تجارية قد تحرزها من التقدم العلمي لليابانيين، كما إنها تسعى لتعزيز وضع الولايات المتحدة التجاري إزاء اليابان وربط الاقتصاد للأنظمة المعادية للشيوعية مع الرأسمالية وتوفير الدعم الاقتصادي اللازم لهذه الأنظمة.

جعل الموقع المميز للشرق الأقصى والتماس المباشر مع الدول الأربعة الكبرى في العالم عسكرياً وجغرافياً جعلها محط أنظارها واهتمامها، وهي الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفييتي والصين واليابان فالولايات المتحدة الأمريكية وبعد انتهاء الحرب العالمية الثانية بقيت محافظة على حلفائها في الشرق بل وحاولت ضم حلفاء جدد وبقي التواجد العسكري الأمريكي وكثافته واضحاً في الشرق، وقد تركت الولايات المتحدة أكبر قوة بحرية لها في المحيط الهادئ وحدود

آسيا الشرقية والجنوبية، بينما حاول الاتحاد السوفييتي أن يثبت أنه يمتلك القوة المساوية للقوة الأمريكية في المنطقة، فقد كثف السوفييت جهودهم على طول الحدود مع الصين وبلغ المجهود السوفييتي في الشرق الأقصى أعلى درجاته في البحرية التي كانت تحاول موازاة القوة البحرية الأمريكية، ونجحت بتحويل أسطولها البحري من دفاع وهجوم بسيط إلى أكبر قوة هجومية ودفاعية، بينما حاولت اليابان أن تظهر على الساحة الدولية وكان لها ظهور كقوة اقتصادية في السبعينات كما حاولت الولايات المتحدة مساعدتها في النهوض وكسبها لصالحها، وقد أدت محاولة التوسع في الشرق إلى بروز قطبين، وهما: الأول: الولايات المتحدة الأمريكية والصين واليابان واستراليا ونيوزيلندا والفلبين وتايلاند وماليزيا وسنغافورة وأندونيسيا، اجتمعت هذه الدول على إيقاف التوسع للقطب الثاني وهو الاتحاد السوفييتي الفيتنامي ووضع حد له، وهذا ما جمعهم رغم أنه لا يجمع كثيراً منهم أكثر من هذا الهدف، بل على العكس فإن بين بعضهم نزاعات إقليمية أو فكرية، ولكن الحاجة الملحة أجبرتهم لإيقاف الخطر الخارجي، بينما كان المحور السوفييتي الفيتنامي أقل حظاً في جمع الحلفاء حولهم، لكن ما جعله محوراً قوياً هو الانتصار الفيتنامي على الولايات المتحدة الأمريكية منضمة إليهم لوس وكمبوديا، وكان هذا الانضمام ومحاولة فيتنام جمع حلفاء ضد الصين جعل الصين ومعظم دول جنوب شرق آسيا ورغم ما بينها من نزاعات يتحالفون لإيقاف محور السوفييت فيتنام، بينما سعت كوريا الشمالية لإيجاد نوع من التوازن في علاقاتها مع كل من السوفييت من جهة والصين من جهة أخرى والابتعاد عن أي صدام معهما، في حين تمسكت كوريا الجنوبية بتحالفها مع الولايات المتحدة الأمريكية خوفاً من تقارب أمريكي صيني قد يعود عليها بنتائج كارثية مستقبلاً، وكانت تحرص على علاقاتها مع السوفييت بشكل هادئ وخفيف، أما الصين الشعبية فقد سعت إلى محاولة الانفتاح على الغرب واستقطاب كافة سبل التحديث العسكري والاقتصادي، فقامت بشراء صواريخ مضادة للدروع في صفقة تمت مع فرنسا عام ١٩٧٧ كما طلبت من الولايات المتحدة الأمريكية شراء السلاح ولكن تحفظاً أمريكياً جعل الصين تعيد النظر في مسألة استيراد السلاح، والاعتماد على الذات في إنتاج ما تريد، وسمحت الولايات المتحدة بإعطاء بعض التكنولوجيا في التنقيب عن النفط والدراسات الجيولوجية وغيرها، وسعت الصين إلى مقاومة التوسع السوفييتي الفيتنامي ومحاولة التطويق التي يقوم بها السوفييت من خلال عدة علاقات ومحاولات دعم وتحالف، فقد تحالفت مع الهند وتدخلت في أفغانستان ودعمت فيتنام الهند الصينية؛ لذلك قررت الصين السماح بتقوية الوجود العسكري الأمريكي وتوقيع سلام مع اليابان وغض النظر عن إعادة تسليح اليابان ودعم الثورات في البلدان المعادية للسوفييت في أنجولا وعمان وأفغانستان، في حين حافظت اليابان على علاقات ودية مع الجميع وقبلت بإنتاج سلاح دفاعي يكفيها شر المهاجمين ولم تحرص على إيجاد سلاح هجومي في

محاولة لإبقاء حالة الاستقرار الإقليمي التي تعيشها، ورغم التطور العلمي والاقتصادي الكبير الذي وصلت إليه اليابان فإن ضبط النفس تغلب على تفكير تطوير سلاح هجومي واعتمدت كلياً على التواجد الأمريكي والغطاء النووي الأمريكي، وجاء هذا التفكير بعد تجربة حربية مريرة خلال الحرب العالمية الثانية وقد عدلت اليابان هذه الاستراتيجية في مطلع الثمانينات بعد التغيير الذي حصل على موازين القوى في منطقة الشرق الأقصى، وانسحاب أمريكا من كوريا الجنوبية بشكل جزئي والعلاقات الأمريكية الصينية والقدرات العسكرية لكوريا الشمالية وعوامل أخرى، فتزايد الاعتماد الياباني على النفط المستورد من الشرق الأوسط بنسبة ٨٠% من احتياجها للنفط.

المطلب الثالث: تطور العلاقات الدولية في الوطن العربي

دفعت الضغوط الأوروبية الحكومة العثمانية لإصدار الدستور العثماني عام ١٩٠٨، مما أعطى عشاق القومية والحرية فسحة أمل لغد حر وجعلهم يسعون لها سعيها، فقد بدؤوا بإنشاء جمعية تركيا الفتاة وجعلوا هدفهم مقاومة استبداد السلاطين ونشر هذه الفكرة وإقامة حكم للدولة العثمانية على أساس دستوري يحفظ حق الحرية، ولانتشار هذا الفكر تم تحويل هذه الجمعية إلى حزب سياسي اسمه حزب الاتحاد والترقي الذي بدأ يسعى للسيطرة على الحكم والتوسع في جميع أراضي السلطنة العثمانية، وانتقل هذا الفكر إلى الدول العربية ليفتح أبصارهم إلى أهمية الالتزام بالقومية العربية، وبدأ نشاطهم يتوسع من خلال إقامة جمعيات سرية كجمعية الفتاة وجمعية العهد التي طالبت بالخلاص من الاستبداد وطالبت باللامركزية ليستطيعوا متابعة نشاطاتهم وتطورهم السياسي ونظراً لعدم قدرة الحكومة المركزية العثمانية على مقاومة الضغوطات وحفظ الأراضي العربية فقد اعتمد طالبو اللامركزية هذه الفكرة لإنشاء مواقع قوة لهذه البلدان تمكنها من حماية نفسها، وقد حضر العرب مؤتمرهم الأول في باريس عام ١٩١٣ ضم مندوبين عن الأخطار العربية وحاولوا رسم مستقبل البلاد العربية على أسس قومية، وعام ١٩١٦ قاد الشريف حسين الثوار العرب بثورة هدفت إلى إقامة مملكة عربية تضم جزيرة العرب والعراق وبلاد الشام وحصلت هذه الثورة على التأييد البريطاني الذي تعهد الاعتراف باستقلال البلاد العربية مقابل منح أفضلية بريطانيا على غيرها بالمشاريع الاقتصادية في بلاد العرب، وسميت هذه الاتفاقيات بمراسلات الحسين مكماهون، ولكن سرعان ما نكثت بريطانيا بوعودها وتقاسمت البلاد العربية مع فرنسا وروسيا كمناطق نفوذ لها بمعاهدة سايكس بيكو عام ١٩١٦ وفي العام ١٩٢٠ وُضعت سورية ولبنان تحت الانتداب الفرنسي، بينما وُضعت العراق وفلسطين والأردن تحت الانتداب البريطاني، وتم توثيق ذلك في معاهدة سان ريمو، فرفض العرب هذا الانتداب وهذه المعاهدة وعدوها خرقاً لمواثيق عصبة الأمم، كما قرر رجالات سورية في مؤتمر ١٨ آذار ١٩٢٠ إعلان سورية مستقلة تحت حكم الملك

فيصل، لكن الحلفاء رفضوا هذا الإعلان وطردوا الملك فيصل بعد معركة غير متكافئة انتصر فيها الفرنسيون ثم توجه الملك فيصل إلى العراق لينتخب أول ملك للعراق عام ١٩٢١ وتم تشكيل مجلس تأسيسي عام ١٩٢٤ وكان أول اعماله المصادقة على معاهدة ١٩٢٢ وتم القبول بالانتداب وتم وضع أول دستور للعراق عام ١٩٢٥ واستغلت بريطانيا المطالبة التركية بالموصل لتفرض على العراق حق استثمار آبار النفط فيها مدة ٢٥ عاماً والاعتراف بمعاهدة ١٩٢٢ سارية حتى ٢٥ عاماً، وتمت الموافقة على هذه المعاهدة ولكن الشعب العراقي رفض الرضوخ لهذه المعاهدة ورفضها وتم توقيع معاهدة جديده عام ١٩٣٠ تم بموجبها تسليم الصلاحيات للعراقيين وبتاريخ ١٩٣٢ دخل العراق عصبة الأمم.

كما أرادت مصر التخلص من الاحتلال البريطاني فتصدر حزب الوفد المفاوضات مع بريطانيا بقيادة زعيمه سعد زغلول وطالبوا بالاستقلال ولكن بريطانيا أرادت إخضاع مصر لشروط قاسية ومجحفة بحقها وغير متكافئة كضمان سلامة المواصلات لإنجلترا وبقاء القوات البريطانية في السودان وحماية مصالح الرعايا الأجانب في مصر، فرفضت مصر هذه المعاهدة وبعد احتلال إيطاليا للحبشة وتوتر الأوضاع في المنطقة الأفريقية عمدت بريطانيا إلى توقيع معاهدة مع مصر تغيرت بموجب هذه المعاهدة تسمية قوات الاحتلال البريطانية إلى قوات حليفة على أرض مصر، ودخلت مصر عصبة الأمم عام ١٩٣٧ سعى بعدها حزب الوفد لقيادة مصر بعد تسلمه الحكم بتاريخ ١٩٥٠ ونجاحه بالانتخابات وسعى لقيادتها للتخلص من الجنود البريطانيين وإنهاء المعاهدة وتم ذلك بعام ١٩٥١ إلا أن القوات البريطانية بقيت لرفض حكومة بريطانيا هذا الإجراء وعدته إخلالاً بشروط المعاهدة؛ إذ لم تنتهِ مدة المعاهدة، ولكن بعد اتهام الملك فاروق بالخيانة وصفقة الأسلحة الفاسدة اثناء حرب فلسطين عام ١٩٤٨ قام على إثرها الجيش المصري في ٢٣ تموز ١٩٥٢ بالثورة على الحكم وإعلان نظام جمهوري عام ١٩٥٣ وبعام ١٩٥٤ تم الجلاء عن مصر وتم استقلال باقي الدول العربية في حقبه زمنية متلاحقة، وبعد نضال مسلح وسياسي ضد قوات الاحتلال نالت سوريا استقلالها عام ١٩٤٤ بينما ناله لبنان عام ١٩٤٦ وتونس ١٩٥٦ والمغرب والجزائر ١٩٦٢ أما ليبيا فقد نالته عام ١٩٥١.

جامعة الدول العربية

بعد استقلال معظم الدول العربية بدأت الدول العربية السعي لمشروع الوحدة العربية الذي كان حلماً بالنسبة لكل عربي وكانت الاقتراحات والمشاريع بهذا الصدد كبيرة ومتنوعة:

١- مشروع مقترح تشرشل رئيس وزراء بريطانيا بوحده تضم السعودية والعراق والأردن.

٢- مشروع مقترح نور السعيد رئيس وزراء العراق بتوحيد سورية ولبنان وفلسطين وإنشاء جامعة الدول العربية لمن أراد الانضمام لها، وقد أبدت بريطانيا استعدادها لمساعدة هذه الوحدة ودفعها للأمام وبعد مشاورات تم تبني ثلاثة مشاريع، الأول: وحدة سورية الكبرى بزعامة الملك عبد الله بن حسين، والثاني دولة موحدة لأقطار الهلال الخصيب بزعامة العراق، والثالث أقطار الهلال الخصيب مع مصر والسعودية واليمن، وفي ١٢ تموز ١٩٤٤ في الإسكندرية وبحضور مصر وسورية ولبنان والعراق والأردن والسعودية واليمن انتهى النقاش بتوقيع بروتوكول الإسكندرية عام ١٩٤٤ وفي ٢٢ إذا ر ١٩٤٥ تم التوقيع على ميثاق الجامعة العربية مع احترام السيادة والاستقلال لكل بلد، فالجامعة العربية لا تعني الوحدة العربية، فالسيادة والاستقلال هي أول شروط أي اتفاق واقرارات الجامعة العربية لمن أراد أن يلتزمها، وللغير أن يرفضها ولكون الوحدة مطلباً عربياً جرت عده محاولات جزئية في سبيل الوحدة العربية كالوحدة بين مصر وسورية عام ١٩٥٨.

خضعت الجامعة العربية لعدة امتحانات لإمكانياتها، كان أقصاها حرب فلسطين عام ١٩٤٨ التي بينت عجز جامعة الدول العربية، فجرى بعدها التوقيع على معاهدة الدفاع المشترك والتعاون الاقتصادي عام ١٩٥٠ لمحاولة تعزيز قوة جامعة الدول العربية، انبثق عنها عدة لجان وهيئات منها مجلس الدفاع المشترك، واللجنة العسكرية الدائمة والهيئة الاستشارية العسكرية والمجلس الاقتصادي والاجتماعي واتفاقية الوحدة الاقتصادية العربية عام ١٩٥٧ن وقد كان للجامعة العربية دور مهم في حل العديد من الخلافات بين الدول وإنهاء النزاعات من خلال أخذ وظيفة اتصالية بين الأطراف المتنازعة وتسوية أسباب النزاع واجتماع أعضاء الجامعة العربية لدراسة أسباب المشاكل والنزاعات وتسويتها من خلال إيجاد حلول، ومن النزاعات التي حلت عن طريق جامعة الدول العربية الحرب الأهلية اللبنانية، وتم حلها عام ١٩٧٦ من خلال إيجاد قوات الردع العربية وأخذت على عاتقها مساعدة جميع الدول العربية لنيل استقلالها والمطالبة بحقوقها، وكانت أول من اعترف بمنظمة التحرير الفلسطينية كممثل وحيد لفلسطين وتم إعطاؤها حق العضوية في جامعة الدول العربية ولها الحق الكامل بالتصويت.

التنافس الدولي

ظل الوطن العربي تحت وطأة الاحتلال الغربي منذ نهاية الحرب العالمية الثانية والمتمثلة بكل من الولايات المتحدة الأمريكية وفرنسا وبريطانيا وتركيا، وقد حاولت هذه الدول منع الشيوعية من الوصول إلى الوطن العربي وانتشارها فيه، وأعدت لذلك المشاريع، ففي عام ١٩٥١ تم اقتراح تأسيس منظمة الدفاع عن الشرق الأوسط متذرعة بأن الدفاع عن

الشرق الاوسط أمر حيوي للعالم الحر، وفي عام ١٩٥٥ عرض هذا المشروع على العرب الذين رفضوه بسبب الوجود الإسرائيلي بين المجتمعين، وخوفاً من أن يكون هذا المشروع مطية يركبها الغرب ليستبيحوا أرض العرب بحجة الدفاع عنها، وفي عام ١٩٥٣ وصل إيزنهاور للسلطة في أمريكا فدعا جميع العرب إلى الانضمام إلى منظمة الدفاع عن الشرق الأوسط، فعارضته الدول العربية مرة أخرى ونتيجة ذلك تمكن السوفييت من التقرب من العرب، وكان أول مظاهر التقرب صفقة أسلحة تشيكية مصرية لتكون مصر أول من يعدل بوصلة التقارب باتجاه السوفييت، وشهد مؤتمر باندونغ تقارباً مماثلاً، وكانت صفقة السلاح هذه تعتبر كرسالتين، الأولى أن الغرب ليسوا الحليف الأفضل وأنه يمكن للعرب بسهولة التحالف مع غيرهم، والثاني أن صفقة السلاح خلقت نوعاً من التوازن في المنطقة وخاصة بوجود إسرائيل، وتبعت سورية خطوات مصر بالاتفاق مع السوفييت وقامت بشراء السلاح منهم كما رفضت الدول العربية الانضمام إلى حلف بغداد واتخذت منحى مبنياً على الاعتماد على الذات، فقد وقعت سورية ومصر اتفاقاً ثنائياً، كما تم توقيع ميثاق الدفاع بين مصر والسعودية واليمن عام ١٩٥٦، وبقيت لبنان على الحياد، زاد التقارب العربي السوفييتي وصفقات السلاح والسلاح المتدفق إلى العرب من الاتحاد السوفييتي القلق لدى الأمريكيين حياله في ظل وجود طفلتها المدللة إسرائيل، فتدفق السلاح خلف نوعاً من التوازن الدولي لصالح مصر كما قامت مصر بخطوة أخرى جعلتها تواجه أعداء أكثر وهي الاعتراف بالصين الشعبية وشرائها السلاح منها رغم حظر الأمم المتحدة ذلك، فقرر البنك الدولي وبريطانيا والولايات المتحدة إيقاف المساعدات المرسلة لبناء السد العالي بمصر، فأعلن جمال عبد الناصر عام ١٩٥٦ تأميم قناة السويس، مما جعل كل من فرنسا وبريطانيا وإسرائيل تقوم بعدوان ثلاثي على مصر عام ١٩٥٦ سرعان ما توقف تحت الضغط السوفييتي والأمريكي، مما أنهى التواجد البريطاني والفرنسي بالمنطقة وجعل أمريكا تحاول إصلاح ما أفسدوه ونزع التوتر الحاصل من خلال محاولة تطبيق مبدأ إيزنهاور عام ١٩٥٧ المتضمن تقديم مساعدات عسكرية واقتصادية للبلدان المقاومة للمد الشيوعي، ولكن مصر وسورية رفضتا هذا المشروع وعندما وصل الثوار للحكم في العراق وأقاموا نظاماً جمهورياً عام ١٩٥٨ بادرت كل من الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا إلى إنزال قوات لها بالمنطقة لخلق نوع من التوازن بالمنطقة، ولما زادت حاجة العالم للنفط وأصبحت السيطرة على منابعه هاجساً للجميع سارعت القوى العظمى إلى تعزيز نفوذها في المنطقة العربية وفي مقدمتها الولايات المتحدة الأمريكية التي زودت إيران والسعودية والأردن ولبنان وإسرائيل بالسلاح، وحركت أسطولها البحري حتى تمركز في شرق البحر المتوسط، فقابلها الاتحاد السوفييتي بالمثل وأرسل السلاح لكل من مصر وسورية والعراق وخاصة مصر التي تمكنت من الحصول على سلاح امتنع الغرب عن إعطائها إياه، وفي ٥ حزيران عام ١٩٦٧

قامت إسرائيل بالعدوان على مصر وسورية والأردن وتمكنت من امتلاك أجزاء من أراضيهم وكادت هذه الحرب أن تجر العالم إلى حرب عالمية ثالثة بسبب السلاح المخزن لدى كل منهما وعدم السيطرة من قبل الدول العظمى التي كانت تدعم كل منهما، حتى تدخلت الأمم المتحدة لتصدر القرار رقم ٢٤٢ لعام ١٩٦٧ طالبت فيه بإنهاء الحرب والانسحاب من الأراضي المحتلة وحرية الملاحة وتسوية أمور اللاجئين وإيجاد منطقة منزوعة السلاح على الحدود وإرسال بعثة من الأمم المتحدة للتفاوض على التسوية، وتم رفض القرار من قبل الطرفين واستمرت الحرب، وهنا برز دور الولايات المتحدة في تقديم الأفضل لحليفتها إسرائيل وضمان أمنها، بينما لاقى حلفاء الاتحاد السوفييتي نكسة موجعة وفقدوا جزءاً من أراضيهم نتيجة سوء السلاح المصدر لهم وعدم فاعليته، واستمر القتال بين الطرفين عام ١٩٦٩ و ١٩٧٠ تم على إثرها تزويد مصر من قبل الاتحاد السوفييتي بسلاح جديد ورفدهم بخبراء وفنيين عسكريين قابل ذلك بعض التسهيلات من القوات السوفييتية في البحر الأبيض المتوسط، مما زاد قلق الولايات المتحدة فحاولت إيقاف النزاع من قبل وزير خارجية أمريكا ويليام روجرز عام ١٩٧٠، وفي ٦ تشرين الأول عام ١٩٧٣ أعلنت كل من مصر وسورية الحرب على إسرائيل ومحاولة استرداد ما اغتصبته من أراضيهما، ورغم الضغوط عليها لإيقاف الحرب إلا أنها استمرت دون الانصياع لمطالب الدول العظمى بإيقافها، وقامت كل من الولايات المتحدة الأمريكية والسوفييت بتزويد حلفائها بالسلاح حفاظاً عليه من الهزيمة، وبدأت موسكو تخشى على مصر بعد عبور القوات الإسرائيلية لقناة السويس وحاولت الدولتان فرض وقف إطلاق نار فوري دون جدوى ودون مجيب لطلبهم، فطلبت موسكو إرسال قوات مشتركة لوقف إطلاق النار فرفضت الولايات المتحدة ذلك وزاد التوتر بين البلدين حتى كاد أن يتم استخدام السلاح النووي، أدركت مصر بعدها أن الحليف الروسي ضعيف وأن الولايات المتحدة هي الأكثر فائده لها مما جعلها تتجه للتحالف معها وتطلب مساعدتها للحصول على السلام، فنظمت الولايات المتحدة انسحاب اسرائيل من القناة والسعي للسلام بين البلدين، وما جعل الولايات المتحدة تسعى لإيقاف الحرب وفرض السلام هي الأزمة التي عصفت بها وبكل الدول الصناعية العالمية بسبب استخدام العرب للنفط كسلاح في المعركة، فقد تم تخفيض الإنتاج النفطي ورفع أسعاره ليثبت للعالم أن منتجي النفط هم أصحاب الورقة الرابحة في أية معركة، بدأ الاهتمام الأمريكي بهذه المنطقة لموقعها الغني بالنفط ولكون هذه المنطقة ذات موقع استراتيجي على الطريق الذي يربط الغرب بالشرق والدول الصديقة لحلف شمال الاطلسي مع الدول المطلة على المحيط الهندي ذات الموقع المهم، لذلك على الولايات المتحدة أن تحمي النفط من منابعه حتى مكان إيصاله من خلال نقاط تمركز لها على قوس الأزمات وخاصة مضيق هرمز والبحر الأحمر والخطوط البحرية إلى اليابان، وقد أدرك الرئيس المصري أنور السادات أن الصراع

العربي الإسرائيلي يجب أن ينتهي، وسعى لذلك من خلال توسيط الولايات المتحدة التي تبنت الحل بين مصر وإسرائيل، وتم ذلك بتوقيع معاهدة سلام عام ١٩٧٩ وجعل ذلك مصر بعيدة عن الصراع العربي الإسرائيلي، وبذلك ضعف المكون العربي المعادي لإسرائيل واصبح احتمال الحرب ضد إسرائيل أقل لكون التفوق الإسرائيلي أصبح واضحاً، وقد تمت هذه المعاهدة بدون أي تدخل سوفييتي وحاول السوفييت الاستفادة من الدول التي استمرت في عدائها لإسرائيل والعزف على وتر القضية الفلسطينية.

العلاقات الدولية في الخليج العربي

شهدت المنطقة العربية العديد من التطورات التي جعلت السياسات الأمريكية تختلف تماماً، ومنها الانقلاب على حكم الشاه في إيران عام ١٩٧٩، ووصول الثورة الإسلامية للحكم، والحرب الإيرانية العراقية التي استمرت أكثر مما يتصوره الأمريكان والتدخل السوفييتي في أفغانستان عام ١٩٧٩ وإقامة مجلس التعاون الخليجي عام ١٩٨١ كل هذه التغييرات جعلت الولايات المتحدة تعيد صياغة سياستها لتحاوله ملء الفراغ الذي تركته بريطانيا بعد تركها للخليج العربي وخوفها من التمدد السوفييتي الذي رافق الثورة الإسلامية في إيران والتدخل السوفييتي المتزايد مع العراق بعد معاهدة الصداقة عام ١٩٧٢، وخاصة بعد أن قام شاه إيران في عام ١٩٦٩ بإنهاء اتفاقية ١٩٣٧ مع العراق والمنظمة لحقوق الملاحة في شط العرب وقيام الشاه عام ١٩٧١ باحتلال الجزر العربية طنب الكبرى وطنب الصغرى وأبو موسى وقد أعطي الشاه القوة العسكرية التي يريدها وتم إمداده بالسلاح حتى يمثل دور راعي المصالح الأمريكية في منطقة الخليج العربي بموجب اتفاق عام ١٩٧٢ بين البلدين وبذلك أقامت الولايات المتحدة حاجزاً يمنع السوفييت من الاقتراب من منطقة المحيط الهندي لمنعه من تشكيل خطر على المصالح الغربية في منطقة المحيط الهادي.

ولكن للسوفيات سياسة انتهجوها حفاظاً على مواقعهم في منطقة الخليج العربي فهم لم يقطعوا علاقاتهم مع إيران نهائياً كما لم يستفزوا النظام الإيراني بتقديم السلاح للعراق، فمعاهداتهم مع العراق لا تعني تقديم السلاح لهم لاحتلال العراق وأنهم أصدقاء لا يُخشى جانبهم حتى مع وجودهم في أفغانستان، وقد وفرت الحرب الإيرانية العراقية فرصة ذهبية للولايات المتحدة الأمريكية قامت من خلالها بالتدخل بشكل سياسي وعسكري جعل الطرفين يضعفان جداً ويسقط نظام الحكم المعادي لها ويعيد الشاه للحكم عام ١٩٥٣، ومُني الطرفان بخسائر فادحة وتم وقف إطلاق النار في ٨ آب ١٩٨٨ وخرجوا منها خاسرين دون إحراز النصر لأحد، وبعد انتهاء الحرب مع ايران عاد العراق ليتهم جارته العربية الكويت بأنها

قامت باستغلال ظروف الحرب والقيام باستثمار حقول النفط على الحدود بين البلدين وإنتاج كميات من النفط هائلة، مما يؤدي لانخفاض أسعار النفط واحتدم النزاع فتدخلت كل من مصر والسعودية لحل النزاع وعقد اجتماع عراقي سعودي في جدة في آب عام ١٩٩٠ دون الوصول لحل، ليقوم العراق ودون سابق إنذار في اليوم التالي للاجتماع بغزو الكويت واحتلالها خلال ثمان ساعات، وأصدر مجلس الأمن قراراً بإدانة الغزو ومطالبة العراق بالانسحاب، وتم فرض عقوبات اقتصادية عليه، فقبل العراق الانسحاب بشرط انسحاب اسرائيل من الأراضي التي احتلتها عام ١٩٦٧ فقام مجلس الأمن بإصدار القرار ٦٧٨ المتضمن تخويل أعضاء مجلس الأمن باستخدام كافة الوسائل لإخراج العراق من الكويت إذا بقيت بعد تاريخ ١٥ كانون الثاني ١٩٩١ وتم تجهيز قوات دولية بأعداد ضخمة وعتاد ضخم سميت قوات التحالف، وتم انطلاق عمليات تحرير الكويت من الأراضي السعودية في ١٧ كانون الثاني ١٩٩١ وبتاريخ ٢٦ شباط ١٩٩١ تم إخراج العراق من الكويت كاملة، ووقف إطلاق النار واشترطت الأمم المتحدة لرفع العقوبات عن العراق دفع تعويضات للمتضررين من الحرب وتدمير أسلحة الدمار الشامل والأسلحة الكيميائية والبيولوجية والصواريخ التي يتجاوز مداها ١٥٠ كيلومتراً، والتخلي عن التسليح النووي وقبول التفتيش الدولي وقبل العراق بذلك؛ وتبرز أهمية حرب الخليج بأنها أظهرت الاتحاد السوفييتي على حقيقته وضعف إمداده لحلفائه وعدم سيطرته عليهم فقد فشل في عذل العراق عن الهجوم على الكويت ومنع نشوب الحرب.

المطلب الرابع: تطور حركة عدم الانحياز

حركة عدم الانحياز سياسة اتبعتها جميع الدول التي وقفت على الحياد إزاء الصراعات الناشئة بين الدول العظمى حفاظاً على حريتها واستقلالها ورفضاً للتبعية لأي كيان، وتضاربت أقوال المفكرين والمؤرخين حول تاريخ ولادة هذه الحركة، وكان المؤتمر الأول لهذه الحركة بتاريخ ١٩٦١ في بلغراد واعتبر المفكرون أن أول إعلان سياسي رسمي يمثل هذا المبدأ هو تصريح رئيس وزراء الهند جوهر لال نهرو حيث قال إن سياسة الهند هي الابتعاد عن سياسة القوى التي تتبعها الكتل المتصارعة، كما أعلنت مصر عام ١٩٤٦ امتناعها عن التصويت على قرار للتدخل لحماية كوريا الجنوبية، وذلك التزاماً بالحياد وصرح الرئيس المصري جمال عبد الناصر أنه بعد الجلاء سيكون هدفنا هو عدم الارتباط بأي حلف أو بالدفاع المشترك، وقد تم عقد عدة مؤتمرات لهذه الحركة من شأنها المساعدة على نضوج وبلورة هذا الفكر، وهي:

مؤتمر نيودلهي الأول الذي عقد عام ١٩٤٧ بدعوة من حزب المؤتمر الهندي ونادى بالحرية وتحقيق الاستقلال السياسي ونتج عنه تشكيل جمعية العلاقات الآسيوية ويعد لبنة الأساس في بناء حركة عدم الانحياز المذكورة.

مؤتمر نيودلهي الثاني الذي عقد في كانون الثاني ١٩٤٩، وعقد بعد استقلال الهند وناقش العديد من القضايا وأهمها قضية استقلال أندونيسيا ونتج عنه تأسيس المجموعة الأفروآسيوية في الأمم المتحدة.

مؤتمر كولومبو ٥ نيسان ١٩٥٤ حضره خمسة دول فقط هي بورما وسيريلانكا والهند وأندونيسيا وباكستان عقد في عاصمة سريلانكا وتدارس مخاطر الحرب في الهند الصينية وانضمام الصين للأمم المتحدة، وأنه يجب عقد اجتماع عام للدول الأفريقية والآسيوية المستقلة، وهكذا تقرر عقد المؤتمر في باندونغ في أندونيسيا.

الاتفاق الهندي الصيني في ٢٩ نيسان عام ١٩٥٤ وتضمن الاتفاق على مجموعة مبادئ شكلت جوهر سياسة عدم الانحياز وهي:

١- الاحترام المتبادل للسيادة والسلامة الإقليمية.

٢-عدم الاعتداء المتبادل.

٣- عدم التدخل في الشؤون الداخلية.

٤- التكافؤ والمنفعة المادية.

٥-التعايش السلمي.

مؤتمر بوكر ٢٨ ٢٩ كانون الأول ١٩٥٤ وهو تحضيري لمؤتمر باندونغ من حيث المدعوون للحضور وجدول أعماله. مؤتمر باندونغ ١٨ – ٢٤ نيسان عام ١٩٥٥ حضر هذا المؤتمر ٢٩ دولة أفريقية وآسيوية وقام على أسس جغرافية وعلى مستوى عال واحترام حق تقرير المصير والتعاون الاقتصادي والثقافي الأفروآسيوي وقد كان الجدل البناء هو السمة الأساسية للمؤتمر، وبرز فيه تياران، الأول للدول المرتبطة بالأحلاف والمنحازة، والثاني تدعمه الدول غير المرتبطة بالأحلاف العسكرية، وقد أقر المؤتمر المبادئ التالية:

١- احترام حقوق الإنسان وفقاً لأهداف ومبادئ الأمم المتحدة.

٢- احترام السيادة للأمم وسلامة أراضيها.

٣- المساواة بين جميع الأجناس والأمم.

٤- عدم التدخل بالشؤون الداخلية لأي بلد.

٥- حق الدفاع عن النفس وفقاً لميثاق الأمم المتحدة.

٦- الامتناع عن استخدام التنظيمات الدفاعية الجماعية لخدمة المصالح الذاتية لأي دولة من الدول الكبرى والكف عن استخدام وسائل الضغط على أي بلد.

٧- تجنب استخدام العنف ضد السلامة الإقليمية أو الاستقلال السياسي لأي بلد.

٨- تسوية جميع النزاعات الدولية بالطرق السلمية.

٩- تنمية المصالح المشتركة والتعاون المتبادل.

١٠- احترام العدالة والالتزامات الدولية.

مؤتمر بيروني ١٨ تموز ١٩٥٦ وضم يوغسلافيا والهند ومصر في جزيرة بيروني اليوغسلافية، ويعد هذا المؤتمر قفزة نوعية إذ انتقلت سياسة عدم الانحياز من أفرو آسيوية إلى العالمية بانضمام يوغسلافيا إليها، ليصبح مبدأ عدم الانحياز مبدأ يمكن لمن اراد أن يدخله بغض النظر عن المعتقد أو السياسة.

مؤتمرات القمة وهي مؤتمرات دورية تعقد كل ثلاث سنوات على مستوى رؤساء الدول ويترأس المؤتمر الدولة المضيفة حتى انعقاد الجلسة الأخرى.

وقد تنوعت المواقف الدولية من هذه السياسة، إذ أنكر الاتحاد السوفييتي هذه السياسة واعتبرها غير ممكنه التنفيذ ولكن بعد انضمام يوغسلافيا وخوفاً من انسلاخات أخرى عن الاتحاد السوفييتي وتبني السوفييت سياسة التعايش

السلمي تبدلت أفكاره تجاه هذه السياسة واعتبر السوفييت أن اتباع دول عدم الانحياز سياسة الحل السلمي والابتعاد عن الحروب يشكل تقارباً مع سياستها الباحثة عن السلام العالمي وقام الاتحاد السوفييتي بتقديم الدعم المبدئي للبلدان المناضلة ضد الاستعمار، وأشادت بدورها الإيجابي في حركات التحرر وقد صرح السوفييت بذلك خلال مؤتمر الأحزاب الشيوعية المنعقد في موسكو عام ١٩٦٠، ولكن التدخل السوفييتي في أفغانستان أضعف مركزه عند بلدان عدم الانحياز، وحاول إعادة الثقة من خلال أصدقائه داخل الحركة مثل كوبا وأنغولا، بينما عارضت الولايات المتحدة هذه الحركة واعتبرتها إضعافاً للمعسكر الغربي فقد عدها السياسيون الأمريكيون حركة تتحدث عن مصير مؤقت ولا تكترث بالمستقبل، وأنها ستتغير مع تغير سياسات الدول من حولها وتتأثر بها، بينما غير الرئيس كندي السياسة الأمريكية تجاه هذه الحركة واعترف بدورها الفعال في حل النزاعات الدولية، ولكن رغم موقفها المؤيد للحركة لم تعترف بها دولياً مما أثبت للحركة أن سياسة الولايات المتحدة إنما ترمي إلى استخدامها في الصراع مع السوفييت وبالفعل بدأ موقف الولايات المتحدة يتميز بالازدواجية، وقد كانت معظم بلدان الحركة قد بنت علاقات مع الولايات المتحدة من خلال علاقات تجارية واسعة وضخمة وضعفت علاقاتها مع الاتحاد السوفييتي، فقدمت الولايات المتحدة المعونات لهذه البلدان أضعاف ما كان السوفييت يقدمونه، وكانت الولايات المتحدة تتجنب التعامل الجماعي مع الحركة وتفضل التعامل الثنائي والذي بدا أنجح من التعامل الجماعي الذي بدا فشله مع الاتحاد السوفييتي، كما إنها كانت تتعامل معها بحذر وانتقدت القرارات غير الملزمة التي تنبثق عن اجتماعات زعماء هذه الحركة ولكن الموقف الذي اتخذته الحركة من التدخل العسكري الأمريكي في فيتنام قد غير نظرتها تجاه الحركة فقد رفضت هذا التدخل، ومما زاد الأمر سوءاً هو الخطر النفطي، مما جعل الولايات المتحدة تضع جهدها في مؤتمر كولومبو عام ١٩٧٦ لتسليم رئاسة الحركة لسريلانكا واتباع سياسة معتدلة لتتمكن من تحسين علاقاتها مع دول الحركة، ومما طالبت به الحركة انسحاب السوفييت من أفغانستان، وقد أصبح للحركة حجم دولي في إطار جمعية الأمم المتحدة وتوسع المساحات الإقليمية لبلدان هذه الحركة.

المبحث السادس

النظام العالمي الجديد وانعكاساته على العلاقات السياسية الدولية

تبحث دول العالم عن السلام والأمن وضمان الحقوق وإنهاء الاستغلال والهيمنة، في حين كان للدولة المهيمنة على العالم والمستفيدة من ضعفه وهي الولايات المتحدة الأمريكية رأي آخر، فهي لن تسمح لأي نظام عالمي جديد أن يقوم

إلا من خلال منظورها وحسب هواها وسياساتها الاستعمارية، فبعد انهيار الاتحاد السوفييتي وغياب قوة تكافئ الولايات المتحدة الأمريكية باتت سياسة القطب الواحد هي المهيمنة والمسيطرة في العالم، وبعد انهيار الأنظمة الاشتراكية تأمل البعض أن من نتائجه نزع السلاح المدمر في العالم وأن الدعامتين الأساسيتين لبناء نظام عالمي جديد هما الاقتصاد والبيئة وإقامة نظام جديد يترتب عليه مؤسسات تتلاءم والنظام الجديد، كما ينبغي إعادة صياغة لميثاق الأمم المتحدة بما يتناسب والوضع الجديد، إلا أن الولايات المتحدة الأمريكية قد سفهت الشرعية الدولية والقانون الدولي وأعطتهما موقعاً ثانوياً في النظام الجديد، محاولة صياغة ميثاق يخدم مصالحها، وقد بدا واضحاً أن الأمم المتحدة فعلاً لم تعد إلا أداة من أدوات الولايات المتحدة الأمريكية، وذلك من خلال اتخاذها قرارات جائرة من قبل مجلس الأمن بفرض العقوبات على ليبيا رغم التنازلات، والمحاولة لإيجاد حل متوازن لهذه القضية، وكانت قرارات مجلس الأمن بضغط أمريكي بريطاني فرنسي فأصبحت الولايات المتحدة الأمريكية هي مصدر القرار الرئيسي، بينما أخذت منظمة الأمم المتحدة ومجلس الأمن دور الواجهة السياسية فقط، فقد أمرت الولايات المتحدة الأمريكية بإلغاء القرار ٣٣٧٩ الذي اعتبر الصهيونية حركة عنصرية، وتم ذلك دون جدال وبقرار صادر عن الأمم المتحدة، كما صدر قرار آخر عن الأمم المتحدة أرادت الولايات المتحدة استصداره وهو الحصار الذي فرض على الشعب العراقي والذي أدى إلى تجويعه وتدهور اقتصاده، كما صدر قرار آخر رقم ٧٣١ القاضي بتسليم ليبيا مواطنيها، وبدا واضحاً من التصرفات الأمريكية تهميشها للأمم المتحدة متى أرادت، وإذا أرادت جعلتها تعطي الصفة الشرعية لأي عمل عسكري أمريكي في أي مكان في العالم.

إن أي محاولة لبناء نظام عالمي جديد مبني على أسس العدالة والمساواة وعدم التدخل بالشؤون الداخلية للدول وضمان الأمن والسلام العالميين يجب أن ينتقل أولاً من مبدأ قانون القوة إلى قوة القانون والالتزام بقرارات المنظمات الدولية وذات المصداقية، وفي حين يتحدث بوش الرئيس الأمريكي في ١١ سبتمبر عام ١٩٩٠ عن أن النظام الجديد لا يمكن أن يكون إلا بالقضاء على الإرهاب وإرساء العدل والسلام فإنه قد قام عام ١٩٩١ بتجاوز الأمم المتحدة ودخول الحرب ضد العراق مع دول الخليج بما يخدم مصالحه الخاصة وانحاز لصالح إسرائيل ضارباً بعرض الحائط مقررات الأمم المتحدة.

لم يقدم الأمريكيون للعالم ما يجعلهم رعاة النظام العالمي الجديد، إذ لم يرَ العالم منها سوى الاستبداد والظلم والهيمنة كما كان يراها، فالنظام الذي لا يراعي حق البلاد النامية لا يعتبر نافعاً للعالم ولا يصح قبوله بل على العكس، كانت أمريكا خلف كل عجز عن إيفاء الديون وخلف كل نزاع مسلح وخلف كل تخلف وفساد، رأسمالية جعلت البشرية

طبقتين: الأولى تنعم بالرفاه والسلطة والأخرى تعاني الفقر والعوز والظلم، أين الجديد في هذا النظام؟! لكن أحداث ١١ أيلول ٢٠٠١ كانت نقطة تحول في السياسة الأمريكية والأوروبية فسعت لتوحيد مجهودها رغم التنافر بينها من أجل ملاحقة الإرهاب الذي ولد نتيجة السياسة الأمريكية العدائية والرأسمالية القاتلة وأن أي حرب مهما بلغت ضراوتها ضد الإرهاب لن تنتصر ما لم يتغير النظام العالمي الرأسمالي أحادي الجانب.

المبحث السابع

اختلال توازن القوى وهيمنة القطب الأمريكي في العلاقات الدولية

تبلورت سياسة إعادة بناء اقتصاد الاتحاد السوفييتي في ظل التطورات السريعة بشكل واضح في حركة ١٨ اغسطس ١٩٩١ التي حاولت إنهاء المعاناة الاقتصادية السوفييتية داخلياً وخارجياً، فقد تم توقيع اتفاقية مع الولايات المتحدة الأمريكية للحد من الأسلحة النووية، قدم فيها الاتحاد السوفييتي تنازلات كبيرة دون أن تتنازل الولايات المتحدة الأمريكية عن أي شيء، بدأ الاتحاد السوفييتي ينهار وتستقل جمهورياته الواحدة تلو الأخرى تاركاً خلفه مكاناً في سياسات الدول الحليفة له وحركات التحرر والدول الشيوعية مما جعل ميزان القوة يرجح لصالح الولايات المتحدة الأمريكية والرأسمالية التي هيمنت على العالم أجمع دونما منازع، وقد كان للاتحاد السوفييتي فضل بمحاولة إنشاء علاقات دولية إيجابية، الهدف منها تغيير العالم نحو الأفضل؛ والقضاء على عدة منظومات صواريخ استراتيجية دليل على ذلك والسعي المستمر لتخفيض عدد الجنود الموجودة في الطرفين في أوروبا إلى ١٩٥,٠٠٠ جندي وسحب قواته من أفغانستان، وعالج التوترات في مناطق آسيا وأفريقيا وأمريكا اللاتينية، مما أبعد شبح حرب عالمية ثالثة عن العالم، ورغم سعي السوفييت لبناء علاقات أكثر ودية في العالم إلا أن الولايات المتحدة أصرت على اتباع مبدأ الهيمنة المعتمد على القوة، كان لانهيار الاتحاد السوفييتي أثر كبير في موازين القوى في العالم، والفراغ الذي تركه ملأته الهيمنة الأمريكية، مما أنهى مفهوم التوازن للأبد، ورغم الأقوال المتباينة بين المفكرين والمحللين حول الدور الذي يجب أن تلعبه أمريكا بعد غياب الاتحاد السوفييتي إلا أنها تصرفت على عادتها الجشعة والاستغلالية بأن أصبحت المهيمنة على العالم ودوله النامية، وأنه لا حل لأي نزاع إلا على أساس ما يريده الأمريكان وبعقلية جديدة برز فيها مفهوم أنني المنتصر ولا ند لي على الإطلاق؛ شكل انهيار الاتحاد السوفييتي فراغاً كبيرًا تحاول العديد من دول العالم سده وخلق نوع من التوازن مع الولايات المتحدة الأمريكية كالصين واليابان وروسيا.

المطلب الأول: السياسات الأمريكية تجاه الحرب العراقية الإيرانية وحرب الخليج

أدركت القيادة الأمريكية أن القوة العسكرية لن تكون هي الورقة الرابحة في المستقبل لأنها تراقب انهيار الاتحاد السوفييتي الذي بدا واضحاً، والأمر بالنسبة له مسالة وقت، بينما بدأ العالم بالتوجه إلى رفع درجات الجاهزية الاقتصادية واعتماد الاقتصاد القوي كورقة رابحة في المرحلة المقبلة، ولذلك بدأت الولايات المتحدة الأمريكية التي تمتلك القوة العسكرية السعي للسيطرة على منابع النفط التي تشكل شريان الحياة لأي اقتصاد عالمي ولتمكن الولايات المتحدة من السيطرة على الاقتصاد العالمي كما تسيطر على القوى العالمية، فقد سعت للسيطرة على هذه المنابع في سباق مع الدول الأوروبية الأخرى وكان للمنطقة العربية النصيب الأكبر من النفط وبالتالي من السباق المجنون للسيطرة عليها كمصدر للطاقة بالنسبة لأوروبا والولايات المتحدة، فسعى الزعماء الأمريكيون للسيطرة على هذه المنابع من خلال زرع قواعد عسكرية قرب منابع النفط وإرسال الأساطير الحربية إلى المياه العربية، وقامت بوضع ثقتها بشاه إيران ليكون المراقب لها على حدود منابع النفط العربية، فقدمت له السلاح والعتاد والمستشارين العسكريين، وكانت أولى مهام الشاه القضاء على حركة قومية في سلطنة عمان، وتمكن من ذلك ولكن الشعب الإيراني الذي اتخذ قراره بالثورة على الحكومة الغاشمة وميثاق العمل الوحدوي بين سورية والعراق الذي كان العمل عليه جارياً جعل السياسة الأمريكية تتغير بشكل كامل خوفاً من قيام قوة إقليمية سياسية وعسكرية فتم تشكيل قوة عسكرية أمريكية في المنطقة جاهزة لأي عمل عسكري، كما تم القضاء على ميثاق الوحدة العربية وتمكنت إيران من الإطاحة بنظام الشاه عام ١٩٧٩ لتفقد الولايات المتحدة بذلك أحد ركائز قوتها في الخليج العربي، فبدأت الولايات المتحدة الأمريكية توزيع قواتها في المنطقة على مناطق توزع حلفائها خوفاً من موقف عربي موحد باللجوء إلى عدو الولايات المتحدة الأمريكية وهو الاتحاد السوفييتي، وصرحت بأن التدخل الخارجي بمنطقة الخليج العربي سيعد تهديداً لمصالحها، وسيقابَل بكل قوة، كما قامت بإشعال فتيل الحرب بين إيران والعراق لتضرب القوتين بعضهما بالآخر خوفاً من موقف موحد ضدها في المنطقة، وبدأت الحرب في أيلول ١٩٨٠ وعام ١٩٨٣ بدأ هجوم إيراني مضاد مما جعل الولايات المتحدة تعزز قواتها المتواجدة بالخليج العربي بالعدد والعتاد وبدأ العراق يحاول التأثير على الاقتصاد الإيراني من خلال قصف حاملات النفط الإيرانية التي بلغ عددها ٣٠٠ سفينة، وبدأت شعوب المنطقة بعدها وخاصة الخليج العربي محاولةً تسليح نفسها خوفاً من وصول الصراع إليها، فطلبت الكويت شراء السلاح من الولايات المتحدة الأمريكية من صواريخ وطائرات فجاء الرفض لعملية الشراء طمعاً بأن يطلب الكويت الحماية الأمريكية، ولكن الكويت قام بعقد صفقة سلاح مع الاتحاد السوفييتي مما جعل الولايات المتحدة تعيد النظر بردها وتقبل بيع الكويت السلاح خوفاً من

التمدد السوفييتي بالمنطقة، ورغم بعد الخطر عن ناقلات النفط الكويتية إلا أن الولايات المتحدة صورت للكويت الخطر المحدق بناقلات النفط الخاصة بهم لكي تطلب الكويت الحماية وبالفعل تم ذلك ورفعت الولايات المتحدة الأمريكية علمها فوق ناقلات النفط الكويتية وزادت الولايات المتحدة الأمريكية عدد سفنها الحربية في الخليج العربي بعد قصف القوات العراقية سفينة عسكرية أمريكية قتل فيها الطاقم كاملاً عن طريق الخطأ، كما وقعت عدة اشتباكات بين القوات الأمريكية والإيرانية في الخليج العربي، وكانت تزود العراق بالسلاح عن طريق الأردن والكويت وقد بلغت قيمة السلاح المبيع للعراق عشرات المليارات من الدولارات، واشترت السعودية سلاحاً من الولايات المتحدة الأمريكية تضمن الطائرات وسلاح دفاع جوي، كما كان للولايات المتحدة منشآت عسكرية موزعة في السعودية، وانتهت الحرب العراقية الإيرانية بعد أحداث دامية دفع ثمنها شعب وصل إلى حافة الهلاك الاقتصادي والموت الذي لم يترك بيتاً إلا دخله من دون نتيجة تذكر وبقيمة هائلة قدرت بـ ٣٠٠ مليار دولار، لتبدأ الولايات المتحدة التقرب من العراق اقتصادياً بإرسال وفد تجاري مؤلف من ٣٨٠ فعالية تجارية في أمريكا، الغاية منها كسب العراق وإغراقه بالمنتجات الأمريكية وقد صرح مارشال ويلي رئيس اللوبي التجاري الأمريكي العراقي بأن العراق له دور كبير في التوازن في منطقة الخليج العربي ضد إيران، كما أنه يعد نقطة ارتكاز للولايات المتحدة في منطقة منابع النفط، كما أن له أهمية كشريك تجاري.

استمرت السياسة الأمريكية في العراق بعد تسلم جورج بوش الحكم في الولايات المتحدة الأمريكية واستمرت الولايات المتحدة ببيع السلاح لهم في وقت بدأ فيه خلاف عراقي خليجي في المنطقة، اتهمت فيه العراق كلاً من الكويت والإمارات بتخفيض أسعار النفط في السوق مما أدى إلى الإضرار بتجارة النفط العراقية وهو ا يشكل حرباً اقتصادية ضده، واتهم الكويت بوضع نقاط مراقبة عسكرية ضمن أراضي العراق، وتم وضع فرقتي مشاة عراقيتين على الحدود العراقية الكويتية، كما صرحت سفيرة الولايات المتحدة في العراق بأن الولايات المتحدة لا تنوي التدخل إذا ما نشبت حرب عراقية كويتية وجعلت الكويت بالمقابل يتشدد في مطالبه ضد العراق مما جعل النزاع أكثر تأزماً، وفي طريقه إلى حرب شبه مؤكدة، وكانت هناك محاولات لمنع الحرب من خلال محادثات جرت بالسعودية باءت بالفشل جميعها وفي ٢ آب ١٩٩٠ هاجمت القوات العراقية الكويت وسيطرت عليها بالكامل خلال ثمان ساعات، وفرت الأسرة الحاكمة إلى السعودية وأصدر مجلس الأمن قراراً أدان فيه فعل العراق العسكري ضد الكويت وطالبه بالانسحاب، رفض العراق قرار مجلس الأمن و رفض ما يقارب ١٧ قراراً آخر جميعها طالبت بالانسحاب، كما بلغ طارق عزيز وزير خارجية العراق وزير خارجية الولايات المتحدة الأمريكية رفض العراق الانسحاب كما رفض تسلم رسالة من جورج بوش إلى القيادة العراقية تم بعدها أخذ موافقة

الكونجرس لبدء عملية عسكرية ضد العراق وبالفعل تمركزت القوات المهاجمة في السعودية مع قوات التحالف الدولي وبدأت عملية تحرير الكويت بتاريخ ١٦ كانون الثاني ١٩٩١ وأطلق على هذه العملية عاصفة الصحراء، تم دحر العراقيين عن أراضي الكويت وملاحقتهم إلى الأراضي العراقية وبذلك فشلت القيادة العراقية بضم الكويت.

المطلب الثاني: الولايات المتحدة الأمريكية والعالم بعد حرب الخليج

منذ انتهاء الحرب الباردة وانهيار الاتحاد السوفييتي لم تتبق قوة عسكرية تجابه الولايات المتحدة الأمريكية، فتوجه العالم للتنمية الاقتصادية والتطور العلمي والعملي مما جعل ثقل الأمم من خلال تأثيرها الاقتصادي في العالم، وقد ظهر للولايات المتحدة الأمريكية منافسان في هذه الساحة، هما الاتحاد الأوروبي بقيادة ألمانيا وفرنسا، ودول شرق آسيا بقيادة اليابان، وقد كانت الولايات المتحدة تعاني وضعاً اقتصادياً سيئاً بالإضافة إلى قيام الكتلتين المنافستين بتوجيه عدة ضربات اقتصادية للاقتصاد الأمريكي من خلال توحيد العملة النقدية في دول أوروبا وهي اليورو وسيطرة الين الياباني على دول شرق آسيا، مما جعل مكانة الدولار تهتز فلذلك كان لزاماً على الولايات المتحدة الأمريكية أن تحافظ على المكانة التي وصلت اليها سياسياً واقتصادياً وعليها اتخاذ الإجراءات المناسبة لذلك، فقامت بالبحث عن نقاط الارتكاز الرئيسية للاقتصاد لهاتين الكتلتين فتبين أن أسهل نقطة يمكن السيطرة عليها وأهم نقطة قد تكون بالنسبة لهم هي الوقود الذي تستورده أوروبا، ٦٠% منه من الخليج العربي، أما اليابان فتستورد حوالي ٩٠% أيضاً من الخليج العربي فأصبح نفط الخليج العربي هو هدف الولايات المتحدة الأمريكية وشغلها الشاغل، وعلى ذلك استغلت الولايات المتحدة الأمريكية وجودها مع قوات التحالف في العراق بعد انتهاء عملية تحرير الكويت وقامت بترك قوة عسكرية بعد انسحاب قوات التحالف قوامها ٣٦ ألف عسكري في منطقة الخليج العربي وحوله مجهزة بقوة تفجيرية كافية لإخضاع هذه المنطقة لأكثر من مرة، لتبدأ السيطرة على هذه المنطقة والتلاعب بقرارات حكوماتها الإقليمية والتلويح بالخيار العسكري في حال وجدت أي معارضة لهذا الوجود، خاصة لقوة محلية مثل إيران وأصبحت هذه المنطقة تخضع للهيمنة الأمريكية طوعاً أو قسراً، وبذلك وصلت الولايات المتحدة إلى شريان الحياة للصناعة الأوروبية والآسيوية على حد سواء، وأصبحت قادرة على احتواء هاتين الكتلتين الاقتصاديتين من خلال المراهنة على النفط الخليجي، كما أعطاها وجودها تفوقاً سياسياً وعسكرياً في هذه المنطقة فتمكنت من الضغط على الاتحاد الأوروبي كتكتل سياسي واقتصادي وعلى اليابان أيضاً، كل ذلك من خلال الحاجة النفطية لهاتين الكتلتين لتصبح السياسة الأمريكية بعدها في المنطقة مبنية على إبقائها في حالة من عدم الاستقرار ليصبح التدخل الأمريكي أسهل وأسرع،

ولكي تفقد المنطقة ثقتها بمنظمة الأمم المتحدة فقد ضربت الولايات المتحدة بقرارات الأمم المتحدة عرض الحائط وقامت بضرب العراق بعدوان غير مبرر بتاريخ ١٦ و ١٩ كانون الأول ١٩٩٨، وبهذا تكون الولايات المتحدة قد استكملت صورة هيمنتها على الاقتصاد العالمي من جهة وعلى منطقة الخليج العربي وما حوله من جهة أخرى ليصبح النفط العربي وبالاً عليهم بدلاً من أن يكون مساعداً لهم ومقوياً لاقتصادهم.

المطلب الثالث: سياسة الهيمنة الأمريكية والدول النامية

أصرت الولايات المتحدة الأمريكية بكل أساليبها على أن تكون هي القوة المهيمنة الوحيدة على العالم، وأن تمنع ظهور أي قوة أخرى تكون نداً لها، لكن التقدم العلمي والاقتصادي الذي تمتعت به كل من كتلتي الاتحاد الأوروبي واليابان لا بد أن يتمخض عنه قوة سياسية عسكرية تكون نداً للولايات المتحدة، كما أن الضعف الروسي لابد أن ينتهي ليتعافى من جديد رغم كل محاولات الولايات المتحدة إيقاف هذا السعي الحثيث، في ظل الهيمنة الأمريكية التي ساد فيها تدهور الأوضاع الإنسانية للبشرية جمعاء واستخدمت المساعدات الإنسانية كسلاح ضغط على الحكومات وصارت مساعدات التنمية الاقتصادية عقوبات ذل وعار، وقد انتشر الفقر بشكل مخيف بينما تتنعم أمريكا بخيرات هذه البلاد الفقيرة وتعيش على أنقاض بلادهم المقهورة والمنهارة، سعت الولايات المتحدة لرسم منهاج عمل يمكنها من إبقاء العالم فيما حولها في ضياع تام وعجز عن أي شيء واتخذت من الإعلام وسيلة لذلك، فقد أنفقت على هذه المشاريع كماً هائلاً من الأموال، لتحدث صناعة أجهزة التلفاز ذات الدقة العالية والألوان المميزة وجعلت منتجي أفلام الكرتون والرعب والعنف والأفلام الإباحية يحشون أدمغة الأجيال بما يفسد أخلاقهم ويقضي على بذرة الخير فيهم لتتمكن من قيادتهم بكل سلاسة ويسر، ومن ثم استخدمت الولايات المتحدة الأمريكية المؤسسات الدولية مثل البنك الدولي كسلاح ضد البشرية وصندوق النقد الدولي ومنظمة التجارة العالمية، أصبحت كلها سلاحاً بيد الولايات المتحدة لتجعل من مؤسسة موديز المؤسسة القائمة على إعطاء القروض وتقييم مستخدمي القروض لتجعل منها ألعوبة بيديها، فهي دائماً المستحق الأول للقروض ويمكنها أن تضع الفوائد كما تريد على الدول الفقيرة كما أصبحت تلك البلدان مفتوحة لتجار العملات والأوراق المالية وأصبحوا يتحكمون برفاهية الأمم وفقرها، والصفة المشتركة لهؤلاء التجار ارتباطهم بالبنك المركزي الأمريكي كما ساعدت على تهريب رؤوس الأموال في الدول الفقيرة إلى الغرب، حتى بلغ مقدار الأموال المهربة من روسيا إلى العالم الغربي حوالي ٥٠ مليار دولار، بينما يعيش أكثر من نصف الشعب الروسي فقراً شديداً، كما أدى الدولار دوراً بارزاً في توجيه السياسة المالية والنقدية

للأمريكيين ومنحها قوة تجعلهم ينمون على نحو متزايد، بربط الاحتكام في الصراعات بين الدول والنزاعات بالدولار، وللهيمنة المالية فإن نزول الدولار ٢٠% من قيمته أمام الين والمارك أدى إلى فوضى عالمية وركود في أوروبا واليابان لذلك أصبح العالم لا يمكن تحريكه إلا من خلال الولايات المتحدة وهذا يعني ضرراً اقتصادياً كبيراً، كما يحمل في طياته خطراً على أمريكا نفسها، فكل ما تفعله أمريكا بالعالم اليوم هو غذاء لغضب سينفجر يوماً ضدها لا محالة، وأن البنوك الآسيوية تحتوي من احتياطي العملات الصعبة ما يجعلها تفقد مركزها العالمي والاقتصادي نهائيا في حال أي تضارب بالمصالح مع شركاتها الآسيوية.

مراجع الباب الثالث

- غنيمي الشيخ، رأفت: أمريكا والعالم في التاريخ الحديث والمعاصر (القاهرة : عين للدراسات والبحوث الإنسانية ٢٠٠٦).

- حافظ، صلاح الدين: صراع القوى العظمى حول القرن الأفريقي، عالم المعرفة الكويت، كانون الثاني، ١٩٨٢.

- حتي، ناصيف يوسف: القوى الخمس الكبرى والوطن العربي دراسة مستقبلية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ١٩٨٧.

- المقراحي، ميلاد: تاريخ أسيا الحديث والمعاصر، شرق آسيا، الصين، اليابان كوريا"، منشورات جامعة قار يونس بنغازي، ليبيا، ١٩٩٧.

- نوار، عبد العزيز سليمان؛ نعنعي، عبد المجيد: أوربا من الثورة الفرنسية إلى الحرب العالمية الثانية " الجزء الأول والجزء الثاني، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، بيروت، ١٩٧٣.

- الحديثي، خليل: النظام العربي وإصلاح جامعة الدول العربية ، بيت الحكمة، بغداد، ٢٠٠١.

- حسن، محمد عبد الغني: "المعاهدات والمهادنات في تاريخ العرب" الدار المصرية للتأليف والترجمة، القاهرة، ١٩٦٦.

- الحيالي، نزار إسماعيل: دور حلف شمال الأطلسي بعد انتهاء الحرب الباردة، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، أبو ظبي، ٢٠٠٣.

- داغر، كميل: الأمم المتحدة وموازين القوى المتحولة في الجمعية العامة، دار الطليعة، بيروت، ١٩٧٨.

- شلبي، السيد أمين: من الحرب الباردة إلى البحث عن نظام دولي جديد، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ١٩٩٥.

- شلبي، السيد أمين: الوفاق الأمريكي – السوفيتي ١٩٦٣-١٩٧٦، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ١٩٨١.

- الصمد، رياض: العلاقات الدولية في القرن العشرين – الجزء الأول: تطور الأحداث ما بين الحربين ١٩١٤ – ١٩٤٥، المؤسسة الجامعية للدارسات والنشر، بيروت، بلا تاريخ.

- الصمد، رياض: العلاقات الدولية في القرن العشرين – الجزء الثاني: لفترة ما بعد الحرب العالمية الثانية، المؤسسة الجامعية للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، ١٩٨٣.

- آل طويرش، موسى: تاريخ العلاقات الدولية من كيندي حتى غورباتشوف ١٩٦١ – ١٩٩١، شركة الحوراء للتجارة والطباعة والنشر، بغداد، ٢٠٠٥.

- عبد المنعم، أحمد فارس: جامعة الدول العربية ١٩٤٥–١٩٨٥: دراسة تاريخية سياسية، سلسلة الثقافة الجماهيرية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ١٩٨٦.

- فرج الله، سمعان بطرس: العلاقات السياسية الدولية في القرن العشرين، الجزء الأول، ط ١، مكتبة الأنجلو مصرية، القاهرة، ١٩٧٤.

– كمال، محمد مصطفى؛ نهرا، فؤاد: صنع القرار في الاتحاد الأوربي والعلاقات العربية – الأوربية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت ، ٢٠٠١.

– المرسي، فؤاد: العلاقات المصرية – السوفيتية ١٩٤٣ – ١٩٥٦، دار الطباعة الحديثة، القاهرة، ١٩٧٧.

- مقلد، إسماعيل صبري: أمن الخليج وتحديات الصراع الدولي، شركة الربيعان للنشر والتوزيع، الكويت، ١٩٨٤.

- نوار، عبد العزيز سليمان؛ نعنعي، عبد المجيد: التاريخ المعاصر: أوربا من الثورة الفرنسية إلى الحرب العالمية الثانية " الجزء الأول والجزء الثاني، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، بيروت، ١٩٧٣.

- الصمد، رياض: العلاقات الدولية في القرن العشرين بيروت، ١٩٨٦.

السعدون، حميد حمد: فوضوية النظام العالمي الجديد وأثاره على النظام الاقليمي العربي دار الطليعة، الاردن، عمان، ٢٠٠١.

- عبد الخالق، عبد الله: العالم المعاصر والصراعات الدولية الكويت ١٩٨٩.

- نولاسكو باتريسو ؛ أنمين شاوي؛ ألان ديمس: الأمم المتحدة الشرعية الجائرة، تعريب: فؤاد شاهين، الدار الجماهيرية ليبيا سرت، ١٩٩٥.

- وولفورث ، وليم: استقرار عالم القطب الواحد، دراسات عالمية أبوظبي، مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، ٢٠٠١.

- ميثاق الامم المتحدة والنظام الاساسي لمحكمة العدل الدولية، أبريل ١٩٩٤ .

- امبروز، ستيفن: الارتقاء إلى العالمية، السياسة الخارجية الأمريكية منذ عام ١٩٣٨، ترجمة: نادية محمد الحسيني مراجعة أ.د ودودة بدران المكتبة الأكاديمية، القاهرة، ١٩٩٤.

- هـ باون كولن ؛ موني بيتر: من الحرب الباردة حتى الوفاق ١٩٤٥ – ١٩٨٠ تعريب: صادق إبراهيم عودة دار الشروق للنشر والتوزيع، عمان، ١٩٨٤.

- دوروزيل، ج . ب: التاريخ الدبلوماسي في القرن العشرين ١٩١٩–١٩٤٥ " الأول، ترجمة : خضر الخضر، دار المنصور، بيروت ١٩٨٥.

- دوروزيل، ج. ب: التاريخ الدبلوماسي في القرن العشرين ١٩٤٥–١٩٧٨ " والجزء الثاني، ترجمة: د. خضر الخضر، دار المنصور، بيروت، ١٩٨٥.

- لنشوفسكي، جورج: الشرق الأوسط في الشؤون العالمية " الجزء الأول والثاني ترجمة: د. جعفر الخياط، دار الكشاف في العراق، بلا تاريخ.

- ليرتش تشارلس: الحرب الباردة وما بعدها، تعريب: فاضل زكي محمد دار الحرية للطباعة، بغداد، ١٩٧٦.

- ماكنمارا، روبرت: ما بعد الحرب الباردة ، ترجمة: محمد حسين يونس دار الشروق للنشر والتوزيع، عمان، ١٩٩١

- بسيوني، درية شفيق: عدم الانحياز بين تجريد المبادئ وديناميكية الحركة " السياسة الدولية، العدد (٩٦)، ابريل ١٩٨٩.

- توفيق، سعد حقي: نشوء حركة عدم الانحياز، مجلة العلوم السياسية، العدد الأول، آذار ١٩٨٨.

- كيسنجر، هنري : الدبلوماسية من الحرب الباردة حتى يومنا هذا، ترجمة: مالك فاضل البديري، الأهلية للنشر والتوزيع، عمان، ١٩٩٥.

- بيتر تيلور، كولن فلنت: الجغرافيا السياسية لعالمنا المعاصر، (الكويت: سلسلة عالم المعرفة (٢٠٠٢).

- ليتشيشوفسكي، جورج: الشرق الأوسط في الشؤون العالمية، ترجمة: جعفر خياط (بغداد: دار الكشاف، ١٩٥٩).

- الداوي، رياض: تاريخ العلاقات الدولية، مفاوضات السلام معاهدة فرساي ، (دمشق: منشورات جامعة دمشق (١٩٩٧).

- غانم، نائلة: اتفاقية سايكس – بيكو ومنعكساتها ، (دمشق (٢٠٠٧).

- شعبان، عبد الحسن: الصهيونية المعاصرة والقانون الدولي (دمشق: دار الجليل للطباعة والنشر، (١٩٨٥).

- مكريدس، روى: مناهج السياسة الخارجية في دول العالم، ترجمة: حسين صعب (بيروت: دار الكتاب العرب (١٩٦٦).

- كيريلن: تاريخ العلاقات الدولية والسياسة الخارجية السوفييتية ١٩١٧ ١٩٤٥، (موسكو : منشورات العلاقات الدولية ، ١٩٨٦).

- حبيب صالح، محمد؛ يوفا،محمد : قضايا عالمية معاصرة ، (دمشق : منشورات جامعة دمشق ، ١٩٩٨).

- ستتسكيفتش التاريخ المعاصر للدول الأجنبية ، أوروبا وأمريكا، (موسكو : دار التنوير، ط

- مجلة الحياة الدولية ١٩٦١ العدد ٨

- W. G. (Hrsg.). Truchanowski: Geschichte der internationalen Beziehungen ١٩١٧ – ١٩٣٩, Berlin ١٩٦٣

- W. G. Truchanowski: Geschichte der internationalen Beziehungen ١٩٣٩–١٩٤٥, Berlin ١٩٦٥

–Klaus, Bollinger: Das internationale Geschehen ١٩٤٥ – ١٩٨٧ : kurze Geschichte der internationalen Beziehungen, DDR ١٩٨٩

- Ferber, Markus: Weltwandel: Neuausrichtung der internationalen Beziehungen, Handel KG ٢٠٢١

- Balbier, Uta Andrea: Kalter Krieg auf der Aschenbahn: Der deutsch - deutsche Sport ١٩٥٠-١٩٧٢: Eine politische Geschichte (Sammlung Schöningh zur Geschichte und Gegenwart), Schöningh ٢٠٠٧

- Freiberger, Thomas: Allianzpolitik in der Suezkrise ١٩٥٦ (Internationale Beziehungen. Theorie und Geschichte), Band ١١, Unipress ٢٠١٢

- Overy and, Richard: Weltenbrand: Der große imperiale Krieg, ١٩٣١ – ١٩٤٥ | "Ein Meisterwerk. Dieses Buch stellt sämtliche früheren Werke über den Zweiten Weltkrieg in den Schatten, Berlin ٢٠٢٣

- Colard, Daniel 'Les Relations Internationles de ١٩٤٥ a nos jours' Armand colin, Paris, ١٩٩٧.

- D'encausse, Helene Carrere "La Politique sovietique au Moyen- orient ١٩٥٥-١٩٧٥" Foundation National des sciences politiques, Paris, ١٩٧٥.

قائمة المصادر والمراجع

المصادر والمراجع العربية

١- الابراهيم، عباس؛ شكري، عزيز: جولة في السياسة الدولية، الكويت، ١٩٧٨.

٢- أبو العينين، سمير عبد المنعم: العلاقات الدولية في العصور الحديثة، القاهرة ١٩٨٩.

٣- أبو جابر، فايز صالح: التأريخ السياسي الحديث والعلاقات الدولية، الاردن، ١٩٨٩ .

٤- الأدهمي، محمد مظفر: تاريخ أوربا في القرن التاسع عشر، كلية الآداب، الجامعة المستنصرية، بغداد، ١٩٨٨.

٥- آغا، حسين، والخالدي؛ أحمد سامح؛ جعفر،قاسم: الصين واليابان والشرق الأقصى، سلسلة الدراسات الاستراتيجية، العدد (١٤)، مركز العالم الثالث للدراسات والنشر، لندن، ١٩٨٢

٦- آل طويرش، موسى: تاريخ العلاقات الدولية من كيندي حتى غورباتشوف ١٩٦١ – ١٩٩١، شركة الحوراء للتجارة والطباعة والنشر، بغداد، ٢٠٠٥.

٧- امبروز، ستيفن: الارتقاء إلى العالمية، السياسة الخارجية الأمريكية منذ عام ١٩٣٨، ترجمة: نادية محمد الحسيني مراجعة أ.د ودودة بدران المكتبة الأكاديمية، القاهرة، ١٩٩٤.

٨- بدوي، محمد طه: مدخل الى علم العلاقات الدولية، دار النهضة، بيروت، ١٩٧١

٩- البديع، احمد عباس: العلاقات الدولية أصولها وقضاياها المعاصرة، القاهرة، ١٩٨٨.

١٠- البطريق، عبد الحميد: التيارات السياسية المعاصرة ١٨١٥ /١٩٦٠، بيروت، ١٩٧٤.

١١- البطريق، عبد الحميد؛ نوار، عبد العزيز: التاريخ الاوربي الحديث من عصر النهضة الى مؤتمر فيينا دار النهضة العربية للنشر، لبنان، بيروت بدون تاريخ.

١٢- بوقنطار، الحسان: د. عبد الوهاب المعلمي العلاقات الدولية، الدار البيضاء، ١٩٨٥.

١٣- بيتر تيلور، كولن فلنت: الجغرافيا السياسية لعالمنا المعاصر، (الكويت: سلسلة عالم المعرفة (٢٠٠٢).

١٤- تايلور، أي جي بي : الصراع على السيادة في أوربا ١٨٤٨١٩١٨، ترجمة: د. كاظم هاشم نعمة و يوئيل عزيز جامعة الموصل، ١٩٨٠.

١٥- توفيق، سعد حقي: مبادئ العلاقات الدولية، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، ٢٠٠٠.

١٦- توفيق، سعد حقي: نشوء حركة عدم الانحياز، مجلة العلوم السياسية، العدد الأول، آذار ١٩٨٨.

١٧- جرانت، أ. ج، وتمبرلي هارولد: أوربا في القرنين التاسع عشر والعشرين ١٧٨٩ ١٩٥٠"، ترجمة: بهاء فهمي، مراجعة احمد عزت عبد الكريم، مؤسسة سجل العرب القاهرة، بلا تاريخ

١٨- حاطوم، نور الدين: تاريخ الحركات القومية – يقظة القوميات الأوربية والقومية الوطنية، دار الفكر الحديث، لبنان، ١٩٦٧.

١٩- حافظ، حمدي: المشكلات العالمية المعاصرة ، الدار القومية للطباعة والنشر، القاهرة، ١٩٦٦.

٢٠- حافظ، صلاح الدين: صراع القوى العظمى حول القرن الأفريقي، عالم المعرفة الكويت، كانون الثاني، ١٩٨٢.

٢١- حبيب صالح، محمد؛ يوفا،محمد : قضايا عالمية معاصرة ، (دمشق : منشورات جامعة دمشق ، ١٩٩٨).

٢٢- حتي، ناصيف يوسف: النظرية في العلاقات الدولية، بيروت، ١٩٨٥.

٢٣- حتي، ناصيف يوسف: القوى الخمس الكبرى والوطن العربي دراسة مستقبلية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت،

٢٤- الحديثي، خليل: النظام العربي وإصلاح جامعة الدول العربية ، بيت الحكمة، بغداد، ٢٠٠١.

٢٥- حسن، محمد عبد الغني: "المعاهدات والمهادنات في تاريخ العرب" الدار المصرية للتأليف والترجمة، القاهرة، ١٩٦٦.

٢٦- الحيالي، نزار إسماعيل: دور حلف شمال الأطلسي بعد انتهاء الحرب الباردة، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، أبو ظبي، ٢٠٠٣.

٢٧- خلف، محمود: مدخل الى علم العلاقات الدولية، القاهرة ١٩٨٧.

٢٨- خليل، فادي وراد: تاريخ العلاقات الدولية في القرن العشرين منذ عام ١٩٠٠ وحتى عام ١٩٤٥، دار الإعصار العلمي، عمان الأردن، الطبعة الأولى، ٢٠١٥.

٢٩- داغر، كميل: الأمم المتحدة وموازين القوى المتحولة في الجمعية العامة، دار الطليعة، بيروت، ١٩٧٨.

٣٠- الداوي، رياض: تاريخ العلاقات الدولية، مفاوضات السلام معاهدة فرساي ، (دمشق: منشورات جامعة دمشق (١٩٩٧).

٣١- دورتي، جيمس؛ روبرت، بالستغراف: النظريات المتضاربة في العلاقات الدولية، ترجمة: وليد عبد الحي كاظمة للنشر، الكويت، ١٩٨٥.

٣٢- دوروزيل، ج . ب: التاريخ الدبلوماسي في القرن العشرين ١٩١٩١٩٤٥ " الأول، ترجمة : خضر الخضر، دار المنصور، بيروت ١٩٨٥.

٣٣- دوروزيل، ج. ب: التاريخ الدبلوماسي في القرن العشرين ١٩٤٥١٩٧٨ " والجزء الثاني، ترجمة: د. خضر الخضر، دار المنصور، بيروت، ١٩٨٥.

٣٤- الدوري، عدنان طه مهدي: العلاقات الدولية المعاصرة لبنان . بيروت ١٩٩٢.

٣٥- الرويفي، محمد: محاضرات في تاريخ العلاقات الدولية مكتبة المعارف، الرباط ١٩٩٠.

٣٦- ستتسكيفتش التاريخ المعاصر للدول الأجنبية ، أوروبا وأمريكا، (موسكو : دار التنوير، ١٩٧٣)

٣٧- السعدون، حميد حمد: فوضوية النظام العالمي الجديد وأثاره على النظام الاقليمي العربي دار الطليعة، الاردن، عمان، ٢٠٠١.

٣٨- السعدون، حميد حمد: فوضوية النظام العالمي الجديد وأثاره على النظام الاقليمي العربي دار الطليعة، الاردن، عمان، ٢٠٠١.

٣٩- سيد، عبد الرحمن مصطفى: قانون التنظيم الدولي، النهضة العربية القاهرة ١٩٩٠.

٤٠- السيد، محمد السيد: تحليل السياسة الخارجية، القاهرة، ١٩٨٩.

٤١- شعبان، عبد الحسن: الصهيونية المعاصرة والقانون الدولي (دمشق: دار الجليل للطباعة والنشر، (١٩٨٥).

٤٢- شكري، محمد عزيز: التنظيم الدولي بين النظرية والواقع، (دمشق ، مطبعة دار الفكر) ١٩٧٣

٤٣- شلبي، السيد أمين: الوفاق الأمريكي – السوفيتي ١٩٦٣١٩٧٦، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ١٩٨١.

٤٤- شلبي، السيد أمين: من الحرب الباردة إلى البحث عن نظام دولي جديد، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ١٩٩٥.

٤٥- شمبش، علي محمد العلوم السياسية: الدار الجماهيرية، ليبيا ١٩٨٩.

٤٦- شهاب، مفيد: المنظمات الدولية (القاهرة: دار النهضة العربية (١٩٧٦).

٤٧- صالح، محمد: تاريخ أوربا في عصر النهضة وحتى الثورة الفرنسية ١٥٠٠ – ١٧٨٩، دار الجاحظ للطباعة والنشر، بغداد، ١٩٨٢.

٤٨- صالح، محمد؛ عبد الكريم، ياسين؛ السامرائي نوري: تاريخ أوربا في القرن التاسع عشر، جامعة بغداد، كلية الآداب، ١٩٨٥.

٤٩- الصمد، رياض: العلاقات الدولية في القرن العشرين الجزء الأول: تطور الأحداث ما بين الحربين ١٩١٤ – ١٩٤٥، المؤسسة الجامعية للدارسات والنشر، بيروت، بلا تاريخ.

٥٠- الصمد، رياض: العلاقات الدولية في القرن العشرين الجزء الثاني: لفترة ما بعد الحرب العالمية الثانية، المؤسسة الجامعية للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، ١٩٨٣.

٥١- الصمد، رياض: العلاقات الدولية في القرن العشرين بيروت، ١٩٨٦.

٥٢- الصمد، رياض: تاريخ العلاقات الدولية في القرن العشرين الجزء الأول ١٩٨٥ بيروت.

٥٣- عامر، صلاح الدين: قانون التنظيم الدولي: دار النهضة العربية القاهرة ، ١٩٨٤.

٥٤- عبد الخالق، عبد الله: العالم المعاصر والصراعات الدولية الكويت ١٩٨٩.

٥٥- عبد المنعم، أحمد فارس: جامعة الدول العربية ١٩٤٥١٩٨٥: دراسة تاريخية سياسية، سلسلة الثقافة الجماهيرية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ١٩٨٦.

٥٦- العقابي، علي عودة: العلاقات الدولية دراسة تحليلية في الأصول والنشأة والتاريخ والنظريات.

٥٧- عمر، عبد العزيز: دراسات في التاريخ الأوربي والأمريكي الحديث، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، مصر، ١٩٨٩.

٥٨- العمر، علي شفيق: العلاقات الدولية في العصر الحديث، الرباط، ١٩٩٠.

٥٩-غانم، نائلة: اتفاقية سايكس – بيكو ومنعكساتها ، (دمشق (٢٠٠٧).

٦٠- غنيمي الشيخ، رأفت: أمريكا والعالم في التاريخ الحديث والمعاصر (القاهرة : عين للدراسات والبحوث الإنسانية ٢٠٠٦).

٦١- غنيمي الشيخ، رأفت: أمريكا والعالم في التاريخ الحديث والمعاصر (القاهرة : عين للدراسات والبحوث الإنسانية ٢٠٠٦).

٦٢- فرج الله، سمعان بطرس: العلاقات السياسية الدولية في القرن العشرين، الجزء الأول، ط ١، مكتبة الأنجلو مصرية، القاهرة، ١٩٧٤.

٦٣- فشر، هـ ، ا: " تاريخ أوربا في العصر الحديث ١٧٨٩ – ١٩٥٠ " ط ٩ ، تعريب: احمد نجيب ووديع الضبع دار المعارف، مصر، ١٩٩٣.

٦٤- فوده، عز الدين: النظم الدبلوماسية، ط ٢، مكتبة الآداب، القاهرة، ١٩٨٩.

٦٥- فيفوتسكي: تاريخ الدبلوماسية المجلد الثالث ، (موسكو : الأدبيات السياسية) ١٩٦٥

٦٦- قاموس موجز للاصطلاحات السياسية دار نشر وكالة نوفستي موسكو ١٩٨٣.

٦٧- كيريلن: تاريخ العلاقات الدولية والسياسة الخارجية السوفييتية ١٩١٧ ١٩٤٥، (موسكو : منشورات العلاقات الدولية ، ١٩٨٦).

٦٨- كمال، محمد مصطفى؛ نهرا، فؤاد: صنع القرار في الاتحاد الأوربي والعلاقات العربية – الأوربية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت ، ٢٠٠١.

٦٩- كيسنجر، هنري : الدبلوماسية من الحرب الباردة حتى يومنا هذا، ترجمة: مالك فاضل البديري، الأهلية للنشر والتوزيع، عمان، ١٩٩٥.

٧٠- لنشوفسكي، جورج: الشرق الأوسط في الشؤون العالمية " الجزء الأول والثاني ترجمة: د. جعفر الخياط، دار الكشاف في العراق، بلا تاريخ.

٧١- لنشوفسكي، جورج: الشرق الأوسط في الشؤون العالمية " الجزء الأول والثاني ترجمة: د. جعفر الخياط، دار الكشاف في العراق، بلا تاريخ.

٧٢- ليتشيشوفسكي، جورج: الشرق الأوسط في الشؤون العالمية، ترجمة: جعفر خياط (بغداد: دار الكشاف، ١٩٥٩).

٧٣- ليرتش تشارلس: الحرب الباردة وما بعدها، تعريب: فاضل زكي محمد دار الحرية للطباعة، بغداد، ١٩٧٦.

٧٤- ماكنمارا، روبرت: ما بعد الحرب الباردة ، ترجمة: محمد حسين يونس دار الشروق للنشر والتوزيع، عمان، ١٩٩١

٧٥- مراد، خليل علي؛ وحسن، جاسم محمد: دراسات في التاريخ الأوربي الحديث والمعاصر، جامعة الموصل، كلية التربية، ١٩٨٨.

٧٦- المرسي، فؤاد: العلاقات المصرية – السوفيتية ١٩٤٣ – ١٩٥٦، دار الطباعة الحديثة، القاهرة، ١٩٧٧.

٧٧- المقراحي، ميلاد: تاريخ أسيا الحديث والمعاصر، شرق آسيا، الصين، اليابان كوريا"، منشورات جامعة قار يونس بنغازي، ليبيا، ١٩٩٧.

٧٨- المقراحي، ميلاد: تاريخ أسيا الحديث والمعاصر، شرق آسيا، الصين، اليابان كوريا"، منشورات جامعة قار يونس بنغازي، ليبيا، ١٩٩٧.

٧٩- مقلد، اسماعيل صبري: العلاقات السياسية الدولية، الكويت ١٩٨٧.

٨٠- مقلد، إسماعيل صبري: أمن الخليج وتحديات الصراع الدولي، شركة الربيعان للنشر والتوزيع، الكويت، ١٩٨٤.

٨١- مكريدس، روى: مناهج السياسة الخارجية في دول العالم، ترجمة: حسين صعب (بيروت: دار الكتاب العرب (١٩٦٦)

٨٢- مكريدس، روى: مناهج السياسة الخارجية في دول العالم، ترجمة: حسين صعب (بيروت: دار الكتاب العرب (١٩٦٦).

٨٣- مكريديس، وري: " مناهج السياسة الخارجية في دول العالم " ترجمة، حسن صعب، دار الكتاب العربي، بيروت، ١٩٦٦.

٨٤- ميثاق الامم المتحدة والنظام الاساسي لمحكمة العدل الدولية، أبريل ١٩٩٤ .

٨٥- النبراوي، فتحية؛ مهنا،محمد نصر: أصول العلاقات السياسية الدولية، منشأة المعارف بالاسكندرية، ١٩٨٥.

٨٦- نعمة، كاظم هاشم: العلاقات الدولية، كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد، ١٩٨٧.

٨٧- نوار، عبد العزيز سليمان؛ نعنعي، عبد المجيد: التاريخ المعاصر: أوربا من الثورة الفرنسية إلى الحرب العالمية الثانية " الجزء الأول والجزء الثاني، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، بيروت، ١٩٧٣.

٨٩- نولاسكو باتريسو ؛ أنمين شاوي؛ ألان ديمس: الأمم المتحدة الشرعية الجائرة، تعريب: فؤاد شاهين، الدار الجماهيرية ليبيا سرت، ١٩٩٥.

٩٠- هـ باون كولن ؛ موني بيتر: من الحرب الباردة حتى الوفاق ١٩٤٥ – ١٩٨٠ تعريب: صادق إبراهيم عودة دار الشروق للنشر والتوزيع، عمان، ١٩٨٤.

٩١- هيز كارلتون " التاريخ الأوربي الحديث ١٧٨٩ – ١٩١٤" ، ترجمة : فاضل حسين جامعة الموصل، ١٩٨٧

٩٢- وولفورث ، وليم: استقرار عالم القطب الواحد، دراسات عالمية أبوظبي، مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، ٢٠٠١.

٩٣- يحيى، جلال: تاريخ العلاقات الدولية في العصور الحديثة، دار المعارف، القاهرة، ١٩٨٢.

٩٤- يونس، منصور ميلاد: مقدمة لدراسة العلاقات الدولية، جامعة ناصر، ليبيا، ١٩٩١.

المراجع الأجنبية

- باللغة الألمانية

١- Balbier, Uta Andrea: Kalter Krieg auf der Aschenbahn: Der deutsch – deutsche Sport ١٩٥٠–١٩٧٢: Eine politische Geschichte (Sammlung Schöningh zur Geschichte und Gegenwart), Schöningh ٢٠٠٧

٢- Brodersen, Kai: Internationale Organisationen seit ١٨٦٥. Eine Globalgeschichte der internationalen Ordnung, wbg Academic in Herder ٢٠٠٩

٣- Duchhardt, Heinz: Handbuch der Geschichte der Internationalen Beziehungen, ٩ Bde., Bd.٤, Balance of Power und Pentarchie ١٧٠٠–١٧٨٥: Internationale Beziehungen ١٧٠٠–١٧٨٥, Schöningh ١٩٩٧

٤- Dülffer, Jost : Handbuch der Geschichte der Internationalen Beziehungen, ٩ Bde., Bd.٧, Imperialismus und Weltkrieg (١٨٧٨–١٩١٨), Schöningh ٢٠٢٠

٥- Erbe, Michael: Handbuch der Geschichte der Internationalen Beziehungen, ٩ Bde., Bd.٥, Revolutionäre Erschütterung und erneuertes Gleichgewicht (١٧٨٥–١٨٣٠): Internationale Beziehungen ١٧٨٥–١٨٣٠, Schöningh ٢٠٠٤

٦- Ferber, Markus: Weltwandel: Neuausrichtung der internationalen Beziehungen, Handel KG ٢٠٢١

٧- Freiberger, Thomas: Allianzpolitik in der Suezkrise ١٩٥٦ (Internationale Beziehungen. Theorie und Geschichte), Band ١١, Unipress ٢٠١٢

٨- Kempe, Michael: Fluch der Weltmeere: Piraterie, Völkerrecht und internationale Beziehungen ١٥٠٠-١٩٠٠, Campus ٢٠١٠

٩- Kersting, Wolfgang: Politische Philosophie der internationalen Beziehungen: . (suhrkamp taschenbuch wissenschaft) Suhrkamp ١٩٩٨

١٠- Klaus, Bollinger: Das internationale Geschehen ١٩٤٥ - ١٩٨٧ : kurze Geschichte der internationalen Beziehungen, DDR ١٩٨٩

١١- Kleinscmidt, Harald: Geschichte der internationalen Beziehungen: Ein systemgeschichtlicher Abriss (Reclams Universal-Bibliothek), Reclam ١٩٩٨

١٢- Malettke, Klaus: Handbuch der Geschichte der Internationalen Beziehungen, ٩ Bde., Bd.٣, Hegemonie, multipolares System, Gleichgewicht (١٦٤٨/١٦٥٩-١٧١٣): Internationale Beziehungen ١٦٤٨/١٦٥٩-١٧١٣/١٧١٤, Schöningh ٢٠١٢

١٣- Overy and, Richard: Weltenbrand: Der große imperiale Krieg, ١٩٣١ – ١٩٤٥ | "Ein Meisterwerk. Dieses Buch stellt sämtliche früheren Werke über den Zweiten Weltkrieg in den Schatten, Berlin ٢٠٢٣

١٤- Rotte, Ralph: Stichworte zur Entwicklung des internationalen Systems ١٦٤٨-١٩٩٠/٩١: Skript zu den historischen Grundlagen der Internationalen Beziehungen, epubli ٢٠١٧

١٥- Schieder, Siegfried Schieder: Theorien der Internationalen Beziehungen (Uni-Taschenbücher S), German Edition ٢٠٠٣

١٦- Schilling, Heinz: Handbuch der Geschichte der Internationalen Beziehungen, ٩ Bde., Bd.٢, Konfessionalisierung und Staatsinteressen (١٥٥٩-١٦٥٩): Internationale Beziehungen ١٥٥٩-١٦٦٠, Schöningh ٢٠٠٧

١٧- Schilling, Heinz: Handbuch der Geschichte der Internationalen Beziehungen, ٩ Bde., Bd.٢, Konfessionalisierung und Staatsinteressen (١٥٥٩-١٦٥٩): Internationale Beziehungen ١٥٥٩-١٦٦٠, Schöningh ٢٠٠٧

١٨- st Edition١st Edition, Kohlhammer ٢٠١٩

١٩- W. G. Truchanowski: Geschichte der internationalen Beziehungen ١٩٣٩-١٩٤٥, Berlin ١٩٦٥

٢٠- Zimmermann, Hubert: Grundlagen der Internationalen Beziehungen: Eine Einführung

- باللغة الألمانية

٢١- - Colard, Daniel ' Le Mouvment des pays non- alignes La Documentation Francaise, Paris, ١٩٨١.

٢٢- - D'encausse, Helene Carrere "La Politique sovietique au Moyen- orient ١٩٥٥-١٩٧٥" Foundation National des sciences politiques, Paris, ١٩٧٥.

٢٣- - Queuille, Pierre Histoire de l'fro- Asiatisme Jusqu'au Bandoung "poyot, Paris, ١٩٦٥

٢٤- Berg, Eugene Non- alignement et nouvel Order Mondial 'P.U.F, Paris, ١٩٨٠.

٢٥- Colard, Daniel 'Les Relations Internationles de ١٩٤٥ a nos jours' Armand colin, Paris, ١٩٩٧.

٢٦- Guitard, Odette "Bandoung et le reveil des peoples colonises "P.U.F, Paris, ١٩٦٩

- باللغة الإنكليزية

٢٧- EVEANS (Editor): " International law " Oxford University Press, ١٩٧٠.

٢٨- HANS (Kelsen): " Principles of international law " Second ed, Holt Rinehard and Winston, New York, ١٩٦٦

المجلات الدورية

١- مجلة السياسة الدولية، العدد (٩٦)، ابريل ١٩٨٩.

٢- مجلة الحياة الدولية، العدد (٨) ١٩٦١.

٣- مجلة السياسة الدولية، العدد (١٠٨) القاهرة، ١٩٩٢.